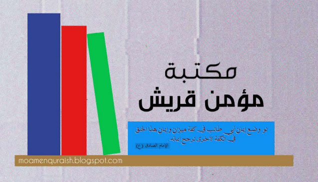


مجمع البحرين الثقافي للدراسات والبحوث

المنتدى السياسي 1

ضخامة التراث ووعي المفارقة

التيار الإسلامي والمجتمع السياسي في البحرين

عباس ميرزا المرشد

ضخامة التراث ووعي المفارقة:

التيار الاسلامي والمجتمع السياسي في البحرين

عباس ميرزا المرشد

ضخامة التراث ووعي المفارقة:

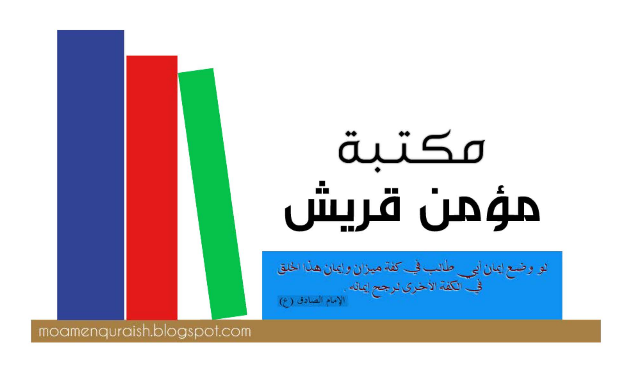
التيار الاسلامي والمجتمع السياسي في البحرين

ضخامة التراث ووعي المفارقة:

عباس ميرزا

الطبعة الاولى ٢٠٠٣

مجمع البحرين الثقافي للدراسات والبحوث



تقديم

البحرين تلك الجزيرة المتخذة وضع امرأة حامل، كان حملها منذ قرون لكن حملها طال ولم تلد ما في رحمها بعد. فقد تكالبت عليها عوامل جعلت من حملها جنيناً محنطاً في رحم التاريخ. وظل ذلك الجنين منتظرا القابلة التي تشرف على إخراجه من الظلمات الداخلية، حيث الانعتاق والحرية وتأسيس الدولة الحديثة وتحقيق الحلم بالمجتمع السياسي الفاعل والمؤثر في أفراده بصورة تبتعد عن فعل الإكراه والقسر، مجتمع يكافئ الحياة السياسية ليس كما السياسة المنافقة بل السياسة بمعنى التدبير السليم والإدارة الجديرة بفعل الخير للجميع. وظلت الأم (الجزيرة) قلقة على ولدها، إذ متى تراه ماثلا أمامها وقد سئمت محادثته من وراء حجاب، وطالما كانت تسمع من جنينها عبارات التأسي والصبر على موعد الولادة .

ومع كل إشراقة جديدة وتفجّر وضع مستجد، ترنو الأبصار إلى مكان المخاض. لم تستطع حركة القرامطة أن توجد البحرين الدولة رغم شعاراتها البراقة كما إن الغزوات الخارجية وحملات الاستعمار لم تفلح في استعباد أهلها. وهكذا هي كثير من الحركات السياسية والاجتماعية التي أكسبت البحرين والمجتمع السياسي تراكما خبرويا ووعيا ثوريا متقدماً على سائر أقطار المنطقة. وبقدر ما كان هذا التراكم عنصرا إيجابيا وحيويا فقد شكل انشطارات متعددة في بنية المجتمع السياسي ولعلها أربكت مهمة بناء الدولة والمجتمع. فبسبب هذا التراكم توجهت الأنظار الحاسدة ناحية الجزيرة محاولة بسط نفوذها وهيمنتها عليها وكانت تنجح بعضها وتفشل أخرى.

كان السؤال المتردد دائما كيف الخلاص من الوضع المتأزم وما هو الطريق الصحيح المتعين سلوكه ؟

ما من شك أنه سؤال صعب الإجابة عليه مباشرة، بمعنى التحقيق الوجودي والعملي له حيث تتحقق الدولة القادرة على صيانة نفسها وصياغة تراثها وموروثها الحضاري. نعم تولدت كثيراً من الإجابات الجاهزة أساسا، التي من السهل قولها لكنها في مقام العمل تبقي خائرة ضعيفة لا تقوى على المواجهة أو الوفاء بما تطرحه. فثمة شروط موضوعية وذاتية من المفترض حيازتها قبل الشروع في عملية قيادة المجتمع السياسي.

إن المجتمع السياسي اختصارا يعني حالات من الصراع والتنافس وحالات من التعايش والقبول بقواعد معينة للعيش المشترك. وليس من المنطقي أن تتشابه تلك القواسم وتلك الرؤى سواء في حالات الصراع أو التعايش، فثمة مؤشرات تدل على استمرارية الاختلاف حتى داخل النسق الواحد. وما يكسب المجتمع السياسي حيويته ونضوجه ليس كثرة الحدث السياسي المفضي لحالات دامية، إن ما يكسبه ذلك هو القدرة على اتخاذ أكبر قدر من القرارات وفق منظور مبدئي يراعي قدرة المجتمع ومرحلته الراهنة. بعبارة أخرى إن النضوج المشار إليه يتأتى عبر السعي الحثيث للتقليل من حالات المفارقة والتباين بين بنية المجتمع السياسي وبين الطرح السياسي الموجه إليه .

إن هذه الجزيرة الحامل مع تفاقم أزمة الدولة (بداية القرن العشرين) فيها إلى الحد الذي لا يمكن الاستمرار فيه بالشكل التقليدي (القبلي الفج)، شهدت محاولة تقديم اطروحات سياسية زعمت في نفسها القدرة على حل تلك الأزمة المتشعبة إلى أزمات أخرى مثل الهوية والمشاركة السياسية والدخل والأرض والفئات الاجتماعية. لقد وصلت أزمة الجزيرة إلى ذروتها مع اشتداد أزمة الفكر السياسي العربي المعاصر على اختلاف اتجاهاته في فهم مسار الفشل (المتكرر) في عملية البناء الوطني أو الديموقراطي أو الإسلامي .

وأمام هذا الوضع المستمر نكون أمام مهمة خطيرة وملحة ولابد من الخوض فيها ولو عبر محاولات مبدئية تستقوى بعد ذلك. تهتم هذه المهمة بالكشف عن معالم تلك القوي وكيف صنعت تاريخ هذه البلاد في خضم الدائرة الجدلية (السلطة/ المجتمع) وما تمليه من خيارات وقناعات. فليس السلطة وحدها المحركة للمجتمع، كما إن قوى المجتمع ليس بمقدورها وهي

تعـــاني الإرهاب والتغيب والقهر والقبضة البوليسية أن تصلح ما يفسده الدهر. إن القـــوى الـــتي نتكلم هنا من البدهي أنها كانت تخوض صراعها ضد السلطة الحاكمـــة وفق ما كانت تراه صالحا لها ومتناسبا مع مرحلية المجتمع السياسي إذا ما فرضنا سلامة النية في أغلب القوى المشار إليها .

وفي هـــذه الدراســـة نحـــاول دراسة التيار الإسلامي الذي أخذ في النمو والانتشـــار في أوســـاط المجتمع السياسي منذ نهاية الستينات على القول الشائع ومـــع انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ حسب ما نرى. إذ ورث الـــتيار الإســـلامي تركة كبيرة من التراث والوعي السياسي مستبطنا الرغبة في الخلاص من واقع الضياع وتخلخل الهوية .

يعـــني ذلك أن البنية الأساسية في المجتمع السياسي البحراني هي بنية دينية بالدرجـــة الأولى لا يمكـــن التغافل عنها ولو صادف أنها لم تمارس دورها علانية فإنهـــا بـــلا شـــك ستتحرك في دائرة الهمس واللامفكر فيه. وبالتالي فان تحول القطاع الديني (رجال الدين والمؤسسات الدينية غير الرسمية) من دوره التقليدي إلى فضـــاء العمـــل الحركي والدعوة السياسية قد يشكل ظاهرة ملفتة للنظر في بعـــض وجهـــات الـــنظر. لكننا نرى أن ذلك شيء طبيعي وعادي جدا إذا ما تعرفنا على تلك البنية وكيف أنها ظلت ملازمة للشعور السياسي عبر ما أفرزته طـــوال التاريخ السياسي ومن خلال توحدها مع تيار فكري عرف عنه الأخذ بالدور السياسي والتفوق المعرفي في أطروحته السياسية وهو الفكر الشيعي .

والمفارقـــة الـــتي تستدعي النظر والاستكشاف ليس ظهورها وإنما هي في الواقع، عجزها وعدم قدرتها على البوح بما تجيش به داخليا، وأن تكون عاجزة في طرح بنيتها الأساس. إن كمية التراث المشار إليه تستدعي الخوض فيه بروح ثوريـــة كـــبيرة جدا وعزيمة طاهرة تتوحد مع القطاع الأوسع من أفراد المجتمع السياسي. بمعنى أنّ هذا التراث الهائل من الثورية والممزوج بقاعدة فكرية صلبة، وفي ظـــل توافر أغلبية سكانية، لماذا عجز عن تحقيق ذاته وظل منعكفا بعيدا عن تســـلم السلطة أو توفير مكانة له فيها؟ وقبل ذلك كيف تم السماح لفكر آخر ومغاير تماما إلى أن يسيطر على زمام الدولة والسلطة في البحرين؟

لقد حاولنا عبر هذه الدراسة أن نتمعن في تجربة التيار الإسلامي الشيعي في البحرين من حيث رؤيته ونشأته في العصر الحديث. وكانت مهمة شاقة وصعبة وخطـرة يعرفها من يعرف حدود المجتمع السياسي في البحرين. فمن الصعاب الـتي يواجهها أي باحث في هذه الجزيرة (الحامل)، إن تاريخها المعاصر مغيّب لا توجـد بـه كـثيرا من الوثائق والتدونات السياسية خصوصا التيار الإسلامي وبالـتالي فان البحث لا يكون بحثا مكتبيا قدر ما يكون بحثا ميدانيا. وهنا تكون الصعوبة أكثر من الأولى من حيث أن أغلب المنتمين إلى هذا التيار لا يستطيعون الكشـف عن تأريخهم أو عن حركتهم في ظل أجواء القمع والإرهاب الفكري والسياسي .

لماذا يكون ذلك؟ الإجابة في ذمة التاريخ أتركها

إن هـذه الدراسة قد تكون الدراسة الأولى من نوعها في تاريخ البحرين السياسي لكنها لن تكون الأخيرة إذ أن هناك الكثير من المهام والأسئلة التي لم يجبْ عـنها وما حاولته الدراسة هو البدء في تناول المسكوت عنه بصورة واضحة تارة أو الإشارة والرمزية تارة أخرى.

إن هـذه الدراسـة تستند إلى فرضية مرادها، إن الحركة الإسلامية في الـبحرين تعتمد في تأسيس خطابها السياسي على التلاحم مع التراث وإعادة قراءة التاريخ الخاص بالمجتمع السياسي. ويختلف هذا التعامل من تيار إلى آخر وفـق أفـق الرؤية والانتقاء أو لنقل الاختزال في كثير من الأحيان. ولما كان الـتراث المشار إليه قد حفل بالكثير من الممارسات، وحوى مواضيع ومواقف متبايـنة، فإنـه من الطبيعي أيضا أن تختلف رؤى الحركة الإسلامية أيضا. إذ تعمد كل فئة إلى التعامل مع نوعية خاصة من الممارسات وتحاول تعميمها على طـوال الـتاريخ. وهذا التعامل الاختزالي من شأنه أن يسبب إرباكا لمحتوى الخطاب السياسي المقدم، لكونه معرضا للنقد والإمحاء بحوادث وممارسات من التراث نفسه.

إن التراث المشار إليه هو تراث سياسي معرفي لما قبل احتلال آل خليفة الـبحرين عام ١٧٨٣ وقد تشكل على أساس أحوال المجتمع السياسي منذ

دخــول الــبحرين الإسلام السنة السابعة للهجرة، وبالتالي فهو معرض أيضا للاخـــتلاف في المواقـــف والرؤى، وطوال هذه المدة أصبح المجتمع السياسي متجاذباً بين رؤيتين هما:

الأولى: الداعية إلى المقاومة والثورة والعمل السياسي المعلن.

الــثانية: الداعية إلى الإمساك بالتقية السياسية والسعي على البناء المعرفي العلمي كقاعدة بديلة عن العمل السياسي.

وفي مقابل هاتين الرؤيتين هناك الرؤية الشعبية المحكومة بالاتباع لهما وفق آليـــات الاســـتحكام المعـــرفي والعملي في نفس الوقت. وبالتالي فإن الحركة الإسلامية المعاصرة لابد لها وأن تحاول الإمساك بإحدى الرؤى وتعمل جاهدة عـــلى الـــتماهي معهـــا، وتحاول إقناع الوسط الشعبي بما تؤول إليه الحركة الإسلامية من أهداف ومواقف مستمدة من التراث. على أن هذا العمل يعتمد أساسا على الاستعانة بالخارج لكون البلاد تمثل طرفا لمركز يعمد إلى تحديده .

ونظـــراً لضـــخامة الموضوع وتشعبه فقد قسم إلى عدة أقسام تستهدف القيام بمحاولة تأصيل التيار الإسلامي وتدوين تراثه السياسي المعاصر وجاءت الدراسة في ثلاثة أقسام رئيسية هي :

الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين.

حزب الدعوة الإسلامية.

حزب الله.

فقـــد عكس كل تيار من هذه التيارات وجهات نظره في تحقيق المجتمع الإســـلامي والالـــتحام مع بنية المجتمع السياسي البحراني. ويقوم هذا القسم الحالي بدراسة تيار وتنظيم الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين (ج.أ.ت.ب) من حيث نشأتها ومعالم خطابها وإستراتيجيتها الحركية .

ومن الطبيعي أن تثار هنا بعض التساؤلات حول اختصاص القسم الأول بدراســـة الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين بل دراسة التيار الإسلامي الشيعي دون تناول الحركة السنية؟

قد لا أجيب عن هذه التساؤلات هنا إلا أن لكل باحث نوازع موضوعية وذاتيـــة عـــند قيامـــه ببحث ما. وما أود الإشارة إليه هنا أنه رغم توفر جانب

موضوعي مهم لإنجاز هذه الدراسة يتمثل في الغياب القسري لتأصيل الفكر الحركي عند الشيعة في البحرين وضرورة توافر المهتمين على معالم رئيسية لمثل هذا القطاع المؤثر في المجتمع السياسي. فإن هناك بواعث ذاتية أيضا هي كوني واحد من المنتمين إلى الحركة الإسلامية. قبل أن أدخل المدرسة وعيت ورأيت ومازلت أتذكر أن أمي وجماعة كبيرة من نساء المنطقة كن يقرئن ما يطلق عليه عندهم قصة عبد الله الحطاب أو حلال المشاكل وفي هذا الاجتماع الديني ذي الطقوس الخاصة يدعين الله ويتوسلن بالأئمة من أهل البيت (ع) للإفراج عن أبنائهن المسجونين في سجون البحرين خصوصا المعتقلين في قضية البحرين الأولى، أي قضية الانقلاب الذي قامت به الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين عام ١٩٨١ لقد ظلت هذه الصور تراود ذاكرتي وأخذني الاهتمام لدراسة وتتبع هذه الجبهة وهذا التيار. وكانت كتابات السيد هادي المدرسي هي الكتابات الأولى التي قرأتها وأنا في العاشرة من عمري إضافة إلى المنشورات التي كانت توزعها الجبهة وكنت أحصل على بعضها في أماكن نائية عن الأنظار في بعض المزارع المحيطة بنا وفي عام ١٩٨٨ حضرت أول محاضرة للسيد المدرسي في دمشق وعمري لا يتجاوز الثالثة عشرة وقد جذبني أسلوبه في الخطابة وما زلت أتذكر تحذيرات أبي من الحضور خوفا من المسائلة الأمنية وقت قدومنا البحرين.

إن كل ذلك وغيره كثير ما من شك أنه ولّد عندي الرغبة في إتمام مثل هذه الدراسة وقد بدأت في كتابة بعض الفصول منذ ١٩٩٦ حتى تهيئت الظروف وكنت قريبا من تنظيم الجبهة الإسلامية في دمشق وربطتني بهم علاقات صادقة وعمل قوي جداً وذلك منذ ١٩٩٩ حتى بداية ما يسمى بمرحلة الإصلاح ٢٠٠١ في البحرين.

ختاما أرجو أن أكون موفقاً في إتمام الباقي ومنه تعالى أسأل التوفيق والمعونة

عباس ميرزا / بلاد القديم ـ البحرين

١٦-٩-٢٠٠١

القسم الاول

التراث بوصفه لحمة المجتمع

الفصل الاول

مفهوم الخطاب والمعارضة وجدليات الأزمة

فـــي ظل ظروف متداخلة ومتغيرات عديدة وتحركات اجتماعية سياسية معيـــنة يتشـــكل الخطاب السياسي لقوى المعارضة السياسية في أي مجتمع سياسي. وما من شك أن تلك الظروف باختلافها من مجتمع إلى آخر ستؤثر بدرجـــة أو بأخـــرى على المضمون المختزن للخطاب السياسي. ولعله من الخطـــأ دراســـة الخطـــاب السياسي لأي من القوى السياسية التي تعمل في المجـــتمع وتسعى لإيصال مضمونها السياسي لفئات المجتمع محليا أو إقليما أو حـــتى عالميـــا بعيدا عن تلك الأجواء المحيطة والعوامل المؤثرة بصورة إيجابيـــة أو سلبية. إذ يبقى القدر المتيقن في كل ذلك ــ والذي لا شك فيه ــ إن تفســـير مســـيرة حركة الوعي تتأسس على العلاقة الوثيقة والجدلية بينها وبيـــن حـــركة المتغيرات الاجتماعية وظهور بعض الحوافز والبواعث التي زالـــت معها بعض موانع النهضة ونشأت بعض بواعثها[1]. ومن خلال هذا الـــتفاعل تـــبرز مفـــاهيم وإيديولوجيـــات وتصورات يتم على إثرها تشكيل الخطاب السياسي. وبناء عليه فإن أي دراسة تعنى بتحليل الخطاب السياسي مـــن المهـــم لها أن تدرس البيئة السياسية التي ينطلق فيها الخطاب، وتسعى بصـــورة موضوعية للكشف عن بنية الخطاب من خلال استنطاق السياقات المتعددة المشكلة للخطاب .

ومـــا نحـــاول القيـــام به في هذا الفصل هو تسليط الضوء على مفاهيم الخطـــاب السياســـي والمعارضة السياسية والسلطة السياسية، ومن ثم نتتبع جذور الأزمات من خلال الكشف عن طبيعة العلاقة التي حكمت المعارضة بالســـلطة، والموقـــف المـــتخذ من صراع التحديث السياسي، كأبرز قضايا

---

١ ــ هلال الشايجي، الصحافة في الكويت والبحرين منذ نشأتها حتى عهد الاستقلال، مطبوعات بانوراما الخليج، المنامة، ١٩٨٩، ط١، ص٤٧.

الصــراع. فمــا يشكل جوهر الصراع حقيقة بين السلطة والمعارضة، هو الاختلاف حول معنى التحديث السياسي والقدر المطلوب منها.

الإطار النظري

إن أي ظاهــرة سياســية ضخمة ومنجزة من الصعب جدا، بل انه من التضــليل المعــرفي لها أن تفصل عن سياقاتها التي أوجدتها. إذ مهما كانت الظــروف والعوامــل الداخلية الخاصة، فانه يصعب القبول باكتفاء الظاهرة الذاتــي فــي أن (تتجاوز) أطر سياقها الشخصي. أي أن تحول الظاهرة إلى معطى تاريخي يستند في تحوله ذلك إلى ثمة تداخلات خارجية تملئ سلطتها وتباشــر بــتداعياتها وإرهاصــاتها على صياغة مكونات الظاهرة السياسية المــنجزة. وبالتالي فانه من الممكن أن يكون هناك حدث سياسي صغير جدا يقتصــر عــلى ســياقاته الخاصة به، يتحول إلى حدث كبير وذي مكانة في التحــليل السياســي إذا مــا صادف وأن ارتبط بسياقات خارجية كبيرة. مع الالــتفات إلى ضــرورة الــتفريق بيــن هذا الوضع، ووضع آخر قد يكون متشــابها لكنه يكون نتيجة للتأثيرات السحرية التي تفرزها الأحداث السياسية وإمداداتها الزئبقية .

إذ لا مشــاحة فــي اســتقلالية المحركات الداخلية للظاهرة أو الحدث السياســي ولــو بشكل نسبي، وفي نفس الوقت يتعذر علينا أن نتلمس حدثا سياســيا، متماهيا، تماما للسياقات الخارجية بحيث أنه يفقد خصوصية سياقه تمامــا بغيــاب الســياق الخارجي. فإنه مهما كانت تلك العلاقة بين الداخلي /الخارجي فثمة استقلال وتوافر أرضية للداخلي، لا نقول أنها كافية لإحداث الحدث في كل الأحوال، ولكن في كثير من الأحيان هي كذلك، بحيث يكون العــامل الخارجي يمارس دور المحفّز والمحرك والمزود للشأن الداخلي في أن يمــلئ إرادتــه ويعمــل على تحريك قطاعاته. وفي صورة أكثر درامية يــتحول الحدث السياسي التابع إلى حدث مستقل يؤثر بشكل فعال على جملة من الأحداث السياسية الأخرى.

وما من شك إن تحولا كهذا محتاج إلى أن يتوفر على عناصر الاستقلال، وأن يحوز على هويته الخاصة التي يمارس دوره بها كحدث يتبنى رؤية سياسية، ويقوم بإنتاج فكره السياسي الخاص. ومن أبرز تلك العناصر، إدراك الفاعلين للفعل السياسي ضرورة التفريق بين بيئة الفعل السياسي في الداخل وبيئته في الخارج. أي إدراك الواقع السياسي كما هو متحقق بالفعل على أرض الواقع. وبالتالي (القدرة) على الإمساك بأكثر مفاصله أهمية والتماهي مع الشأن الداخلي في عناصره ومراكز بؤر القوة والضعف فيه.

إن ذلك يؤكد في طيّاته على ضرورة تمتع الحركة السياسية بنضج الوعي والإدراك السياسي القادر على التفاعل مع المعطيات الخاصة بسياقات. وأن تبدأ رهانها من واقعها الذي تتحرك عليه وفيه. وخلاف هذا الوضع، ثمة تعقيدات صعبة ستواجهها الحركة السياسية وتترفع معها احتمالات الفشل في تحقيق الأهداف المرجوة.

ثم إنه قد تنعكس هذه المشهدية ويكون الرهان على دور الخارج أساسيا، إذا كانت تلك الحركة السياسية محدودة الهدف وترغب في أن تكون ذراعا وليس جسما يتحرك. فما يعقد الصورة الصافية هو تشابك الأدوار وتداخل المعطيات الخارجية مع المحفزات الداخلية بالشكل الذي يجعل من الوضع السياسي يعيش الارتباك في مصادره المعرفية، والتنوع في مصادر القوة. وفي نفس الوقت تعدد المصائر التي ستؤول إليها الحركات السياسية الفاعلة والكامنة. فليس من السهل آنذاك استنتاج تصور دقيق وواضح للمفارقات الخطيرة والكبيرة التي تمر بها الحركة السياسية، ليس في إطارها الداخلي فقط، وإنما في إطارها الخارجي أيضا.

إن أزمة التداخل هذه في ظل هذه الصورة، من الضروري أن تطرح سؤالا هاما جدا على مستوى الفاعلين في الحركة وعلى مستوى المراقبين. **وهو إلى أي حد تتمتع هذه الحركة باستقلالها؟ وإلى أي حد يشكل الامتداد الخارجي ضرورة يتقبله الواقع الداخلي؟**

مــن الطبيعي أن لا تكون هناك إجابة حاسمة ونهائية. إذ يكون شأن هذا السـؤال أن يعمــق ويزيد من تباين الآراء ويرفع من حدتها بدأ من التراشق الكلامي والجدل المعرفي ووصولاً بالاصطدام مع واجهات متعددة، وحدوث تصــدعات واضــحة فــي لبــنات المجتمع السياسي، ونهاية بانفلات الوضع السياسي من يد كل الأطراف. إذ لا يبدو من المنطقي أن تكون البيئة السياسية موحــدة أو مجمعـــة عــلى طرق تكوين التنظيمات السياسية. فمع اختلاف البيــئات السياســية التي تتباين فيها المؤثرات (الخارجية /الداخلية) فان نمط التنظيمات السياسية وطرق تكوينها بل وفاعليتها يختلف هو الآخر أيضا.

السلطة والسلطوية

ومــن جهــة ثانية هامة، ثمة علاقة قوية جدا بين طبيعة النظام الحاكم الــذي يمارس السلطة السياسية ويحتكر السلطة المعرفية وما بين التنظيمات السياســية المشــكلة فــي بيئة ذلك النظام، بالشكل الذي يجعل من الأحزاب والحــركات السياسية متوحدة في كثير من مظاهرها واستراتيجيتها والنظام الحــاكم. وتــتأكد هــذه العلاقة في النظم السياسية السلطوية بما تحمل هذه الأخيرة من معنى. فحسب الطبيعة السلطوية التي تعمل جاهدة على الإمساك بكل مكامن القوة ومرتكزات الفعل السياسي والاجتماعي والاقتصادي وحتى القيمي والأخلاقي والمعرفي، فإنها تسعى إلى صياغة المجتمع السياسي وفق أطروحة التسلط وان تجعل منه مجتمعا مأزوما، بغية إقناع المجتمع بالرضا والقــبول بالــتأزم والتعامل معه على أنه معطى لا يمكن تجاوزه او تخطيه. أي تحويــل معرفية المجتمع إلى حالة قدرية تعترف بالحرمان والتأزم، لكنها تــرى العجز عن تغيره، فما يمكن تغيره هو الأشكال الظاهرة لكن المكامن الأساســية تــبقى ثابــتة لا يمكن تحريكها. أو كما نقترح تسميته بالاغتراب السياســي، حيث ينخفض التفاعل السياسي الجمعي في الوقت الذي ترتفع فيه درجــة القيود الاجتماعية على ممارسة العمل السياسي، وترتفع أيضا روح

الـــنقمة على الوضع السائد في حين أن التغير بقدر ما هو أمر مرغوب فيه يبقى أملا غير قابل للتحقيق.

إن شـــمولية الـــتدخل السلطوي يتولد منه هنا شمولية التأثير على أفراد المجـــتمع السياسي وعلى مؤسساته الرسمية والأهلية معا. فالسلطة التي تدير المجـــتمع السياسي بناءا على العنف والتعسف وإلغاء الآخر تنتج حسب هذه الفرضـــية مؤسســـات وتنظيمات سياسية تجنح نحو العنف والتطرف. لأنها تـــرى فـــي نفسها السلطة الحقيقية التي يجب أن تقود المجتمع السياسي بدلا عـــن الســـلطة السياسية القائمة. وليس هذا وحسب بل إن (طرائق) التفكير الســـلطوي تكون واحدة في كلا الطرفين . وتستمر هذه الصورة متكررة ما لـــم يحدث تأثير من خارج دائرة المجتمع السياسي، يحرك بعض المسكوت عنه ويثير اللامفكر فيه ويفتح أفقا جديدا في مسألة تداول أمور السلطة. على أن التحرك المشار إليه للوضع الراكد والمجتمع الساكن، محتاج إلى شروطه الذاتيـــة أولاً، وعـــلى توافـــره عـــلى العوامل الموضوعية التي تكفل له أن يمارس دوره الفاعل ثانياً.

إن ما يحدث غالبا في البيئة السياسية السلطوية هو بناء الواقع السياسي عـــلى أســـس ثابتة غير قابلة للنقد أو التحريك، يعطل فيها الفكر معها ويمنع مـــن التواصل النقدي. **وبالتالي فإن الالتجاء إلى بعض المؤثرات الخارجية والـــركون إليها والدفع بها لتمارس ما مارسته في بيئتها، هو ما يؤدي في النهاية إلى اعتبار المؤثر الخارجي طابعا شعاراتيا،** في حين يتم العمل على تفســـيخ هيمـــنة السلطة الحاكمة من نفس الموقع والأرضية التي تستند إليها الســـلطة. وفـــي هذا السياق فإن كثيرا من المفاهيم والطروحات الخارجية لا تـــأتي كاملة ومنجزة لشروطها الذاتية والموضوعية لتحقيق نتائجها وثمارها، بل تجلب ناقصة مشوهة. وهو ما يجعل منها طروحات ومفاهيم ملتبسة تثير إشكاليات لا تخدم الواقع السياسي المطلوب تحريك سكونه.

ومـــا يـــترتب على ما تقدم، فإن تشخيص إشكالية المجتمع السياسي في النظم السلطوية من الممكن إرجاعه إلى الفشل في إدارة المؤثرات الخارجية

والاستفادة منها بشكل صحيح بعيد عن التطرف أو الإسفاف، وبالتالي الفشل في استيعاب السياسة كمفهوم يتضمن فن الإدارة للعناصر السياسية. وبعبارة أكثر جرأة، إن المشكل الأساسي هنا يكمن في توحد التنظيمات السياسية مع النظام السلطوي من حيث الانطلاق من أرضية واحدة تكون في واقعها هي المسؤولة عن واقع التخلف السياسي وشيوع حالة الإرهاب والعنف والتسلط. وليس الانطلاق من أرضية مضادة كفيل بالنجاح هو الآخر، فما يحقق النجاح هو الإدراك الحقيقي والواقعي لمصادر القوة والسلطة مع اقتران هذا الإدراك بالإدارة الجيدة للعناصر السياسية.

وعلى هذا الأساس فإن هناك نصية دينية أو عقائدية أخرى تعمل كمرجعية ثابتة تكمن وراء الخطاب المطروح ما دمنا نقول أن السياسة هي استراتيجية يبحث فيها الإنسان عن المعنى لأن الإنسان لا يعيش أو يقوم بالمفرد ولكن بالمجموع. والعلاقة مع المجموع وما بين المجموع تتطلب وجود الكل حسبما يفهمه كل أحد عن أحاديته وجمعانيته، وما يهندس شبكة هذه العلاقات هو الفكر السياسي.

وإذا ما انتقلنا إلى وضعية هذه الصيغة في بلد صغير متخم بالأحداث السياسية كالبحرين. فإننا نجد أنفسنا إزاء وضع معقد حقيقة، وسنواجه أزمة حقيقية وستكون الصورة أكثر إثارة إذا ما أخذنا بوجهة نظر **الخوري**[٢] إذ يقول: "طالما أن الأحزاب السياسية ممنوعة رسميا في البحرين فلا عجب أن نجد العمل السياسي يرتكز في جمعيات شبه سياسية" **ويضيف** "إن تكاثر هذه الجمعيات والنوادي يعبر عن تجزؤ المجتمع البحراني بالرغم من وحدته الثقافية أو الحضارية" **ويخلص إلى القول** "إن غياب التنظيم السياسي المستديم يحد من قدرة المعارضة أن تكون قادرة على مجابهة الحكم لفترة طويلة فالمجابهة الطويلة الأمد القائمة على وحدة الموقف عند الفصائل المجزئة تبرر التناقضات الداخلية للقطاع المعارض وتعمل بالتالي على تفكيكه من الداخل

---

٢ ـــ فؤاد اسحاق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين ـــ تطور نظام السلطة وممارستها، ص٢١ ، ط ١، معهد الانماء العربي، بيروت،١٩٨٣.

فـلا يـتمكن من بلوغ الهدف مهما كان انتشاره في صفوف الشعب". وحسب تعـبير **ميشـل مان** ١٩٨٦ "إن النظام يستطيع من خلال المصادر الخارجية والداخـلية أن يجمع في يديه سلطة استبدادية لدولة ما قبل الحداثة وسلطة البنية التحـتية لـلدولة الحديثة"[٣]. في حين أشار **الرميحي** "أن الفشل سيكون مصير أيـة محاولـة في المستقبل لإحداث تغير سياسي جذري في البحرين ما لم تنل هـذه المحاولـة الدعم والعون الفعليين من الحركات السياسية في بلدان عربية رئيسـية أخـرى.. إن إمكانيـة حدوث أي تغير سياسي جذري في البحرين تـتوقف عـلى التحولات في المنطقة ككل وخصوصا في السعودية"[٤]. وفور الشـروع فـي دراسة تاريخ البحرين ثمة تساؤلات تطرح نفسها تدور حول موقـع كـثير من الحركات السياسية من هذا الوضع وعن الخطاب السياسي المعطي للمجتمع كيف هو كيف هي نشأته ومحددات فعله؟

أولا: الخطاب السياسي:

إن أبسط ما يقال في تعريف الخطاب السياسي هو عبارة عن مجموعة مـن الأفكار المعبرة عن مجموعة من المواقف السياسية اتجاه مجموعة من القضـايا والتي تمارس نوعاً من السلطة والهيمنة على بعض أفراد المجتمع. وبـناء عليه فالخطاب هو أكبر من لغة تستطيع من خلالها القوى السياسية التعـبير عـن مواقفها إزاء القضايا المعاصرة لها، كما إنه ليس بداية فكرة تعـبر عن موقف. فالخطاب من هذه الزاوية هو (خطاب لغة وقول) يرتبط بالـلغة مـن حيـث هـي أداة للتواصل بين طرفين تتم بواسطتهما الدورة الكلامية، مضافاً إليه كمية من الممارسات السلطوية. بمعنى أن هناك عملية ضـبط تمـنع مـن الانفلات عن تلك اللغة أو القول وتكفل للأفراد الارتباط

---

٣ ــ د.عبد الهادي خلف، بناء الدولة في البحرين ــ المهمة غير المنجزة، ص٣٩، ط١، دار الكنوز الادبية، بيروت،٢٠٠٠.

٤ ــ د.محمد الرميحي، قضايا التغير السياسي في البحرين، ص٢٦١، ط١، دار كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت،١٩٨٤.

الدائـم بالمـنظومة الفكـرية. وعندما تكلم ميشال فوكو عن الخطاب اعتبره مـنظومة تتضـمن مجمـوع العبارات التي أنتجت في فترة محددة زمنيا . فالخطـاب الـذي يـتم إنتاجه في مرحلة ما لابد أن يكون حاملا لخاصيات تجعله يختلف عن باقي الفترات الزمنية التي أنتجت فيها خطابات مغايرة لها نظامهـا وطـبيعة تفكيـرها وتحليـلها. وفي نفس الوقت ما من خطاب إلا ويسـعى إلى المحافظة على النظام الذي يمكنه من الحفاظ على استمراريته والعمـل عـلى احتواء باقي الممارسات المؤسساتية كيف ما كانت طبيعتها حـتى يهيمـن عليها. وعليه فالخطاب لا يتشكل إلا من خلال عملية الضبط الـتي يقـوم بهـا أثناء تنضيده للممارسات التي تسود في عصر ما. أي أن الخطـاب يتسرب إلى الأعماق الدلالية والمرجعية للممارسات التي يتمظهر مـن خلالها ويشمل جماع الخيوط المحركة للعملية المعرفية بشكل عام من مسـكوت عـنه ومـن تغييب. وإذا لم يقم الخطاب بتوظيف آلياته لضبط ما يجرى من حوله من ممارسات، فإنه سيصبح عرضة للنسف من قبل خطاب آخـر. والخطاب المستمر هو الذي يستطيع السيطرة وخلق آليات لممارسات سلطوية على إنتاجات عصره. فالسلطة السياسية مثلا لا تستمر، إلا بما تقوم بـه مـن حـرص للحفاظ على وجود الخطاب الذي أنتجها باعتبارها تمثل إحدى الممارسات الخطابية .

إن الخطـاب السياسـي بهـذه الصفة قد يكون خطابا مفردا بمعنى أنه يشـكل بـناءا متكاملا كوحدة منفصلة أو قد يكون نسقا من بناء إيديولوجي كـلي. والخطـاب السياسي يقترن دائما بالفكر السياسي الذي هو عبارة عن مجمـل الآراء والمبادئ والأفكار السياسية السائدة لدى جماعة معينة خلال فـترة محددة حول السلطة وكل ما يتصل بتحرك القوى السياسية. فالخطاب السياسي إذن يمكن أن يكون شرحا وتفسيرا لظاهرة جزئية أو قد يكون على

شـــكل فلســـفة كلية.. وقد يكون انعكاسا لمعاناة سياسية وفي صميم الأحداث ومن ثم قد يكون مؤيدا للسلطة السياسية أو معارضا لها[٥].

إن الاخـــتلاف الذي يمكن لنا تأسيسه فيما بين الفكر السياسي والخطاب السياســـي يـــرجع إلى اقتران الثاني بالممارسات والالتزام الموقفي. في حين أن الأول يشـــكل الإطـــار الفكري والإيديولوجي الذي يؤسس بطبيعة الحال الخطـــاب السياسي نفسه الذي يتكفل بترجمة الفكر السياسي إلى واقع عملي مـــلموس في المجتمع. وبعبارة أدق إنه البحث عن السلطة أو ممارسة القوة داخل علاقات المجتمع السياسي. ومن هنا لا مناص من التسليم من أن الفكر السياســـي وقـــد تعلق بظاهرة السلطة العامة لا يحلق في فراغ وإنما يبدأ من واقع السلطة وقد اتسم بسمات حضارية تعبر عن قيم المجتمع السياسي الذي تمـــارس فيه هذه السلطة. وبالتالي فإن الفكر السياسي لا ينهض إلا إذا كان هناك واقع مأزوم أو مهزوم، فالأفكار المطابقة لأحلام الأمم وأمالها في غد أفضـــل لا تمـــوت في التاريخ، قد تتراجع، تفشل، تخطئ في التقدير، لكنها تظـــل قادرة على حفز العقل من أجل بلورة الخطط القادرة على تحويلها إلى واقـــع تـــاريخي[٦]. فتوافر المجتمع السياسي على مشكلات يعاني منها تثير همـــة الفكـــر لديه، ومن هنا تبدأ الموازنة وتقرير الحالة المعطاة للأطراف المعنية، فمع رفض أطراف السلطة للمعالجات المطروحة يدخل المجتمع في حـــركة صـــراع مـــن أجـــل مشـــروعية القيـــادة وحول القدرة السياسية وخصائصها الذاتية.

إنّ بـــروز الأزمـــات السياســـية سواء كانت نتيجة (لاختلاف) وجهات الـــنظر في كيفية معالجتها والسماح لسلطة واحدة لتحقيق تصورها، أو نتيجة (لاكـــتمال) نضج رؤية مغايرة ظلت تمارس تعبئتها الداخلية ومحاولة السعي لاكتساب دور صاحب السلطة، إن كل هذه الصور من الممكن لها أن تصبح

---

٥ ـــ حسن عباس حسن، الفكر السياسي الشيعي: الأصول والمبادئ، الدار العالمية، بيروت، ط١، ص١٢.

٦ ـــ كمال عبد اللطيف، المغرب وأزمة الخليج، دار الكنوز الأدبية ،١٩٩٧، ص٨٩.

تحت المنظور السياسي، ونكون أمام أطروحة تصنيف المجمع السياسي إلى فئات تشهد حالات من الصراع /التعايش/ التحالف . وقد لا نجد هذا التناول واضحا دائما وفق الإشكال المألوف أو المرغوب فيها، إذ تبقى هناك كوابح قد تمنع بعض الإنتاجات الفكرية من الظهور العلني الفاضح . فهي بحاجة إلى ممارسات حفرية للكشف عنها تفكك الأنساق المنقدحة فيها وفي بعض الأحيان تحتاج إلى القيام بعمليات تأويلية ترد فيها الظاهر إلى الباطن المحايث الفاعل الحقيقي .

إنه قد يتعذر دراسة الخطاب السياسي في بعض الأحيان إما لضعف ذلك الخطاب وعدم قدرته على إثبات نفسه كطرف مؤثر في الأحداث السياسية وبالتالي فهو معرض للزوال والاضمحلال بصورة تجعل منه شبحا لا تعرف ملامحه ولا يمكن الوصول إلى أصوله ومرتكزاته التي ينطلق منها.

وفي حالة أخرى مشابهة فان الصعوبة تمكن في الأجواء التي انطلق منها الخطاب وهي أجواء التسلط والمصادرة والإرهاب وسياسة تكميم الأفواه ومصادرة الحريات وفي أجواء كهذه يكون الخطاب السياسي أمام خيارين لا ثالث لهما:

١ ــ أن يتحدى هذه القيود بصورة علنية غير مبال بالصعوبات والنتائج التي قد تلحق به ومن المحتمل أن يكون مصير الخطاب أن يمحى ويقمع قمعا حقيقيا.

٢ ــ أن يلجأ إلى السرية وسياسة اللعب من تحت الغطاء لحماية نفسه والحفاظ على الدور الذي يمارسه حتى وإن تقلص منتظراً الوقت الذي يمارس فيه دوره بصورته الطبيعية كأداة لازمة وضرورية لأية قوة سياسية تبحث عن مكان لها في عالم الأحداث السياسية أمام زيادة الاستبداد السياسي وسيادة نزعة التسلط في الحياة السياسية.

إن الخطاب السياسي بناء على ما تقدم يرتبط بالواقع الاجتماعي ارتباطا وثيقا حيث يكون الأخير مسؤولا عن تحديد مصادره وخصائصه. من أجل ذلك فإن ممارسة القوى السياسية لخطاب سياسي معين أو استحداثه يكون خاضعا لمرحلة تاريخية لها ظروفها ومعطياتها الحتمية والنابعة من حاجات حضارية واجتماعية ترتبط بطبيعة تلك المرحلة التاريخية من حيث حجمها ومدى تأصلها في وجدان المجتمع وخبرته في الحضارة والمعرفة.

و يعني ذلك، أن الخطاب السياسي خاضع إلى موجات من التغير الملازم للتغير الحادث في علاقات المجتمع وثبات الخطاب السياسي بصورته الماضوية راجع إلى تجمد حركة الحراك في المجتمع أو في جماعة الخطاب بالشكل الذي يجعلهم بعدين عن التعايش مع متغيرات وتقلبات المجتمع في أموره وعلى الأخص السياسية منها.

والتغير الذي يلحق بالخطاب السياسي يفترض فيه أن يكون قادرا على استيعاب المعادلة السياسية الجديدة ومعرفة أطرافها وتحديد الموقف السياسي إزاء كل طرف منها وذلك عبر تبنيه لأدوات تعبوية قادرة على خلق التفاعل بين مرتكزات الخطاب السياسي وبين فئات المجتمع.

ومن هنا فإننا لا ننتظر تغيراً في الخطاب السياسي قبل أن يحدث تغيراً في نسق البناء داخل المجتمع بالشكل المؤثر في البنى المستحكمة في علاقات المجتمع. وما اقصده هنا بالتحديد هو البنية السياسية المنطلقة أساساً من البني الفكرية المعرفية أو بتعبير أدق تغير الثقافة السياسية المحايثة للعمل السياسي. فالبنية السياسية لا تنحصر في قطاع السلطة السياسية الحاكمة وإنما هي شاملة لكل أشكال المؤسسات السياسية في المجتمع الخاضعة لنمط التقانة السياسية الرسمية وغير الرسمية. هذا التغير هو القادر والكافل لحدوث تغير في صيغة وبنية الخطاب السياسي للقوى السياسية الفاعلة في المجتمع السياسي.

كما إن دراسة أي خطاب سياسي من المهم لها أن تأخذ بعين الاعتبار التعرف على المكونات الرئيسة في الخطاب المدروس ومن ثم التوصل إلى

خصـــائص وسمات فارقة بينه وبين خطابات أخرى . ولا يتوفر ذلك إلا من خـــلال الدراســـة المعمقـــة والواعية للظروف والأوضاع المؤثرة في نشأته وتطـــوره أو تغيره وذلك باعتبارها محددات الخطاب السياسي وهنا يجب أن نقـــرر إن خصـــائص الـــتجربة الـــتاريخية لأي خطـــاب سياسي إنما هي خصـــائص نســـبية فـــي إطار التجربة التاريخية والأسس الموضوعية التي يخضـــع لهـــا مـــنطق الـــتاريخ والـــتطور والسنن الكونية. فلا توجد هناك خصوصـــية مطلقة ولا توجد عمومية مطلقة أيضاً أوعلى هذا الأساس فان المعيـــار الحقيقـــي الـــذي نـــتعرف من خلاله على الخطاب السياسي ليس خصوصـــياته المقيـــدة (مع أهمية ذلك) إنما إضافة إلى ذلك انسجام الخطاب مـــع الكونية الإنسانية والكونية السياسية على وجه الخصوص. إن المهم في دراســـة الخطـــاب السياسي هو برنامجه ومشروعه لقيام المجتمع السياسي وحله لإشكالية التأزم أو الصراع أو التكامل في المجتمع السياسي .

فالمشـــروع الذي يمتلكه الخطاب ويريد من المجتمع السياسي أن يسلكه ينـــبغي أن يمتلك أطروحة مستمدة من التوازن المفروض بين الخصوصية/ الكونيـــة والخطاب السياسي الناجح والمقتدر هو الذي يعرف وبدقة كيف يقيم هذا التوازن من خلال عدة مؤشرات هامة في هذا التصور:

١- معـــرفة الواقـــع وتحديد الموقف منه، حتى لا يفقد مبررات وجوده الحقيقيـــة. وهذا بطبيعة الحال سينعكس على البناء الداخلي لاعتماد عمليات التعبئة والحشد الداخلي اعتمادا على الواقع الذي يعيشه هذا الخطاب وبالتالي يمكن بسهولة تحديد سلم الأوليات في التعبئة وتحركه في المجتمع السياسي.

٢- البعد الحضاري الذي هو جزء من معرفة الواقع إذ يسعى الخطاب السياســـي أن يكـــون طرفا في معادلة الصراع الدولي إما كذات منفردة، أو كجـــزء مـــن ذات أكـــبر يســـتلهم مـــنها ما يعنيه على إدراك ونتيجة البعد الحضـــاري في مفردات خطابه وأدوات التعبئة، وبالتالي تحديد الأثر الكوني أو الحضاري على صيغة الخطاب .

ومــن خـــلال هذا نتمكن من دراسة أي خطاب سياسي الذي هو سمة فارقة بين المجتمع السياسي والمجتمع غير السياسي بالشكل الذي يقربنا منه اكثر لاستعابه وتقيميه .

ومن ثم فإن الخطاب السياسي كأي خطاب لا بد له وأن تتوفر فيه عدة مكونات رئيسة يمارس من خلالها دوره الفعال وهي :

١ ــ المــنظومة الفكــرية التي ينطلق منها ويحاول تحقيقها وترجمتها الى الواقع وتحقيق الأهداف التي يسعى إليها.

٢ ــ القضــية او مجموعة القضايا التي يصب اهتمامه فيها ويعبر عن موقفه اتجاهها بالرفض او التأييد.

٣ ــ وســائل التعبئة او أدوات الممارسة في نقل الخطاب السياسي إلى الأفراد المناط بهم والتي تشكل فيما بعد الموقف السياسي.

ودراســة أي خطــاب سياســي لابد لها وأن تأخذ بعين الاعتبار هذه المكونــات الرئيسة وفي حالة افتقاد المكون (المنظور) السياسي لأي من هذه العناصــر فــإن مســألة إدراجه كخطاب سياسي تبقى محل تأمل ونظر، إذ يكــون اقرب إلى الموقف السياسي منه إلى الخطاب السياسي وهنا لابد من التميز بين مستويات ثلاثة هي :

الأول: الفكر السياسي.

الثاني: الخطاب السياسي.

الثالث: الموقف السياسي.

وفرز كل على حدة وتميزه في الحدث (المنظور) السياسي ومن الخطأ دراسة الموقف السياسي واعتباره يمثل الخطاب نفسه.

ثانيا: مفهوم المعارضة سياسياً

دأبـت أدبيـات السياسـة مـنذ القرن التاسع عشر على تعريف الدولة القوميـة مـن خـلال أربعـة عناصر ضرورية، هي : الشعب، الأرض، والحكومة والسيادة، على اختلاف في مفهوم السيادة. ومن المهم هنا الإشارة إلى ضـرورة إعـادة تعريف الدولة وعناصرها أو على الأقل إيجاد مفهوم الدولـة الحديثة مقابل الدولة القومية بإضافة عنصر المعارضة السياسية عبر قـنوات رسمية وممارسة نشاطها وفق المألوف من العمل السياسي والآليات المتـبعة فـي ذلك والذي يدعونا إلى تبنى هذا الرأي هو ما ثبت من تلازم المعارضة مع وجود السلطة الحاكمة إذ لا انفكاك بينها وخصوصا في حالة المعارضة الوعي كما سنرى لاحقا.

إن المعارضة ظاهرة ملازمة لظاهرة السلطة السياسية وجودا وتطورا. وذلـك يعـنى أنـه لا يمكـن تصور وضع لسلطة سياسية من دون وجود للمعارضة أو الإرادة المناهضة لها، والتي قد تكون معارضة لأصل السلطة السياسـية، أو تكـون معارضـة للإجراءات التنفيذية التي تمارسها السلطة السياسـية. هذا من ناحية الوجود أما من ناحية التطور، فإنه يخضع لجدلية كبرى هي (المعارضة/ السلطة) وما يتولد منها من تفريعات.

والـتطور المقصود هنا هو التطور الفكري للمنظومة العقائدية والفكرية المتعـلقة بالمطـالب المطـروحة مـن قبل المعارضة أو المجتمع، وتطور الأساليب المتبعة في التعبير عن تلك الأفكار أو تحقيقها على أرض الواقع.

والعلاقـة بيـن وجود السلطة وتطورها والمعارضة وتطورها يمكن اخـتزالها ضمن ثنائية مستحكمة في هذا المجال وهي (تقليدي/حديث) فكما أنـه توجد سلطة سياسية تقليدية يمثلها النظام الأبوي فهناك معارضة تقليدية فـي فكـرها وأسـلوبها الذي قد يتخذ شكلا سلبيا وهو الانعزال والانسحاب والانـتقال مـن مكان إلى آخر. وقد تظهر في شكل إيجابي بمعنى ممارسة فعـل موجه نحو الطرف الآخر كالاغتيال والإبعاد والتنحية وفق ما يملؤه الموقـف السياسـي. والحـال نفسه في حالة السلطة الحديثة يمثلها الشرعية

الحقيقية القائمة في جوهرها على العقد الاجتماعي فانه توجد أيضا معارضة حديثة تتشكل في الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها .

ويظهر هذا التداخل بين شكل السلطة وشكل المعارضة ضمن مقولات ثلاث من الجدلية الكبرى وهي:

١ ــ سلطة تقليدية تقابلها معارضة تقليدية.

٢ ــ سلطة تقليدية تقابلها معارضة حديثة

٣ ــ سلطة حديثة تقابلها معارضة حديثة

ولا يمكــن تصــور مقولة رابعة تتضمن سلطة حديثة/معارضة تقليدية وذلــك لان وضـــع السلطة الحديثة يقتضي وجود أحزاب وتعددية ونقابات ومشـــاركة سياســـية تصل لحد تداول السلطة وتبادل الأدوار من قبل أفراد المجــتمع السياسي. ولذا يندر أن تكون هناك معارضة تقليدية في ظل نظام حداثي إلا في النظم الشمولية وحكومات الحزب الواحد وفي هذه الصورة لا يمكنــنا اعتــبار أن السلطة السياسية سلطة حديثة، وإنما هي هجينة (تقليدية/ حديثة)، وبالتالي فان المعارضة تكون بنفس الصورة الازدواجية أيضا.

إن في داخل الإنسان بعث عميق نحو التطلع للتجديد والإصلاح الشامل لأبعـــاد الحياة والمجتمع والعالم فالفكر كما يحدد الواقع هو الآخر يتجدد مع الواقـــع حسب الدورتين التي يمر بهما الفكر (أي فكر) : دورة داخلية يجدد فيهـــا نفســـه مما علق عليه من رواسب وظنون، ودورة خارجية يجدد فيها الواقـــع إصلاحا وتزكية وتطوير[٧]. وبناء عليه فالمعارضة السياسية ليست تـــرفا فكـــريا أو ممارســـة عـــلى الهامش بل هي ضرورة من ضروريات المجــتمع السياســـي. فالمعارضـــة أســـلوب من أساليب التعبير عن الإرادة ومظهـــر من مظاهر المشاركة معناها الرفض[٨]. فما دامت المعارضة هي

---

٧ ــ انظر زكي ميلاد، الفكر الاسلامي بين التأصيل والتجديد، ص ص ١٣-٢٥.

٨ ــ حسن عباس حسن، مصدر سابق ،ص٥٦.

أسلوب من أساليب التعبير عن الإرادة ومظهر من مظاهر المشاركة معناها الـرفض، فـإن مـن مقوماتهـا القوة والمنطق سلبا او إيجابا . فالمشاركة الإيجابيـة لهـا أدوات معيـنة تسـتعملها في التعبير عن الإرادة في عملية الصـراع والمشـاركة السلبية لها أدواتها الخاصة أيضا فأدوات التعبير عن الإرادة مختـلفة وتتـبع أصول وأسباب وعوامل المعارضة ونشوؤها وكذلك الإطار الفكري والمنطقي ومن أوضح صور التعبير عن تلك الإرادة:

١ ـ القـوة والإكـراه والضغط العنيف الذي لابد وان يقود إلى تحطيم الإرادة المناهضة

٢ ـ الإقناع والتعانق والتفاهم والحوار.[٩]

وإذا كـانت المعارضـة صـورة مـن صور الإرادة فان المعارضة السياسية هي إرادة ضد إرادة السلطة السياسية .

وعـلى الـرغم من صعوبة تعريف مصطلح المعارضة السياسية على نحو دقيق . إلا أن المصطلح عادة ما يطلق على النشاط أو الفعل المضاد أو المناوئ لمسلك الحكومة من قبل قوة أو أكثر داخل المجتمع السياسي موضع الاهتمام. ويرى إدوارد شليز أن المعارضة في العالم الثالث إما محظورة او محاصرة، والمعتاد أن يتعرض المعارضون لشتى صنوف القهر والعنت.

وعـلى أسـاس التوجه نحو المعارضة، ميز روبرت دول، بين ثلاثة أنواع من نظم الحكم فهناك نظم مناطها الهيمنة التي تقترن بحظر المعارضة كـلية سـواء للنخـبة الحاكمة أو لسياستها أو للهياكل السياسية والاقتصادية والاجـتماعية وهـناك ثانيا نظم تقر بأهمية ومشروعية المعارضة أو تكفل للأفـراد حرية التعبير والتنظيم والتصويت وهناك أخيرا نظم مختلطة تقترب

---

٩ ـ لقد تم لنا دراسة ذلك بتفاصيل الواقع البحراني تحت عنوان معالم التحديث السياسي في البحرين رؤية السلطة وتحدى المعارضة.

إمـا مـن الـنمط الأول أو مـن الـنمط الـثاني تبعا لدرجة تسامحها مع المعارضة[١٠].

وعـند دراسـة المعارضة في النمط الأول وهو ما ينطبق على النظم الشـمولية او العشـائرية القائمة على شرعية القبيلة السياسية كما في بلدان مـنطقة الخـليج حيـث يهميـن نمـط السلطة السياسية السلطوية نجد من الضـروري التفريق بين ما نسـميه **المعارضة الحالة في مقابل المعارضة الوعي**. والمهم ليس دراسة الحالة الأولى التي لا تعبر إلا عن حالة الرفض وعدم الموافقة او حتى التذمر والهيجان الجماهيري العفوي المعبر عن انتقاد سياسـة السلطة لا أكثر، ففي دراسة متعلقة بالحركات السياسية عند الفلاحين تبين فيها أن الفلاحين بوجه عام أكثر ميلا إلى الإذعان لأوامر الحكام وأقل قـدرة عـلى التمرد والثورة إلا أن تاريخهم يشهد بأنهم لم يكونوا خاضعين عـلى الدوام فقد أضطروا أحيانا إلى المقاومة وتمثلت المقاومة الإيجابية في الانتفاضـات المحـلية التي كانت تنبثق فجأة ولمدة قصيرة وعادة ما يكون مصيرها القمع من قبل الحكام والسيطرة على الوضع في مدة قصيرة[١١].

فيمـا تعـني الثانية (**المعارضة الوعي**) النقد المنظم وفق رؤية محددة حـول الطريقة التي يجب أن يمارس بها الحكم. وهي بذلك لا تنشأ عادة إلا فـي المجـتمعات التي تحظى بمستوى جيد من التطور والنمو بالشكل الذي يكفـل للمعارضة أن تتحرك على أرضية سياسية يتقبلها المجتمع السياسي . فتشـرع فـي طرح وجهة نظرها وتصورها حول السلطة والسياسة العامة لـلدولة عـبر تحركات جماهيرية وأدوات سياسية تعبوية لتصل في أقصى حالـتها إلى محاولـة استلام السلطة وتنفذ ما ترومه من إصلاح وتغير. إن هـذه الـتفرقة ضـرورية في البحث الذي نحن بصدده فما لم تؤسس رؤية مـنهجية قادرة على فرز الأحداث السياسية ووضعها في موضعها المناسب

---

١٠ ـــ انظر موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، ط١٩٩٤،١، الكويت، ج١، ص٤٩٧.

١١ ـــ كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، ص٣٠، ط١، دار بن خلدون، بيروت، ١٩٨٠.

فمـــا مـــن شك أن الأحكام والتقسيمات المصدرة ستكون فاقدة للدقة ومسببة للخلط والاشتباه .

وعـــلى هـــذا الأســـاس فإن **المعارضة الوعي** لا بد لها أن تتوافر على شرائط كما هو الحال في الخطاب السياسي. ومن أهم تلك المرتكزات :

١ ــ توفر رؤية محددة لطبيعة السلطة وسياسة الدولة.

٢ ــ تبنى خطاب سياسي يعبر عن تلك الرؤية والتصورات.

٣ ــ ممارسة العمل السياسي المنظم .

٤ ــ التحرك الفعلي في المجتمع السياسي.

إن المعارضـــة الوعي تتطلب تركيبية إدارية وعلاقات وروابط سياسية متبادلة بين الجماهير والسلطة معا، تحاول من خلالها ممارسة ضرورة من ضرورات المجتمع السياسي. وإذا لم يحدث ذلك فإنه في هذه الحالة يصاب المجـتمع السياسي إما بآفة الدكتاتورية والإرهاب والتسلط والعنف الرسمي أو أنه يصاب بالفشل والإخفاق.

ومـــن مـــنظور عـــلمي يحـــدد روبرت دال أربعة معايير لتصنيفات المعارضة السياسية هي:

أ- درجـــة تركيز المعارضة: إذ تعرف المعارضة درجات مختلفة من التماســـك التـــنظيمي فقد تتركز في تنظيم واحد وتتفرق إلى مجموعات من التنظيمات التي تعمل كل منها بصورة مستقلة عن الأخرى.

ب- تنافســـية المعارضـــة: وتعـــتمد هذه على مدى تركيز المعارضة ويمكن إرجاع التنافسية إلى التوجهات السياسية لمختلف الفاعلين السياسيين.

ج- أهـــداف المعارضة: حيث تتوزع تلك الأهداف على أهداف طويلة الأمـــد وأخـــرى متوسطة. فالمعارضة يمكن أن تسعى إلى التغير أو مقاومة تغيـــر محـــتمل وبناء على نوعية اختيار الأهداف تتحد الاستراتيجية وتمثل الوسائل المختارة.

د- الاستراتيجيات: تختلف الاستراتيجيات التي تتبناها المعارضة بهدف تغيير او منع تغير سلوك الحكومة تجاه موضوع ما. وترتبط الإستراتيجيات بطبيعة النظام السياسي فبقدر ما نتملك من أنظمة نتعرف على صور متعددة من الاستراتيجيات الخاصة لقوى المعارضة. فتارة تكون المعارضة من صلب النظام السياسي الحاكم وتارة تكون من خارجه وهكذا هي مفاعيل الحركة السياسية.

إن ما يمكن الإفادة منه هنا هو التعرف على أن أية معارضة تتأثر من خلال بنية النظام السياسي المهيمن. ويحدد كمال المنوفي عدة عناصر يتأثر موقع المعارضة في أي نظام سياسي من خلالها وهي:

١ ــ الأبنية الدستورية.

٢ ــ النظام الانتخابي.

٣ ــ المعطيات الثقافية وخصوصية الأبنية الثقافية الفعلية.

٤ ــ درجة التذمر ضد الحكومة.

٥ ــ حجم الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية.

٦ ــ أنماط الصراع او الاتفاق في الآراء والسلوك.

٧ ــ مدى التعددية المتاحة.[١٢]

وقد يبدو هنا أن دراسة العنف الرسمي وغير الرسمي وأثره في تكوين المعارضة الوعي سلبا او إيجابا يمثل قضية هامة وملحة لما عرف عن المجتمعات السياسية التي تعيش وضع التسلط والقهر السياسي من ارتفاع نسبة ممارسة العنف في الممارسة السياسية لدرجة أن بعض المحللين اعتبرها من ملامح العمل السياسي في العالم الثالث الذي يعج بالمتناقضات فلا يجد أمامه سوى الثورة او الانقلاب محاولا بذلك حل مشاكله العميقة بأساليب

---

١٢ ــ ثناء فؤاد إبراهيم، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي ــ علاقات التفاعل والصراع، ص٢٩٢، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠١.

مرتجـلة قليـلة الفاعـلية قصـيرة المدى. وأن العالم الثالث لا يلجأ لاستخدام الأسـاليب العـلمية او الحكم الدستوري لابتكار حل جذري لمشاكله[١٣]. وقد تـزداد هذه الضرورة إذا ما كانت الدراسة تتعلق بمجتمع تقوم علائقه السياسية أساسـا عـلى العـنف والعـنف المضاد. وفي صور كثيرة تبدو الصورة المرسـومة، إن العـنف الرسـمي ينشئ خطابا سياسيا للمعارضة يتخذ من العـنف وسيلة وحيدة لها، إذ قد تتوحد قوى المعارضة بتطور النظام كما هو الحال مع النظام الأبوي والمعارضة القبلية .

ومـن الطبيعي إن تطور المعارضة يتطور مع تطور المجتمع السياسي عـلى اعتبارها أسلوبا من أساليب التعبير تبعا لنوع ذلك التطور وكميته إضافة إلى تطـور السـلطة السياسية نفسها بشكل طردي. ولكن هذا التطور مرهون بمـدى إلحـاح المعارضـة الوعـي فـي تحقيق برنامجها السياسي وتكثيفه وممارسـته على أرض الواقع فالأنظمة الاجتماعية تنتقل من طور إلى طور مع مقدم كل جيل جديد، ولكن مع انتقاله تحدث درجات متباينة من التعديل بل او حـتى الطفـرة في مسار هذه الأنظمة[١٤] فيكون لكل نمط من تلك الأنماط صـورة خاصة به وهي المظاهر الخارجية للقوى المحركة الكامنة في النظام. ومن هذا فان المعارضة الوعي تتحدد تحديدا بثلاثة محددات هي:

١ ــ **المسـتوى الاقتصـادي:** الموقع الذي تشغله فئات المعارضة أي الطبقات الممثلة لها هل تنحصر في طبقة واحدة أو أكثر من طبقة.

٢ ــ **المسـتوى السياسـي:** موقعها من النسق الكلي لعلاقات السلطة التي تدير وتسوّق وتراقب شؤون الجماعات والأفراد .

٣ ــ **المسـتوى الأيديولوجي:** الدور الذي تمارسه في ميدان الصراع الفكري والأيديولوجي.

---

١٣ ــ آمال السبكي، تاريخ إيران بين ثورتين ١٩٠٦-١٩٧٩، ص٢١١، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون، سلسلة عالم المعرفة ٢٥٠، الكويت،١٩٩٩.

١٤ ــ سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي في الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ص١٥.

ومــن خلال هذا التقديم الموجز حول طبيعة المعارضة السياسية يتضح لــنا مــدى إخفاق الدراسات التي تبنى نتائجها على أساس ارتباط المعارضة بالطــبقات الاجــتماعية في وجودها وتطورها وذلك لأن مجرد بروز فئات اجــتماعية جديــدة في المجتمع لا تتولد عنه المعارضة. إذ تكون المعارضة موجــودة من قبل مع وجود السلطة وكل ما تعمله هذه الطبقات الجديدة، إما أنهــا تحــوّل المعارضــة الحالــة إلى معارضة وعي، او أنها تكشف عن اتجاهــات معارضــة جديــدة نظــرا لكمية المتغيرات التي أُدخلت في بنية المجــتمع او في صورة ثالثة وهي الأكثر أن تُكثر من العدد الكمي لتيارات المعارضــة فــتمارس ضــغطها على السلطة السياسية في أن تنسحب من المجــال السياســي او أن تقــدم تنازلات وفق رأي المعارضة. وبذلك فان المعارضــة ترتــبط بالتحديث السياسي للسلطة من جهة وبالقوة الاجتماعية وممارستها من خلال الطبقات الاجتماعية من جهة أخرى.

إن مــا نــرومه مــن هذا العرض هو الكشف عن بنية المعارضة في المجــتمع السياسي في البحرين ومراحل نشوئها وأثر الظروف المحيطة بها فــي بــلورة نظرتها اتجاه التحديث السياسي الذي تطالب به .وما يظهر من المــتابعة أن ســمة بــارزة تظهــر بوضوح تام أمام المراقب وهي الطابع الإصــلاحي فــي الخطاب السياسي للمعارضة فقد كانت مطالب المعارضة تنحصــر في إطار التغيير الإصلاحي وتسعى لإحداث إصلاحات اجتماعية واقتصــادية وسياســية فــي ظل الأوضاع القائمة من دون أن تسعى لتغير النظام السياسي.

ولم يكن موقفها من عدم المطالبة بتغير النظام السياسي تكتيكيا بل كان هدفــاً اســتراتيجيا بمعنى الكلمة (علي الأقل وفق ميزان القوى وحجم القوى المتصارعة). فالمعارضة تتبنى خطاباً من أبرز سماته القبول بالنظام الأبوي الســائد ولكنه في نفس الوقت يطلب مساحة أوسع للمشاركة في عملية صنع القــرار السياسي ويطالب بحصته في مسؤولية إدارة السلطة السياسية. وهي

تريد انتشاراً يضمن لها حق الاعتراف بها وبشرعيتها على أساس إنها تمثل جــزءاً من الجسم السياسي الذي له الحق في ممارسة الحق السياسي ولكنها لا تــنافس الســلطة السياســية ولا تهدد باستبدالها. هذه أهم مظاهر خطاب المعارضة في التحديث السياسي ويستثنى من ذلك بعض التيارات المعارضة التي وجدت في فترة الستينات والتي كانت تطالب بالتغيير الجذري واستبدال الــنظام والسلطة السياسية ولم تقتنع بالتغيير الإصلاحي، بل إنه في كثير من الأحيــان تــتخذ من الأسلوب الثوري والعسكري الأداة الوحيدة لتحقيق هذا الفكر على ارض الواقع.

بنية السلطة السياسية في البحرين

إن الســلطة في مفهومها العام تعني إصدار الأمر والتحكم فيه. ويفضي هذا المفهوم إلى ثلاثة أمور:

الآمــر: أي الممــارس لحــق الســلطة، و**المتقبل**: للأمر أي الخاضع لممارسة صاحب السلطة **وأخيرا العلاقة**: بين الفاعل والمفعول به، ألا وهي الشــرعية. فالأب يمارس السلطة على الابن وفق الشرعية المعطاة للأب في ممارســة ذلــك النوع من السلطة والنابعة من طبيعة العلاقة الدموية. ولكن الكــلام يختــلف عــند الحديث حول السلطة السياسية التي تكون بين حاكم ومحكــوم وعلاقــة شرعية بين الطرفين. وبدون تلك العلاقة لا يوجد لدينا حــاكم ومحكــوم و إنما قد تكون هناك حالة استعباد وتسلط من قبل فرد أو جماعــة عــلى فــرد أو جماعة أخرى، كما هو الحال في العلاقة بين السيد والعبد.

وبخصــوص العلاقــة الشرعية الموجودة للسلطة السياسية التي تفرقها عن سائر السلطات الأخرى، فان تلك العلاقة يجب أن تكون ممثلة في تنظيم سياســي شــرعي أيضا. وشرعية النظام السياسي لا تأتى إلا من خلال عقد اجــتماعي تحدد فيه معايير الشرعية الواجب توفرها في النظام السياسي او الســلطة السياســية. هــذا العقد تحدد فيه الواجبات والحقوق لكلا الطرفين.

ويميل كثير من الباحثين إلى تحديد شرعية السلطة السياسية بمقولات ماكس فيبر الثلاث وكذلك بالمحددات الليبرالية الحديثة أيضا وليس المجال هنا لتناولها. إن ما يهمنا هنا تحديد طبيعة السلطة السياسية في البحرين هل هي فعلا كذلك او أنها سلطة سلطان؟ وعلى أثر تلك الطبيعة يحدد موقف السلطة من قضية التحديث السياسي والمعارضة.

إن بلدان الخليج العربي تعيش معتمدة على اقتصاديات ريعية يمثل عائد النفط المصدر الأساسي لدخولها كما أنها اقتصاديات استهلاكية بالدرجة الأولى لاعتمادها على الإستيراد الخارجي بصورة شبه مطلقة. وطبيعة الحكم فيها يتخلف عن كثير من أنظمة الحكم في العالم العربي اذ أنه يقوم أساسا على مبدأ التضامنيات غير الرسمية كما يسميها خلدون النقيب التي تعني: أن القوى الاجتماعية المتضامنة التي لا تعبر عن نفسها إلا ضمن مؤسسة الحكم وبواسطة رؤساء معينين او شيوخ محددين تعترف بهم الدولة وبمكانتهم الاجتماعية. وتتفاوت التضامنات في أهميتها كمستوى للولاء والارتباط. وتعاني كل الكيانات السياسية الخليجية التضامنية ــ بدرجات متفاوتة ــ ضعف التماسك بين المجتمع والدولة أي بين الشعب كحقيقة اجتماعية والدولة كموزع للسلطة والدخل. وبعبارة أخرى إن التماسك السياسي في هذه البلدان مهدد في أي لحظة بالانفجار ولذا فان شيوع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي هو نتيجة لعدم التطابق بين المجتمع والدولة حيث تشعر بعض القوى او الأقليات العرقية او الطائفية بعدم الانسجام داخل حدود الدولة التي تعيش داخلها وتطرح مطالب انفصالية.(١٥)

إن السلطة السياسية في البحرين تختلف عنها في بقية دول الخليج، إذ تعتبر العائلة الحاكمة طرفا دخيلا على المجتمع البحراني دخلوا البحرين عن طريق القوة العسكرية والعنف ومن ثم الاستيلاء على السلطة السياسية والسيطرة على المجتمع السياسي وموارده الاقتصادية من خلال مصادرة

---

١٥ ــ محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي في الخليج العربي، ص٢٠١، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠١.

الأرض والتدخل في الموارد الأخرى. وقد عبر النظام الحاكم عن هذه الحقيقة بصورة واضحة عندما لقب أحمد بن محمد الخليفة بلقب الفاتح إشارة إلى انتصاره في الاستيلاء على البحرين. إنه من المعروف ما هي الدلالة التي يحملها هذا اللقب المشتق من عملية الفتح، وهي العملية التي يتم فيها تدخل الجيش الإسلامي في بلاد الكفر ويصيرها تحت نفوذه وسيطرته . لقد صورت السلطة السياسية في البحرين نفسها القوة الإسلامية التي أدخلت البحرين في الإسلام وفي نطاق الدولة الإسلامية، وترجمت هذا الفهم في أسلوب التعامل وإدارة شؤون جزر البحرين بصورة تتفق مع هذا الفهم. ففرضت نظام السخرة وصادرت كثير من الأراضي وتقاسمت إدارة الجزر كما هو عند الخليفة والأمراء ويصف الخوري وضع استيلاء آل خليفة بقوله "إن **(عملية التسلط على الأرض وتشتت مراكز القوى حصلت تدريجيا عبر مرحلة زمنية طويلة المدى. بدأت من مطلع القرن التاسع عشر وانتهت في الثلاثينيات.. فقد حكم احمد الفاتح بالطريقة التي حكم فيها نصر المذكور بمعنى أنه أعتبرها منطقة محتلة تؤمن له ولاتباعه ما أمكن من الضرائب والأموال. وهذا يعني إن تسلط الشيوخ من آل خليفة على الأرض الزراعية وتشتت مراكز القوى المحلية الشيعية هي من الأمور التي حصلت بعد استيطان سلمان بن أحمد واتباعه في جزيرة المنامة وأخيه عبد الله في المحرق)**[١٦] فقد حكم الشيوخ الجزر بطريقة النظام الأبوي ولذلك اعتبروا ثروة النفط ملكا خاصا بهم فكانت عوائد النفط تقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول للحكام والثاني للشركات المنتجة والثالث لإدارة الشؤون العامة للدولة. وشجعت بريطانيا هذا الاعتقاد فكان ممثلوها يرددون إن عقود الامتياز هي اتفاقيات بين الشركات والشيوخ وليس لأحد آخر من رعايا البلاد أن يتدخل .

فما هو واضح هنا إن النظام السياسي الذي حكم البحرين تحت أسم آل خليفة لم يكن ليستمر لولا أنه اعتمد على سياسة السيطرة من جهة، ومن

---

١٦ ــ فؤاد الخوري، مصدر سابق، ص٤٧.

جهـــة أخـــرى الارتماء في أحضان القوى الكبرى والاحتماء بها من نقمات المجتمع الأهلي. ثم أن هناك عوامل وظروف شهدتها منطقة الخليج العربي أســـهمت في تكوين الوضع القبلي وتشجيع تلك التضمينات القبلية التي أخذت شيئا كبيرا من الاستقرار والتنظيم السياسي .

ومن أهم تلك الظروف:

١- انهيـــار القـــوة البحرية البرتغالية الأمر الذي أدى إلى خلق وضع يفـــتقد لـــلقوة الكـــبرى المســـيطرة ونتج عن ذلك فسح المجال لموجات من الهجـــرات العـــربية مـــن وســـط الجزيرة العربية إلى شواطئ الخليج فقد انحســـرت تلك الهجرات مدة بقاء القوة البرتغالية بسيطرتها على إقليم الخليج العـــربي الـــتي قامت على القوة العسكرية والهيمنة التامة ولذا لم يكن هناك وضـــع قبـــلي سياسي، وخصوصا في البحرين إلا أن انهيار تلك القوة فسح المجال لتلك القبائل أن تمكن نفسها في المنطقة.

٢- ســـعي بريطانيا الحثيث إلى التغلغل في أنحاء الجزيرة العربية كافة فبذلت جهودا كبيرة في محاولتها لتأسيس علاقات سياسية مع القبائل العربية عـــلى أســـاس أنها كيانات سياسية فعقدت اتفاقيات مع شيوخ المنطقة ومنها الـــبحرين عـــام ١٨٨٢و١٨٩٢ فأضـــفت تـــلك المعـــاهدات المبرمة صفة الاعـــتراف والاستمرارية على شيوخ تلك القبائل حيث تعهدوا فيها بالتعاون مـــع بريطانيا بالأصالة عن أنفسهم وورثتهم وخلفائهم مقابل حماية بريطانيا لهـــم مـــع تقديم المعونات المالية لهم. فأدخلت تلك المعاهدات وضعا داخليا جديـــدا إلا وهو تكريس صفة القيادة لعائلة الشيخ الموقع على الاتفاق وخلفائه بالوراثة.

٣-انشـــغال الدولة العثمانية والدولة الصفوية بخلافاتهما وعدم استطاعة أي طرف منهما أن يصل لمواقع ثابتة في السيطرة.

ونـــتيجة لهـــذه العوامل وغيرها أصبحت الولاءات هي دائما للزعامات القبـــلية وأصـــبحت تـــلت الولاءات أقوى وأعمق في كثير من الأحيان من

الــولاء لمفهوم الدولة الذي لم يصادف له الحظ في التبلور. الأمر الذي جعل مــن أنظمــة الخــليج السياسـية مصادقا واضحا للأنظمة الأبوية المحافظة وســعت في بعض محاولاتها لتــقمص أوجه الحداثة والتحديث في كثير من مجــالات العلاقــات الســائدة. لكنها في الحقيقة كانت تدار بنفس الأساليب التقــليدية فــي محاولة منها لكسب الشرعية التي تشعر في أعماق نفسها أنها فاقدة لها وتحتاج إلى سند قوى يقف معها بعد زوال القوة الداعمة والمؤسسة لشرعيتها وهي الاستعمار.

لقــد ارتكــزت ســلطة النظام القبلي في البحرين على أساسٍ اقتصادي واهــم بطبيعــته فبعد فترة من الاستقرار في الحكم اتجهت السلطةً إلى جمع جبايات وفرض المصادرات مما أدى بعد فترة إلى نقصان المال الذي تجمع وهكــذا تكون النتيجة بل النهاية المحتومة هي انه بكثرة عوائد الترف تزداد الــنفقات على الأعطيات ثم إزداد ذلك في الأجيال المتأخرة وأدى الى مزيد مــن المصادرة إذ نكون أمام نمطٍ استهلاكيٍ غير منتج وهو إسلوب اقتصاد الغــزو، أو اســلوب الانــتاج الحربي، فالثروة ناتجة في الأعم الاغلب عن الاســتيلاء عــلى الخيرات الجاهزة، الطبيعية منها في حال خشونة البداوة، والاجــتماعية في حالة رقي الحضارة ومن هنا أيضاً كانت البنيات الفوقية، كما يذهب نزيه الأيوبي، غير مرتبطة كبير ارتباط بالبنيات التحتية والسلطة السياســية ليســت نــتيجة السيطرة على قوى الانتاج بل هي نتيجة التلاحم العصــبي الــذي يؤطر سعي الجماعات البدوية نحو اقصى السلطة واوسع الامــتيازات الناتجة عنها وفي مقدمتها الثروة الجاهزة[١٧]. فهي ثروة جاهزة تــوزع عــلى المحاربين ورجال الدولة أي تتصرف فيها الجماعة الحاكمة وذلــك اساســاً بالاستهلاك ولما كانت هذه الاموال غير ثابتة أو مستقرة فقد بقيــت هذه السلطة تابعة لقوة السلطان رهينة بالاحداث السياسية ولم تكن هذه الامــوال قابلة للملك الذاتي، وعلى حد تعبير إبن خلدون فإن الشعوب البدوية تســتنكف عن الصنائع والمهن وما يجر إليها كما تتعالى على الفلاحة ومن

١٧ ــ نزيه الايوبي، العرب ومشكلة الدولة، ص٧٠، دار الساقي، ط١، بيروت ١٩٩٢.

هــنا كــانت الارض مــلكاً لــلحاكم او السلطان يفرض عليها ما يشاء من الجــبايات او يقطعهــا لمن يشاء، ولذا فإن نظام الحكم المرتبط به قد فصل هيكلــه عــلى أســاس مجــتمع قبلي ضيق ثم مطط ليشمل عالماً كاملاً من المعطيــات المختــلفة، المتناقضة، فظل هكذا نظاماً مفروضاً من فوق على واقع أوسع منه بكثير فكانت النتيجة عدم الاستقرار في الحكم.(١٨)

فالســلطة السياســية الحاكمة لا تستند في وجودها لشرعية معترف بها ونــتيجة لهذا الوضع المتأزم تكون معياراً جديداً للشرعية يقوم على حصيلة العلاقــة الســائدة بين النظام والمجتمع. فكلما ازداد الاعتقاد بأن النظام القائم هــو افضل الممكن يرتفع مستوى الشرعية وتزداد فرص استقراره فالمجتمع يتوقع من نظامه السياسي أن يتحمل مسؤولياته ويؤدي المهام المطلوبة منه. وعززت الموارد المالية كفاءة هذه النظم مما شكل مظلة قوية واقية للشرعية من دون الاعتماد على القدرات الذاتية في تأسيس شرعية السلطة السياسية.

ونــتيجة لهــذه الطبيعة للسلطة السياسية فإن السلطة السياسية تعمد في الحفــاظ عــلى بقاءها في الحكم والسلطة على التحالفات مع القوى الأجنبية بغية الحفاظ على حكمها وهذا يؤكد ما ذكرناه من الشعور الداخلي في نفوس الحكــام بــأنهم فــاقدون للشــرعية الحقيقية. حتى دولة الرفاه التي تزعمتها الســلطة مــنذ منصف السبعينيات إثر الطفرة في أسعار النفط لم تلغي ذلك الشــعور ولــم تؤســس شرعية مختلفة عن سابقتها فظلت الطائفية السياسية والتحالفات الإقليمية تمثل عنصر الأمان للسلطة السياسية كما كان الحال منذ بدايــة نشــوء السلطة وتمثله في الدعم السياسي من قبل الأطراف الخارجية كــالقوى العظــمى والمنظومات الإقليمية والدولية للتأكيد على الشرعية. كل ذلــك كــان ومــا يزال يمثل صمام الأمان لبقاء السلطة السياسية في الحكم ورفضها للتحديث السياسي.

---

١٨ – المصدر السابق، ص٧٢.

إن أهميـــة هذا التحليل لطبيعة السلطة تتمثل في موقف السلطة السياسية مـــن المعارضة وقضية التحديث السياسي وتحديد أثر طبيعة هذه السلطة في موقـــف المعارضة من السلطة السياسية وطبيعة التحديث السياسي المرجو، مما يعني علاقات تفاعلية متداخلة فيما بينها، يكون من المهم دراستها دراسة جـــادة معمقـــة تـــأخذ بعين الاعتبار دراسة نفسية المواطن البحراني ونفسية النظام الحاكم.

موقف السلطة من التحديث السياسي

مـــن خلال الفهم السابق لطبيعة السلطة السياسية القائمة على الشرعية والمنـــتظمة فـــي شـــكل النظام الأبوي فإنه يكون من السهولة بمكان تحديد الموقـــف الـــنظري والعملي للسلطة من قضية التحديث السياسي الذي يتمثل فـــي الـــرفض التام والقطعي لأي تحديث يهدد بقاء، أو الحد من صلاحيات الســـلطة الحاكمـــة. ومـــن الطبيعي أيضا أن ترفض هذه السلطة الاعتراف بوجـــود معارضة او أنها تسمح لها بالوجود لأن الأرض ملك للسلطة ومن حقهـــا أن تحكمها كما تشاء وترغّب إن لم ترغم من يخالفها على الهجرة من الأرض. ومن هنا يصح لنا أن نفسر طبيعة الحضور لمثل هذا التصور عند الســـلطة السياســـية وتمســـكها بـــالأرض حيث أن الارتباط بالأرض يعني التصـــور بوجـــود أصل واحد. هذا التصور غير مسموح له بالتعدد في أي حـــال مـــن الأحول لأنه وبسبب بسيط يعطى الشرعية للآخرين في المطالبة بـــالحق الشـــرعي لهم في اقتسام الشرعية ومن السهولة هنا أن يتم التغاضي عـــن تـــلك المطاليب أو رمها بالسفه ما دامت الأرض هي ملك شخصي لا يملك أحد فيها غير العائلة الحاكمة .

ومن الطبيعي أيضا أن تكون الجهات المناوئة للسلطة السياسية تعتمد هذا التصـــور أيضـــا وتجعلـــه المحـــور المثبت لها في حق المعارضة. فالقبائل المـــتحالفة مـــع الســـلطة الحاكمـــة والتي ساعدتها في إتمام عملية الاحتلال والســـيطرة ترى من حقها اقتطاع جزء من الأرض تمارس عليها السلطة ولو

بشكل جزئي في حين أن السكان الأصليين الذين كانوا يسكنون الأرض قبل الاحتلال يرون أن الأرض لهم ولا يحق لأحد مهما كان أن يسلبها منهم.

ولصعوبة هذا التصور من حيث آثاره ونتائجه ظل المجتمع السياسي طوال فترة طويلة يعيش الصراع السياسي والاجتماعي انطلاقا من هذا المرتكز. وما شكل إخلالا حقيقيا هو إدخال التنظيم الإداري في لبحرين مطلع العشرينيات من القرن العشرين حيث وزعت الأرض بشكل يثبت أرضية القوى السياسية الفاعلة ويمنع من نشوء حلقات جديدة من القوى السياسية .

إن ما تجدر الإشارة إليه صعوبة تحديد بداية التحديث السياسي نظرا للتغيب المتعمد من قبل السلطة السياسية لكل ما يلفت النظر لازدواجية النظام الحاكم تارة أو المحافظة على الطبيعة المؤسسة للسلطة السياسية تارة أخرى ولهذا فان التحديث السياسي سيكون مقترنا ببداية موجة الحداثة والتحديث السياسي منذ الانفتاح على الحضارة الغربية منذ مائة سنة تقريبا وعلى هذا الأساس فان مرحلة إدخال الإصلاحات الإدارية من قبل بريطانيا منذ١٩٠٤ -١٩٢٠ على واقع السلطة السياسية هي بداية التحديث السياسي في البحرين . وليس من السهولة التسليم أن تلك الإصلاحات المزعومة هي هبة للبحرين وشعبها إذ تبقى هناك دوافع سياسية محركة للسياسة البريطانية في الخليج العربي عموما في البحرين خصوصا. فقد أدخلت السلطة الاستعمارية بعض الإصلاحات لكبح إساءة الاستخدام للسلطة المحلية مع التطلع في الوقت عينه إلى كسب ولاء جميع الطبقات الريفية.

لقد سعت بريطانيا في بداية القرن التاسع عشر لوقف المعارك المتكررة بين القبائل محولة بذلك سيطرة القبائل من حق قائم بالفعل مبني على القوة إلى حق شرعي تصونه المعاهدات الثنائية المبرمة بين بريطانيا وشيوخ القبائل كل على حدة. كان هذا التدخل بداية حقبة جديدة تبدل فيها النظام القبلي للسلطة تبدلا ملحوظا إذ أعطى كل من كان له حق التفاوض مع البريطانيين حقا شرعيا في الاستقلال الذاتي. أي أن ذلك من الممكن اعتباره الأسس

الأوليـــة الـــتي قـــامت عـــليها الدولة[١٩]. فقد كانت السلطة السياسية متسمة بالازدواجيـــة بين الحاكم والمعتمد البريطاني منذ عام ١٩٠٤ وفي نفس الوقت كانت السلطات الممنوحة للحكم سلطات مطلقة يمارس ما يشاء ..الخ.

ويجـــب الاعـــتراف أن تلك الإصلاحات البيروقراطية كان من شأنها تضـــعيف سلطة الحاكم ونفوذه وتحديد السلطة السياسية وإخضاعها بصورة مصـــغرة لإدارة الشعب. وقد لقيت هذه الإصلاحات معارضة شديدة من كل من الشيخ عيسى الحاكم وابنه عبدالله وصغار الشيوخ. وتؤكد إحدى الوثائق الـــبريطانية تعود إلى عام ١٩٢٧ ذلك حيث "**إن مطالبة السنة بعدم التدخل فـــي الشؤون الداخلية يعني بالنسبة لرجال القبائل غير المتعلمين صلاحية القيام بأشياء كثيرة لا نوافق عليها انه يعني إدارة هذه الجزر لما فيه فائدة ومصلحة زعماء القبيلة التي ينتمي إليها هؤلاء وهو يعني استغلال الشعب الشـــيعة لصـــالح الحكـــام ويعني بالنسبة للسني المتعصب معاملة الشيعة وكـــأنهم طـــبقة لا حقوق لها.. ويعني أيضا التلاعب بالعدالة بهدف خدمة مصـــالح القبائل الحاكمة ومراكزها**"[٢٠] وفي رسالة المقيم السياسي مخاطبا المـــلك عـــبد العزيز في يونيه ١٩٢٣ يوضح استغلال بريطانيا للأوضاع الداخـــلية إذ يقـــول فيهـــا "**ليس سرا أن حماية الحكومة البريطانية للشيخ عيســـى (عيسى بن علي حاكم البحرين) هي التي ساعدته وأكثر من مرة ليـــس ضـــد الاعـــتداءات الخارجية فحسب و إنما ضد رعاياه أنفسهم أي الـــبحارنة الذيـــن يتعرضون منذ زمن طويل للاضطهاد والقمع ويشعرون بالاســـتياء المطـــلق مـــن الأوضـــاع** "، وعلى امتداد قرن كامل لم يتدخل الإنجـــليز مـــرة واحدة لصالح غالبية السكان المضطهدين في جزر البحرين ولكـــن مـــع تطور حركة المعارضة وانعكاس ذلك على البريطانيين حالوا

---

١٩ ـــ فؤاد الخوري، م.س، ص٢٩.

٢٠ ـــ رسالة الكولونيل هو أرث في ابو شهر إلى سكرتير حكومة الهند بتاريخ ١٩٢٩/٩/١ ، أنظر حمزة الحسن، الشيعة في المملكة العربية السعودية، ج١، ص٧٢، ط١، مؤسسة احياء البقيع، ١٩٩٦.

إصلاح الوضع لتدوم سيادتهم[٢١] خصوصا بعد العريضة التي رفعها الشيعة ضـد الحكام إلى بريطانيا وحذروا بريطانيا من مغبة الحماية المطلقة للسلطة بعدها استجابت بريطانيا بعض الشيء بفعل تداخل كثير من العوامل الخارجية وتطور الصناعة الأوربية وتحولها إلى فتح أسواق الاستهلاك أمام البضائع المنتجة.

ومع قيام الدولة المستقلة عمدت السلطة السياسية إلى إدخال التحديث السياسي المتمثل في الدعوة لانتخابات المجلس التأسيسي ومن ثم انتخابات المجلس الوطني وكانت مهمة المجلس التأسيسي هي وضع الدستور المنظم لشؤون الدولة المستقلة. ويظهر من طريقة العرض مدى حرص السلطة على تثبيت الصورة الأبوية للسلطة السياسية، إذ كان نصف عدد أعضاء المجلس معينين والنصف الآخر عن طريق الانتخاب. وعلى هذا الأساس وضع الدستور الذي يعد من أعظم مظاهر التحديث السياسي حتى الآن رغم ما أصابه من مكامن ضعف ومن سيطرة الأبوية والصلاحيات المفتوحة للسلطة السياسية.

وقد يصطدم هذا التحليل مع الوضع البرلماني المعبر عن المشاركة السياسية الواضحة. إن هناك جملة من الأمور حتمت على السلطة السياسية السماح لمثل هذا التحديث أن يحدث على الرغم من معارضتها له ومن ضمن تلك الأمور:

١ـ مطالبة شاه إيران بجزر البحرين والتهديدات الإيرانية لدول الخليج جعل من السلطة مضطرة أن تلجأ إلى هذا الأمر في محاولة منها لتثبيت الشرعية أمام المطالب الإيرانية في ذلك الوقت .

٢ ـ التخلص من إشكاليات الاتحاد الخليجي المزعوم إقامته بين إمارات الخليج، وكانت البحرين تطالب بالمركزية والهيمنة. ومع تعثر ذلك

---

٢١ ـ المصدر السابق، ص٧٥.

الاتحـــاد بـــادرت الـــبحرين لإعلان الاستقلال والدعوة لانتخابات كأسلوب لإثبات الذات والتخلص من تبعات الإشكاليات في الاتحاد .

٣ ـــ تـــنامي الـــتيار اليســـاري والحركة الوطنية إبان فترة الاستقلال وكمحاولـــة مـــن السلطة في السيطرة على هذه الاتجاهات استعانة بالتجربة الكويتية في ذلك وهي البرلمان.

وإذا دققـــنا فـــي هـــذه الأمـــور لا نجد هناك عاملا ذاتيا يدفع بالسلطة السياســـية لممارســـة التحديث السياسي إلا المناورة السياسية والسعي لإثبات الصـــورة الأبويـــة كأســـاس لشرعية السلطة السياسية. ونظرا لهذا الوضع المـــزدوج لـــم يســـتقم التحديث السياسي ونتج عنه مفهوم سلطوي للتحديث السياســـي يذكر المتابع بثنائيات التحديث في حقل العلاقات السياسية. فهناك بـــنية سياســـية أبويـــة مقـــابل بـــنية ديمقراطية وهناك أعراف وتقاليد قبلية وعشـــائرية وطائفيـــة مقـــابل علاقات تبادل وتداول ومجتمع مدني وهناك مؤسســـات حديـــثة أحزاب ونقابات صحف مقابل أحياء وجماعات طائفية وعشائر. وبصورة مجردة فإن إشكالية التحديث تتمثل في التبعية والخضوع للشخصية مباشرة مقابل علاقات غير خاضعة في أساسها للتبعية.

لقد حاولت السلطة السياسية أن تحدث نفسها دون أن يمتد ذلك التحديث إلى جوهـــر وأصـــل الأبويـــة والقبلية والعشائرية الكامن، ومن دون الأخذ بالشـــروط العامة لذلك الدخول. فوضعت السلطة السياسية مقولاتها الخاصة بالتحديث السياسي. وهي أقرب إلى الضوابط منها إلى المقولات التي يمكن أن تطـــوّر مـــن الفكـــر والبني المعرفية وذلك كخطوة أولى لتغير العلاقات الاجتماعية والسياسية والتغير الاجتماعي الشامل، الذي إما أن يمهد المجتمع للتحديث، أو أن يدخله في سياق التحديث السياسي. ولن يتأتى لنا كشف ذلك إلا مـــن خلال تحديد تلك الضوابط السلطوية حول التحديث السياسي وأول هذه الضوابط:

١ ــ احــترام الطــابع المثالي والثيوقراطي والأبوي للسلطة باعتباره يمــثل واقعــا مصــوناً بواســطة القوانين والأحكام سواء كانت وضعية أو مستجدة من تعاليم الدين.

٢ ــ تقيد مبدأ المشاركة في حدود نخبة من الطبقة البرجوازية المتصلة اتصالا مباشرا بإدارة رؤوس الأموال وحركة الاستثمار التابعة للنظام .

٣ ــ تــنمية شــروط الرقابة في التجارة والاقتصاد والعمل الاجتماعي والسياسي والثقافي.

٤ ــ تقيــد المبدأ العقلاني وعدم الحسم به. فالضرورة تقتضي الأخذ به فــي كــثير مــن الممارسات كما تقتضي أن يترك في كثير من المواجهات أيضا.

كما تعمل السلطة السياسية على أن تفرض على المجتمع أن يتعامل مع كــل ذلــك على أنه ثقافة مستمرة متواصلة مع ما عليه الواقع الراهن. مما يحــول الماضــي السياسي إلى مثال يحتذي به في مواجهة جملة المتغيرات السياســية والاجــتماعية والاقتصادية. لقد أسست السلطة السياسية عرفا في مجــالات التحديث السياسي منذ البداية يقوم على أساس المناصفة في الإنشاء فمجــالس البلدية والصحة والمعارف والمجلس التاسيسي او أية هيئة رسمية أخــرى، فإن العرف يقتضي انتخاب نصف الأعضاء من قبل السلطة. الأمر الذي يهيا للسلطة القدرة على اتخاذ القرار النهائي من خلال صنع تيار يرى أن شــرعية الحكم تبنى على الأعراف المكتسبة اكتسابا تاريخيا ولا تخضع لإدارة التمــثيل الشــعبي. ولذلــك فإن من جملة الأسباب التي دعت السلطة السياســية إلى حــل المجــلس الوطــني ١٩٧٥ (الوجه الأكثر صراحة في الــتحديث) هو الاقتراح الذي قدم من قبل البرلمان والقاضي بسحب سلطات الأميــر مــن التصــرف بأراضي الدولة وجعلها ملكا خاصا للدولة بدلا من ملكية الأمير لها. لقد رأت السلطة السياسية في ذلك حدا كبيرا لسلطات وقوة النظام فأقدمت على حل البرلمان.

وفـــي مقابل هذه الخطوة التراجعية عن مسيرة التحديث بدأت السلطة السياســية تطــرح تحديــثا خاصا بها. إذ أخذت في ترديد مقولة ديمقراطية القبيــلة. وتعتمد هذه الصيغة على حالة من حالات الماضي والتي يشكك في وجودهــا أصلا وتغطيها بصيغة الحداثة. وهذه الحالة هي النظام الذي كان يعــتمد عــليه في إدارة شؤون القبائل والمتمثل في أن نظام البادية لا يمثل نظامـــا اجــتماعيا فحسب إنما يشتمل على نظام اقتصادي يفرق بين القبيلة والعشيرة ونظام سياسي. وعلى أساس هذه الأنظمة حكمت السلطة السياسية جــزر البحرين طوال فترة الاحتلال وقبل الاستقلال ويتجلى النظام السياسي القبــلي فـــي مجــالس الحاكم التي كانت مفتوحة وكان ميسورا رؤية الحاكم لــلجميع، تجــاراً وأصــحاب نفوذ، إضافة إلى البحار والغواص والراعي. وعادة ما يكون الحاكم مستعدا لأن يقابله كل المواطنين وأن يستمع منهم إلى شــكواهم والتماســاتهم على أساس يومي. وبدأت أطروحة الأسرة الواحدة والبوابة المفتوحة تطرح كثقافة راسخة في المجتمع السياسي البحراني وأنها كفيلة بتحقيق الواقع المنشود. كان هذا الظاهر لكن الباطن كان يحتوى تعويم المطالــبة الشعبية بالمشاركة السياسية وممارسة الرقابة على إدارة الدولة من خلال الشكل الظاهري لعلاقة الحاكم والمحكوم.

ولا يخفى جانب المبالغة حتى في الصورة الأسطورية التي تعتمد عليها الســلطة السياسية في مقاومتها للتحديث السياسي. ذلك إن الذين يتمكنون من مقابــلة الحــاكم هم التجار وأصحاب النفوذ القبلي ولم يكن كل الناس وعامة الشعب يستطيعون مقابلة الحاكم لعرض شكاواهم فلقد كانت السلطة السياسية تعيــش العزلة عن الشعب كل الشعب ليس العزلة السياسية فقط وإنما العزلة المكانيــة أيضــا فالحاكم يعيش في قصره محاطا بالفداوية وهكذا هي سلسلة أبــناء الحاكم وأقربائه. وزادت هذه العزلة مع التغير الذي لحق بالمجتمع بعد اكتشــاف الــنفط وابــتعاد السلطة السياسية عن المنهج الديمقراطي الموجب لشــرعية السلطة السياسية. ولا يساق هذا التحليل لهذه أسطورة جزافا، إنما نجــد له فـــي واقع التحديث السياسي النابع من السلطة انعكاسا واضحا. ففي

عـــام ١٩٩٢ أصدر عيسى بن سلمان أمرا بإنشاء مجلس شورى بناء على طلب تقدم به رئيس الوزراء وتنحصر اختصاصات المجلس بإبداء المشورة فـــي مشـــروعات القوانين والسياسية العامة للدولة ويتألف المجلس من ٣٠ عضـــوا يعيـــنهم الأمير ومعظمهم يمثلون القطاع التجاري والقطاع الخاص وجمعيهم لا ينتمون إلى أي تنظيم سياسي فمن يقع عليهم الاختيار لعضوية تلك المجالس هم عادة من علية القوم أي من ذوي الاتجاهات المحافظة ذات المصـــالح الاقتصـــادية المرتـــبطة بعجلة رأس المال السلطوي والوجاهات العشـــائرية أو الاجتماعية في غالبيتهم وتتغلب التوازنات العشائرية على أي اعتـــبار آخر. ويخوّل للأمير حل المجلس وتكون جلسات المجلس سرية ولا يجـــوز أن يحضـــرها أحد غير الأعضاء والوزراء ومن يأذن لهم المجلس بذلك. كما نجد ذلك واضحا جدا في الدستور المنحة الصادر عام ٢٠٠٢ في مرحـــلة الإصـــلاح السياسي وتشكل هذه الوثيقة البعد الأكثر تطورا لمفهوم الســـلطة حـــول الـــتحديث السياســـي وهو الفهم الذي سبق وأن أكدناه حول أسطورة ديمقراطية القبيلة.

فـــالمواطن الـــبحراني لـــم يصل بعد بشكل عام إلى درجة من الوعي والنضج السياسي تمكنه من ممارسة حق الانتخاب والترشيح ممارسة رشيدة ســـليمة تـــتعدى نطـــاق المجـــالس التشريعية المعينة او القائمة على أساس المناصـــفة. لان الســـلطة السياسية ما زالت تعتبر أن انتماءها الأساسي هو للعشـــيرة –الـــتي تضـــمن الحقوق والواجبات وتوزيع الغنيمة– والقبيلة الـــتي تحـــدد التراتيـــبية وتحفـــظ المناصـــب. فالحاكم يجب أن يمارس صـــلاحياته مباشـــرة وهو لا يستطيع أن يتصور وجود مؤسسات وسيطية تحول بينه وبين اتصاله المباشر بالحكم .

ونجـــد لهـــذا الفهم شواهد في الدستور الصادر عام ١٩٧٣ أيضا، وفي الممارســـة العمـــلية للســـلطة السياسية كذلك. فالسلطة السياسية ومنذ اليوم الأول الـــذي بدأت فيه ملامح التحديث السياسي وهي تعيش هاجس الشرعية وتـــبحث عـــن منافذ غير مكتملة التنظير للتخلص من اللاشرعية. فهي تارة

تجده في الدعم الخارجي والتحالف مع القوى الكبرى سندا لبقائها في الحكم. وتــارة تعتمد على مقولات الماضي المصاغة بطريقة أسطورية. وتارة ثالثة عــن طــريق التهجين للتحديث السياسي وإخضاعه للصورة الأبوية ورفض التحديث الحقيقي .

معاملة السلطة للمعارضة:

ومــن الطبيعي أن تنعكس تلك الحالة على تعامل السلطة السياسية مع المعارضة وأطروحتها حول التحديث وذلك بالصورة نفسها التي تعاملت بها مــع قضية التحديث. وذلك لما هو الارتباط الوثيق بين المعارضة والتحديث فتشــيع ظاهــرة عــزل المعارضـــة وتضيق الخناق على عملها ومعاملتها بأســلوب ديكــتاتوري ودموي في أحيان كثيرة وعزلها عن تولي المناصب الإداريـــة الهامـــة وذلك من خلال المنع الكامل لقيام أحزاب سياسية وتحريم قيــام الحــركات الاجــتماعية والسياسية غير الموالية للنظام والاحتكار التام لمصـــادر القــوة والســلطة كوزارات المالية والدفاع والداخلية والخارجية وحصـــرها فـــي العائلة الحاكمة المعبرة عن السلطة السياسية كمحاولة منها لخــلق حالــة الــركود الاجــتماعي والحضـــاري والتجميد القسري للقوى الاجتماعية والسياسية.

إن هــذه الصـــورة وان كـــانت غالـــبة فـــي تعامل السلطة مع قوى المعارضـــة، إلا أن هــناك صـــورة لا تقل هنا خطورة وهي إدماج رموز المعارضة في مواقع تنفيذ القرار وتقديم المساندة والدعم للمشاريع التي تتقدم بهـــا قـــوى المعارضـــة أو رموزها شريطة أن تندمج تلك الرموز أو قوى المعارضـــة فـــي بوتقة السلطة السياسية الحاكمة وأن تثبت ابتعادها عن النقد الصـــارم للواقع. وأن تؤكد في الوقت نفسه ولاءها لهذا الواقع كما هو عليه، وبعـــبارة أخرى إفساح المجال لتلك المعارضة بالشكل الذي لا يتهدد السلطة السياســـية ومقولاتها وأهدافها وتحاول السلطة السياسية من ذلك تحقيق إحدى البدل الثلاث التالية لقوى المعارضة:

١- الانعزال عن ممارسة المعارضة والوقوف ضد السلطة السياسية.

٢- الانشغال بالقضايا الهامشية المؤقتة والدخول في صراع مع تيارات القوى المعارضة الأخرى.

٣- التشرنق حول الذات والتحليق بالخيال والمثالية وتكوين صيغ تحديثية مبتورة الصلة بالمجتمع وهمومه وقضاياه الرئيسية.

إن كل ذلك يحقق عزلة المعارضة وإضعاف دورها في حركة المجتمع وابتعاد الجماهير عنها.

لقد تكررت هذه الصورة في التراث السياسي البحراني وبدء واضحا أن هناك كثيراً من رموز المعارضة قد اندمجت بالسلطة السياسية وتنازلت عن مقولاتها في التحديث وأخذت تنادي بخطاب السلطة السياسية في مقابل تفتت قوى المعارضة وتكدسها في الخارج. ونتيجة لذلك بدأت صورة مبتورة تتكون في أذهان الجماهير حول قوى المعارضة وبدأت الصورة الثنائية الحتمية والاندماج/الفشل هي الحاكمة في تعامل الجماهير مع قوى المعارضة. وتحليل هذه الحالة يتصل اتصالا وثيقا بمقولة المعارضة كيف هي وتحديد موقفها من جزئيات ومقولات المجتمع السياسي /الاجتماعي وهذه الصورة ليست عمقا وجذرا وإنما هي مظهر وتضاريس للأثر الحقيقي في تكونها والنابع من تعامل السلطة مع الجماهير ومطالبها ومن طبيعة الاتجاه السياسي الدائر للمعارك .

لقد أسست السلطة السياسية من هذه المعارك الطاحنة بينها وبين المعارضة اتجاها قدريا يعوق العمل الجماعي الضروري لدعم مشاريع التنمية الاقتصادية والسياسية. ويقوم هذا الاتجاه القدري على اعتبار أن لا شيء مما يستطيعه الفرد سوف يؤثر في السلطة السياسية لإحداث التحديث السياسي سوى القدر وضربة الحظ. فعلى الرغم من شعورهم بأنهم جزء من المجتمع لكنهم في نفس الوقت ليسوا منه. ويرفض هؤلاء أي تحرك ضد السلطة او الدفاع عن حقوق التحديث بسبب فقدان الثقة والإحساس بعدم

جــدوى مـــن قدرته على التأثير في السلطة السياسية مع الإحساس بالمعاداة نحـــو الســلطة. ومـــن الطـــبيعي أن يتعرض التحديث السياسي للمعارضة للإخفاق والفشل، إذ من شأن الاتجاه القدري الذي تحاول السلطة تأصيله في المجــتمع أن يفـــرز نظامـــا سياسي سلطوي يوسع من نطاق ممارسة القوة الــتحكمية للســلطة السياســية، ممـــا يغذي بالتالي انسحاب المواطنين من السياسية وتكوين نظرة ضارة بالتحديث السياسي وبالمعارضة.

إن مـــا تجــدر الإشـــارة إليه في هذا النمط (وان كان من فعل السلطة السياســية كنــتيجة للــتعامل السلطوي مع قوى المعارضة وإصرارها على إغفـــال وتغيب التحديث السياسي)، فإن هناك عوامل إقليمية وعالمية ساعدت عـــلى تكوينه وإيجاده وتأصيله في ثقافة المجتمع السياسي. وتبقي المحصلة الـــنهائية إن هذا الاتجاه ما هو إلا ردة فعل اتجاه تعامل السلطة السياسية مع الــتحديث مـــن جهة وقوى المعارضة من جهة أخري فتعززت قوة السلطة السياســية بـــنظامها الأبـــوي المتحكم وضعفت قوى المعارضة بمشروعها التحديثي السياسي للسلطة.

وقـــد لا نـــبالغ القول إذا قلنا أن هذا الأثر انسحب على قوى المعارضة نفســها إذ رأت في نفسها قوة ضعيفة لا تقوى على رفض السلطة السياسية الأبوية وإنما أملي عليها هذا الاتجاه أن تتبنى اتجاها توفيقا يتمثل في مطالب الــتحديث السياسي مع القبول بالنظام الأبوي كمرجعية. وأن تبني على ذلك كـــثير مـــن مفردات خطاب المعارضة السياسي كنتيجة لهذا الوضع المتأزم للمعارضة وكمية الإشكاليات المتعلقة بخطابها السياسي.

خطاب المعارضة التحديثي:

إن هـــذه الازدواجيـــة في الخطاب وفي الممارسة تبدو ظاهرة ومهيمنة عـــلى الـــتراث السياســـي الـــبحراني. والتساؤل المطروح هنا، ما هي تلك العوامل التي كونت هذه الصورة للتحديث السياسي وأثرت في نبرة الخطاب

السياسي للمعارضة؟ وهل لظروف النشأة أثر في الخطاب السياسي للمعارضة وما هي كمية ذلك الأثر إن وجد وإلى أي حد؟

إنه من الخطأ التسرع في الإجابة وتعليل ذلك بنوعية الظروف التي تعيشها المنطقة والتي تلم المعارضة. وذلك لان هذه الإجابة ما هي إلا انعكاس لذلك الخطاب في الأساس أضف إلى ذلك انه إذا كانت العوامل المحيطة هي الداعية لتبني هذه الصيغة المزدوجة فإن من شأن الخطاب أن يتغير هو الآخر مع تغير الظروف وخصوصا ظروف ما قبل النفط وما بعد النفط. والمشاهد هو ثبات الصيغة الإصلاحية للتحديث السياسي، مما يعنى وجود سبب آخر غير ذلك. وكذلك الحال في إلقاء اللوم على الطبيعة المستحكمة في منطقة الخليج من سيطرة إمبريالية وتأصل النظام الأبوي وعدم انتظام المعارضة في وحدة تعمل لهدف واحد هو التحديث السياسي .

إن كل ذلك معوقات تعاملت قوى المعارضة معها على أساس أنها تمثل ثوابت لا يمكن إلغاؤها. وهي بذلك انعكاس للخطاب السياسي المهيمن على قوى المعارضة بشكل عام. وكما سبق فان قبول المعارضة بالنظام الأبوي ليس قبولا تكتيكيا وإنما هو هدف استراتيجي نابع من قوى المعارضة ذاتها ومن صلب قناعتها. ونظرا لكل ذلك فإن الأسباب الداعية لإنشاء صيغة الخطاب لابد وأن تكون أسبابا ذاتية ترجع إلى أصول المعارضة وقواها بالدرجة الأولى. وأمام هذا الحال، نبدو أمام صيغتين، احتمال أن تكون أحدهما أو كلاهما هي السبب في هذه الظاهرة:

الأولى: إن ظروف النشأة أثرت في بنية الخطاب السياسي لقوى المعارضة. ومازال ذلك الأثر يؤدي دوره رغم قدمه وتعاقب السنين عليه وتغير الظروف. وفي هذه الحالة فإن الظروف القاسية والأحداث الجسام التي عصفت بقوى المعارضة التي تزامن وجودها مع سلطة سياسية سلطوية قمعية تسعى لضرب تيارات المعارضة والقضاء عليها والتخلص منها قد أثرت بشكل كبير جد على صياغة الخطاب السياسي. ومع ازدياد التوتر والصراع بين السلطة السياسية وقوى المعارضة استطاعت السلطة السياسية

أن تحقـق انتصـارها عـلى قوى المعارضة التي أخذت بالاتجاه القدري او التدرجي في أحيان قليلة. وبلغة التحليل النفسي فإن قوى المعارضة اتحدت مع الـنظام الأبـوي وحـاولت التقرب منه رغبة منها في الحصول على بعض الإصـلاحات الأمر الذي يعنى أن هناك أثراً لاشعورياً يحرك قوى المعارضة فـي الأخـذ ببـنية الخطاب الإصلاحي وتركها بل عدم تفكيرها في التغير الجـذري فـلقد أسسـت ظروف النشأة القواعد والثوابت التي يجب على كل القوى المعارضة ان تأخذ بها وتلتزم بما تمليه عليها من صيغة الخطاب.

ومـن المهـم الالـتفات إلى أن تلك الظروف القاسية المصاحبة لنشأة المعارضـة لا تنحصر في السلطة السياسية الأبوية فحسب، بل يجب الأخذ بعيـن الاعتبار أن أكثر الضربات التي وجهت للمعارضة كانت منطلقة من قـوى الاسـتعمار البريطاني طوال الفترات الماضية بدءا من حركة ١٩٢٣ وصـولا لإضـراب ١٩٦٥ الـذي شـارك فيـه العمال والطلاب وكانت المعارضـة تخوض غمار صراعها مع قوى الاستعمار. ولذا فهي تلجا إلى حـليف يمكـن أن يحميها من ضربات الاستعمار وان توجد صيغة مشتركة لـلعمل والـتوجه نحو السلطة السياسية بمطالب الإصلاح والتغير بعيدا عن أشـكال الاسـتفزاز والنقد المباشر للسلطة ومن هنا فإن كلا الطرفين ساعدا عـلى تكوين بنية خطاب سياسي معاصر لقوى المعارضة بمختلف أطيافها وانعكس كل ذلك على مطالب التحديث السياسي للمعارضة.

لقـد كانت ظروف النشأة قاسية جدا ومريرة جعلت من قوى المعارضة أن تطـور مـن نفسـها وتطـرح لهـا بدائل عن كل الاحتمالات الممكنة والمسـتنبطة مـن خـلال هذه الأحداث الجسام التي عصفت بها منذ بداية الـتكوين فالسلطة السياسية لا ينافسها أي تنظيم آخر من خلال المنع الكامل لقيام الأحزاب السياسية.

إن هـذه الصـورة وإن كـانت تحمل شيئا من الواقعية إلا أنه يصعب القـبول بهـا عـلى إطلاقهـا خصوصا مع بروز فئة كانت تطالب بالتغير الجـذري كمـا هـو الحـال مع بعض التيارات الماركسية وبعض القوى

الإسـلامية وحتى الآن فالظروف التي لحقت بهذه القوى هي عينها الظروف الـتي صاحبت المعارضة القومية واليسارية والإسلامية مما يعنى أن عامل الظـروف القاسـية وإن كان ينطبق على بعض تلك القوى إلا أنه لا يعطى تفسـيرا يمكـن الاعـتماد عـليه في تحليل مواقف المعارضة من السلطة السياسية وتشكل بنية خطابها في التحديث السياسي .

إن هـناك بعدا وعاملا أكثر ثباتا في صنع هذه الظاهرة عند المعارضة المتبـنية للخطاب المشار إليه لابد وأن ينفذ إلى ذات المعارضة نفسها ويؤثر بشـكل حـازم على تشكيل هذه الصيغة من التحديث السياسي. إن قبول تلك الصـورة يفضي إلى التسليم بالخلل وعدم الاتساق في بنية إطار المعارضة الفكري بصورة او أخرى. إذ أنها لم تستثمر كمية الظروف القاسية في رفع مطالـبها الإصـلاحية إلى مسـتوى المطالبة بالتغير الجذري. وفي المشهد الـثاني وهـو قوى الاستعمار، لم تأخذ مدى العلاقة الرابطة بين الاستعمار وقـوى السلطة السياسية الحليفة له بذلك الشكل السافر الأمر الذي جعل منها أداة يحـركها الاسـتعمار لتحقيق أهدافه في إعاقة التحديث السياسي الشامل لخدمة مصالحه.

الـثانية: إن هـذه الصورة تحاول معالجة أوجه القصور وتبني تحليلا يعـتمد عـلى ضـرورة تحديـد الاتجـاه الفكري والتكوين الطبقي لقوى المعارضة. فما دام الإطار والمنظومة الفكرية هي نفسها وهي المهيمنة على تحـريك الجماهير وتحويل معارضة الحالة إلى معارضة الوعي وما دامت الطـبقة لـم تـتغير فإنـه من الطبيعي أن لا يحدث تغير في بنية الخطاب السياسـي في التحديث. وفي نفس الوقت الذي تحدث فيه تغيرات اجتماعية ويـبقى الخطـاب نفسـه فإن التغير لم يطل إلى حد التغير الاجتماعي وإنما تقتصـر آثـاره في إحداث خللٍ اجتماعيّ وتغير في البنى الاجتماعية فقط. فالانـتقال من طبقة إلى طبقة جديدة لا يعنى الالتزام بمقولات الطبقة الجديدة ما لم يصاحبه إدراك ووعي بمقولة تلك الطبقة .

إن الذيـــن تحمـــلوا مسؤولة العمل الوطني وقيادة المعارضة كانوا من أبناء الطبقة التجارية قبل النفط والتي تحولت إلى طبقة البرجوازية الصغيرة فـــي العصر النفطي في حين ظلت الفئات الأخرى كالفلاحين والعمال بعيدة عـــن قيـــادة قـــوى المعارضة. لذا فإن فكر وإطار المعارضة تحكمه هموم وهواجـــس تلك الطبقة. ونظرا للمصالح المشتركة للطبقة البرجوازية سواء مـــن داخـــل الحكم او خارجه التي كانت تفرض ذلك الاتجاه الإصلاحي في التحديث السياسي كحد أقصى للمعارضة الممكنة .

ولـــم تكـــن مـــن القوة بمكان بحيث أنها تستطيع أن تخوض معركة مع الاســـتعمار الذي يهدد مصالحها ومع السلطة السياسية التي كانت في فترة ما قـــبل الـــنفط تعتمد عليها وأصبحت مستقلة اقتصاديا بصورة نسبية مع ظهور الـــنفط وغدت كل المشاريع مترابطة بتحالف مع السلطة السياسية والاقتصار عـــلى منافســـة قـــوى الاســـتعمار. ونتيجة لهذا الوضع تمكنت بنية الخطاب المعارض ومنذ اليوم الأول في ظهور المعارضة الوعي وحتى الوقت الراهن فالطبقة البرجوازية الصغيرة هي المسؤولة عن قيام قوى المعارضة.

وممـــا يؤكد صحة هذا الاحتمال ملاحظة خطاب قوى المعارضة التي تشـــكل طبقة الفقراء والعاملين والكادحين قوامها قيادة وقاعدة. المتجهة نحو الـــتغير الجذري الشامل للنظام السياسي كما هو الحال في الحركات اليسارية فجـــل قاعدتهـــا وقيادتها من أبناء الطبقة المعدمة والمتعرضة لأقسى أنواع الحـــرمان والاضطهاد والحال نفسه عند المعارضة الإسلامية الداعية للتغير الجذري.

ولا يعـــنى هـــذا التحليل التشكيك في نوايا قيادات المعارضة في العمل الوطـــني فقـــد كـــانت هـــذه الطبقة مؤثرة في النظام وهي الأكثر حظا في الحصـــول على التعليم الذي فتح أعينهم على واقع بلادهم في ظل الاستعمار وفـــي ظل تزايد الوعي القومي من خلال نمو الطبقة المثقفة والمدربة عملت عـــلى تشـــكيل نـــواد وجمعيـــات وإصدار صحف ومطبوعات. أدركوا أن الاقتصـــاد الـــنفطي وإجراءات الرفاه الاجتماعي الذي اتخذته الحكومة آنذاك

هــي تطــورات تقدمية ولكنها محددة ولذلك اهتموا أيضا بالمطالبة بتصميم قــوى الاستعمار على الاحتفاظ بسيطرتهم على البلاد ولعل هناك سببا آخر حــتم على أبناء هذه الطبقة المشكلة للمعارضة وبنية خطابها ألا وهو الإطار الفكــري والأيدلوجــي المتحكم في تلك الفترات والداعي للوحدة العربية بين الأقطــار العــربية عبر توحيد الأنظمة. ولم تصطدم هذه التوجهات مع بنية السـلطة السياســية بــل إنهــا على العكس من ذلك توفر العنصر والقاعدة المشــتركة بيــن القوى الوطنية والأسر الحاكمة وهو الموقف نحو العروبة ولــربما كــانت خلفيات التعليم لدي أبناء هذه الطبقة كان غربيا. ومعروف مــدى ميــل الثقافة الغربية نحو الإصلاح الليبرالي بدلا من التغير الجذري المنتشر في الثقافة الشرقية .

.... قـد توالـت المشاكل وازداد الاضطهاد بعد غزو آل خليفة والقـبائل الموالـية لهم لجزر البحرين واعتبارها ملكاً خاصاً لهم فانتزعوا الاراضي الخصبة والبساتين من اصحابها الشرعيين البحارنة...

مذكرات بلجريف ص٥٥

الفصل الثاني

محددات نشأة الخطاب السياسي للمعارضة السياسية الشيعية

تمهيد

لقـــد ظلت منطقة الخليج العربي منذ نشأة التاريخ وحتى الوقت الراهن محـــط أنظـــار الكثيرين من ذوى النفوذ التجاري والعسكري والسياسي بل حـــتى الفكري منها، والأمر يتكرر اليوم ولكن بصورة مختلفة بعض الشيء ممـــا يعـــني أن خصـــائص الـــتجربة التاريخية في منطقة الخليج إنما هي خصائص نسبية في إطار التجربة العالمية والعربية.

فقـــد شـــكلت بـــلدان الخـــليج حقلا ممتازا للأبحاث حول طبيعة التغير المجـــتمعي تحـــت وقع تسارع وتيرة التاريخ وحول عملية المعاصرة التي اضـــطرت إليها بعض الأنظمة الاقتصادية والمجتمعية والسياسية التي تشكل مفارقات تاريخية ويرى إيف شميل إن الوضع في منطقة الخليج العربي بما احـــتوته مـــن أنظمة معرفية واجتماعية والإرهاصات المتولدة من التغيرات الكميـــة والكيفيـــة لغـــزا مستعصـــيا على الحل بموجب نظريات التحديث والتبعية.(٢٢)

وفـــي الوقـــت نفسه فان منطقة الخليج العربي تأثرت بتيارات شتى من الـــتيارات السياسية وكان للبحرين نصيب في بعض تلك الحركات فقد كانت بحـــق مسرحا لقوى المعارضة على مر التاريخ الإسلامي بداء من الخوارج فـــي عـــام ٦٧هـــ عندما توجه نجدة بن عامر إلى البحرين وهاجم بني عبد قيـــس في القطيف وانتصر عليهم. ومرورا بحركة صاحب الزنج٢٥٢ هـــ

---

٢٢ ـــ ايف شميل، بلدان الخليج ومسألة التحديث، سلسلة بحوث اجتماعية(١٥)، دار الساقي، ط١، بيروت، ص ٧.

وثـــورة القـــرامطة عام ٢٧٨هـــ التي كان لها الدور الكبير في بلورة قوى المعارضـــة المنظمة ضد مركزية الخلافة[٢٣] ونهاية بالعصر الراهن والأثر السياسي الضخم الذي تتركه قوى المعارضة بكافة أطيافها وتوجهاتها.

والمتتـــبع للأدبيات السياسية يلحظ وبشكل واضح أن هناك تغيباً متقصداً لكـــل أثـــر يـــدل على وجود قوى معارضة في العصر الحديث وعلى وجه الخصـــوص مـــنذ ١٩٠٠ وحتى اليوم . وبرأي عبد الهادي خلف إن منطقة الخليج العربي كانت في آخر درجات سلم الأولويات بالنسبة للمثقفين العرب بشـــكل عـــام والمثقفين المرتبطين بتنظيمات حركة التحرر الوطني العربية بشكل خاص. ومن جهة ثانية كانت حركة المعارضة في بلدان الخليج بكافة تعـــبيراتها السياسية والثقافية عاجزة عن كسر حاجز العزلة المفروض عليها وظـــلت بشـــرنمتها وإقليمـــتها غير قادرة على بدء التواصل مع التطورات الحادثـــة فـــي المنطقة برمتها. وقد أسهم ذلك على ما يبدو في استمرار عدم رؤية ترابطها العضوي مع التطورات العامة في بقية بلدان الوطن العربي.

ولا يخـــفى الـــدور الكـــبير الـــذي تلعـــبه السلطة السياسية بكلا شقيها الاستعمارية /السلطة الحاكمة في إتمام هذا المشروع وعلى وجه الخصوص فترة الحرب العالمية الثانية. إذ كانت البحرين تعيش آنذاك مناخ تلك الحرب بكثير من معاناتها ومنها الرقابة الشديدة المفروضة، ولولا أن حفظت بعض الصحف من تلك الحقبة شيئا من تراث البحرين في الثلاثينيات والأربعينيات لضـــاع تـــراث سياســـي بأكمله[٢٤]. وقد حاولت السلطة السياسية أن تخطو خطـــوة أوســـع مـــن المصـــادرة والتغيب فعمدت إلى سياسة تكميم الأفواه وتحريف الحقائق تارة واستئجار الأقلام وشراء وإنشاء مراكز للبحوث تارة أخـــرى وكل ذلك بما يفرض ويخدم مصالحها ويفرض سلطتها الثقافية على الرأي العام او انه يغير من الحقائق والوقائع التي تتعارض و رؤيتها .

---

٢٣ ـــ منى غزال، تاريخ العتوب:آل خليفة في البحرين من ١٧٠٠-١٩٧٠، ص٣١.

٢٤ ـــ مبارك الخاطر، قاسم المهزع، ص٢٨٧.

لقــد عاشــت بعض أقطار المنطقة في عزلة عن العالم أبعدت عنها فــرص الاتصـــال بأسباب المعرفة وأوجه الحضارة وذلك إما بسبب سلطة الاســتعمار وفرضه سياسة القمع والتجزئة او جراء جهل الحكام ووقوفهم عقــبة فـــي ســبيل التقدم[٢٥]. ونتيجة لذلك فقد كان القدر المحتوم على قوى المعارضـــة أن تتلقى الضربات القاصمة كل مرة، إن هي حاولت أن تأسس مجــتمعا سياسيا او إنها سعت إلى بناء دولة حديثة، فسلاح القبيلة والأسروية بات أقوى من كل سلاح تحتمي به تلك المعارضة.

إلا أنـــه ومـــع كل ضربة من تلك الضربات يكون هناك إيذانا بانتهاء مرحـــلة وابـــتداء مرحلة جديدة تعتمد على آليات وسبل تنفذ منها إلى أعماق المجـــتمع وتخط مسالك ومعارك جيدة مع السلطة السياسية ومحاولة الخروج مـــن سيطرة الأشكال التقليدية الجامدة والمفاهيم السياسية السائدة عند السلطة. أو عـــند بعـــض أفـــراد المجتمع ذوي السيطرة والمرتبطين بمصالحهم مع السلطة. وبذلك ظلت هذه المجتمعات فترة طويلة وهي في مرحلة اضطراب سياســـي وقـــلق مســتمر نتيجة لكمية التغيرات التي يشهدها أي مجتمع من المجتمعات السياسية.

ومـــن هـــذا المنطلق تأتى أهمية دراسة البوادر والظروف المؤدية إلى نشـــأة قوى معارضة حديثة وتسليط الضوء على أهم المراحل الحرجة التي قـــادت بقـــوى المعارضـــة نحو الاصطدام مع السلطة السياسية او التقهقر والانـــزواء وراء جدران الصمت والهدوء الذي يسبق العاصفة والبحث عن ردود الأفعال القائمة نحو تلك النقاط الحرجة .

مـــا تحـــاول هذه الصفحات الإجابة عليه هو تحديد الدور الذي لعبته بواكيـــر نشأة التيار الإسلامي، وما هي تلك النشأة والقناعات المحركة للعمل السياســـي والـــتزام خط المعارضة الوعي؟ ومن هنا تتم محاولة إقامة بناء

---

٢٥ ــ ابراهيم غلوم، القصة القصيرة في الخليج العربي، ص٥.

تحـــتي يـــتقوم عليه الخطاب السياسي للمعارضة المعاصرة كبناء فوقي إن صح التعبير.

ومـــا تجـــدر الإشارة إليه هنا ضرورة الالتزام بالمنهج النقدي في تناولنا للأحـــداث السياســـية وبعيـــدا عن الوقوع تحت تأثير الإغراء الذي ينزلق فيه الكـــثير من الباحثين بل والوطنيين أنفسهم. ومن أولى الأولويات المنهج النقدي الـــذي نـــروم من خلاله الكشف عن الحركات والدوافع للمعارضة عند تحولها مـــن المعارضـــة الحالة إلى المعارضة الوعي هو قراءة الحدث السياسي من أكـــثر من جهة وبأكثر من قراءة. وبتعبير آخر دراسة ما وراء الحدث كقراءة مـــا بيـــن الســـطور ومـــا يفرزه من تداعيات وإرهاصات. إن التفكير النقدي يتضـــمن مهـــارات التميز بين الحقائق والادعاءات وكل من المعلومات ذات الصـــلة مـــن غيـــر ذات الصلة وتحديد صحة العبارات ومصداقية المصدر وتحديـــد الادعـــاءات الغامضـــة والافتراضـــات الضـــعيفة واكتشاف التميز والمغالطات المنطقية وتميز التضارب المنطقي وتحديد قوة الادعاء.

ومـــن هـــنا فإن دراسة الموضوع من خلال الأحداث السياسية ودورها عـــلى المسرح السياسي آنذاك لابد وأن تكون قد أثرت بشكل او بآخر ليس فقـــط على المستوى المحلي، وإنما على المستوى الإقليمي ممتزجاً بالعلاقات السائدة بين المجتمعات السياسية الكبيرة والصغيرة.

ولفهم العوامل المحركة والدوافع المفضية لهذا التحرك لابد من الإشارة إلى أن كـــتابات الـــتاريخ السياسي للبحرين قد كتب ببعض الأقلام الأوربية الغـــربية كمـــا في كتابات لوريمر وفليكس جينينر او بأقلام رحالة ومتابعين مـــن المؤرخيـــن العـــرب كالريحاني والشيخ النبهاني وغيرها من المصادر الـــتاريخية المدونـــة للحالة السلوكية او المعرفية، والملاحظ في كل ذلك ان الـــتاريخ المكـــتوب ليس هو تاريخ الشعوب والأمم ولا يملك القدرة على أن يعكـــس آمالهـــا ولا آلامهـــا ولا معاناتها او حركتها في واقع الحياة لما هو معـــروف عنه انه تاريخ الحكام والسلاطين ومن يدور في فلكهم والمنطلقات والمعاييـــر الـــتي انطـــلقوا منها وتحركوا على أساسها. كانت في مجملها

كـــتابات مزيفة مظللة أريد منها تكريس الانحراف وتأكيده وتبريره والحفاظ عــليه وتسديده فمن مراجعة كتابات غزو البحرين من قبل آل خليفة لا نجد من يذكر الوضع الشيعي المليء بالغليان والرفض خصوصا من قبل السكان الأصـــليين ولا تذكـــر أعــداد العلماء والعوائل التي هجرت وغادرت البلاد فرارا من بطش هذه القبائل الغازية ونترك ذلك إلى ذمة التاريخ .

ولم تـــزل أهل هذه البلاد في أكثر الأوقات والآباد تقاسي من أهل الظـــلم والعناد وأهل الزيغ والفساد ضروب النكال والنكاد حتى تفرقوا أيـــدي ســـبأ في ســـائر الأقطـــار وعمروا بالإيمان وشعائر الإسلام سائر الأمصـــار فكأنهم قد خصصوا بالبلاء لما كانوا من خلص أهل الولاء فهم أسوة بساداتهم الأطهار النبلاء".

أنوار البدرين ص٢٢٢

نشأة الخطاب السياسي "الشيعي" المعاصر في البحرين

لــم تــنقطع الحياة السياسية الصاخبة وما تولده من إفرازات وتداعيات وبمـــا تحكمه من إرهاصات عن ساحة هذه الجزيرة الصغيرة منذ أن عرفت كموقـــع اســـتراتيجي له أهميته في حركة الاقتصاد والسياسة. منذ العصور الإســـلامية الأولى شكلت البحرين ملجأ تقليديا لحركات المعارضة الإسلامية وانتشـــر فيها المذهب الشيعي وهو مذهب المعارضة في التاريخ الإسلامي. ســـاعد عـــلى ذلـــك طـــبيعة الحياة المجتمعية فقد كان المجتمع معتمدا على الـــزراعة والتجارة التقليدية ويحظى باستقرار اقتصادي جيد. وتميز المجتمع البحراني بكثافة سكانية عالية، الأمر الذي جعل من استعداد الوضع السياسي إلى الـــتفجر والدخـــول فـــي انتفاضات سياسية بشكل شبه دائم أمرا واقعي ومـــتوقع . وعلى الرغم مما تحدثه تلك الحالة السياسية من تطور في الوعي والانـــتظام والســـعي للخروج بالبلاد إلى حالة الاستقرار والشرعية أو إتمام حالـــة العقـــد الاجتماعي، إلا إن ذلك لم يحدث. فلم تكتشف قوى المعارضة السياسية آنذاك ما يعينها على مواجهة السلطات التي توالى حكمها على تلك الـــبلاد فقـــد كانت قنوات القمع والاضطهاد والتهجير الجماعي سمة بارزة وأداة قـــادرة عـــلى شل الحركات السياسية وإنهائها. الأمر الذي حتم غياب الخطاب السياسي والمعارضة الوعي .

ومـــن جانب آخر فقد حوى التراث الشيعي بالذات ما يدلل على وجود حالات المعارضة، وسلط الضوء على ما واجهه من قمع وإرهاب وتسلط. إذ يـــنقل الشيخ محمد علي العصفور في كتابه تاريخ البحرين ما نصه" نُقل

أن سلطان مسقط أرسل عبداً من عبيده إلي البحرين لأمر القضاء، وأمر العلماء والأكابر بالإتمام به والانقياد له، فجاء العبد إلي البحرين وأفتى الناس بفتاوي لم يسمع مثلها في الأعصار، ولم تُذكر في الأمصار مثل حكمه بين المتخاصمين بأن المدّعي يحلف والمدّعي عليه يحلف، والمال لي قوموا روحوا، وغير ذلك من المحاكمات الغريبة.

ومن جملة مواعظه إياكم والقبب يعني ضرائح الأئمة عليهم السلام، فبقي في البحرين مدة حتى ضاقت الأرض على العلماء والأكابر، فشكوا إلى سلطان مسقط فلم يجبهم، ثم إن العبد الملعون أمر غلمانه بالتعدي على الشيعة، فأخذوا أموال الناس بالباطل، وصدوا عن سبيل اللّه، وأخمدوا مصابيح السنة، وأظهروا البدعة، فاشتدت التقية على الشيعة، ففر بعضهم إلى بلاد العجم، والبعض الآخر إلى الهند. بعض الأكابر والعلماء أجمعوا على طرد ذلك الملعون، حتى دارت الحرب بين العبد وعساكر ابن سعود وأهل البحرين، فصارت بينهم ملحمة عظيمة، **وإلى هذا أشار شيخنا الأمين الشيخ ياسين البحراني في ديباجة رسالته المسماة بالقول السديد في شرح كلمة التوحيد**، قال بعد كلام طويل: حتى داهمتنا تلكم الداهية الهامة، وصدمتنا هاتيك المصيبة السامة اللاّمة، مصيبة ما وقع من قديم لها نظير، ولم يسمع بمثلها خبير بصير، ولم تخطر بخاطر ذي خطر، هي تلك الطامة العامة للزلزال، والمشتملة على جميع البلايا وشدائد الأهوال، الواقعة بأوقع الوقائع في جزيرتنا أوال. فإنه قد جرد الزمان عليها صارم العدوان، وأفنى من كان فيها من السكان، وأضرم نار غاراته عليها، حتى أباد كلّ من كان فيها، وهي الديار التي أنيطت بها على التمائم، وغنّت لدي فيها مطربات الحمائم، وأول أرض مس جلدي ترابها، وأقدم ساحة عذب في مذاقي شرابها، وقد جمت عن الزمان عليها حروفه، وعمّت لديها خطوبه وحتوفه، وعاشت كتائب نوائبه، وجمت عجائب مصائبه، فأضرمت نيران الفتن، في مرابع أهل الإيمان، وشنّت الغارات والمحن في معالم ذوي العلم والإحسان،

حـــتى لم يبقَ في ساحاتها إلا قوم ببلدخ عجفى، ولا من عرصاتها إلاّ زمنة من أم أوفى.

فيـــا لهـــا مـــن مصائب ما أصيب أحد بها غيرنا وبلايا ما بلي بمثلها مخـــلوق في هذه الأزمنة دوننا ولقد كنّا أول في الأوال آمنين، وتحت ظلها الـــثخين، وفـــي كنفها المستقيم ساكنين، ومن طيب شرابها سكارى نائمين، ومـــن نغمات غوانيها حيارى حائمين، أيامها ما كانت من أيام الدنيا، بطيب وانشـــراح وغـــنا، كـــلّ فـــن من فنونها قد فاق، فعالمها قد بلغت به الآفاق ومباحـــثها فـــي بحـــثه لا يجارى ولا يطاق، قد حاز من دون الملأ قصب الســـباق، ومؤمنها إلا كمؤمن الطاق، للّه ما كان أحلي ذلكم المذاق، واسهي ذلـــك الشـــوق والاشـــتياق، حتى لقد أصابتها سهام العين، ونعق في أكنافها غـــراب الـــبين، فشتت ما بقي من أهلها في جميع البلدان، بل كمنتور الهبا، كأنـــه قد فشي بينهم الطربان، بعدما أن ملئت أزقتها من القتلى والجيف من أولـــئك الأعلام والسادات و أولي الشرف، فقبورهم بطون الكلاب الضارية بعدمـــا أن رووا مـــن السيوف الماضية، فكانت الحياة بعد تلك الأوقات غير لذيـــذة، إلى أن قال: "وكان ممن تغصص من ذلك العلقم، وتجرع من مرارة كؤوس ذلك السم الذي هو انفث سماً من الأرقم، وتشربه حتى امتلأ، وجري فـــي جوفـــه حـــتى انتحل وابتلا، وترك من حساب الأحياء، وعُدّ من جملة أولـــئك القتـــلى، كـــاتب هذا التدوين، ومحرر هذا التبيين، فكم من سيف قد حطمـــه، وكم من رمح لطمه وهشمه، وإني قد كنت علي يقين أني من جملة أولـــئك الهالكين، وفي هاتيك المصر ممن قتل عياناً وجهراً، ولكن من فضل ربي ذي الجود والجلال أحياني".[٢٦]

---

٢٦ ـــ محمد علي العصفور، تاريخ البحرين (مخطوط لم ينشر).

وينقل صاحب أنوار البدرين الشيخ علي البلادي[٢٧] حوادث مريرة مر بها الوجود الشيعي المعارض في هذه الجزيرة فيذكر انه في سنة ١٧١٥م قام الخوراج "سلاطين مسقط" باحتلال البحرين فدمروا فيها أماكن كثيرة ويذكر انه في بعض الوقائع قتل ٧٤ فقيها وعالما . ويكتب الشيخ يوسف البحراني[٢٨] عن أحوال الشيخ سليمان الماحوزي المعروف بالمحقق البحراني (١٦٦٥-١٧٠٩) يقول: "وكتبت كثيراً من أشعاره إلا انه حالت الأقضية والأقدار بخراب بلادنا البحرين بمجيء الخوارج إليها .. وجرى ما جرى من الفساد وتفرق أهلها في أقطار كل البلاد " و ألف الشيخ عبد الله

---

٢٧ ـ هو الشيخ علي بن الشيخ حسن بن الشيخ علي بن الشيخ سليمان بن الشيخ محمد بن الشيخ احمد بن الشيخ عبدالله بن الشيخ جمال البلادي الذي يروى عن الشيخ سليمان الماحوزي (ت١١٢١ هـ)، تولد من أسرة علمية عالية الرفعة معروفة بالورع والتقوى. وكانت ولادته سنة ١٢٧٤ هـ في قرية بلاد القديم في البحرين وكانت أهم منطقة فيها تقطنها الزعامات الدينية والسياسية والاجتماعية. ويقول عنها المترجم في كتابه "أنور البدرين": "وكان الأكثر إذا انتهت الزعامة لأحد من البلاد من غير أهل البلاد ينقله أهل البلاد إليها لأنها في ذلك الزمان هي عمدة البحرين ومسكن الملوك والتجار والعلماء وذوي الأقدار". (ص ١٥٠)، و كانت السلطات الجائرة تصب جام غضبها على أهل هذه القرية لإخضاع زعاماتها الدينية والاجتماعية. ويقول عنها أيضا: "لكثرة ما وقع على البحرين من الحوادث والوقائع في البين لا سيما بلادنا البلاد لأنها المنظور إليها في أعين الحكام والرصاد"(ص١٦٦). هاجر بعد مقتل حاكم البحرين علي بن خليفة ١٨٦٩ م الى القطيف وعمره ١١سنة وبقي فيها حتى توفي ١٣٤٠هـ وخلف آثارا عديدة تناهز العشرين مؤلفا ويعتبر كتابه "أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والاحساء والبحرين" من أشهر كتبه .وقد بقي هذا الكتاب مخطوطا يتداوله المحققون ويستنسخونه قرابة نصف قرن حتى طبع في النجف عام ١٣٧٧هـ .

٢٨ ـ الشيخ يوسف بن الشيخ أحمد بن الشيخ إبراهيم ال عصفور الدارزي البحراني من أعظم نوابغ البحرين وأشهر فقهائها، ولد سنة ١١٠٧ هـ في البحرين وتوفي ١١٨٧ هـ في كربلاء. يرجع إلى تقليده كثير من أهل البحرين حتى اليوم، امتاز بغزارة العلم والإنتاج، له كتاب "الحدائق الناظرة في أحكام العترة الطاهرة" في ٢٣ مجلدا وهو عبارة عن دراسة استدلالية معمقة في الفقه حظي بقبول العلماء، وأصبح من امهات الكتب الفقهية في الحوزة العلمية .له كتاب "لؤلؤة البحرين في الإجازة لقرتي العين" عبارة عن إجازة تحتوى على تراجم عديدة لعلماء البحرين والشيعة، وقد حوى فيه بعض الحوادث السياسية التي عاصرها ضمن ترجمته لنفسه.

الــبلادي[29] رســـالة في وجوب جهاد العدو في زمن الغيبة قارع فيها غزو الخـــوراج على البحرين من مسقط وقاد ثورة الشعب البحراني في مواجهة الهجمـــات المتتالية على البحرين حتى اضطر إلى الهجرة إلى شيراز لجمع العتاد وتثوير همم البحارنة الذين كانوا يعيشون في إيران فقد قدم إليها لأجل إصـــلاح مقدمات البحرين لما استولت عليها الأعراب و أوقعوا فيها الخراب كمـــا يقول الشيخ يوسف البحراني صاحب الحدائق الذي كتب أيضا ما لقيه هـــو ومـــا عاصره من أحداث جسام "في هذه السنة١٧٠٠م صارت الواقعة بيـــن الهولة والعتوب حيث أن العتوب عاثوا في البحرين الفساد ويد الحاكم قاصـــرة عنهم وكان الحاكم آنذاك من آل مذكور فكاتب شيخ الإسلام الشيخ محمـــد بـــن عـــبدالله بـــن ماجد الهولة ليأتو على **العتوب** **ووقعت الحرب واتكســـرت البلد إلى القلعة أكابر وأصاغر حتى كسر الله العتوب**وفي أول ســـنة وردوها لأخذها رجعوا بالخيبة ولم يتمكنوا منها- وذلك لشدة المقاومة الشـــيعية ــ وكذلـــك فـــي المـــرة الثانية بعد سنة ومعاضدة جميع الأعراب والنصـــاب لهـــم وفي المرة الثالثة حصروا البلاد لتسلطهم على البحر حيث إنهـــا جزيـــرة .. حتى ضعف أهلها وفتحوها قهرا .. وكانت واقعة عظمى وداهيـــة دهمـــا .. ولمـــا وقع من عظم القتل والسلب والنهب وسفك الدماء فهـــربت الـــناس ســـيما أكابـــر البـــلد مـــنها إلى القطيف والى غيرها من الأقطار"[30]. ويبين **الشهيد الشيخ حسين العصفور** (العلامة شيخ حسين) ما آلـــت إليه الحالة السياسية في البحرين بعد كل ذلك حيث يستأ من حالة اليأس وتقـــلص الـــروح الـــثورية فـــي أبناء الشعب البحراني بقوله "***وهذه الطامة الكـــبرى الـــتي دخلت على الناس والبلاء والنوائب في عباداتهم و أحكامه***

---

٢٩ ــ الشيخ عبد الله بن علي بن أحمد البحراني البلادي. كان فاضلا سيما في الحكمة والمعقولات الا انه كان قليل الرغبة في التدريس، له عدة مصنفات منها "رسالة في علم الكلام" و"رسالة في نفي الجزء الذي لا يتجزأ". توفي في شيراز في عام جلوس نادر شاه، يقول عنه الشيخ يوسف البحراني في "لؤلؤة البحرين" ص٧٣ "انه لما ورد في اصلاح مقدمات البحرين لما استولت عليها الاعراب واوقعوا فيها الخراب قدمته في الصلاة حيث انه شيخي واستاذي فلم يبق مدة يسيرة حتى توفي فيها.

٣٠ ــ انظر لؤلؤة البحرين للشيخ يوسف البحراني.

وقضـــائهم وفـــتاواهم لغيبة أولئك الأطائب " قاصدا الفقهاء والعلماء الدينيين الذيـــن كانوا يسيرون البلاد وفق أحكام الدين الإسلامي فبلاء الأمة ناتج عن غيـــاب فقيـــه القيادة عن الساحة واحتلالها من قبل الطامة الكبرى كما عبر عنهم . وننقل هنا بعض تواريخ ذكرها الشيخ محمد علي العصفور في كتابه الآنـــف الذكـــر "فـــي سنة الخمسين والمائة بعد الألف أتى سيف بن الإمام ســـلطان مسقط مع جماعة من الأباضية والخوارج، وتملكوا البحرين وقتلوا من الشيعة ما لا يحصي.

وفـــي ســـنة الثاني والخمسين بعد المائة وألف استولت عساكر نادرشاه عـــلى البـــنادر، فافتـــتحوا المـــدن والجزائر حتى غلبوا على مسقط وعلى الـــبحرين، وقتـــلوا السيف الأباضي ومن معه من الخوارج، ثم فوض أمر الحكومة إلي الشيخ غيث والشيخ نصر من آل مذكور.

وفـــي ســـنة السابع والمائتين بعد الألف ظهر في قطر جماعة من آل عـــتوب، فمنعوا الناس التعزية والمراثي على الحسين عليه السلام، واعتقدوا أنه من البدعة، فأفشوا ذلك الاعتقاد، وأظهروا الفساد بين العباد، وأمروا أهل الـــبحرين بســـلوكهم، فلمّا سمع الشيخ نصر تلك المقالة وشنيع فعالهم، أمر عســـاكره بمقاتلتهم، فالتقيا فصارت بينهما ملحمة عظيمة، فانكسرت جيوش الشـــيخ نصـــر، ففـــر إلى بوشهر واستغاث إلى حاكم شيراز فلم يجبه أحد، فاســـتولت عســـاكر أحمد بن خليفة على البحرين، وهجر بعض علمائها إلى بـــنادر فـــارس، مـــنهم جدي العّلامة الشيخ خلف ـــ قدّس سرّه ـــ وسيأتي تفصيل ذلك.

وفـــي سنة ١٢٢٤ هـــ هجم سعود بن عبد العزيز إمام نجد على قطر والبحرين

وفي سنة ١٢٢٦ هـــ أخذ عبد الرحمن بن خليفة البيعة من أهالي قطر والبحرين.

وفـــي سنة ١٢١٥ هـــ حارب سيد سعيد إمام مسقط والبحرين، وافتتن مـــنهم خلقا كثيراً، وفي تلك السنة جاء الشيخ نصر من بوشهر إلى البحرين لبعض المناسبات فاغتنم الفرصة وتصرف الجزيرة عن سيد سعيد".[٣١]

وقـــد استعرضـــنا حادث الاحتلال ومقدماته مفصلا في مكان آخر فلا حاجة للإعادة هنا وما يمكننا استخلاصه من كل ذلك:

١- إنـــه رغم طول خط المعارضة الزمني إلا إنها وحتى بعد احتلال آل خليفة للبحرين لم تتحول تلك المعارضة إلى المعارضة الوعي.

٢- إن الأســلوب الـــذي طالمـــا اتبعته المعارضة الحالة تلك تمثل في العنف الجماهيري والهجرة وترك الأرض.

٣- يمـــثل الخطاب الديني والعقائدي المذهبي محور الخطاب السياسي للمعارضـــة بـــل إن قيادة المقاومة الشعبية لم تكن تخرج عن القيادة الدينية حتى سنوات متأخرة من احتلال آل خليفة أي بداية القرن العشرين .

٤- إن الآثار التي كانت تتولد من حالات الصراع السياسي بكلا طرفيه الصـــراع الشـــيعي/ القبائـــلي، أو القبـــلي /القبلي تمثلت في طمس الكثير من الـــتراث السياســـي والفكـــري والرموز القيادية إضافة إلى أسلوب التهجير أو الهجـــرة وما يدل على ذلك ما كتبه الشيخ البلادي عن أحوال سنة ١٨٦٧"حتى وقعت الواقعة العظيمة على بلادنا البحرين سنة ١٢٨٤ه التي قتل فيها حاكمها (عـــلي بـــن خليفة) وغيره فتفرقت أهلها في الأقطار وتشتتوا في الديار ويؤكد ذلـــك الخـــوري أيضـــا إذ يرى "ان الضرر الذي لحق بالبحرين نتيجة التقاتل ضـــمن العائـــلة الحاكمة فاق الضرر الذي لحق بها نتيجة الغزوات الخارجية

---

٣١ ـــ تاريخ البحرين، الشيخ محمد علي العصفور، مخطوط باليد ويذكر صاحب اوار البدرين الشيخ علي البلادي أن سعيد إمام مسقط كان في غاية العظمة من العدل والمحبة للشيعة ولا سيما البحارنة والرحمة والرأفة بالرعية وانصافهم، ص٣٢٥.

وعـــانى الشـــيعة الذيـــن سكنوا المدن والقرى على حد سواء من هذا التقاتل والحروب أكثر من أية فئة أخرى إذ كانوا عرضة للنهب والسلب [٣٢].

الرؤية المعاصرة وأثرها في تنظيم الشيعة سياسياً:

لعـــل السؤال الذي ينقدح في الذهن مباشرة هنا. لماذا عجزت الأغلبية الشيعية عن تكوين تنظيمات سياسية لها ؟ ولماذا لم يظهر لها الفعل السياسي المـــنظم المعبر عن توافرها على رؤية سياسية تنظر إلى المجتمع السياسي من منظور يسعى إلى إعادة تشيكله وفق الرؤية الشيعية ؟

وإذا مـــا تكلمـــنا عـــن الـــرؤية الشيعية فإن ذلك يستدعي منا أن نحدد المقصـــود مـــنها هـــل هي الرؤية الشيعية الدينية أو إنها تقتصر على تسلم الشيعية لدفة الحكم أو على الأقل المشاركة السياسية في السلطة ؟

وفي الواقع إن كلا المعنيين لم يستطع أن يتحقق عند الكيان الشيعي مما أفـــرز فـــي النهاية وضعاً تحولت فيه الأغلبية إلى أقلية وأصبح الحديث عن الشـــيعة فـــي البحرين والمجتمع السياسي فيها يعني حديثاً عن ثقافة هامشية غير رسمية. ليس هذا فقط بل إن الشيعة أنفسهم أصبحوا مهمشين سياسياً .

لقد توافرت عدة عوامل كان من شأنها أن تشل الوضع التنظيمي ليس عـــند الشيعة فحسب، بل في قطاعات المجتمع السياسي عموما. وبالتالي فإن غيـــاب التـــنظيم السياســـي من الكيان الشيعي يؤول في أمره إلى وضعين أساسيين:

الأول :الحالة المجتمعية والبيئة السياسية .

الثاني: الوضع المهمش للشيعة والتعامل معهم من منظور إثني طائفي.

ســـنحاول هـــنا التعرض بشكل مجمل لهذه الوضعية المزدوجة لنرى كيف يمكننا التخلص من هذا المأزق السياسي.

---

٣٢ ـــ فؤاد الخوري، م،س، ص٥٠.

إن دراســة أي تــنظيم تخضــع بالدرجــة الأولى إلى كمية المثيرات والمحــركات الداعيــة لتشكيله. فالتنظيم السياسي هو وليد عوامل ومحفزات بيــئية تمارس دور المناخ المهيئ والمحفز على توليد أنماط معينة ومحددة. وبقــدر مــا تحدث تلك المحفزات انفراجات أو تصدعات في البنى التنظيمية الكــبرى المســتحكمة في المجتمع تنبثق مع هذه التصدعات مثيرات جديدة تكون هي المسؤولة عن ولادة أشكال جديدة للتنظيم.

وفــي حالــة المجــتمع البحراني تعتبر دراسة البيئة السياسية وتحديد تصــدعاته السياســية مهمــة ضرورية وملحة وصعبة في نفس الوقت، لما تتطلــبه من التعمق إلى مراحل موغلة في القدم بعض الشيء. وبالتالي فإن الــرهانات تصــبح مــتعددة مــع امتداد تلك العوامل، لما هو معروف من صيرورات المجتمع السياسي عموما وتعرضه لاهتزازات متغايرة ومتكثرة.

المجــتمع الــبحراني وإلى ما قبل احتلال قبيلة آل خليفة للبحرين عام ١٧٨٣ كــانت بيــئة النظام السياسية عبارة عن ازدواجية الحكم بين الداخل والخــارج. فكــانت الــزعامات الدينية (الشيعية) هي صاحبة الامتياز ولها الصــلاحيات في إدارة الشؤون الداخلية للبلاد، واختصت زعامة آل مذكور ــ الــذي كــان يــتخذ من أبوشهر مقرا له ــ في الشؤون الخارجية التابعة أساســا للحكومة الإيرانية المتمثلة. هذا الرضا السياسي من قبل إيران يمكن إرجاعه إلى ضعف الدولة الإيرانية آنذاك نظرا للثورات الداخلية التي قامت فيهــا وإلى الحروب التي خاضتها ضد روسيا وضد الإمبراطورية العثمانية. والحال كما ذكر الخوري[٣٣] أنه "عندما تقوى الهضبة الإيرانية ويستقر فيها الحكــم تتسع وتفرض سلطانها على الأطراف وعندما تضعف تتقلص عنها الأطــراف". فــلم تكــن السيطرة الإيرانية على البحرين مانعة من قيام حكم أقرب إلى الحكم الذاتي، تسيطر عليه الزعامات الدينية كما هو معروف عن كــثير من علماء الدين في البحرين الذين آلت إليهم شؤون القضاء بين الناس

---

٣٣ ــ فؤاد اسحاق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، ص٣٤.

وإدارة شــؤون البلاد الداخلية.ساعد على ذلك التوحد الثقافي والمذهبي القائم فــي الــبحرين، والاتفاق على الرجوع إلى رجال الدين لحل القضايا العالقة وفصل الخصومات وتدبير الموارد الاقتصادية.

مــع احتلال آل خليفة للبحرين حدث أول تصدع سياسي شهده المجتمع السياســي. فمع هذا الاحتلال تزامنت هجرة عدة قبائل، أهم هذه القبائل :آل مســلم، البنعــلي والزيانية والدواسر والسادة والسودان والنعيم وغيرهم[٣٤]. هــذه الهجــرة ولدت أكثر من انقسام داخل المجتمع السياسي البحراني ومن أهم تلك الانقسامات:

١- **الانقســـام الأول:** بـــروز النمط القبلي كطرف يمسك بزمام الأمور ويحوز على آليات وأدوات السلطة. ومن ثم تراجع المجتمع الأهلي /المدني وانكفــاؤه عــلى نفســه وعــلى الداخل الذي يعيشه. وهو انقسام له دلالاته السياســية الهامــة جدا، وسيلعب دورا حيويا في تأجيج الصراع بين نمطي المجــتمع القبلــي/المدني. فمع هذه الثنائية لن يشهد المجتمع صيرورة واحدة وإنمــا اكــثر من واحدة وسيكون الصراع متوجها في الأساس لتقوية الذات ضد الآخر، في محاولة لكسب جولات سياسية ما زالت تعتبر أولية.

٢ ـــ **الانقسام الثاني:** الانقسام المذهبي، شيعة يمثلون السكان الأصليين ويتعرضــون للســلب والنهب والحرمان، وسنة قادمون يستوطنون الأرض ويمــلكون إدارة الســلطة. فمــع اســتيلاء آل خليفة وحلفائهم على البحرين ١٧٨٣ دخــل المذهب السني إلى البحرين. ولا يعنى هذا انه لم يوجد سنة قــبل ذلــك، و إنما كان دخولهم كطرف سياسي يتجاذب المجتمع السياسي، ويســعى للإمساك بزمام الأمور بدلا عن السلطة الأهلية القائمة. ويؤكد عبد الــرحمن الــنعيمي بــأن آل خليفة قد اتصف سلوكهم اتجاه شعب البحرين الشــيعي بالطائفيــة. وبالــتالي فإن الصراعات التي نشأت في تلك الفترة لا يمكــن عزلها عن إطارها المذهبي ولا يمكن تجاهل أن القبائل العربية التي

---

٣٤ ـــ ابراهيم العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين، ط١٩٧٦،١،ص٦٣.

جـــاءت مع آل خليفة كانت سنية. وبالتالي برزت الأمور وكأن القبائل السنية تريد الاستيلاء على أراضي الشيعة وتقيم سلطانها عليهم. وكان من الطبيعي أن ينظر الشيعة إلى آل خليفة بأنهم انتزعوا السلطة السياسية منهم ووضعوا الأرض رهينة"[٣٥] على أن باحثين آخرين يرون أن المسألة الطائفية لم تكن واضـــحة يـــوم غزا الخليفة البحرين وسيطروا عليها بقدر ما كانت الدوافع الماديـــة المتعـــلقة بكميـــة الأموال والرغبة في الاستفراد بالسلطة السياسية وممارســـة الهيمـــنة. فقـــد مضـــى زمن طويل وهم يعملون في القرصنة والـــتجارة، مـــن دون توفرهم على موقع مستقر يحقق لهم مزيد من الفوائد. خصوصـــا بعد خلافهم مع آل الصباح في الكويت وتصدع تحالفهم مع حكام قطـــر. ولـــذا يرجح الحسن[٣٦] أن الفرز الطائفي لم يتحقق إلا بعد الاستيلاء عـــلى الـــبحرين حيـــث استخدم كوسيلة من ضمن الوسائل الأخرى لتبرير سيطرة الأقلية على مقدرات الجزر واضطهاد أهلها.

٣ ــ **الانقســـام الثالث:** انقسام اتجاهات التغير نحو الداخل /الخارج. فلم يكـــن باستطاعة آل خليفة التمكن من السيطرة التامة على المجتمع البحراني إذ برزت مقاومة عنيفة وصارمة من قبل الشيعة لعل أبرزها ما ذكره الشيخ ياســـين الـــبلادي في رسالة بعثها إلى ابنه الشيخ صلاح يشرح فيها أوضاع تـــلك الفـــترة. وكذلـــك ما قام به السيد شبر الستري الذي تحالف مع حاكم شـــيراز وجمـــع مـــن المواطنين في القطيف ومن الداخل من اجل تحرير الـــبحرين.. إضافة إلى هذا المد المقاوم كان الصراع القبلي يأخذ مأخذه إلى حد تأسيس ثنائية في الحكم وتقسيم البلاد إلى حكم مقاطعاتي. ولدرء كل هذه المخاطـــر المحدقـــة باستمرارية التسلط والحكم لجأت آل خليفة للارتماء في أحضـــان الـــبريطانيين طلبا للحماية والمساعدة. ومع ارتباط حكام البحرين بالإنجـــليز وخضوع الأولى للثانية منذ عام ١٨٢٠ تغاضى البريطانيون عن

---

٣٥ ــ انظر تقديمه لكتاب سعيد الشهابي، البحرين ١٩٢٠-١٩٧١،قراءة في الوثائق البريطانية، دار الكنوز الادبية، بيروت، ص٨-٩.

٣٦ ــ حمزة الحسن، الشيعة في المملكة العربية السعودية، ط١٩٩٣،١.ج٢ ، ص١٧٣ .

ممارســـة حـــلفائهم الطائفية إن لم يكونوا قد شجعوها حيث أكد الإنجليز في تقاريـــرهم انهم تدخلوا وقمعوا ثورات شعبية بالسلاح[٣٧]، ويؤكد عبد الهادي خـــلف[٣٨] أن آل خـــليفة حافظوا على حكمه بفضل الدعم البريطاني بما في ذلـــك عـــدة مناسبات للتدخل العسكري المباشر من ناحية ومن ناحية أخرى بفضـــل النظام العسكري للتشطير العمودي والذي جرى التوسع فيه وأحكامه بحيـــث أضـــحى أداة فعالـــة للسلطة وشرعية السلطة". وفي الجهة المقابلة المجـــتمع الأهلي ـــ فان انهزام المقاومة أمام ذلك الاحتلال ولد هو الآخر فرص لإقامة تحالفات مع أطراف خارجية كان من الممكن استثمار وضعية التوتر السياسي في المنطقة لجرها للمعركة السياسية في البحرين.

إن هـــذه الإفرازات الانقسامية لعبت وما زالت تعلب دورها الحاسم في تشـــكيل مـــناخ البيئة السياسية وستكون هذه الانقسامات مدار العمل السياسي وقاعدة البيانات التي تستند عليها كل فصائل المعارضة.

والواقـــع أن ثمة تغير في إحدى هذه الانقسامات يولد تصدعات ليست بالســـهلة ممـــا يجعل من ميزان القوى يميل إلى التعادل بعض الشيء وهو وضع يساعد بشكل أو بآخر على إفرازات جديدة للحركة السياسية يكون من أبـــرزها ظهـــور التنظيمات السياسية القادرة ـــ الراغبة ـــ على المواجهة. والعكـــس يحدث أيضا فعندما تعاود هذه الانقسامات فعاليتها وعادة ما تكون الســـلطة مسؤولة عن تأكيدها ونشرها فإن الحركة السياسية تصاب بالخمول والكســـل. وســـنرى كيف يحدث ذلك في كثير من التحركات السياسية التي شهدها المجتمع السياسي بدأ من ١٩١٩إلى ١٩٩٤.

ومـــا يهمـــنا هـــنا هـــو تتـــبع صيرورة العمل التنظيمي وتأثره بهذه الانقســـامات بصورة مباشرة أو غير مباشرة. فقد استطاعت الحركة الوطنية بأطيافهـــا المـــتعددة بإدخالها النمط الحزبي أن تؤجج من حدة الصراع بين

---

٣٧ ـــ انظر حمزة الحسن، المصدر السابق، ص١٧٤. ومحمد الرميحي، التغير الاجتماعي والسياسي في البحرين، ط١٩٨٤،١.ص ٢٢.

٣٨ ـــ عبد الهادي خلف، مصدر سابق، ص ٣١.

الســلطة والمعارضـــة بالشكل الذي ساهم في تقليل فعالية هذه الانقسامات. وهذا يتطلب منا أن نحيط سريعا بثلاثة محاور أساسية هي:

١- أنماط العمل التنظيمي قبل ١٩٥٤ للحركة السياسية.

٢- التعرف على آليات السلطة لتفيعل الانقسامات.

٣- آليات العمل وقضايا المجتمع السياسي بعد١٩٥٥.

أولا : أنماط العمل التنظيمي إلى ما قبل ١٩٥٤

مــنذ بداية احتلال آل خليفة البحرين ١٧٨٣ حتى١٩٣٨ شهد المجتمع السياســي العديد من الهبات والتحركات ضد أعمال السلطة السياسية المنبثقة مــن الوضع القبلي. ويرجح الدارسون كثرة هذه التحركات المضادة لسلطة آل خــلفية إلى سياسية التنكيل والقتل اتجاه الشعب البحراني، والى عدم تمكن القبيــلة الحاكمــة من أن تخلق أية أرضية مشتركة مع الشعب أو تحدث لغة تــتخاطب معــه. الأمــر الذي غابت معه أية بوادر ثقة تنبع من قبل الحكم الفردي العشائري.(٣٩)

إن هــذه الوضــعية ــ القمعيــةــ ليســت بنية تامة تتولد عنها أشكال ســلطوية وإنمــا هــي استراتيجية تولدت عن بنية أخرى، وبالتالي لا يمكن التســليم المطلق بفعالية القمع السلطوي ودوره في تشكيل المجتمع السياسي. فالســلطة السياســية الممارسة في المجتمع البحراني هي وليدة التنظيم القبلي الــذي لا يعــرف إلا لغـــة الإكــراه والقسر التي تستند إلى القوة في تطبيق الأحكام وتغيب معه حدود التفاعل الاجتماعي. إن التنظيم القبلي في البحرين

---

٣٩ ــ في هذا الصدد نقف على رسالة بعثها الكابتن كمبول للشيخ محمد بن خليفة الذي حكم البحرين منذ ١٨٤٣ لحين مقتله ١٨٦٧ يعاتب فيها محمد بن خليفة عل سوء معاملته لرعاياه وذلك سنة ١٨٥٢ جاء فيها "انك تعلم بان قوة الحاكم في كل بلد تستمد الى حد كبير من الثراء والفلاح وحسن النية من جانب رعاياه فكيف بالله يمكن هذا حيث لا يتوفر الامن للملكية الشخصية وحيث تجبى الاموال بالقوة، وحيث لا تعار حقوق الرعايا العادلة ورغباتهم أي اهتمام "انظر فائق طهبوب، تاريخ البحرين السياسي، ص٢٥٣ ، ذات السلاسل، الكويت .

كـــان نظامـــاً متكاملا قبل إدخال الإصلاحات الإدارية عليه في عام١٩٢٠ وتجلى هذا بشكل واضح في تنظيم المقطعات[٤٠]. وقد انعكست هذه الصورة للســلطة السياسية المعتمدة على التجزؤ وتوازن الأجزاء وتضادها وضعف الســلطة المركزية وتفرعها على طبيعة العلاقات الاجتماعية وحدود التفاعل الاجــتماعي بشــكل واضح. ولم يكن هذا الانتقال سهلا لولا تزامن طبيعة الســلطة مــع الانقسامات التي أوجدتها منذ احتلال البحرين١٧٨٣. فقد حفز هــذا الوضـــع المجتمع الأهلي على الانكفاء على ذاته وتفعيل آلياته التعبوية الــتي جــرى عليها العرف والتي كان من أبرزها الالتفاف حول الزعامات الديــنية. وكــان واضحا مدى الثقل السياسي والمعنوي الذي تمثله هذه الفئة فعمــد آل خــلفية إلى تصفية رجال الدين والتضييق عليهم بالشكل الذي أدى فــي الــنهاية إلى تدهور وضع هذه الفئة والحد من فاعليتها. ويحدثنا الشيخ عــلي الــبلادي[*]: "إن قبيــلة آل خلفية قد ارتكبت أكثر من مجزرة تم فيها تصفية رجال الدين الشيعة. ويذكر السيد الأميني في كتابه شهداء الفضيلة أن الشــيخ حسين العصفور وهو أحد كبار المراجع الشيعة في البحرين قد قتل عــلى يــد بعــض المنتمين إلى قبلية آل خليفة. والقائمة تطول في تتبع هذه المجــازر التي أفرزت وضعا صعبا على العلماء اضطر معه كثير منهم إلى الهجــرة إلى الــبلاد المجــاورة كما حدث للشيخ يوسف البحراني صاحب موســوعة الحدائق والشيخ سلمان آل طعان وغيرهم وسكوت البعض الآخر وإيمانهم بعدم فاعلية التحرك السياسي.

إن افــتقاد المجــتمع الأهلي الشيعي إلى مجموعة من العلماء جعل من الوضـــع التــنظيمي لديهــم معتمدا على بروز واحد من أولئك العلماء يقود معــركة الــتحرير فـــي ظل ميل كثير من الباقين إلى الانسحاب من ساحة المواجهـــة وهذا الغياب لن يملئ بسهولة من قبل أي طرف إذ يحتاج الأمر

---

٤٠ ـــ لمزيد انظر الخوري، م،س، ص ٣٥٨.

* ـــ يمكن مطالعة كتابه المسمى أنوار البدرين، وهو كتاب يتعرض فيه لتراجم علماء البحرين الشيعة.

معـــه إلى فترة زمنية طويلة بعض الشيء تتغير فيها قناعة المجتمع بتتويج فـــئة جديدة وتسليمها زمام الممارسة السياسية وهذا ما حدث في بداية القرن العشـــرين إذ بـــرزت فئة الوجهاء والتجار كممثلين ومتكلمين أو مفاوضين غيـــر رســـميين مـــع السلطة السياسية. الأمر الذي تولد عنه تحديد القضايا المـــثارة والتي هي موضع خلاف في إطارها الانقسامي المذهبي. مما جعل مـــن الأمر موضوع إشكالية حقيقية. فهذه المشاكل المتولدة تصبح اكثر حدة "عـــندما تصـــبح الاثـــنية مندغمة عضويا مع أشكال غير اثنية من الهيمنة والـــتمايز والمراتـــبية.هذه التراتبية والاثنية وغيرها المتأصلة في أي مجتمع اثـــني تضعف الأبعاد الاجتماعية والسياسية للاستقطاب الشيعي /السني" كما يقول عبد الهادي خلف[٤١].

كانت هذه الانقسامات وعلى وجه الخصوص، الانقسام الطائفي، مصدرا مـــن مصـــادر الصـــراع خلال التاريخ الحديث للبحرين. فمنذ أن وقع حاكم الـــبحرين محمد بن خليفة في ٣١ مايو ١٨٦١ المعاهدة الدائمة للسلام والصادقة مـــع الســـلطات البريطانية تعهد فيها الحاكم أن يعترف بكل المعاهدات السابقة بيـــن البحرين والسلطة البريطانية وأن يمتنع كذلك عن القيام بأي نشاط بحري عدائـــي بأية صورة، مقابل اعتباره حاكما مستقلا للبحرين وأن يحظى بالحماية الـــبريطانية[٤٢] أصـــبح المجتمع السياسي البحراني تتجاذبه أربع قوى سياسية تسعى كل منها إلى تأكيد نفوذها وهذه القوى:

١- القـــوى الشـــيعية الـــتي قاومت الاحتلال وانهزمت وانقسمت على بعضـــها. فـــبعض قادتهم يشعرون بخيبة الأمل وهبوط العزيمة، بينما ينادي قادة آخرون بإعلان ثورة مكشوفة في حال تصاعد القمع والاضطهاد.

٢- الســـلطة الحاكمـــة المنهمكة في صراعاتها مع حلفائها السابقين في الداخل والخارج.

---

٤١ ـــ عبد الهادي خلف، مصدر سابق، ص١١.

٤٢ ـــ محمد الرميحي، م،س، ص٢٣.

٣- القوى السنية التي ارتبطت مصالحها مع مصالح السلطة السياسية الحاكمة إلى حد كبير.

٤- قوى الاستعمار البريطاني ورغبتها الأكيدة والجامحة في السيطرة المباشرة على البحرين خصوصا بعد دخول الاستعمار مرحلة الإمبريالية. فلم تعد منطقة الخليج معبرا وطريقا لتجارة الهند الشرقية بل أصبحت منطقة يجب إخضاعها إلى نظام السوق وجعلها أرضا مفتوحة للبضائع والمصالح البريطانية وغيرها.

وجراء هذا الانقسام فانه من الطبيعي أن تنشغل كل قوة بما يحقق مصالحها في ظل غياب أي قاسم مشترك ظاهريا وفي ظل نظام يعتمد أساسا على التجزؤ والتفكيك،فالبيئة السياسية حتى ١٩٣٨ وما بعدها-هي بيئة قهرية سلطوية مستبدة متجزئة في نفس الوقت. على أن هذا التفكك بين القوى الثلاث الأخيرة هو تفكك ظاهريا فقط لارتباط المصالح، وهو تفكك جوهري وحقيقي مع القوى الأولى رغم ما يشوبه من اختلالات أشار إليها خلف[٤٣] اذ يقول **"ان هناك عدة عوامل أسهمت في حماية شيعة المنامة تشمل هذه الحماية التي قدمتها السلطات البريطانية..(أولا) تقع الوكالة البريطانية على تماس مباشر مع أحياء الشيعة في المنامة. (ثانيا) وعلى امتداد الوجود البريطاني كان هناك موظفين العاملين في الوكالة البريطانية. (ثالثا) إضافة إلى ذلك فقد اسهم تشاور البريطانيين مع الوجهاء المحليين بمن فيهم شيعة المنامة في دعوة عيسى بن علي ليكون الحاكم السابع من آل خليفة على البحرين وهنا تقدم الحكايات الفلكورية دورا لا يمكن تأكيده لوجهاء الشيعة في تشكيل الحكم الوارثي".**

ويمكننا فهم هذه الاختلالات باستعراض آليات التدوير السياسي التي اتبعت آنذاك وما زالت من قبل الاستعمار البريطاني وحلفائه من آل خليفة. وبالتالي فإن كل هذا من الممكن له أن يلعب دورا حاسما في بنية التنظيم

---

٤٣ ــ عبد الهادي خلف، م،س، ص١٩.

السياسي وتشكيل هيئته الخارجية. وفي الوقت الذي يؤكد الرميحي على عدة عوامل مسؤولة عن التحول السياسي حددها في انتشار ونيوع فكرة القومية، تقـدم وسائل المواصلات والاتصالات والاختلاف الثقافي والتدخل الأجنبي، انطلاقـا مـن نمـوذج الـتحول في العالم الثالث القائم على عوامل التنمية الاقتصـادية والتعـليم وتحسـين الموصـلات[٤٤]، فإن باحثين آخرين مثل الخـوري يعـتمد على تحليل النظام السائد وكونه عائقا او مساعدا لإحداث تغيـر في أنماط التنظيم السياسي. وهو ما أكدنا عليه من أن التغير في البيئة السياسـية يصـاحبه تغيـر مـوازن للعمل السياسي داخل المجتمع ويذهب الخـوري إلى أن "إدخال الإصلاحات الإدارية من قبل البريطانيين خصوصا بعـد ١٩٢٠ قـد غير أشكال التفاعل بين المجموعات القبائل والفئات المدنية والفلاحيـة وباختصار تحول نظام السلطة من التنظيم القبلي إلى الحكم القبلي وأصـبحت القبيلة شكلا من أشكال التنظيمات الاجتماعية وفريقا من الفرقاء السياسـيين فـي الدولة يسطر على الحكم[٤٥]، على أن هذه السيطرة جلبت معهـا أشكالا جديدة من التحديات أهمها بروز قوى جديدة كالعمال والطلاب والشـيعة والأحـزاب السياسية العروبية، وتغيرت مضامين المعارضة من المحـاولات الهادفـة إلى اغتصـاب السلطة إلى أمور مستحدثة تركز على شرعية السلطة والحكم والتمثيل الشعبي والقانون الموحد وعدد من المطالب المعيشية والإصلاحات الاجتماعية[٤٦].

إن عليـنا أن نعـرف بـأي معنى تكون للسلطة السياسية أولية على المعـرفة ولعلاقات السلطة أولية على علاقات المعرفة؟ يعرف ديلوز١٩٨٦ السلطة على إنها مبيانية تحشد موضوعات وتعبئ وظائف غير مبنية سالكة طـريقة تجزئية مرنة جدا ذلك لأنها لا تتقمص أشكالا بل نقطا مفردة ترسم فـي كل فنية ممارسة قوة، إنها علاقات شبكية تتواجد وتتزامن بين قوى لا

---

٤٤ ــ محمد الرميحي، م، س، ص١٧٣.

٤٥ ــ فؤاد الخوري، م، س، ص ٣٦٠.

٤٦ ــ المصدر السابق، ص٢٩٣.

حصـــر لهـــا وأمكـــنة لا حـــد لها. في حين أن المعرفة مبنية تنصب على موضـــوعات اتخـــذت هيئة وذات وظائف محددة وموزعة بدقة[٤٧]. لذا فإن السـؤال يـــتحول من البحث عن ماهية السلطة إلى الكيفية التي تحقق بها أو كيف تمارس نفسها وتظهر إلى الفعل؟

إن حقيقـــة الإصـــلاحات الـــتي أدخـــلت من قبل بريطانيا على النظام الإداري في البحرين منذ ١٩٠٤ وحتى اكتمالها ١٩٢٣ تمثل إضعافا للنظام المراتـــبي والحقوقـــي القبلي العشائري. وبالتالي فإنها مارست عملية إزاحة لمجوعـــة من أنماط القوة وأفسحت المجال لبروز سلطة جديدة تؤسس عليها أبـــنية معرفية متعددة. فبعد أن كان النظام القضائي منفصلا كلية يختص كل طائفـــة بنظامها الخاص أصبحت كلا الطائفتين تخضعان لسلطة واحدة وبعد أن كـــانت قـــوى العمل مجزئة الشيعة في الزراعة والسنة في الغوص ولا يوجـــد تفاعل بين كلا الطرفين أصبحت هناك مجالات عمل مشتركة. وهنا بالإمكـــان توحيد رؤية الرميحي مع الخوري لتبرز أنماطاً جديدة من العمل التـــنظيمي مـــتوجهة لنوعية محددة وجديدة من المطالب والقضايا السياسية والاجتماعية. وذلك بعد أن توافرت على شروطها الذاتية والموضوعية وبدا واضـــحاً أن الـــنظام القبلي قد مارس كل أشكال الهيمنة ولم يعد بالإمكان إلا المواجهـــة مع تلك السلطوية. ولما كانت تلك الإصلاحات الإدارية المحدودة بطبيعـــتها ولا تغيـــر مـــن الواقع السياسي تغيرا كليا إذ ظلت القوى تمارس دورهـــا وإن بشكل أكثر بطئاً ومقدرة من – السابق لكن ذلك لم يمنع السلطة السياســـية المـــزدوجة آل خـــليفة/ بريطانيا– أن تطور من آليات التدوير السياســـي وتحاول التغلب على المصاعب الجديدة ومواجهة القوى الصاعدة والالـــتفاف عـــلى القضايا المطروحة. فقد طرحت الإصلاحات أعين الناس عـــلى الحاجـــة إلى الإصلاح في النواحي الأخرى من الحياة[٤٨]، وهذا من الممكـــن ملاحظـــته عند دراسة التحركات السياسية بعد إدخال الإصلاحات،

---

٤٧ ـــ جيل دولوز، السلطة عند ميشال فوكو، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد ٤٦،ص٣٣.

٤٨ ـــ محمد الرميحي، م،س، ص٢٠٧.

كالمؤتمر الوطني المنعقد في ١٩٢٣، وثورة الغواصين١٩٢٦-١٩٣٢ والأساليب التنظيمية التابعة لها ومقارنة ذلك بأحداث ١٩٣٨ التي حفلت بالتطورات النوعية في المعارضة السياسية إذ لوحظت المنشورات والملصقات الجدارية والإضرابات وأعمال ثورية متعددة ككتابة الشعارات ورفع الشكاوي والمطالب الإصلاحية لتحسين الأوضاع وكان أبرز ذلك تأكيد الجميع على ضرورة توحيد الطائفتين والوقوف صفاً واحداً بوجه الاستبداد وتقديم مطالب مشتركة للحاكم. يقول حسين موسى: "**إن التطورات السابقة وغيرها أسهمت في تطور الوعي الوطني والقومي وقد انعكس ذلك على اهتمامات الناس ونوعية المظالم التي طرحوها فلم تعد الهموم الطائفية هي الطاغية بل اصبح الهم الوطني هو الأساس**"[٤٩]، ورغم بروز تنظيمات سياسية ذات توجهات مغايرة كالأندية والجمعيات الثقافية أو حتى بعض المؤسسات الدينية، ظلت هناك بعض الرواسب المؤثرة فعلاً وحقيقية في دفع عجلة العمل التنظيمي السياسي إذ لم تفلح تلك الأمور في تغير الوعي الطائفي أو القبلي العشائري ولم تستطع أن تتخطى الواقع المرتبك رغم وحدة القضايا بين أكثر من فئة من تلك الفئات كما في نادي البحرين ١٩٣٧ السني ونادي العروبة ١٩٤٢الشيعي.

كان المجتمع السياسي بحاجة إلى حركة أقوى تفرض خطاباً جديداً يكون بمستوى التحديات والعوائق إذ سرعان ما تفجرت الأحداث الطائفية في بداية الخمسينات١٩٥٢-١٩٥٤ معرضة إنجازات السابق إلى التلاشي. والعلة في ذلك أن بنية التنظيم السياسي لم تتجاوز بنية النظام الحاكم فكما وضعت الدولة نظم العمل والمسلك هكذا وضعت أسس الاحتجاج والتمرد على العمل والمسلك نفسه.

لقد ميز الخوري نمطين من أنماط التنظيم السياسي في البحرين حتى الخمسينيات هما:

---

٤٩ ــ حسين موسى، البحرين النضال الوطني الديمقراطي ١٩٢٠-١٩٨١، ص٣٦، الحقيقة برس، بيروت،١٩٨٧.

الأول: الشبكة الاجتماعية وهو عبارة عن مجموعة صغيرة من الناس تعمل لتحقيق هدف مشترك دون أن يكون لها تنظيم هرمي واضح ومعترف به.

الثاني: الحلقة الاجتماعية وهي عبارة عن مجموعة متجانسة الأهداف تعمل ضمن تنظيم هرمي واضح[٥٠].

وجاءت حركة الخمسينات كنقطة تحول في طبيعة تنظيم العمل الجماعي ومدى فاعلية وتأثيره على السلطة ونظم الدولة[٥١]. لقد انهارت عشية الخمسينات معظم آليات التحشيد الجماعي التي كانت سائدة عند السنة/ الشيعة وعند القبلية/ المدنية على السواء. فلم يعد قضاة الشرع الشيعة يمثلون قطاع الشيعة ولم يعودوا مخرجين من صلب التفاعل الاجتماعي وكذلك الحال في الطائفية السنية وهو أمر مشابه لوضعية القبلية إذ استنفذت فعاليتها كأداة سياسية مؤثرة إذ أفرز النظام القبلي فئة تسلطت وأصبحت فريقاً سياسياً ضمن عدة فرقاء فقد كان المجتمع السياسي الصاعد بفعل التطورات الصناعية وامتدادات الوضع الدولي غير قابل لتركة الأسلاف التنظيمية.

ولم تقابل هذه الحاجة والرغبة بالقبول والتنفيذ وإلا انعدم المجتمع السياسي القائم أساسا على تصادم الإرادات ومن الطبيعي أن تعمد السلطة السياسية بحكم تركيبها المحلي بالقمع والمصادرة إلى مواجهة هذه الرغبة ليس في وقت انفلاتها وإنما منذ بداية تبلورها.ففي الوقت الذي يحاول فيه المجتمع السياسي أن ينعتق من آثار الانقسامات المتولدة عن الاحتلال كانت السلطة تسعى إلى تدجيين المجتمع السياسي تارة والى خنقه تارة أخرى وتارة ثالثة بتفعيل تلك الانقسامات من خلال آليات التدوير السياسي.

ثانيا: آليات التفعيل الانقسامي عند السلطة

---

٥٠ ــ فؤاد الخوري، م،س، ص٣٠١.

٥١ ــ المصدر السابق ،ص٢٩٦.

حسب دافيد ايستون فان المنظومة السياسية تعنى مجموع التفاعلات التي توزع الموارد ذات القيمة عن طريق السلطة في المجتمع" ويرى أن "المنظومات السياسية تستطيع بالفعل بفضل قدرتها على الرد على الضغوط القادمة من الخارج ضبط سلوكها الخاص وتحويل بنيتها الداخلية والذهاب حتى إلى تعديل أهدافها الأساسية. فالسلطة السياسية لا تعنى الجمود أو الثبات إزاء كثير من المتغيرات التي قد تأخذ طابعاً مطلبياً يهدد بقاءها في السلطة والحفاظ على القدرة والاحتكار للقوة والقيمة ولذا لم يكن جورج بالانديه بعيد عن هذه الحقيقة إذ كتب "**إن السلطة لا يمكن أن تمارس على الأشخاص وعلى الأشياء إلا إذ لجأت على حد سواء إلى الإكراه المبرر شرعيا وبالوسائل الرمزية والخيالي**".

لقد تم العبور من البداوة إلى النظام الإداري عبر الدولة ولكن انهيار التنظيم القبلي في البحرين قد تم لصالح حكم قبلي يتكيف ويتمكن من استيعاب التململ الاجتماعي ويتعاطى مع الأزمات السياسية عن طريق العلاقات العشائرية والعائلية.وهي بهذا لا تخرج عن أنظمة الخليج العربي من حيث أنها إطار مؤسساتي بمضمون عشائري ومن ثم يمكن القول أن ثمة استراتيجيات مارسها النظام استطاع من خلالها مقاومة الضغوط الخاصة لضرورة التغير.

لقد واجه النظام أزمات تواجهها كل الأنظمة الأبوية وعلى رأس تلك الأزمات: الهوية، الشرعية، المشاركة، التوزيع للقيم..الخ وما فتئ النظام الحاكم في البحرين يعاني من إشكاليات هذه الأزمات مع الأخذ بعين الاعتبار حدة ظهور وتفاقم كل أزمة مع ظروفها. فعند إدخال الإصلاحات الإدارية برزت إلى السطح أزمة المشاركة والتوزيع وضمرت أزمة الهوية والشرعية بعض الشيء. ولذا فان آليات التفعيل الانقسامي عند السلطة أخذت في النمو والتصاعد في ظل ظروف مناخية أسهمت في نجاح إستراتيجية السلطة السياسية وحدت من قدرة فئات المعارضة لطبيعة النظام على بلوغ أهدافها. إذ يلاحظ الدارسون العرب (النقيب١٩٨٣، الايوبي

١٩٩٥، بـدران١٩٩٣) بـأن العـائلات الحاكمة من خلال الدولة أضحت المـوزع الرئيسـي للدخل. لقد مكنت الفورة النفطية الدولة من تعديل دورها التقـليدي ثـم تعميقـه لاحقـاً فقد سعت العائلات الحاكمة إلى موازنة هذه الـتغيرات المحافظـة عـلى الروابط السياسية مع بنى تقليدية مختارة وفي بعـض الأحيـان تنشـطها سواء كانت هذه البنى قبلية أو إثنية او دينية[٥٢]، وغـدا واضـحاً أن سيطرة الحكومة على الأجهزة السياسية في ظل غياب كـامل للمجـتمع المدنـي والمسـتقل بخصوصـيته تجعل من مجموعات المعارضـة السياسية مجرد قوى ضعيفة ومفتتة وعاجزة عن القيام بأي دور حاسـم في تشكيل البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية[٥٣]، وفي الواقع فقد جاءت مظاهرات ١٩٣٨ لتعبر عن وحدة القوى السياسية الجديدة ووحدة المطـالب بيـن مختلف الفئات والمذاهب وإدراك الجيل الصاعد أن ديمومة الـتحركات الشعبية ونجاحها رهن التنظيم القيادي والشعبي لها ويعتمد على التعاون بين الفئات الاجتماعية والمذاهب الدينية وإلا سهل ضربها وفرفطتها مـن الداخـل كمـا يقـول الشملان[٥٤]. ويؤكد الخوري أن البيروقراطية والـتحولات الاقتصـادية والاجـتماعية كـان لهـا التأثير المعاكس على المجموعـات القبـلية مـن غيـر العائـلة الحاكمـة فبقدر ما عززت هذه الـبيروقراطية والـتحولات مـن تماسك آل خليفة والتنظيم العصبي عندهم أضـعفت هـذه الـبيروقراطية والتحولات التنظيمات القبلية الأخرى باتجاه الاندمـاج فـي القطاع المديني. ولكن الوجهة الحقيقية لهذه الإصلاحات أنها حـاولت تعزيـز الانقسامات المذهبية والطائفية والإثنية على حساب سيادة المجـالس القبـلية وظهرت هذه السياسة بالنسبة لتنظيم المحاكم كما ظهرت بالنسـبة للانتخابات البلدية الأولى ١٩٢٠ على أساس التمثيل الإثني والديني

٥٢ ــ عبد الهادي خلف، م،س، ص١٥.

٥٣ ــ حسن جوهر وبهجت جودت، عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج العربي في التسعينات، المستقبل العربي، ١٩٩٦، العدد ٢١١، السنة١٩،ص٢٢.

٥٤ ــ فؤاد الخوري، م،س، ص٢٦٦.

والطـــائفي[٥٥]، ومـــا يظهر هنا هو ما أكده خلف أيضا من أن النظام يفضل التعامل مع المجتمع من خلال وسطاء مختارين ولكن على أساس مؤقت .

وكنـــتيجة لذلك فان الوسطاء متفرقون ويفتقدون إلى التجانس والتماسك فـــي نظـــرتهم ومطالــــبهم وتطـــلعاتهم الثقافية والسياسية والصفة الأساسية المشـــتركة لهؤلاء الوسطاء ان كلا منهم يعترف بخضوعه للنظام. وبالرغم مـــن القيمة المعترف بها للوسطاء كمصدر للسلطة وشرعيتها فإن ممارستهم للســـلطة هامشـــي جداً[٥٦]. ولم تكن هذه الآلية الانقسامية كفيلة لوحدها في الحفـــاظ عـــلى العائـــلة الحاكمة إذ كان لازماً تفعيل كل آليات الانقسام بغية الحفـــاظ عـــلى الوضـــع الراهن حيث يوجد حكم يتميز بالضعف الأقصى للسلطات المؤسسية المقابلة لسلطة الأمير او الحكم القبلي.

وباستثناء الانقسام الداخلي/الخارجي مضافاً إليه قوة القمع والتسلط التي قنـــنت بجهاز الشرطة المجلوبين من خارج البلاد فقد فرضت الاضطرابات الـــتي حصـــلت عـــامي ١٩٢٣-١٩٢٤ تأسيس قوة بوليس قوية لا ترتبط بعلاقـــات اجـــتماعية مع أي من القوى المتصارعة لتتمكن الدولة من فرض سياســـتها الأمنية وبالتالي اعتبارهم مجموعة خارجة عن اللعبة السياسية[٥٧]. باســـتثناء ذلك فان آليات التفعيل الانقسامي الأخرى رغم أنها أعطت ثمارها وتمكـــنت من تعطيل تعبئة سياسية واعية لخطر الحكم القبلي لكنها في الوقت نفســـه فعـــلت نشطاء المجتمع السياسي لتحدي هذه لانقسامات وتقرر لديهم خضـــوع اللعـــبة السياســـية انطلاقاً من أرضية مضادة كلية وهي أرضية الـــتوحيد الاجـــتماعي فـــي القضايا والعمل التنظيمي وتجلى ذلك في أكبر مشـــروع وحدوي شهده المجتمع السياسي في البحرين وهو مشروع "الهيئة التنفيذية العليا".

---

٥٥ ـــ المصدر السابق، ص٣٦٧.

٥٦ ـــ عبد الهادي خلف، م،س، ص٤٤.

٥٧ ـــ فؤاد الخوري، م،س، ص١٧٨.

وفـــي الواقع لم يكن هو المشروع الوحدوي الأول الذي حاول الالتفاف عــلى سياسة التقسيم الخاضع لها المجتمع السياسي. فقد سبقه مشروع حركة ١٩٣٨ الــذي جــاء في خندق الانقسام الطائفي ففي الوقت الذي لم يتحرك القطـــاع السني لكونه صاحب الامتياز تحرك القطاع الشيعي مطالباً بالتمثيل النســبي في مجلس التجارة والبلدي وتوفير المدارس التعليمية للبحارنة الذين حــرموا مــنها. فقــد وقع الشيعة رسالة بتاريخ٣٠/١٢/١٩٣٤ تتناول هذه المطــالب وفي صيف ١٩٣٨ صاغ البحرانة مطالبا جاء فيها "تتألف الهيئة التشـــريعية من ثلاثة أعضاء من السنة وثلاثة من الشيعة وان تكون برئاسة الشـــيخ سلمان بن حمد آل خليفة" وبينما كانت حركة الإصلاح تأخذ حجمها الشـــعبي أقدمت السلطة على مغازلة الشيعة ومنع تكوين تحالف شيعي/ سني يــتقدم بمطالب مشتركة للحكومة[٥٨]. لقد بدأت طائفة الشيعة بعد إصلاحات العشـــرينيات تـــدرك مدى القوة السياسية التي يمكن أن تكون لها لو تجمعت كلمـــتها وكان هذا الأمر ينطبق بصورة خاصة على طبقة التجار من الشيعة والـــتي بـــدأت تنمو في المنامة إلا أن موقف البريطانيين من مطالب ١٩٣٤ أفهـــم الشـــيعة بـــأن حلفاء الأمس لن يستمروا في دعم مطالبهم.. ومنذ ذلك الحيـــن أصبح لزاما عليهم البحث عن حلفاء جدد يقاسمونهم مطامحهم فساعد ذلـــك عـــلى تقـــريب الهـــوة بين الشيعة والسنة الذين وحدوا قواهم فيما بعد ليعززوا من ثقل مطالبهم السياسية[٥٩]. لقد تمخض من مشروع ١٩٣٨ عدة أمـــور أصـــبحت بمـــثابة الارتكاز للعمل السياسي المنظم والمقاوم لآليات التفعيل الانقسامي السلطوي ومن أهم تلك الأمور:

١ ــ التوازن الطائفي انطلاقا من انقسام المجتمع طائفيا.

---

٥٨ ــ انظر .د.سعيد الشهابي، البحرين ١٩٢٠-١٩٧٥ قراءة في الوثائق البريطانية، ص١٠٨، دار الكنوز الادبية، بيروت،١٩٩٦.

٥٩ ــ محمد الرميحي، م.س، ص٢١٠.

٢ ــ الــرهان على الطبقة المتوسطة الناشئة خصوصا العمال والطلاب بعــد ان اتضــح إن انســحاب الثقل الأكبر "فئة التجار" كان السبب في فشل تحرك ١٩٣٨.

٣ ــ الــتوحد في طرح القضايا المصيرية المشتركة وأهم ذلك المجلس التشريعي و إصلاح القانون الإداري.

٤ ــ العمــل من خلال الالتزام بشرعية السلطة للعائلة الحاكمة وفض الشــراكة بين الأخيرة والاستعمار البريطاني المتمثلة في شخصية المستشار بلجريف.

كــانت هذه الأسس هي جوهر مشروع الهيئة التنفيذية العليا إذ لم يكن قياديها إلا خلاصة تحرك ١٩٣٨ وبدأ الأمر وكأنه إعادة الساعة إلى ١٩٣٨ وتحــريك عوامــل النصــر مع الغفلة التامة لكثير من التغيرات التي لحقت بالمجــتمع السياســي بــل والعقم في بعض تلك الأسس التي جاءت لصالح اســتراتيجية الســلطة الحاكمــة ولو بعد حين. فقد كانت التعبئة التي اتبعتها الهيــئة العليا تتم في أجواء التفاؤل الثوري الذي لف المنطقة العربية بأسرها مــن المغرب إلى عمان يقول الخوري "إن تنظيم المعارضة على هذا الشكل أعطاهــا تغطية شعبية أوسع وأعم ولكنه في نفس الوقت أضعف قد جرتها عــلى التحرك المنسجم الموحد فالتوازن الطائفي جعلها مقبولة لدى قطاعات متعددة ولكنه أضعف قدرتها على اتخاذ القرار الموحد إذ كان كل عضو من أعضــائها يشد باتجاه القوى الاجتماعية التي يمثلها، وبالتالي فقدت الانسجام الإيديولوجي وأدخل كثيراً من التناقضات التي يصعب التوفيق بينها"[٦٠]، وما نــراه أخطــر إن هذه التركيبة سمحت للحكومة في أن تستخدم ما تجيده بعد العــنف والقمع إلا وهو سياسة التفرقة والتقسيم وفك التحالفات فكما حدث في عــام١٩٣٨ إذ أقدمــت السلطة على فك التحالف الشيعي/السني ونجحت فقد أقدمت بنفس الخطوة في مشروع ١٩٥٤ ونجحت أيضا.

---

٦٠ ــ فؤاد الخوري، م،س، ص٣٠٧.

ثالثا :آليات العمل الجديدة وقضايا المجتمع السياسي

يــتفق الجميــع عــلى أن الهيئة التنفيذية العليا أدت دورا سياسيا هاما وتمكــنت من أن تعبئ كافة القوى الاجتماعية المناهضة للاستعمار وللسلطة السياســية القبلية نتيجة الظروف السياسية التي كانت تمر بها المنطقة خاصة مصــر وإيران في عهد مصدق. فقد شكلت في ذلك الوقت منعطفا في العمل السياســي بقيادتها وتنظيمها فجاءت كأول تنظيم سياسي وتم الإقرار بانتهاء مرحــلة النضال العفوي والزعامات الفردية وفي نفس الوقت فان إخماد هذا المشــروع أثّــر عــلى أكــثر من صعيد خصوصا صعيد المؤسسات شبه السياســية، فســاد مــناخ الوجوم والتراجع والإحباط وسط الجماهير بعد أن شــاهدت أمــام عيــنها اعتقال ونفي وتشريد المثقفين الوطنيين في حين إن مجموعــة مــن المــثقفين والتجار الجدد ارتبطت مصالحهم الجديدة بعجلة الرأســمال الأجنبي وقسم آخر من هذه الفئة التزم الصمت المطبق مستسلما للواقع المؤلم ومتباكيا على الأيام الخوالي للنهوض الشعبي العارم[٦١].

ومــن جهة أخرى فقد وفر مناخ العمل السياسي لحركة الهيئة التنفيذية فرصــا جديدة لإبراز مكتنزات المجتمع السياسية على المستوى التنظيمي او عــلى صــعيد تداول القضايا السياسي.فأجواء اللقاءات الشعبية والقدرة على الحشــد الاجتماعي الجماهيري أعطت إحساسا قويا لأفراد المجتمع أن هناك طريقا صعبا وشائكا للوصول إلى تسوية مع السلطة السياسية خصوصا وان الخطــاب السياســي المــرافق للتحرك كان متخلفا في كثير من جوانبه مع تطــلعات الناس الحقيقية. بل ومع التطورات السياسية المؤثرة على المجتمع السياســي فــثمة تجــاذب واضح بين هذه العناصر كان من السهل إدراكه. ورغــم مــا يذهب إليه خلف[٦٢] من أن رفض كل من رجال الدين الشيعة والســنة للمشاركة في المواجهة السياسية ضد النظام يعود أساسا إلى مظهر

---

٦١ ــ محمد علي، ظاهرة القمع في القصة القصيرة في البحرين، مجلة الفجر، العدد٧٤، ص١١٣، ١٩٨٩، تصدر عن جبهة التحرير الوطني البحرانية.

٦٢ ــ عبد الهادي خلف، م.س، ص٤٦.

أساسي للسياسية المحلية .مستندا إلى ما طرحه الخوري من أن القبلية كشكل اجــتماعي والــتدين كقوة سياسية يدعمان بعضهما البعض في البحرين[٦٣]. فــان مــا ينبغي طرحه هنا هو ضرورة التفريق بين المؤسسة الدينية السنية التي ترى شرعية النظام وتتحرز من الخروج عليه حسب ما تمليه المنظومة الفقهيــة الســنية عموما وما بين المؤسسة الدينية الشيعية التي لم يصدر منها حــتى الآن مــا يفيــد مــنه الشرعية.ولعل إحجام كلا الطرفين من الدخول المباشــر إنما يرجع إلى اتخاذ موقف متغاير كليا ففي الوقت الذي لا يجوز القطاع السني مقارعة النظام فان القطاع الشيعي يخشى من أن يتسبب موقفه وتداولــه لخطــاب الهيــئة السياسي في إطفاء شرعية على ما يراه احتلالا وغصــبا، عــلى الــرغم من أن القطاع الشيعي كان الأكثر استفادة من هذا الــتحرك السياسي من القطاع السني. وبالتالي كانت له إمكانية إدخال تعديل ولــو بشكل ضئيل على آليات العمل الشيعي تكون كفيلة بأن تحقق له نفوذاً وسلطة أكبر لمواجهة الحالة غير الشرعية. إلا أن هذا لم يكن ليحدث بسبب انكمــاش الواقع الشيعي على قضايا التاريخ الأولى وتشبثه بالأساليب السلبية فــي تعاملــه مع السلطات السياسية. ونتيجة لهذه المواقف فان خطاب الهيئة السياســي تمــاثل واقعــا مــع الخطاب السياسي الديني وإن كان متخلفا في الأسس والمنطلقات الفكرية والمعرفية.

وعــند دراســة حركة الهيئة العليا يتضح أنها شهدت تجاذبا او صراعا حول تدشين هذه الخطاب. مرد هذا التجاذب الداخلي هو بروز قضايا جديدة شغلت رزنامة المجتمع السياسي والى نضج بعض آليات العمل السياسي في اكــثر من موقع مع الأخذ بعين الاعتبار قضية التوازن الطائفي والإثني. إن الحــال كمــا يذكر دوفرجيه"إن كل نمط ثقافي هو على علاقة مع نمط بنية سياســية، فالثقافة الرعائية ترتبط ببنية تقليدية غير مركزية إلى حد كبير أمام ثقافــة الخضــوع فتتعلق ببنية سلطوية وممركزة. ويرى ألمون وفيربا "إن التطابق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية ضروري لتأمين استقرار النظام

٦٣ ـــ فؤاد الخوري، م،س، ص٢٤٤.

وإذا كان ثمة تباعد بين الاثنين يعمل النظام بشكل سيئ ويصبح مهددا" **وفي ضوء مفهوم الثقافة الكلية التي اصطبغ بها المجتمع السياسي في البحرين فـــان الـــثقافة السياســـية وهي المسؤولة عن آليات العمل السياسي □في المجتمع البحراني هي ثقافة تعددية تسمح بكثير من الانحرافات في داخلها بـــناءً عـــلى معطيـــات تتجانس وبنى المجتمع البحراني. فمفردات التمرد والعصـــيان والـــثورة والحـــق والانتفاضـــة والشـــرعية في مقابل التسلط والحـــرمان والظـــلم.. تتصـــدر القـــاموس السياسي في كل أنماط الثقافات السياســـية المكونـــة للمجـــتمع السياسي وهذا يعطي امتيازا حيويا للوعي السياســـي، وفـــي الوقت نفسه يعطي مؤشرا على هشاشة النظام السياسي وعجـــزه عن تحقيق الإشباعات المطلوبة منه كسلطة. مما يسمح لمنظومة المطـــالب من تغير آليات الإكراه والضغط، أقله تغيرا يضمن المحافظة على المسافة الفاصلة بين السلطة السياسية والمجتمع السياسي.**

إن هـــذا الحـــد الأدنى مـــن التغير هو ما حدث في خضم حركة الهيئة العـــليا التي وصفها عبد الرحمن الباكر أنها "أشبهه ما يكون بحزب سياسي بيـــنما هو خال من كل تنظيم"، وحسب خلف فإن التطورات السياسية خلال ١٩٥٣-١٩٥٦ جلـــبت إبداعَين تاريخيين مهمين او تغيرَين تنظيمين بارزين إثـــنياً لاحقـــاً، إنهمـــا شكلا تحدياً لسلطة هيئة الاتحاد الوطني واستمرا بعد زوالها وهما: اتحاد العمال وبروز جناح راديكالي داخل الحركة التي تقودها هيـــئة الاتحـــاد الوطـــني"[٦٤]، وقبل تناول ذلك تنبغي الإشارة إلى أن هذين العامـــلين وعـــامل ثـــالث آخر، ما هي إلا نتيجة طبيعية لتطورات المجتمع السياسي برمته بدأً من تفاعله مع الأحداث السياسية المتسمة بالثورية ونهاية بالـــتطورات الداخـــلية. فبعد أن كانت محدودة في فئة معينة في العشرينات شملت أغلبية أفراد المجتمع السياسي وقطاعاته المتجانبة فقد شملت قطاعات العمـــال والطـــلاب الذين أصبحوا يشكلون ركناً أساساً وانتقلت قياداتها من الفـــئات المنفذة المتمثلة في كبار التجار ورؤساء القبائل إلى فئات مثقفة أكثر

٦٤ ـــ عبد الهادي خلف، م،س، ص٤٨. وانظر :عبد الرحمن الباكر، من البحرين الى المنفى.

تنوراً، وهو أمر لم تتخلص منه حركة الهيئة العليا كلية إذ كانت المبادئة في التـنظيم فـي الأساس من قبل القيادات التقليدية لكن الشباب المثقف والعمال الذيـن تختـلف مصالحهم وأفكارهم ومبادئهم ومستوياتهم الثقافية عن القيادة كـانوا يؤلفـون نسبة عالية من لجنة المائة وقد عملوا على توجيهيها اتجاهاً أكـثر ثوريـة ووطـنية مما أدى إلى ظهور تيار داخل الهيئة يدعو إلى نبذ شـعار خذ وطالب"[٦٥]، وقد كون هؤلاء تنظيمات سرية داخل الهيئة ووقفوا بوجـه قيادتها حتى بدأ في الفترة الأخيرة من عمر الهيئة أن الأمر قد خرج مـن يـد قيادتها وأن شكلاً جديداً للعمل سيشق طريقه بعيداً عن الزعامات التقـليدية[٦٦]، ومرد ذلك إرجاع إلى طبيعة عمل الهيئة السياسي والتنظيمي الـذي اتسـم بعلـنية تامة وتصدت القيادة لأية محاولة للعمل السري الذي تجاهلـته وحاربـته الأمـر الذي خلق خلايا سرية من النشطاء الراديكاليين يعمـلون ضـمن الهيـئة واعتبروا تكتيكات الهيئة مدجنة وليست ثورية في أهدافهـا بمـا فيـه الكفاية[٦٧]. وبالتالي عجز الهيئة عن تحقيق المزيد من المكاسب أو تعبئة الجماهير بشكل صحيح. وبعد انهيار هيئة الاتحاد ١٩٥٦ اتضـحت أهميـة العمل السري وان يكون المرتكز الأساسي للعمل الوطني حـتى ولـو تـم اللجوء إلى العمل الوطني وشكلت هذه الدروس حافزاً في البحث عن أداة تنظيمة بديلة عن التنظيم العلني الفضفاض[٦٨].

وفـي جانب قضايا المجتمع فقد تحولت كثير من القضايا الشخصية إلى قضـايا وطـنية إجماعيـة. فلم تعد قضايا العمال تخصهم بل أصبحت شأناً سياسـياً واجـتماعياً عامـاً وكذلك قضايا الطلاب وتلاشت القضايا الطائفية والقبـلية وحـلت محلها قضايا الإصلاح السياسي العام، معه تحولت قضايا السـلطة إلى ثقافـة مضـادة بنفس جديد تختلف عما هو مطروح من قبل.

---

٦٥ ــ ابراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، .ص١٨٩.

٦٦ ــ المصدر السابق، ص٢٦٦.

٦٧ ــ عبد الهادي خلف، م،س، ص٤٩.

٦٨ ــ حسين موسى، م،س، ص٧٤-٧٦.

أصـــبحت اطـــروحات الوحـــدة العربية والإقليمية منبراً وأسس مبتكرة في الخطـــاب السياسي العام وتكونت أثناء ذلك جدولة منظمة للقضايا المحورية أهمهـــا القضـــاء على الاستعمار والنضال من أجل الحريات العامة والعمل الجاد على صياغة مشروع الدولة بدلاً من مشروع القبيلة السياسية.

محددات الصراع السياسي في البحرين

كـــانت هذه خلفية هامة للتعرف على ملامح المرحلة التي نحن بصددها والتي نعتبرها بداية المعارضة الوعي وبداية تشكيل الخطاب السياسي بمعناه المقصـــود عندنا .وما من شك أن هذه الخلفية ذات إفرازات هي التي ستحدد المـــراحل التالية لها ومن خلال استقرائنا.لذلك فان طبيعة البحث تقضى منا أن نتوســـع بعـــض الشـــيء في أهم المحددات لطبيعة الصراع بين السلطة والمعارضة في المجتمع السياسي البحراني، التي سنتاولها كالآتي :

١-الصراع القبلي.

٢-الصراع الطائفي.

٣-الصراعات الإقليمية (التدخل الأجنبي).

ومـــن الطـــبيعي أن تكون لهذه المحاور الرئيسية تفرعيات نتعرض لها ولابـــد وان نـــدرك أن كل هذه المحاور وتفرعاتها تعمل بشكل متكامل وفي ظل انسجام وتناسق سعيا وراء التوازن السياسي بين هذه المحاور.

أولا : الصراع القبلي:

من خلال دراسة تاريخ البحرين لا نكاد نعثر على وجود لمسمى القبلية التقليدية لمنطقة شبه الجزيرة العربية كحالة ذات أنظمة اقتصادية واجتماعية سياســـية ترتـــبط بشكل أساسي بالترحل والتنقل من موقع إلى آخر بحثا عن الكـــلأ والمـــرعى. فالهجرة إلى هذه الجزيرة كانت تعني الاستقرار فيها او

الانـــتقال عـــنها وفـــي فترة الوجود فثمة تغيرات جوهرية كانت تحدث لتك القبائل المهاجرة. وما سبب ذلك إلا لوجود نظام سياسي وثقافي مهمين كانت لـــه القـــدرة عـــلى فـــرض سلطته على الأنظمة الوافدة فحتى مع السيطرة الخارجية على بلاد البحرين (السيطرة الفارسية مثلا) كان الحكم الداخلي بيد أهل البحرين وفق المنظومة الخاصة بهم .

ومـــع بداية استلاء آل خليفة على البحرين ١٧٨٣ برزت الحالة القبلية كشـــكل مـــن أشكال التكوينات الاجتماعية السياسية في المجتمع البحراني إذ عـــلمت هذه القبائل الغازية على اعادة توزيع القدرة والسلطة وفق ما أنتجته القبيـــلة المهاجـــرة وتظيميناتها المألوفة القائمة أساساً على نظام إنتاجي يتقوم بالغـــنيمة ويقـــوم بـــتوزيع الولاءات. ومرجع ذلك ان دخول آل خليفة الى الـــبحرين لـــم يحدث كما كان يحدث سابقاً وإنما دخلوها بصحبة العديد من القبائل المتحالفة التي ساندتهم في عملية الاستلاء. لقد كانت وضعية البحرين فـــي القـــرون الأخيـــرة ذات أغلـــبية شيعية تامة تقربيا وتمكنت إيران في المساهمة في طرد البرتغاليين وفرض الحماية على جزر البحرين .

وقـــد أعتبر آل خليفة أنفسهم فاتحين للبحرين ولم يعتبروا أنفسهم فاتحين لقطـــر وقد استولوا على الأخيرة في القرن الثامن عشر ولا يمكن تجاهل ان القـــبائل العربية التي جاءت مع آل خليفة كانت سنية، وبالتالي برزت الأمور وكـــان القبائل السنية تريد الاستلاء على أراضي الشيعة وتقيم سلطانها عليها وحيـــث طغـــت الصراعات بين أفراد الأسرة المستولية وحلفائهم من القبائل فقـــد سـجل الـــتاريخ الرســـمي تلك الصراعات واعتبرها المظهر الرسمي للصـــراع فـــي تلك الفترة[٦٩]، واختفت من التاريخ كثير من القضايا الشعبية والـــتاريخ المجتمعي المتأثر بالواقع القبلي الجديد. فلا يعكس التاريخ الرسمي كيـــف هي مقاومة البحارنة للواقع القبلي وأحكامه السلطوية والتي لا تتوافق مـــع أعراف وعادته ولا يشير الى كمية الاضطهاد الممارس في فرض هذه

---

٦٩ ـــ عبد الرحمن النعيمي، تقديمه لكتاب البحرين قراءة في الوثائق البريطانية للدكتور سيعد الشهابي، ص ٨-٩.

الأعـراف القبيـلة فكـل ما كان ينشغل به التاريخ الرسمي هو الامتداد كما الـتاريخ الإسـلامي المـدون في بلاطات الخلفاء من حيث اهتمامه بالشكل السـلطوي للواقع. فمن الطبيعي ان يكون محور الصراع ذاك يتعلق بتوزيع المغانم حيث يضمن لكل قبيلة حصة من السلطة والنفوذ بقدر ما كان لها من دور فـي عمـلية الاسـتيلاء. وعـلى الرغم من وجود تأطير مذهبي لتلك الـنزعات فقد واجهت القبائل المتحالفة الكثير من التحديات فالبعض منها قد شـعر بالغـبن والأخرى شعرت ان لها النفوذ المطلق في حين ظلت القبيلة الحاكمة وسط هذا التطاحن القبلي الذي لم يحسم إلا في الخمسينات .

ان مـن عادة القبائل ان تحسم تنازعاتها إما بالسيف والحرب او الهجرة مـن البلاد الى مكان آخر وتحين الفرص للعودة وتعويض الأثر السيئ لتلك الهجـرة عـن طريق تكوين تحالفت مع القوى القبلية الأخرى، فما أن ينفك تحـالف إلا ويقام تحالف جديد يضم الأطراف المعادية لأطراف أخرى. كان الـرحيل الجماعي في تلك الأيام يفسر على انه إعلان حرب على الجماعة الـتي تم الانسلاخ عنها فلا يرحل قوم إلا ليبدئوا التكتل من جديد بهدف بناء قوتـه لضـرب الـتحالف الأصلي(٧٠). إنه مع قدوم آل خليفة الى البحرين انخـرط المجـتمع القبلي في الدخول في صراعات وحسم كثير من أموره الخاصـة لدرجـة ان معدل المعارك الدائرة بينهم لا ينفك عن ثلاث معارك سنويا. ومن الطبيعي ان هذه المعارك كانت تستنزف القوة الاقتصادية للقبيلة المعدومـة الدخـل ممـا يضطرها الى ممارسة الغزو والسلب لغير القبيلة المعاديـة ولـن يكـون هناك سوى المجتمع الأهلي الحضري المتقوم على اقتصـاد اكثر ثباتا واكثر مرونة من اقتصاد القبيلة، وكثيراً ما تمتد آثار هذه المعـارك الداخلية الى المجتمع الأهلي وتلقى بآثارها المدمرة على كثير من مقومـات المجـتمع كما حدثنا الشيخ يوسف البحراني والشيخ علي البلادي وكمـا هو شائع على السنة بعض من عاصرو بعض تلك المعارك في بداية القـرن العشرين. لقد خلق هذا الوضع محكا حقيقيا لنظام القبيلة ومدى تكيفه

---

٧٠ ــ إسحاق فؤاد الخوري، مصدر سابق، ص٤٤.

مــع الــنظام الحضــري القائم على التجارة والزراعة. ورغم ان آل الخليفة كــانوا قــد تركوا الاقتصاد الرعوي متحولين الى اقتصاد غنائمي يتخذ من القرصــنة أساســا له، حيــث تذكــر وثيقة عثمانية قصة لجوء الخليفة إلى الســلطان العــثماني وجاء فيها "إن في البحرين التي يحتلها العجم أناسا على مذهــبهم ولــلعجم اهــتمام كــبير بهذا المكان وتقيم في البحرين (بالمفهوم الــتاريخي القديم الشامل للإحساء والزبارة وغيرها) قبيلة العتوب والخليفات ويســكنون قرب بندر فريحة وبندر كونك (قطر حاليا) وكانوا سبع او ثماني عشــائر وكــلهم شافعيون وحنابلة وقد حلت الفتنة بين أهل البحرين وهؤلاء العشائر (الهولة الذين يقيمون حول بندر كونك) وقد قتل منهم كثيرون وكان الــتجار واصــحاب الســفن يخافون ان يذهبوا الى البصرة خشية منهم لان ســفنهم تمر من هذا البندر ومن رأى منهم سفينة يأخذها غصبا"[٧١]. إلا أن هذا لم يؤثر على انتظام النظام القبلي وتحوله الى نظام اقتصادي عقلاني بل انــه ظــل محــتفيا بأساســيات الغــزو والغنيمة حتى وان تعددت الأشكال الاقتصــادية وبالــتالي فان مواجهة الاقتصاد الحضري القائم في البحرين لم تخرج عن العرف القبلي حتى الوقت الراهن كما سنرى لاحقا.

وقــبال هذا التصارع الداخلي القبلي واجهت القبيلة كحالة وكمفهوم تحدياً مصــيرياً يهدد بنسف كل المنجزات التي يحققها التضامن الوشائجي الذي هو عصــب الحالــة القبلية ولم يكن هناك سوى الحل المبدئي الذي قدمته الخليفة. كــان هــذا الحــل هو الاتفاق على حالة اللامركزية وانعدام السلطة والسماح للقــبائل بممارســة ما يرغبون من إعمال وتفعيل للسلطة. لقد بدأ واضحا ان هناك ازدواجية حقيقية في ممارسة السلطة وإدارة شؤون البلاد حتى كتب أحد الضــباط البريطانيين سنة ١٨٢٣ "ان سلطة شيوخ البحرين على ملكهم ليست

---

٧١ ــ أرشيف رئاسة الورزاء العثماني في اسطنبول في دفاتر المهمة رقم الدفتر ١١١ورقم الصفحة ٧١٣ من والي البصرة علي باشا الى السلطان العثماني بتاريخ ١٢ رجب ١١١٣ هجري. نقلاً عن مىٰ غزال، تاريخ العتوب :آل خليفة في البحرين من ١٧٠٠ الى ١٩٧٠، المطبعة الشرقية، المنامة، ط ١، ١٩٩١، ص٦٣. وانظر الشيخ يوسف البحراني، لؤلؤة البحرين، ص٤٤٢.

مطـــلقة خلافـــا لما يعتقد وذلك في اعتقادنا لتعدد ممارسة السلطة من اكثر من شـــخص واحـــد وبالـــتالي ضياع المسؤولية"[٧٢]، وعليه فلم تكن الامتيازات والحقـــوق الممـــنوحة للشيخ الحاكم للمنطقة مختلفة كما او نوعا عن تلك التي يمارســـها الحـــاكم في مقاطعاته. فالعلاقة المتبادلة كانت تربط الحاكم بالشيوخ معـــتمدة عـــلى العهود وليس العقود وتقوم على أساس للمصالح المتبادلة بين الحـــاكم والقـــبائل وتنحصر في قطاع الحكم واستعمال القوة وتحصيل الفوائد الاقتصادية[٧٣]، ولم يكن هناك تميز بين خزينة الدولة وخزينة الحاكم والحقوق الاقتصـــادية والســـلطة كـــانت تعتبر مصالح تؤخذ وتستملك بالقوة القسرية لا الشـــرعية.[٧٤] فالشـــيخ عيسى بن علي الذي حكم البحرين في الفترة ١٨٦٩-١٩٢٣ لـــم يكن يملك قدرا كبيرا من حرية التصرف والحركة بل كانت هناك قيـــود فرضـــتها المعاهدات العديدة التي وقعها مع الاستعمار البريطاني ومن جهـــة أخرى كانت ضغوط التحالف القبلي تلعب أثرها وبشكل سافر، فالسياسة القبـــلية تقتضـــي ممارسة جانب كبير من التوازن بين كافة الأطراف القبلية. وكـــانت قبيـــلة الدواســـر أقـــوى حليف لقبيلة العتوب رغم ان علاقاتها بشيخ الـــبحرين بعيدة ولكنها ليست عدائية وكذلك بدو النعيم الذين يسببون الكثير من المشـــاكل والإزعـــاج للمواطنين الدائمين وكان الشيخ عيسى بن علي يشجعهم عـــلى ما يقومون به لاعتقاده انهم سيقفون الى جانبه في حالة حدوث أزمة كما يصف ذلك لوريمر.[٧٥]

وامـــتد الحال الى القضاء أيضا فقد كان العرف والعادة يقضيان بأن يكون رئيـــس القبيلة هو الشخص المنوط به حل المنازعات الحادثة بين أفراد قبيلته

---

٧٢ ــ كان هذا التقرير يسعى لتشخيص واقع الحكم في البحرين ولا يخفى النصيحة والعمل الذي ستعمله بريطانيا على معالجة هذا الوضع بتحويل هذا الوضع القبلي الى وضع سياسي هو القبيلة السياسية كما سنرى، محمد الرميحي، التغير الاجتماعي والسياسي في البحرين، الكاظمة، الكويت، ص٢٢.

٧٣ ــ اسحاق فؤاد الخوري، مصدر سابق، ص٨٣.

٧٤ ــ المصدر السابق، ص٨٠.

٧٥ ــ انظر نص لوريمر في الشهابي، ص١٦-١٧.

أو فـــي المنطقة الخاضعة لسيطرته التي لا يشاركه فيها أحد وكان الحاكم يؤيد هذا العرف السائد ولا يخالفه لان فيه راحته وطمأنينته، في الوقت الذي يشعر رؤســـاء هذه القبائل بأن لهم من الأمر شيئا في إدارة شؤون البلاد فلا يحاولون إثـــارة القلاقل ضده إلا إذا منعهم بعض عطائهم السنوي فكان مثل هؤلاء من رؤســـاء القـــبائل بعض مستشاري الحاكم(٧٦). لذلك فان وقوف هذه القبائل في تحـــالف معين ينصب بالدرجة الأولى على حماية نفوذهم ومصالحهم وضمان ممارســـة الســـلطة لهـــم حتى ولو استدعى ذلك وقوفهم بوجه القبيلة الحاكمة. ونـــتيجة لهـــذا الوضـــع القبلي كان الفساد وسوء الإدارة وانعدام التنظيم صفة لازمـــة لواقـــع المجـــتمع السياسي في البحرين وكما يصف لوريمر حكومة الـــبحرين أنهـــا كانت "متسيبة وطابعها سوء التنظيم ويمارس أقرباء الحاكم " أخـــوه، أولاده، أبناء أخيه، وآخرون من أقربائه" سلطاتهم على مناطق مختلفة يمـــلكونها بصفة مطلقة مدى الحياة"(٧٧)، ومثل هذا الوضع كان مألوفا لدرجة" ان قبيـــلة الدواسر يعتبرون قبيلة شبه مستقلة فهم لا يدفعون أي ضرائب لشيخ الـــبحرين عـــلى تجارتهم في اللؤلؤ وزراعة النخيل وهو يعارضون أي تدخل مـــن الحـــاكم في شؤونهم"(٧٨)، ولا غرابة في ذلك فحالة الاقتصاد القبلي القائم عـــلى الغنيمة والسلب جعل من القبليين (البدو) تحت رحمة الطبيعة تتحكم بهم كمـــا تشـــاء. فـــبرز العنف بين القبائل وبينهم وبين الحضر كنوع من النشاط الاقتصـــادي الـــبديل لقـــد كان النشاط الاقتصادي للبدو القادمين معتمدا على الغـــزو، ذا طـــبيعة غير مستقرة . فالرعي قائم على طبيعة متقلبة والغزوات قائمـــة عـــلى أســـاس مجـــتمع او تجمع لا تحكمه سلطة مركزية ولا سيادة واحـــدة(٧٩)، لقـــد تشكل البناء القبلي على أساس كونه تشكلا ذا قدرة على منح

---

٧٦ ـــ مبارك الخاطر، مصدر سابق، ص٥١-٥٢.

٧٧ ـــ الشهابي، مصدر سابق، ص١٦.

٧٨ ـــ المصدر السابق، ص٣٣-٣٤.

٧٩ ـــ لتفاصيل اكثر انظر: حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية. وانظر تركي الحمد، توحيد الجزيرة العربية دور الإيديولوجية والتنظيم في تحطيم البنى الاجتماعية الاقتصادية المعيقة للوحدة، المستقبل العربي، السنة٩، العدد٩٣ (نوفمبر ١٩٨٦).

أعضـــائه اكـــتفاء ذاتيا على مختلف المستويات الاجتماعية والسياسية وبالتالي إعطـــائهم ذاتيـــة معيـــنة وهوية محددة تشكل نقيضا لهوية اشمل واكبر[٨٠]".
ونـــتيجة للوضع السابق ولما هو عليه التحالف القبلي من اتفاق ووضوح هدف يتمـــثل فـــي ســـطيرة القبائل الغازية على عصب الاقتصاد البحراني ألا وهو تجارة اللؤلؤ بعد ذيع صيته. ويبدو ان هذه السيطرة جاءت هي الأخرى نتيجة لكميـــة ونوعيـــة التحالفات القبلية بشكل طردي ولهذا لم تحاول العائلة الحاكمة (الخليفة) وهي أقوى القبائل ان تفرض السيطرة المباشرة على إنتاجِ اللؤلؤ كما فرضـــتها عـــلى زراعـــة النخيل لما تعتبره القبائل الأخرى تدخلاً في شؤون القـــبائل ومساً بسيادتها واستقلالها الذاتي. وإذا ما حاولت العائلة الحاكمة ذلك، كـــانت تهـــدد الأخرى بالهجرة الجماعية وفك التحالف. ومن الطبيعي والحال هـــذا ان تكون استنتاجات الخوري متطابقة والواقع حيث بدأت تبرز التجمعات والتحالفات القبلية كقوة فاعلة في المجتمع السياسي فتسيطر على الحكم وتتحكم بالمصادر الطبيعية في حين ان الذين لم تربطهم رابطة عصبية القبلية كالشيعة والسنة الحضر فقد عانوا الأمرين والظلم[٨١] .

وبحكـــم الصـــراع والتـــنافس عـــلى السلطة والسيطرة على الموارد الاقتصـــادية واستغلالها كانت البلاد تدخل في صراعات وتطاحنات بين هذه القـــوى القبائلية/ الحضرية فقد اتسمت الفترة الواقعة بين عام ١٧٠٠-١٩٢١ بمعارك عسكرية شديدة امتحن فيها المجتمع البحراني وأرجعت ذاكراته الى هجمـــة الجيوش الأموية التي دمرت الجزيرة وأهلها. لقد شجع ذلك الوضع القـــوى المحـــلية والعـــربية والأجنبية للتدخل في الشؤون الداخلية ومحاولة فرض السلطة والهيمنة .

انظر أيضاً: خلدون حسن النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية:حالة الكويت، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٦.

٨٠ ـــ تركي الحمد، مصدر سابق، ص٣٢.

٨١ ـــ اسحاق الخوري، مصدر سابق، ص١٠١-١٠٤.

لقـد تميز النظام القبلي رغم ذلك بدرجة عالية من التماسك الاجتماعي حيـث الامتداد القبلي بين القبائل المنتشرة في منطقة الخليج وفوق هذا فهي ترتـبط بـروابط قرابية بمعنى وجود كثافة في الروابط الشخصية. إن هذه الـروابط تمـثل دوراً نفسـياً اجتماعياً ينعكس في طبيعة التعامل مع الفئات الأخـرى وعـلى النظرة المتكونة للمجتمع السياسي. فقد وحد أعضاء هذه القـبائل مقـام الروابط التنظيمية والمثالية والفكرية عن طريق شبكة محكمة من عقود الزواج. ومن خلال تقسيم المناصب استطاع النظام القبلي ان يضم مـناطق جديدة ومتباعدة ويوسع من نطاق الأحلاف القبلية وضمان مداخيل جديدة للاقتصاد القبلي.

وانعكـس هذا التماسك في تطور البنية القبلية من الإلتئام الوشائجي حيث الـتميز بين القبيلة المختصة بالغنيمة وما بين العشيرة حيث التماسك والالتحام المصـيري الى الـتحول الى درجـة أعـلى من التجانس والتكيف مع البيئة الحضـرية مـن خلال الاعتماد على ما يسميه خلدون النقيب بالقبيلة السياسية وهـو مفهـوم يتجاوز حدود القالب الاثنوغرافي لمفهوم القبيلة ويرتقي به الى مسـتوى السياسي الشرعي[٨٢]، إذ لم يكن الأمر الوضع المجتمعي البحراني يتقـبل المفهـوم الجـامد للحالة القبيلة فالمجتمع المكون من شريحة غالبة من الشـيعة أفـرزت وعيا حقيقيا بضرورة الشرعية السياسية في مقابل الشرعية الدينية.

وإذا كـانت القـبائل الخـليجية الأخـرى اسـتطاعت ان تحقق كلا الشـرعيتين فـان الوضع في البحرين ظل مسكونا بهاجس الشرعية في كلا المستويين وفي الوقت نفسه كانت الطبيعة المادية /الاقتصادية للبحرين كفيلة بالرضـا والقـنوع للـبقاء بها من أي طرف. إن القبيلة السياسية شكل من أشـكال التنظيم الاجتماعي يختلف عن القبيلة العادية، أي مجموعة العلاقات المتـبادلة بيـن الأفراد والمبنية على تراتيبة القرابة في أنه يتحول الى حكم

---

٨٢ ـــ خلدون النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية،حالة الكويت، بيروت، دار الساقي، ص١٨.

للعناصـــر الأيدلوجيـــة فـــي توزيع السلطة السياسية. فالقبيلة السياسية بهذا المعنى تتكسب ثلاثة معاني :

١- إنها توفر أساس العصبية.

٢- إنهـــا تعمـــل كمبدأ منظم يخصص موارد الجماعة ويحدد مواثيق الإدخال/الاستبعاد المطلق من الجماعة.

٣- إنها تمثل عقلية عامة تحكم كل أشكال العلاقة السياسية وتسعى إلى الارتـــباط عضـــويا بـــالدين الذي يمنحها مصدرا من مصادر الشرعية[٨٣]، ويضـــيف الـــنقيب ان القبيلة السياسية قد عرفت تغيرات في النصف الأخير مـــن القرن العشرين وكان ابرز مراحل تطورها استجابة لضرورات إنشاء جهـــاز دولـــة حديث أي التحول من نظام الحكم الاستبدادي التقليدي الى آلة دولة تسلطية حديثة ذات كفاءة[٨٤].

ان مـــا تقـــدم يكشف مدى التأثير الذي سيتركه الصراع القبلي /القبلي والصـــراع القبلي /الحضري على صياغة الخطاب السياسي فبقدر ما تواجه الـــتحالفات القبلية من خطر التفكك تبقى على وشك مواجهة المجتمع الأهلي والمدنـــي ومـــن الطبيعي ان تسعى كثير من تلك القبائل ومن ضمنها القبيلة الحاكمـــة الى إقامـــة موازنات جديدة حتى وإن أدى ذلك الى صناعة خطاب سياسي جديد على المجتمع السياسي البحراني .

إن هـــناك حقيقة لا يسع الباحث سوى التوقف عندها وهي أن الصراع القبـــلي وتحالفاتـــه آنذاك كان يمر في مرحلة انعطاف حاسم وبدء في الفرز الجـــدي الـــذي انـــتهي الى إقصـــاء التحالفات الهزيلة وحسم الصراع على المركـــزية. معنى ذلك ان تيارا جديدا اخذ يتقدم الى المواقع الأمامية محاولا مـــنع أي محاولـــة لإضعاف سلطته او إنهائها وهو مستعد إلى أن يخوض معـــارك شرسة من أجل المحافظة على المكاسب التي حققها طوال قرن من

---

٨٣ ـــ المصدر السابق، ص١٩-٢٠.

٨٤ ـــ المصدر السابق، ص٢١.

الـــزمان وسيسعى لعرقلة أي جهود ومن أي طريق كان إذا ما كانت تنشط لتغير سير المعادلات السياسية المفروضة.

وســـيكون مـــن الواضح تعثر خطى المجتمع المدني /الأهلي بل حتى الديني، وهذا ما سيتضح أكثر من خلال استعراضنا الموجز للمحور الثاني. حيث سيتخذ الطرف القبلي سياسية التحالفات بتوظيف الدين كعنصر رئيسي لضمان مصالحه .

ثانيا: الصراع المذهبي:

مـــنذ ان دخلت البحرين في الإسلام كانت منطقة ذات نفوذ شيعي. ومع تعقـــد العلاقـــة السياسية بين أهل البحرين ودولة الخلافة الإسلامية أصبحت الـــبحرين ذات أغلـــبية شـــيعية تتبنى مذهب المعارضة واذا كان هناك اثر للمذهب السني فان ذلك ينحصر في إقليم البحرين التاريخي الشامل للإحساء وغيـــرها أمـــا جزيرة أوال فإننا نعتقد بخلوها من اثر ملحوظ للوجود السني كمـــا يؤكـــد ذلك كثير من المؤرخين وذكر ذلك مؤرخ قبيلة آل خلفية محمد الخـــليفة النـــبهاني إذ كتب "كان غالب سكان البحرين شيعة شديدي التعصب عـــلى إخوانهـــم السنيين وكانوا يتغالون في إهانة واضطهاد كل سني وطي بلادهم للحرفة او التجارة[٨٥]، وأكدت ذلك الوثيقة العثمانية المؤرخة في ١٢ رجـــب ١١١٣ من والي البصرة الى السلطان العثماني التي جاء فيها "تحيط عـــلمكم ان في البحرين التي يحتلها العجم أناساً على مذهبهم وللعجم اهتمام كـــبير بهذا المكان ونقيم في البحرين قبيلة العتوب والخليفات ويسكنون قرب بـــندر فـــريحة (قطر حاليا) وبندر كونك (شمال الشارقة).. وكلهم شافعيون وحنابلة وقد حلت الفتنة بين أهل البحرين وهؤلاء العشائر[٨٦].

---

٨٥ ـــ محمد خليفة النبهاني، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٩٨٦، ص ٨٦.

٨٦ ـــ انظر نص الوثيقة في مي غزال، مصدر سابق، ص٦٥.

ان الصـــراع المذهـــبي المتأصـــل سياسيا يأخذ سمة بارزة من سمات المجـــتمع السياسي مع دخول آل خليفة البحرين وممارسة الاحتلال لها حيث أخـــذت إشـــكالية الطائفية تتأصل وبشكل جدي الى يومنا هذا ولعل ما ذكره النـــبهاني دليـــل على ذلك. كان من الطبيعي ان ينظر الشيعة الى آل خليفة بـــأنهم انتزعوا السلطة السياسية منهم ووضعوا الأرض رهينة أي انتزعوها من سكانها الأصليين واعتبروها أميرية أي خليفية .

لم تكن الأمور في تلك الفترة مفرزة، بل كانت متداخلة كما يعبر النعيمي ولـــم يكـــن العـــامل القومي طاغيا بحيث يمكن القول بان الخليفة قادوا معركة تحريـــر البحرين من الفرس وبالتالي كان سلوكهم طائفياً ضد الشعب البحراني الشيعي وبالتالي فان الصراعات التي نشأت في تلك الفترة لا يمكن عزلها عن إطارهـــا المذهبي[٨٧]، وبجانب هذه الأفكار والمشاعر المتضمنة للشعور بالقهر والظـــلم والســـلب والتســـلط نمت بجانبها مشاعر التباعد والافتراق والتكوين الضـــدي. فـــلم يعد الشيعة يفرقون بين حكم القبائل وبين السنة الآخرين وبدأت المســـألة تـــأخذ صـــبغة الكـــل. وتوفر لهذه المشاعر والأفكار الجو المناسب والظروف المعيشية أيضا فأماكن العمل مفصولة -انشغال الشيعة في الزراعة وصـــيد الأسماك وتجارة اللؤلؤ ـــ ما عدا أحكام العقود التي كان الحكم القبلي يتســـلط بهـــا على الشيعة وبحكم أحوال المجتمع القروي الزراعي المستقر لم تكـــن أمـــاكن العمل بعيدة عن أماكن السكن فكانت هناك ما يشبه المقاطعات الطائفيـــة الـــتي تسودها روح العداء والصراع سواء كان ذلك بارزاً او خفياً. هـــذه القطيعـــة السياســـية بـــل المعرفية بين الشيعة والسنة ولدت أنماطا من الســـلوكيات السياســـية كان من شأنها ان تكرس الصراع المذهبي في المجتمع السياســـي وبالـــتالي إعاقة تقدم الخطاب السياسي الموحد والقادر على تجاوز الخطـــاب السلطوي. ومن خلال عقد مقارنة بين وضعي كلا الطرفين يتضح

---

٨٧ ـــ انظر :سعيد الشهابي، البحرين قراءة في الوثائق البريطانية، تقديم عبد الرحمن النعيمي، ص٩.

مــدى تعمــق الإشــكالية المذهبية فقد اتسمت علاقات الشيعة بالدولة العثمانية عمومــا بالســلبية والــتوتر إذ اســتمر موقف الدولة العثمانية بعدم الاعتراف بــالمذهب الجعفــري أسوة بالمذاهب الإسلامية الأخرى[٨٨] المعترف بها. وقد أدت هــذه السياســة الى زيــادة ارتباط الشيعة بالزعامة الدينية وتعميق الولاء لــلمرجعية الدينية التي كانت البحرين قد ضمت العديد منهم أي اختزال الولاء لــلدولة في العمق الديني المتمثل في المرجعية الدينية. لقد رأى الشيعة ان إقامة تحــالف مــع من هم في سياق التصنيف المذهبي أقوى وارجح فكان الطرف الإيــراني قــريب لهــم في التوجهات والأهداف خصوصا وان الصفويين قد ســاهموا في طرد الاستعمار البرتغالي من البحرين وقد كانت هناك محاولات شــيعية لإنهــاء الحكــم القبلي في بدايات القرن التاسع عشر قادها السيد شبر الغــريفي الســتري في أواخر حياته إذ **"أخذته الغيرة الإيمانية على ما جرى عــلى أهل البحرين من الحكام المتغلبين عليها من الظلم والعدوان وغصبهم الأمــوال وتشتتهم في كل مكان. وأراه نظره واجتهاده الى جمع العساكر من أهــل الــبحرين والقطيــف الســاكنين هــناك لأخذ البحرين من أيدي أولئك المتغلــبين الظــالمين ولحاجــته للســلاح وعتاد طلب من ناصر الدين شاه المســاعدة فــلم يســمح حكــام البحرين بذلك فقاموا بإرسال الهدايا الكثيرة والــبراطيل الوفيــرة الى حــاكم شيراز وحينما وصل السيد شبر الى شيراز للــتفاهم مــع الحكام رفض الشاه الاجتماع بالسيد شبر ولم ينظر الى ما جاء إليــه"**[٨٩]، حيــث رشاوى حكام البحرين قد فعلت فعلتها. لقد كان هناك توجه عســكري لاستعادة البحرين من قبل الشيعة وإقصاء حكام آل خليفة مما يؤدي الى الــنظر في موقف الشيعة الى السنة على انهم مغتصبين للأرض ولا يمكن الدخــول معهــم فــي أي تحالف سياسي وان تكون صورة القطاع السني انه متحالف مع الحكم القبلي .

---

٨٨ ـــ انظر خليل حيدر، العمامة والصولجان، ص١٥١.

٨٩ ـــ انظر الشيخ علي البلادي، انوار البدرين، ص٢٤٢.

وفــي مقابل الموقف الشيعي كان الموقف السني بكل أطرافه لا يقل شأنا عــنه حيــث اعتبروا التشيع نوعا من الهرطقة وبالتالي فلم يألوا جهدا في ظلم واحــتقار الشــيعة سكان الجزر الأصليين[٩٠]، ولم تكن الحوادث التي تجرى عــلى الشــيعة مــن الظلم والتعسف من قبل الحكم القبلي تحرك فيهم الرغبة للــتعاطف او المســاندة فقد فرضت ضرائب خاصة على الشيعة وحدهم مثل ضــريبة الرقــبة وبساتين النخيل وضريبة السمك وبدأ للكثيرين من السنة في عــام ١٩٢٣ ان فكرة المساواة في جباية الضرائب تدخل بريطاني في الشؤون الداخــلية"[٩١]، وكــانت هذه الصيغة هي التي وجهها الكابتن نوكس في تاريخ ٢٦مــايو ١٩٢٣ الى الطائفــة الشــيعية إذ قال "**ان معظم التوتر الذي شهدته الــبلاد مؤخــرا كــان مصــطنعا .يجب ألا تتوقعوا مساواتكم بالسنة بشكل تام**"[٩٢].

انـــه مــثل ما كنت الصراعات القبلية مدخلا للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخــلية عــبر إقامــة التحالفات مع الأطراف المتنازعة الأمر الذي أدى الى تعطيــل بــنى الخطاب السياسي وتفعيل المؤسسة السياسية. فقد كانت المذهبية فرصـــة أيضـــا لــتمرير ذلــك بالتدخل كما سنرى من قبل إيران والسعودية وبريطانيا وهي القوى الإقليمية الكبرى خصوصا بعد انعدام القوة العثمانية في بدايـــات القــرن العشــرين (إنهاء الخلافة الإسلامية) فسعت بعض الأطراف الطائفيــة في بعض الأحيان الى ان تلتجئي ببعض هذه القوى لحسم النزاعات المثارة على أساس مذهبي. وفي واقع الأمر ان كثير من تلك التماسات لم تكن منطــلقة مــن خــلفية مذهبية بحتة بل إنها كانت محكومة بالتحالفات السياسية القائمة آنذاك والتي كانت في كثير من الأحيان هي التي تصبغها بهدف توسيع الــتدخل وفــرض معادلات سياسية تتوافق والمصالح التي تشهدها تلك القوى الكبرى.

---

٩٠ ــ محمد الرميحي، مصدر سابق، ص٥٦.

٩١ ــ المصدر السابق، ص٣١٤.

٩٢ ــ المصدر السابق، ص٣٢٢.

وإذا كانت القبلية هي النموذج الذي أصبح الحاكم في المجتمع السياسي وهو المسيطر على السلطة السياسية، فإنه من الطبيعي ان يلجأ من هم خارج الأطر القبلية الى نموذج أقوى من نموذج القبيلة. ولم يكن هناك سوى الطائفية فلا الحزب ولا الطبقة ولا القومية او الوطن كمفاهيم خطابية تمارس وتحقق سلطة لم تكن هذه المفاهيم موجودة معرفيا او كوجود خارجي على الأقل. **ومن هنا فان النظر الى الالتحام الطائفي الشيعي لم يأتي انعكاسا مباشرا للأوضاع الاجتماعية او الاقتصادية التي رافقت فترة الاستيلاء وما بعده بل الأصح اعتبار المذهبية الشيعية كانت ردة فعل على نموذج القبلية.** فكانت بذلك ظاهرة اجتماعية كلية تؤلف نظاما كاملا له أساسياته وأركانه ودعائمه في جميع مراحل المجتمع السياسي الحديث.

وبقدر ما كان هناك طائفية دينية فقد توالدت عنها طائفية سياسية أيضا وبدأ واضحا توزيع الإدارات والمناصب والأعمال والمهن وغيرها على أساس تميز طائفي. إذ تحولت الطائفية عند القبيلة الى طائفية عقدية تعني الإيمان ان الطائفة أصبحت جزءاً من تاريخ البلاد يدعى لها الأصالة والأساس.

وهكذا كانت الطائفية وسيلة ونتيجة في الوقت نفسه. كانت وسيلة استخدمها النظام القبلي والاستعمار والقوى الإقليمية لإثارة الفتنة وتسهيل التدخل وتأمين المصالح وكانت نتيجة لتحكم النموذج القبلي وسطوته على فئات المجتمع .

وبدأ هناك تحولها من نطاق ضيق لكل طائفة الى نطاق الإدارة السياسية العامة فكما توجد نعرة قبلية وعصبية توجد نعرة طائفية وعصبية طائفية وكما ان شدة الارتباط القبلي تقتضي الالتحام والمناصرة في سبيل تامين سلامة القبلية ومصالحها وتحالفاتها فان الطائفية تقتضي شدة الارتباط والالتحام والمناصرة في سبيل حماية الطائفة أولا وصد هجوم القبلية ثانيا.

ان هذه الوضعية كانت ولا زالت ذات تأثر وتأثير كبير جداً على مسيرة الحياة السياسية في البحرين رغم الاختلاف في تراكيبة وتراتبية الحالة

الطائفيـــة في البحرين عن غيرها في البلدان الأخرى. **ان الطائفية في البحرين ولـــدت مع النموذج القبلي وليست بعدا أصيلا في تركيبية المجتمع السياسي ممـــا يعــنى ان إنهاء وتجاوز الطائفية كظاهرة موجودة يلزمه تجاوز الإطار القبـــلي والقبيـــلة السياسية والدولة التسلطية.** وتصبح بذلك شعارات التوحيد الطائفي حقيقية وذات معنى وغاية، عندما يكون خطابها موجها للنموذج القبلي وإلغاءه قبل إلغاء الطائفية.

ولســـنا في تحليل الطائفية إلا بالقدر الذي نستطيع ان نتكشف منه التأثير الذي يتركه الصراع المذهب بأشكاله المتعددة في بنية الخطاب السياسي وبقدر ما يؤثر على تركيبية المجتمع السياسي في البحرين .

ثالثاً: التدخل الأجنبي

لا شـــك ان هناك اثر للعلاقات الخارجية التي كانت ترتبط بها البحرين فـــي الحيـــاة السياســـية وتشكيل المجتمع السياسي هناك. فقد كانت العلاقات آنـــذاك وما زالت تقوم على إيجاد مصالح فيها او على الأقل الحفاظ عليها. وفـــي نفـــس الوقـــت كانت البحرين موقعا للتنافس بين القوى الكبرى نظرا لموقعهـــا الجغرافي واقتصادها الذي اخذ في المنافسة منذ القرن الثامن عشر هـــذا مـــن جانب ومن جانب آخر كانت التحالفات المعقودة بصورة واضحة كمـــا هـــو الشـــأن في التحالفات القبلية، أو كانت غير بائنة كما في تحالفات الشـــيعة والمـــرجعية الدينية أو كانت على هيئة معاهدات كمعاهدات الحماية الـــبريطانية، أو غيرها من أنماط التحالفات. ومنذ ان تم احتلال البحرين من قـــبل آل خـــليفة عـــام ١٧٨٣ وتم طرد حاكمها التابع لإيران بدأت البحرين تعـــامل على أساس كونها كيان مستقل ساعد على إيجاد ذلك الوضع السياسة الـــبريطانية الـــتي كانت تسعى لنفي سيطرة الدولة العثمانية، أو إيران على البحرين .

وفـــي جميـــع الحـــالات فان هناك محاولات متكررة للتأثير في سياسة الـــبحرين بصـــورة أو أخرى، فكان هناك تنازع بين القوى العربية والقوى

الأجنــبية للسـيطرة على البحرين. ويصف الرميحي ان المحاولات العربية الطامحــة والــتي تمثلها قوى الوهابية والعمانيين أن معظمها كانت قصيرة المــدى ولم تؤثر في تشكيل الشؤون الخارجية البحرانية بقالب معين إذ كان همهــا فــي الأساس إما جمع الزكاة كما عند الوهابية، أو الجزية في الحالة العمانيــة أي الإفادة المادية من الموارد الاقتصادية المنشطة في الجزر[٩٣]. وعــلى الرغم من ان الهيمنة العمانية انتهت في حدود ١٨٢٩ غير ان الدور الســعودي الوهــابي قــد تعدى ذلك المدى القصير وواصل دوره أملا في الــتدخل الداخلي عن طريق مساندة أبناء عبدالله وأحفاده بالمطالبة بالبحرين او الاتفــاق مــع بعض القبائل لإثارة القلاقل كما حدث مع قبيلة الدواسر في عــام ١٩٢٣ ومازالت العلاقة مع النظام السعودي قائمة على أساس تحالف قبلي وتقديم تنازلات في الموقف السياسي المرضي للنظام السعودي من قبل نظــام الحكــم فــي البحرين. إن ما يهمنا في العلاقات الخارجية هو النفوذ البريطاني إذ انه يعتبر المحور الأساسي في السياسة الداخلية والخارجية معا فــي الفــترات الأولى من العصر الحديث للبحرين. لقد ساهم هذا التدخل مع عناصــر الــتغير الأخــرى بصورة إيجابية وسلبية في تحديد سير الأحداث السياســية فــي الــبحرين[٩٤]، بــل نستطيع القول ان الاستعمار البريطاني للــبحرين رغــم انــه لــم يكن بصورته الكولونية كما في الأقطار العربية الأخــرى إلا انــه كــان محور الخطاب السياسي في البحرين وكان التدخل المشــار إليــه نــواة تشكيل الخطاب السياسي. ان التدخل البريطاني يبدأ في الــتدخل بصـــورته الجلية منذ عام ١٨٨٧ عبر محاولتهم الأولى للتسلل الى موقــع القضــاء عــلى اثر تدخلهم في تقرير مصير محمد بن عبد الوهاب الــزياني حيــث أمروا بإبعاده من دون محاكمة أمام القضاء الاهلي ووجهوا اليه تهما تتعلق بإثارة القلاقل في البحرين وقطر

---

٩٣ ـــ محمد الرميحي، مصدر سابق، ص٢٥.

٩٤ ـــ المصدر السابق، ص٢٨٨.

إن اختيار الاحتلال البريطاني القضاء كمدخل وكمهمة لابد من انجازها ولو على الزمن الطويل كان خاضعاً في أساسه على عدة اعتبارات منها:

١ ــ اعتماد القضاء الأهلي على الشريعة الاسلامية في مجمل أحكامه مما يقوي شكل ارتباط القطاع الأهلي "المواطنين" بالشريعة الاسلامية بصورة دائمة ورسمية. وفي تلك الفترة كانت الدعوات لإنشاء الجامعة الاسلامية والحفاظ على مرتكزات الخلافة الاسلامية تنتشر في أوساط الكثيرين. الأمر الذي لا يتناسب وتخطيط بريطانيا في إقصاء العامل الديني كعامل مؤثر في تحريك الجماهير بصورة أو بأخرى ويظهر ذلك جلياً من خلال الرسالة التي بعثها رئيس الخليج البريطاني "كرفل فاكس" الى الشيخ قاسم المهزع في تاريخ ١٩٢٣/٥/٢٥ وجاء فيها "انه سوى حكومة البحرين الذي هو الشيخ حمد ومعتمد الدولة البهية ما لأحد مجاز ان يراجع ان تنقل المقدمات الشرعية الى محكمة القضاء وكذلك القضاة يمعنون النظر في القضايا التي ترسل اليهم من غير أوامر الحكومتين الا اذ كان الخصمان راضيان بانفسهم ان يحضروا امام محكمة الشرعية"

٢ ــ ان القضاء كان بصورته الثنائية الطائفية كان يحقق لكلا الطرفين (السنة والشيعة) استقلالا وقوة في نفس الوقت خطرا على السياسة البريطانية في الخليج. اذ كان القضاء السني متربطا ارتباطا مباشرا بالتحالف القبلي وهو خاضع لتوجهات الحكومة المحلية وحلفائها وعلى النقيض من ذلك كان القضاء الشيعي مرتبطا بالمرجعية الدينية في النجف في العراق ومراكز الحوزة العلمية الاخرى وكان القضاة الشيعة يعتبرون قادة وطنيين او دعاة شعبيين يخرجون من بين صفوف الشعب فكانت محاكم الشيعة تعمل خارج تركيبة النظام الحاكم وكانوا بديلا عنه ينافسونه في السلطة وبذلك فقد كانت بريطانيا تحاول تفكيك التحالف القبلي عبر القضاء ومن جانب اخر تهميش الدور الشيعي المتمثل في علمائه الدينين. والمحصلة من كل ذلك ضبط الامور لصالح السياسة البريطانية .

ولعل من ضمن الاسباب التي جعلت القضاء مدخلا وبوابة رئيسية لزيادة التغلغل البريطاني في البحرين والمنطقة عموما هو اعتماد الاستعمار البريطاني على ألايدي العاملة الاجنبية وتشجيع الهجرة الاجنبية، فهو اقتصاديا يبحث عن الايدي العاملة الرخيصة وسياسيا لا يعمل على تنشيط ابناء المنطقة وتأهيلهم، ومن مصلحته اضعاف شعوب المنطقة واشعارهم بحاجتهم الدائمة لهذا الاستعمار .

وفي عام ١٩٠٠ فكر الانجليز في اجراء تغير في طابع تمثيلهم السياسي في البحرين واستبدلوا الوكيل البريطاني بالوكيل البحريني[٩٥]، وقبل ذلك كان النفوذ البريطاني في الخليج يشهد تطورا وأخذ يزداد بشكل بارز بفعل اشتداد الثورة الصناعية في أوربا والتحولات الاقتصادية التي رافقت هذه الثورة مما يعنى ضرورة استبدال إستراتيجية البقاء في الخليج فلم تعد مهمة تأمين الطرق التجارية مهمة جديرة بالاعتبار. فتحول البقاء والنفوذ البريطاني الى توفير وخلق أسواق تجارية للبضائع المصنعة واعداد المواد الخام للصناعة الأوربية مما يعنى في نهاية المطاف تشديد القبضة المباشرة على الأمور السياسية في هذه البلدان فلم يكن الاعتماد على التمييز بين الشؤون الخارجية التي هي من نصيب بريطانيا والشؤون الداخلية المختص به الحاكم خصوصاً عندما تكون تلك التأثيرات الخارجية تحاول خلخلة الوضع الداخلي كما يعبر السير بيرنارد باروز[٩٦]، ومن أهم الأمور التي ساعدت على زيادة ذلك التدخل الصراعات القبلية آنذاك وكان هذا التدخل بداية حقبة جديدة في تاريخ المنطقة إذ بدا واضحاً ان مسألة تنصيب الحاكم في البحرين كانت خاضعة للرغبة البريطانية فتم تنصيب الشيخ عيسى بن علي عام ١٨٦٩ ، وتم عزله وتنصيب ابنه الشيخ حمد عام ١٩٢٣ وحددت الصورة الوراثية لتداول الحكم عام ١٩٤٢ حيث تقرر ان الابن الأكبر هو الوريث الشرعي للحكم. ومن هنا بدأ تبدل النظام القبلي

---

٩٥ ـــ انظر مي غزال، ص ٦٣.

٩٦ ـــ سعيد الشهابي، مصدر سابق، ص٦٨.

للسلطة تبدلاً ملحوظاً إذ أعطى كل من كان له حق التفاوض مع البريطانيين حقـا شـرعيا في الاستقلال الذاتي[٩٧]، واستطاعت بريطانيا ان تتغلغل في الشؤون الداخلية عبر تلك المنافذ

رابعاً: بواكير النشأة وصياغة الخطاب المفارق

إن الحالـة الطـبيعة لمـنطقة الخـليج كما يسميها خلدون النقيب حالة اقتصـادية تجاريـة لهـا موقعهـا المتميز والصراع الاستعماري على هذه المـنطقة كـان صراعا بدايته تجارية وتنافس للسيطرة على معايير التجارة هذه الحالة الاقتصادية تولد عنها وضع طبقي واضح:

ـ طـبقة الحكـام وهـم طبقة العائلة الحاكمة تتولى إدارة البلاد وفق الصيغة الأبوية

ـ طبقة التجار وزعماء القبائل الذين يتمركزون في المدينة ويسيطرون عـلى وسـائل الإنتاج المتمثل في التجارة وصناعة اللولؤ وهما المظهران المهمان في اقتصاد الدولة في ذلك الوقت

ـ طبقة الفلاحين والغواصين وسائر الأفراد المعدمين.

ـ وطبقة الحكام كانت تعتمد اعتمادا كليا على طبقة التجار وهم المصدر الأساسي في التمويل المالي لسد نفقات الحكام عن طريق الضرائب والاستدانة فـي حيـن ان الطـبقة الأخيـرة تخضع لتسلط كلا من الطبقتين ولم يكن لها اسـتقلالها المـالي لاسـتحكام الديـون المقيدة لهم والناشئة من طبقة التجار وباختصـار كـانت علاقـات الإنتاج مشابهة للإنتاج الإقطاعي. ومع انتهاء الحـرب العالمية الأولى قامت بريطانيا بتوسع نشاطها الداخلي في البحرين مع تحـول استراتيجية الاستعمار نفسه والبحث عن مواقع وأسواق مفتوحة بعد ان كـان يبحث عن تأمين الطرق التجارية فقط فخططت بريطانيا لإدخال بعض الإصـلاحات الإدارية والمتعلقة أساسا بعملية الغوص والقضاء ونتيجة للتدخل

---

٩٧ ـ اسحاق فؤاد الخوري، مصدر سابق، ص٤٠.

الـــبريطاني تكونـــت جبهتان معارضة لعملية الإصلاح تلك في مقابل جهات مؤيدة للإصلاحات المزعومة على ان الرفض والمعارضة هذه لم تكن موحدة فـــي هدفها ودوافعها فكان من جملة الجهات المعارضة بعض رجالات الطبقة التجارية التي كانت مصلحتهم مهددة إذا تمت عملية الإصلاح .

لقـــد ساعدت بعض الظروف التي أحاطت بالمنطقة على تطوير وبلورة الوعـــي السياسي في أوساط بعض تلك الفئة التجارية ومن أهم الأمور التي تركت ذلك الانطباع:

١ ـــ آثـــار الحـــرب العالميـــة الأولى وما تولد عنها من ازدراء لقوى الاســـتعمار ويظهر ذلك جليا في رسالة كتبها الكابتن براي عام ١٩١٩ جاء فيهـــا "ان هناك شعور عميق بالعداء تجاهنا، وذلك لاسباب دينية واقتصادية وشخصـــية ولأمور تتعلق بالحرب.. وهناك فئة كبيرة معادية للشيخ (يقصد الشـــيعة) وبالـــتالي معاديـــة لـــنا ..الواقع ان الشعور المتنامي لدى النخبة الـــبحرانية بأنه يجب ان يتمتعوا بحق تقرير المصير وان لا يكونوا خاضعين للـــبريطانيين". وكتب الميجور ديكسن عام ١٩٢٠ "هناك شعور قوى وعميق الجذر بالعداء تجاه البريطانيين"

٢ ـــ دخـــول بعـــض الصـــحف العربية التي بدأت تصل إلى البحرين والـــتي تحـــتوى مقالات معادية لبريطانيا وحملت معها الأخبار والتحليلات والوعـــي مـــثل "المقـــتطف والمـــنار"، وتناقل بعض الكتب والنشرات التي يصدرها بعض العرب في الجمعيات السرية والتي تجلب إلى الجزيرة سراً.

٣ ـــ بـــروز الحـــركة الـــتحررية العربية مثل الثورة العمانية ١٩١٣- ١٩١٩ وثـــورة ١٩١٩ المصـــرية وثورة العشرين في العراق والدعاية التي تروجها حركة الخلافة الإسلامية في الهند واغلب هذه الحركات كانت موجهة ضـــد الاستعمار البريطاني وساعدت طبيعة الحياة الاقتصادية على تطوير هذه المشـــاعر مـــن خـــلال الاحتكاك بالمجتمعات الأخرى في شبه القارة الهندية وأفريقيا واستجدت الفرصة للاطلاع على تلك التجارب والاستفادة منها.

تأسـيس الـنادي العربي عام ١٩٢٠ لدراسة الآداب والأفكار السياسية الـتي يـروج لهـا العرب في الخارج وكذلك نادي إقبال ١٩١٣ وتأسيس مدرسـة الهدايـة الخـليفية ١٩١٩، والاستعانة بمدرسين عرب من سوريا ومصـر والعـراق وكان من شان هذه المؤسسات ان فتحت أعضاءها على الأفكـار القومية والتحررية المعادية للاستعمار كما انه استضافت عددا من المفكـرين العرب والمسلمين في تلك الفترة مثل الزعيم التونسي عبد العزيز الثعالـبي وحافظ وهبة وأمين الريحاني وغيرهم وجرت مراسلات بين أبناء هذه الطبقة وهذه الشخصيات.

فـي ظـل هذه الأوضاع فقد كانت الطبقة التجارية هي الأكثر احتكاكا بهـذه المتغيرات في حين ان اغلب أبناء هذه الطبقة الكادحة كانوا بعدين عن الاتصـال المباشـر والمؤثر معها ونتيجة لذلك تكونت فئة وطنية برجوازية تعمـل لمصـالحها مـع مصالح الوعي الوطني وصاغت هذه الصورة في لائحـة الإصـلاح المنبـثقة عن المؤتمر الوطني المنعقد في مدينة المحرق بـتاريخ ١٩٢٣/١٠/٢٦م حيـث تـنامت فكرة المشاركة السياسية الشعبية وبدأت تلك الطبقة المطالبة بالإصلاح وفق الأمور التالية :

١ ـ استمرار الشيخ عيسى بن علي في مباشرة الأمور كما كان ودون تدخـل مـن القنصـل البريطاني الذي يجب عليه أن يحافظ على العلاقات الودية.

٢ ـ يجـب تسيير الإدارة كلها على أساس الشريعة الإسلامية والعرف الذي هو جزء منه .

٣ ـ يجـب إنشـاء مجـلس شورى من بين أعضاء المؤتمر الوطني ليقومـوا بالسـهر عـلى مصـالح البلاد ومعالجة المسائل التي قد تنشأ في المستقبل وذلك حسبما جرت عليه العادة في البلدان الأخرى .

٤ ـ يجـب عـلى القنصل البريطاني الإلتزام بالمعاهدات الموقعة بين البحرين وبين الحكومة العلية وعليه أن لا يتدخل في المسائل الداخلية .

وقـــد قـــام ممثلو المؤتمر بتقديم هذه المطالب إلى تريفور الذي عاد من إجازتـــه عـــلى أمـــل أن تكـــون وجهة نظره معقولة أكثر من نوكس وبعد الاجـــتماع معهـــم في ١٩٢٣/١١/٧م ألقى تريفور القبض على عبد الوهاب الزياني وأحمد بن لاحج ونفاهما في نفس الليلة إلى الهند.

لقـــد حـــاولت هذه القوة إيجاد صيغة بديلة عن صيغة الصراع التي كانت ســـائدة[٩٨]، وذلـــك عن طريق الاعتراف بشرعية القوى الحاكمة مع ضرورة إفســـاح المجال من جهة شورائية لتمثيل هذه الطبقة التي صاغت الأمر الثاني بصـــورة عامـــة وهـــي على يقين بحتمية تسلطها على مجلس الشورى وذلك بسبب شيوع الأمية والشعور بتحقيق الذات عند قوى المعارضة □الجماهير- ولمـــا أبـــدى الشيخ عيسى بن علي تعاطفا مع بعض هذه المطالب قام الإنكليز بإحالـــته للـــتقاعد وبـــنفي القادة لهذه الحركة إلى الهند وفي نفس الوقت بدأت ملامـــح الحـــركة الوطـــنية التي ارتأت لنفسها موقعاً يجعلها أكثر بروزاً في ميـــزان القـــوى الفاعلة في ساحة المجتمع السياسي. لقد كانت السياسات التي ادخـــلها الإنجليز كفيلة بان تحول الصراعات العشائرية والمذهبية من وضعها العـــائم والـــبعيد عـــن توحيد القوى والخروج من شرنقة التطاحن الداخلي بين قـــوى المعارضـــة إلى وضع افضل يمكن استغلاله لإيجاد صيغة جديدة من الـــتعايش بيـــن الســـلطة السياسية وبين قوى المعارضة في الوقت الذي رأى بعـــض الـــتجار أن الإصلاحات التي أدخلت مضايقة لهم وسلب من سلطتهم الســـائدة بجانب السلطة السياسية إلا أن هذه المعارضة سرعان ما تحولت إلى حـــليف دائـــم وقـــوى للسلطة السياسية. لقد رأت هذه الفئات في الإصلاحات الإداريـــة بدايـــة الأمر تهديدا مباشرا لطبيعة تركيبها وكيفية عملها الاقتصادي فـــي حيـــن رأى فيها مجموع الشعب محاولة ناجحة للحد من تلك السلطة التي

---

٩٨ ــ بمعنى ان هذه الحركة رغم انها اتصفت بالوطنية وحاولت التصدى للتدخل البريطاني تأثراً بما هو سائد في بعض الاقطار العربية وتنامي النزعة الاصلاحية الاسلامية، الا انها كانت موجهة بالاساس للحركة الشيعية السياسية التي كانت ترفض الاعتراف بحكم آل خليفة وتحاول جاهدة لمنع الظلم والتعسف عليها وقد تأثرت الحركة الشيعية اساسا بما كان يحدث في العراق والهند خصوصا .

كـــانت في بعض اوجه نشاطها وتصرفها أقوى من السلطة السياسية الحاكمة عـــلى الـــرغم من تلك الإصلاحات تمت بمعزل عن الإرادة الشعبية بل على التضـــاد مـــن المطالب الأساسية للشعب المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخـــلية والســـماح بانتخاب المجلس، إلا انها في محصلة الأمر أضفت طابعا مـــثاليا عـــلى نظـــام الحكـــم وبدا ينظر إليه من خلال النظام الأبوي للسلطة السياســـية الحاكمـــة قـــبال السلطات غير الرسمية والمتمثلة في طبقة التجار وزعماء القبائل .

وبحكـــم الوضـــع الـــتحالفي القائم قبل الإصلاحات كانت قوى الطبقة الـــبرجوازية مـــنخرطة فـــي القوى الحاكمة في حين كانت الجماهير تتوق الأمرين من تعسف هؤلاء وكانت الإصلاحات قد أحدثت تخلخلا في ميزان الـــتحالف القـــائم، إذ عارضـــت القوى البرجوازية تلك الإصلاحات وأيدت بعـــض قوى السلطة تلك الإصلاحات وهنا تكمن بدايات المعارضة المهمشة والـــتي ســـتقود لواء المعارضة فيما بعد. فنشأت تحالفات جديدة تختلف عما كانت عليه فبعض قوى الحكم كانت ترى في ذلك محاولات إضعاف لسلطة الحـــاكم ونفـــوذه وإخضـــاعه لادارة الشعب وتحالفت هذه القوى مع بعض الـــتجار. وبعض من قوى الحكم رأت إيجابية الإصلاحات وضرورة العمل بهـــا ودخـــلت فـــي تحالف مع المعتمد البريطاني وحظيت بتأييد من القوى الجماهيـــرية الـــتي ســـاندت قوى الإصلاحات لقد تولدت عن تلك الأنظمة التحالفية الجديدة العديد من أعمال العنف المنبثق من قوى الطبقة البرجوازية وحـــلفاءها من القوى الحاكمة ضد القوى الجماهيرية التي لاذت هي الأخرى بالقوة المهيمنة على ميزان القوى وهي قوة الإنجليز وكان من الصعب على قـــوى الجماهيـــر الدخـــول فـــي معارك ضد من كان يمارس عليها سلطة ويـــرغمها عـــلى القبول والتخلي عن دعمها للإصلاحات فقوبل ذلك العنف بالأسلوب السلمي القائم على ممارسة الاحتجاج فقط ففي عام ١٩٢١ تقدمت ٥٠ شخصـــية بـــارزة بـــرفع عريضـــة للمعتمد البريطاني تطالبه بتطبيق الإصـــلاحات ويـــتكرر المشهد نفسه في ديسمبر من العام نفسه مع المطالبة

بالحمايـــة الـــبريطانية لتلك القوى وفي يناير ١٩٢٢ تكتب عريضة ثانية في نفس المضمار ويعلق الميجر ديلي على ذلك بقوله "**خابت الآمال التي علقها الشـــيعة على الإصلاحات**" ولا يهمنا هنا تحليل كل الأوضاع في تلك الفترة الحـــرجة قـــدر ما نهتم بالتعرف على تلك الخلفيات لقوى المعارضة وكيف كانت تعمل لتحقيق مصالحها ومطالبها .

فعـــلى الرغم من الإصلاحات التي أدخلت وتمت ممارسة صلاحياتها بصـــورة او بأخـــرى، إلا أن هـــذا الأجـــراء قد ولد أنماط جديدة من قوى المعارضـــة أيضا وهي نفسها القوى التي كانت موجودة ولكنها بدأت تنظر للأمـــور بـــنظرة مختلفة عما كانت عليه قبل تنفيذ الإصلاحات ولم تكن هذه الـــتحولات وليـــدة لتـــلك الإصلاحات فقط وإن كانت ذات ثقل ولكن هناك متغيرات كانت هي المسؤولة عن أحداث هذا التطور خصوصاً إذا ما أخذنا البعد الطائفي والتحول الذي أصابه في كلا الطائفتين. كان تحرك هذه الطبقة ينصـــب في اتجاه المعارضة نحو الإصلاحات التي حاولت بريطانيا إدخالها وتفعيـــلها في البحرين إلا أن معارضتها كانت تختلف عن معارضة الحاكم والعناصـــر المواليـــة له مـــن طبقة التجار وزعماء القبائل وكثير من أفراد العائلة الحاكمة التي حاولت عرقلة تلك الإصلاحات بردة فعل عنيفة موجهة نحـــو الشـــيعة بـــالذات والفئة الفقيرة التي كانت ترى في الإصلاحات تقيدا للسلطة الواسعة والظالمة الممارسة ضدهم. لقد حاولت هذه الفئة البرجوازية التحرك السياسي المعارض للتدخل البريطاني في الشؤون الداخلية فقد كانت الأســـرة الحاكمة أكثر جهلا وأقل خبرة من كثير من رعاياها والذين اكتسبوا الخـــبرة مـــن أسفارهم ووعت هذه الفئة من المعارضة أن التدخل البريطاني فـــي عـــزل الشـــيخ عيسى بن علي ما هو إلا محاولة لتخلص منه وضمان الموافقة على استثمار النفط .

لقـــد كـــان الـــتحرك السياســـي تعبيراً عن تنامي الحركة الوطنية التي توحـــدت مع النظام الأبوي ضد الاستعمار رغم ما قد شملته وثيقة المؤتمر مـــن تـــأكيد عـــلى مصالح الطبقة البرجوازية لكنها في نفس الوقت طالبت

بمشـــروع دســـتور ومجلس شورى والحد من التدخل البريطاني في شؤون الـــبحرين وحاولت هذه الفئة الإلتفاف بالمشروع الإصلاحي مع الشيعة ولكن ذلـــك الأمـــر فشل ولم يلق النجاح. وفي مقابل صعود هذه الفئة البرجوازية المنتشرة في الفعل السياسي كانت جماهير "الغواصين والفلاحين" بعيدين عن ساحة الفعل السياسي وذلك لما تحققه الإصلاحات المزعومة من مصالح لها وتحميها من غطرسة السلطة السياسية وحلفاءها.

وهكـــذا كـــانت الـــبداية فـــي تسلم الطبقة البرجوازية زمام المعارضة وتأسيســـها لبـــنية الخطـــاب السياسي في التحديث القائم على الإصلاح دون الـــتغيير وتستمر هذه القيادة حتى ولادة البرجوازية الصغيرة في عصر النفط ومقولاتها في التحديث التي لا تختلف إلا في بعض الشكليات فقط.

لقد أسست هذه الطبقة الخطاب السياسي في التحديث السياسي للمعارضة السياســـية، واستمرت في المطالبة بالتحديث السياسي مع توسيع قاعدتها وضم كـــثير مـــن عناصر الطبقة الفقيرة إليها التي كان من المفترض ان تقود حركة الـــتحديث. وشـــكل انـــتظام أفراد هذه الطبقة إلى الطبقة التجارية البرجوازية الصغيرة تحولاً ملحوظاً وهاماً، إذ أخذت هذه الفئة تتحدث بلغة الخطاب نفسها الـــتي أسستها الطبقة التجارية. ففي حركة ١٩٣٨ الإصلاحية النابعة أساساً من أفـــراد الطبقة البرجوازية والتي صاغت التحديث السياسي بنفس الصيغة التي انطـــلقت مـــن حـــركة ١٩٢٣ فكان على رأس المطالب إنشاء هيئة تشريعية بالانـــتخاب وأن تـــتوزع بالتساوي بين الشيعة والسنة إلى غيرها من المطالب الأخـــرى، عـــلى ان يكون الشيخ سلمان بن حمد رئيس هذه الهيئة التشريعية. ولم تكن الطبقة العاملة رغم كثرتها تعي ضرورة التحديث السياسي الشامل بل كـــانت خاضـــعة في كثير من أمورها لتوجيهات الطبقة البرجوازية الصغيرة الناشـــئة تواً. وحدثت الانتكاسة حين تراجع كبار التجار عن مواصلة المطالبة بالتحديث السياسي وهي الفئة التي توحدت معها الطبقة العاملة وأخذت تواصل المطالـــبة بالـــتحديث وفق الصيغة التي تراجع عنها كبار القوم وهي التحديث الإصـــلاحي ونجد أن صغار هذه الحركة هم الذين سيتولون قيادة الحركة في

عــام ١٩٥٤ ان الطــبقة الــبرجوازية الصــغيرة ذات خطاب إصلاحي هي المهيمــنة عــلى قيــادة قوى المعارضة وتبعية الطبقة العاملة التي تنشد التغير الجــذري لكنها غير قادرة على صياغة هذا الخطاب في تكوين أيديولوجي او تــنظيم سياسي يحركها ويواصل مسيرته في التحديث فسح المجال أمام التيار الشيوعي واليساري من اختراق خطاب المعارضة وان يتوفر على حصة من نصيب المعارضة.

لقد ساعدت كثير من الظروف السياسية والاجتماعية في تدعيم الصيغة الإصــلاحية وتأصيل خطابها في نفوس معظم طبقات المجتمع ومن أهم تلك الظروف:

١- انتشــار الوعي القومي المناهض للاستعمار دون التعرض للأنظمة المحــلية وخصوصــا فــي الفترة ١٩٣٥-١٩٦٧ التي شهدت فيها الحركة الوطــنية بروز وسيطرة على الشارع وقيادتها لكثير من الحركات السياسية المناوئة لسياسية الاستعمار بالدرجة الأولى.

٢- سياســة المستشار البريطاني بلجريف الذي عين خلفا للميجور ديلي مــنذ عام ١٩٢٦ حتى عام ١٩٥٧ والتي اتسمت بالتدخل السافر في شؤون الــبحرين الداخــلية وتحويــل جــزر البحرين إلى مملكة بريطانية فقد كان مســيطرا على كل المنشئات الإدارية والسياسية في البلاد بل كان هو الحاكم الفعــلي في البحرين في ظل تراجع سلطة الحاكم الخليفي والأثر الذي تركته هذه السياسة ان توجهت الأنظار نحو بلجريف وتغاضت عن سياسية الحاكم الخــليفي والســعي إلى محاولــة كســبه كحليف في صراعهم مع سلطات بلجريف السلطوية وتظهر هذه الرغبة في التأكيد على النظام الأبوي للسلطة السياســية مع السماح لهذه الفئات بالمشاركة الجزئية كتعويض للجهود التي تبذلها في عزل بلجريف.

٣- ظهور وسيطرة شريحة الطبقة الوسطى في المجتمع وكذلك تنامي الطــبقة الــبرجوازية الصغيرة مقابل ضمور وتلاشت معالم الطبقة العاملة نــتيجة سياسة بلجريف التي هدفت إلى إفراغ هذه الطبقة من وعيها السياسي

وربطهـــا بالطـــبقة الـــبرجوازية الصغيرة او الطبقة الوسطى ذات الخطاب الإصلاحي.

ان هـــذه الظروف وغيرها مما يسمى بالتكوين الاجتماعي في البحرين وتوزيـــع الســـلطة بمفهومهـــا العام ساعدت بل أكدت على اعتبار الخطاب الإصلاحي في التحديث السياسي من ضمن الثوابت التي لا ينبغي إغفالها او عـــدم الأخـــذ بهـــا وكذلك ساعدت السلطة السياسية بدور ما في تأكيد هذه الصـــيغة عـــن طـــريق التحالف الضمني مع قوى المعارضة ذات الخطاب الإصلاحي.وما يتضح من ما تقدم ان هناك ثلاثة أعماق تعتبر هي المحركة الأساسية للأحداث السياسية في البحرين هي:

١ ـــ إشكالية التحديث السياسي وضرورة القيام بخطوات جادة لتفعليه.

٢ ـــ واقـــع السلطة السياسية الأبوية ورفضها للتحديث ونكرانها لقوى المعارضة الملازمة لها.

٣ ـــ خطاب المعارضة الإصلاحي وثباته في ظل انعدام مؤشرات تدل على الرغبة في إعادة تشكيله.

وهـــذه الأعماق هي التي يترشح عنها سائر الأفعال السياسية التي تعتبر مظاهـــر وتضـــاريس لها فالبطالة والوضع الاقتصادي المتدهور وانتهاكات حقـــوق الانســـان وغيرها من ممارسات السلطة السياسية هي نتيجة حتمية لغيـــاب الشـــرعية المؤسســـة للسلطة السياسية والمعارضة معا وبالتالي فان التوصـــل إلى حل إلى هذه القضايا لا يعنى القضاء على منشئ الصراع بين الحكومـــة والمعارضـــة فهـــذه الأعمـــاق لعبت دورها وستلعب دورها في المســـتقبل السياســـي بصـــورة مؤكدة. وكان من نتائج هذه الصورة المعقدة انهمـــاك معظم المواطنين في البحث عن أمورهم الحياتية اليومية والحصول عـــلى مـــزيد من الخدمات العامة ومطالبة الدولة بتوفير المزيد منها والذي تمثل في مظاهر عديدة منها:

١ ـــ الاتجاه نحو التقوقع السياسي المحلي.

٢ ــ الاعتقاد بأنه لا جدوى من العمل السياسي.

٣ ــ الشــعور ان الوظــائف السياســية محصورة على فئة معينة من المواطنين وهم الموالين للنظام.

أضحى المواطن ينظر إلى السياسة بمنظار تهكمي ساخر. إلا ان الأثر الذي تولد من ذلك هو الشعور بانعدام الحرية في التعبير عن الرأي السياسي حيــث لا يوجد تقليد سياسي تحديثي منظم بشكل عام يعتمد على تبادل حرية الآراء وعــرض الأفراد لأفكارهم ففي دراسة ميدانية حول العمالة في دول الخــليج العربي قام بها كل من د.فيصل السالم ود.احمد جمال ظاهر اتضح ان مــا نســبته ٢٦% مــن البحرينيين بأنهم لا يشعرون بحرية التعبير عن آراءهــم السياســية والحقيقة ان حريتهم السياسية مبعثها الولاء العام للسلطة السياسية وإنها لا تخرج عن نطاق النظام العام والعرف والتقاليد.

انــه كــان على السلطة السياسية ان تنخرط في بناء أنظمة سياسية قادرة عــلى إقامــة التوازن والاستمرارية عن طريق بناء مؤسسات سياسية ترتقي بطمــوح الشــعب ولهــا القــدرة على التعايش بنيها وبين المجتمع. لقد عانت الســلطة السياســية كثير من قضية شرعية الحكم فهناك صعوبة واضحة في محاولــة الــتوفيق بين النظام السياسي الأبوي بنمطه القديم والمستحدث الذي مارســته وســوف تمارســه وبيــن النظام السياسي الحديث الذي كانت قوى المعارضــة منذ سنوات طويلة تطالب به وتدافع عنه وتحملت أقسى الضربات السلطوية من اجل تحقيقه. والمتتبع لخطاب المعارضة يلحظ وبوضوح تام ان المطالــبة بالمجلس التشريعي الممثل هو ما يشكل جوهر الحركة الوطنية ولب بنية الخطاب السياسي بدء من حركة ١٩٢٣إلى حركة ١٩٩٤مما يؤكد مجددا ان الصــمام الوحيد للوصول إلى حالة تعايش حقيقي بين السلطة والمعارضة هــو إدخــال الــتحديث السياسي بجنب التحديث في المجالات الأخرى والقيام بإجــراءات من شانها ان تلملم الفتق بين الحكومة والشعب فهناك حاجة ماسة إلى خــلق جهــاز سياســي جديــد داخل إطار منظومة الخليج يجند العناصر الصــالحة للقيادة وينظم جهودها ويطور حوافزها وطبيعي ان مثل هذا التغير

الجذري في الوضع السياسي لا تتقبله منظومة الخليج العربي لانه يمثل تهديدا للوضــع القبــلي لدى تلك الدول وتقليصا من صلاحيات القبيلة السياسية فبقاء الوضــع السياســي كمــا هو عليه دون إدخال تغيرات حقيقية وليس التغيرات الهامشــي الــترميمية ــ يهــدد بقــاء الوضع السياسي القائم على الصورة التقــليدية ويمكــن القــول ان التحديث السياسي في البحرين يحتاج إلى جهود مكثفة من قبل الحكومة والطرف الشعبي فالسلطة السياسية لابد لها وان تسمح للشــعب ان يمــارس عملية تكوين عقله السياسي من خلال إيجاد المؤسسات السياسية وإعطاءها صلاحيات حقيقية غير مقيدة، أما الجانب الشعبي فان عليه ان يعــي أهميــة الدور الذي سوف يتقلده في المرحلة القادمة من جانب ومن جــانب آخــر عليه ان يسعى سعيا حثيثا إلى التمسك بمطالب التغير النموذجية والعقلانية والموضوعية.

العنف الطائفي والدعوة الإصلاحية للشيعة ١٩٢٠

لقــد شــهد المجــتمع السياســي في البحرين حالات عديدة استفز فيها الطــرف القبــلي قواه لردع التحرك الشيعي، في محاولة واضحة لثنيه عن آليــات عملــه السياســي الــتي أبدع فيها أو لنقل أنه استخدمها. فقد أملت الــتحولات السياســية المتمثلة في تأكيدات بريطانيا على إحداث إصلاحات إداريــة خصوصا مع قدوم الميجر ديلي، وكذلك التغيرات الاقتصادية، حيث شــهدت تجــارة الــلؤلؤ تراجعا واضحا في أكثر من موسم، بالإضافة إلى تحــولات خاصــة شهدها القطاع الشيعي من داخله حيث تمركز القيادة عند أصــحاب الأموال والأكثر إطلاعا على أحوال السياسة في العالم خصوصا الهند والعراق.

لقــد الــتجأ الشيعة آنذاك إلى الاستعانة بالإنجليز في صراعهم ضد آل خــليفة، وقام الشيعة بتقديم عرائض ورسائل احتجاج هي الأولى من نوعها فــي أدوات العمل السياسي في البحرين. لقد كان الشيعة بقيادة أعيانهم أكثر حماســاً للمطالــبة بالإصلاحات الإدارية التي كانت موجهة في العشرينيات

ضـــد تركيبة الحكم القبلي وجميع اجراءته والأسس التي قامت عليها[٩٩]، في الوقت الذي وعى الشيعة الى مدى الفائدة المرجوة من تطبيق ازدواج قانون المحاكمات منذ عام ١٩٠٤ وبدا واضحاً أن إدخال الإصلاحات من شأنه أن يؤدي إلى الحد من السلطة المطلقة المعطاة لآل خليفة وأتباعهم.

اســتطاع الشيعة أن يكونوا فريقاً ضاغطاً قوياً عمل من خلاله الميجر ديــلي عــلى كــتابة أكثر من تقرير خاص ومطول عن مآسي الشيعة وما يعانونــه مــن ظــلم مرفقاً به بعض حوادث الفساد في الإدارة القبلية وسوء الإدارة فــي الخدمــات العامــة. وفــي الواقع كانت بريطانيا تترقب حركة المجــتمع الشيعي بكل تفاصيله اليومية لمعرفة ما يشكل خطورة على كيانها وكيــان حلفائها وأكثر ما كان يخيفها، تنامي روح الجهاد الديني والعودة إلى القيادة الدينية خصوصا وأن تراث البحرين الفقهي والمخزون السياسي الثائر قــد تشــرب داخــل أعماق كل فرد من أفراد الجزيرة حتى سميت بالنجف الــثانية، وكــانت تزخــر بالفقهــاء والعلماء المجتهدين. وبرزت المخاوف الــبريطانية بشــكل جلي إبان الحرب العالمية الأولى وتنامي دعوات الجهاد الديــني الــتي أطــلقها علماء الشيعة في النجف الأشرف مما دعا الكولونيل كوكس إلى وضع خطة بعيدة المدى لمقاومة روح الجهاد وكان من رأيه أنه يمكن التغلب على حركة الجهاد الديني بـــ:

١ ــ إحكام السيطرة البريطانية على الخليج العربي.

٢ ــ استغلال الخلافات المذهبية.

٣ ــ تأجيج المذهبية السياسية القائمة بين فارس والدولة العثمانية[١٠٠] .

وقــد قــامت بريطانيا بمسح شامل للوجود الشيعي في الخليج لوضع الشيعة بعيديــن عــن تأثيــرات دعــوات الجهاد ضد الاستعمار البريطاني للعراق ولمكافحــة عاطفة السكان الشيعة في البحرين مارس آل خليفة أشد حملاتهم.

---

٩٩ ــ فؤاد الخوري، مصدر سابق، ص١٢٨.

١٠٠ ــ جمال زكريا، الخليج العربي دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٨٤٠-١٩١٤، ج٢، ص٦.

الطائفيــة ضــد الأغلــبية الشــيعة سياســياً واقتصادياً لشغلهم عن الاهتمام بمجــريات احتلال العراق والمقاومة التي نظمتها المرجعية الدينة العليا. بيد ان ذلــك لــم يمنع من ارتحال العديد من العلماء وطلاب العلوم الدينية إلى الــنجف الأشرف والانتظام إلى حملة المقاومة. وقد قام البريطانيون بمعاونة الحكــم القبــلي بمنع رجال الدين الشيعة من دخول البحرين وطرد بعضهم خوفــا مــن تضخم نشاط المعارضة ضد النظام الحاكم وضد الانجليز[١٠١] وبذلــك تــم عــزل القيادات الثورية عن المجتمع وتشردت في أقطار البلاد الأخرى وبرزت قيادات أخرى حاولت استدخال آليات عمل جديدة تتخذ من التفاوض والتحالف المؤقت ركيزة في العمل السياسي .

وقصــة التحرك السلمي تبدأ في يونيه عام ١٩٢١ حيث قام وفد كبير من الشــيعة يبــلغ عــدده حوالي ٥٠ شخصية بارزة من أعيان البلد بزيارة لدار المعتمد البريطاني ورفعوا إليه عريضة تأييد تطالب بتطبيق الإصلاحات[١٠٢] ويــبدو أن هذا التصرف أغضب الأطراف الأخرى وحرك فيها نزعة القبلية للــتحرك بعمــل مضــاد اســتخدم فيه العنف والتهديد مما دفع الشيعة لتقديم عريضــة أخــرى في أواخر السنة نفسها يطلبون فيها وضعهم تحت الحماية الــبريطانية. وقــدم الشــيعة عريضة ثالثة في بداية عام ١٩٢٢ يطالبون فيها بالإصــلاحات أيضــا. وعلى إثر هذا التحرك العلني الذي قام به الشيعة حيث تــأكدت حالــة الرفض من قبل الشيعة للحكم القبلي ونظام المطاعات والرغبة فــي وضع أسس الدولة، تأكد عند الطرف الآخر رغبة مؤكدة أيضا في تأكيد الحالــة القبلية وقام بحملات عسكرية لثني الشيعة عن مشروعهم، ففي مارس عــام ١٩٢٣ هــاجم الدواسر قرية باربار، وفي١٢ مايو قاموا بمهاجمة قرية عــالي كمــا قام الشيخ خالد بن علي آل خليفة بمهاجمة سترة في نفس اليوم. وفــي ردهــم على ذلك قام الشيعة برفع عريضة مؤيد للإصلاحات وضمت إمضــاءات ٣٢٨ شخصــية موزعــة على مدن وقرى البحرين فقام الدواسر

---

١٠١ ـــ حمزة الحسن، م،س، ج٢، ص٤٠٧.

١٠٢ ـــ فؤلد الخوري، م،س، ص١٤٤.

حلفاء آل خليفة او الجناح العسكري للحكم القبلي بمعاودة الهجمات العسكرية وقاموا بتهديد الشيعة الشهود على المجازر فقاموا في ١٩ يونيه ١٩٢٣ بالاعتداء على البحارة الشيعة في خور فشت كما هاجموا قرية عالي وقتلوا اثنين من العلماء الشيعة الكبار هما الشيخ عبدالله العرب وحسن بن رمضان لدورهما الواضح في تحريك الشيعة سياسيا كما قام الشيخ خالد بمهاجمة سترة مجددا الخليفة بمهاجمة سترة. وعلى إثر فشل هذه الهجمات وعجزها عن تحقيق أهدافها أخذت بعض الأطراف منهم في التحرك السياسي المشابه لتحرك الشيعة فتم رفع عرائض تضاد عرائض الشيعة وعقد مؤتمرا في المحرق في ١٩٢٣/١٠/٢٣ استبعد منه الشيعة وخرج بعدة مطالب منها استمرار حكم الشيخ عيسى بن علي وإبطال قرار العزل المتخذ في حقه ومطالبة بريطانيا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية كما طالبوا بإنشاء مجلس شورى يمثلهم فقط.

ومما تقدم نستطيع تلمس أوجه بدايات التحول السياسي في العمل التنظيمي عند الشيعة والكشف عن طبيعة التحالفات السياسية المنعقدة بين الشيعة والأطراف الأخرى المشاركة في المجتمع السياسي. ومن الطبيعي أن تكون هناك نقاط كثيرة مثيرة للجدل في هذه الفترة بالذات أبسطها ما يتعلق بالمجال الجغرافي للهجومات المتكررة إذ تركزت على قرى الأطراف وكذلك فيما يتعلق بالمطالب المرفوعة لاحقا حيث يتم التحول من المطالبة بالحماية إلى المطالبة بقيام الدولة الحديثة وتقسيم العمل السياسي كما في عريضة ١٩٣٤ المطالبة بمجلس تشريعي حقيقي.

إن الحقيقة التي لم تدركها الأطراف القبلية أن الإصلاحات التي أقدمت بريطانيا على تفعيلها كانت موجهة حقيقة إلى شل حركة الشيعة سياسيا وتقوية الحكم القبلي ويتضح هذا الأمر جليا في الرسائل المتبادلة بين الكولونيل نوكس وابن سعود خصوصاً تلك المؤرخة بتاريخ ١٥يونيه ١٩٢٣ إذ يشرح فيها الأسباب التي جعلت بريطانيا تقوم بعزل عيسى بن علي والتي من ضمنها ما ذكره الميجر ديلي بأن بعض القادة البحرانيون

ينادون بإعلان ثورة مكشوفة في حال تصاعد القمع والاضطهاد مرة أخرى وقـد اسـتوردوا السـلاح من الخارج[١٠٣]، والنتائج التي ستؤول إليها هذه العمـلية. فالخطوات الإصلاحية التي قامت بها بريطانيا وكانت محل تخوف مـن قـبل ابـن سعود حيث ذكر أنه يتخوف من انتقال العدوى إلى شيعة القطيـف والإحساء كما يذكر ذلك الميجر ديلي في تقرير له "من المحتمل أم يكـون الموقـف الأخيـر والأكـثر حسماً والذي وقفه شيعة البحرين لرفع الاضطهاد عن أنفسهم لا يسر ابن سعود وأعتقد أن هذا هو موقف وكليه هنا □القصـيبي □وذلـك أن لابـن سعود رعايا من الشيعة في القطيف على علاقـة قويـة بالبحرانيين ويفرض ابن سعود ضرائب عليهم لا تتناسب أبداً مـع ثروتهم.. وفي إحدى المرات التي أبلغناكم عنها وأبلغنا المندوب السامي في العراق حاول رعايا ابن سعود الشيعة الاتصال بي لكني أثنيتهم عن ذلك لأنـه لم يكن لدينا الرغبة في التدخل في شؤون سلطان نجد"[١٠٤]، ولم يكن نوكـس مترددا في توضيح أسباب الإصلاحات الحقيقية لابن سعود حيث أن الإصـلاحات سـتؤدي فـي نهاية الأمر إلى تحقيق استقرار حكم آل خليفة وسـيحول دون الـتدخل الأجنبي وسيبقي على النفوذ السني السائد في إدارة الجـزر وتحافظ على استقرار وازدهار كل العناصر السنية بين السكان وهو بهـذا يعيـد الكلام إلى خطاب إقالة عيسى بن علي بعد أن أعلن عن خلعه رسميا وعين أبنه حمد في اجتماع دعا إليه نوكس نفسه أعيان الشيعة ووجه كلامه للشيعة الحاضرين قائلا: "يجب أن لا تتوقعوا مساواتكم بالسنة بشكل تـام لأن امتيازات السنة لا يمكن إلغاؤها إذا كان ذلك ممكنا بالمرة"[١٠٥]، إن أفضـل وصف لخطاب نوكس هذا هو صيغة خطاب الحكومة الجديد لنظام آل خـليفة وتكريس الواقع تحت غطاء قانوني مدعوم بالأسطول البريطاني لقـد شخصت بريطانيا أن الخطر القادم لها من البحرين سيكون من الشيعة

---

١٠٣ ــ رسالة الميجر ديلي المؤرخة بتاريخ ١٩٢٢/٧/١٣.

١٠٤ ــ الوثيقة رقم (E٨٩١٨)f.٣٧١/٧٧٢١ بتاريخ ١٩٢٢/٧/١٣.

١٠٥ ــ محمد الرميحي، م،س، ص٢٩٠.

عـــلى وجـــه الخصوص ولذا عمدت إلى إقامة تحالف قوي بين تشكيلة آل خـــليفة الجديدة ونظام ال سعود إذ كان الوضع كما وصفه نوكس لابن سعود "ليـــس ســـرا أن حماية الحكومة البريطانية للشيخ عيسى بن علي هي التي ســـاعدته وأكـــثر من مرة ليس ضد الاعتداءات الخارجية فحسب وإنما ضد رعايـــاه أنفســـهم أي البحارنة الذين يتعرضون منذ زمن طويل للاضطهاد والقمـــع ويشعرون بالاستياء المطلق من الأوضاع وهي التي دعمت عيسى بـــن عـــلي وكـــان يومها فارا طريدا إلى تسنم مشخية البحرين قبل خمسين عاما"[١٠٦].

---

١٠٦ ــــ رسالة من المقيمية والقنطلية العامة البريطانية بوشهر بتاريخ ١٩٢٣/٢/١٤ رقم ١٧٢ لعام ١٩٢٣ إلى الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن ال سعود..

إن الطائفـــة الشيعية تعيش حياة ملؤها الذل، وهي عرضة للمذابح الجماعيـــة، وليـــس لها من ملجأ . كما ان شهادة أي فرد من أفرادها لا تقبل في المحاكم اضافة الى أن ممتلكاهم عرضة للسلب.

من عريضة قدمها الشيعة للمقيم البريطاني ١٩٢٠

الفصل الثالث

التيار الإسلامي المعالم والتحولات

مفارقات الوعي

مــن ضــمن المفارقــات التي يحفل بها التراث السياسي البحراني انه بالرغم من تأصل البعد الديني في الحياة السياسية والمجتمع السياسي – الذي من الممكن تأسيسه على الموروث التاريخي الذي شهدته البحرين، وكان من أبــرزه ما وصم به أهل البحرين بعد وفاة الرسول الأعظم بالردة ــ بالدرجة التي تجعل من هذا البعد أصيلاً لا يمكن تهميشه بأي صورة من الصور.

إلا انــه لا يظهــر واضــحا بشكله الملموس والمشخص، إلا في فترة مــتأخرة جــداً، بصورة تدين بولاء تام لمكونات التراث وفق ما يتشكل في المخيال الاجتماعي، أو كما ينعكس في صورة الذات عن نفسها. إذ لا يكتفي الــبعد الديني بفرز تداعياته وإرهاصاته على المستوى الإيديولوجي او البنى التحــتية فقــط، وإنمــا يــتعدى ذلك ليكوّن مكوناً معرفياً واسعاً في مقولاته وإنــتاجياته على أكثر من مستوى من الممارسات السياسية في خضم معادلة الصراع والتعايش في المجتمع السياسي بشقيه المجتمع /الدولة.

ولــربما يعود ذلك الى التكوينات البدائية في صياغة المجتمع السياسي مــنذ فــترة الخلافــة الأولى حتى الوقت الراهن، إذ ظلت البحرين في حالة الإقــليم ووضــع الدولة القطرية بؤرة من بؤر التوتر السياسي ومرتعاً من مــراتع المعارضــة السياسية حالها حال العراق بل إنها كانت الموقع الأكثر تكرارا لنفي المعارضين السياسيين .

ومــا مــن شك أن تراثاً بهذه الضخامة كأي تراث من شأنه أن يترك بصــماته عــلى نواحي كثيرة خصوصا في البني المعرفية لأفراد المجتمع السياســي، هــذه البنية "لنقل الخلفية" هي التي يتأسس عليها التيار الاسلامي ويصوغ أولوياته عليها من خلال إقامة جسر التوحد مع تلك الحالة. غير أن ذلــك لا يشفع للتيار الإسلامي في تأصيل نفسه كحركة سياسية ذات ملامح واضــحة ووأسس معيارية متقاربة مع التيارات السياسية الاخرى وفق أطر تــنظيمية ومنظومات سياسية واضحة. والمفارقة الواضحة هنا ان كثيرا من تــلك الــتيارات لا تمتلك هذه التركة التاريخية لكنها مارست فعلها السياسي بفاعــلية مــتميزة في حين أن التيار الاسلامي بشكله السياسي يظل هاجسا يــتحرك فــي البــنى العاطفيــة في أفراده. إذ ظل ذلك التراث بارهاصاته وتداعياتــه رهيــن الوقــوع فــي التأصيل المذهبي مع الخلافة الاسلامية والمذهــب السني مع دخوله البحرين ببداية احتلال ال خليفة لها عام ١٧٨٣. ويتضــح هــذا جليا في الانتاج الثقافي الذي انتجته البيئة البحرانية حيث نراه يــتركز بصــورة واضحة في تأليفات معينة تهتم بالجدل الكلامي والخلاف المذهــبي اضافة إلى النزوع نحو الجانب الفقهي أي البعد العملي في الشأن الحيــاتي وتغيــب الموضــوعات الاخرى الى حد الندرة. ومع الأخذ بهذه الخصوصــية في البعد الديني فانه من الممكن لنا ان نراقب اثر ذلك العامل في صياغة مقولات المجتمع السياسي في البحرين.

إنــه مــن المعــروف ســيطرة المذهب الشيعي في البحرين "من ناحية ديمغــرافية" طــوال فترات التاريخ الإسلامي بل انه حتى الوقت الراهن فإن نســبة الشــيعة مما لا شك فيه أنها تتعدى ٧٠% . وهذا يحتم دراسة الوضع السياسي ضمن المنظومة الفكرية السياسية للفكر السياسي الشيعي عموما وهي وان كانت تستحق منا دراسة منفصلة لإنها ذات اتصال عضوي لما نحن فيه وقــد عالجناه في موضع آخر. وبصورة موجزة يلاحظ في ثنايا أدبيات الفكر الشــيعي الانعــزال السياســي فــي الواقع العملي في ضوء التفوق المعرفي/ الأيدلوجــي للمجــتمع السياسي العالمي على يد الإمام الحجة (المهدي) الأمر

الـــذي يمكن من خلاله تفسير تفجر الوضع الشيعي بين الحينة والأخرى رغم حالـــة الانعـــزال الواقعـــي الظاهرة على المستوى المعرفي. فقد امتاز الفكر الشـــيعي ومـــنذ تبـــلوره فـــي العصور الإسلامية الأولى بالدفاع عن العقل، والـــنهوض بـــه الى مرتـــبة رفيعة ودقيقة التوازن مع المعادل الإيماني ومع امـــتلاكه لهذه الصفة كانت صفة الثورية /المعارضة قد توجت بحركات تمرد و ثـــورات عديـــدة موحية بالابتعاد عن الإجماع السني، واستطاع في الوقت نفســـه الانفتاح على التيارات ذات النزعة العقلية والثورية إلا ان الفكر الشيعي ولعوامـــل مـــتعددة اخذ يعاني في بعض أفراده وصياغاته المعرفية من حالة ســـكونية تتضـــمن الـــنزعة الفردية والتسليم الغيبي والانعزال المجتمعي الذي يفرز على المستوى السياسي/الاجتماعي تيارا تقليديا ملتزما سكونيا بالموروث الإيمـــاني ويظهـــر حساسية بالغة تجاه محاولات التحديث والتغير[١٠٧]. وتكاد أحداث العراق في بداية القرن العشرين والتي كان لها الأثر الفعال في تحريك المكـــون الأيديولوجي للفكر السياسي الشيعي لتكون نقطة حاسمة في تحولات الفكر السياسي، فهي بقدر ما كانت تعطي دلالة قوية وبشكل واضح على قدرة الأيديولوجيـــا الشـــيعية والمتمثـــلة فـــي المرجعية الدينية في تحريك المجتمع السياســـي حـــتى وإن وجـــد الـــبعد الجغـــرافي كما في الثورة المشروطة إذ اســـتطاعت مـــرجعية النجف تحريك الوضع السياسي في إيران، والشأن نفسه فـــي أي بقعـــة متصـــلة بجهاز المرجعية[١٠٨]، فإنها في الوقت نفسه، ونتيجة للـــتداعيات الـــتي لاحقت الأحداث السياسية وآخرها ثورة العشرين في العراق فإنهـــا قـــد حســـمت بقـــرار شـــبهه المجمع عليه وهو ضرورة الفصل بين الأيديولوجيـــا الداعيـــة لـــلفعل السياســـي وما بين المستوى المعرفي القاضي

---

١٠٧ ــ محمد جابر الأنصاري، الفكر العربي وصراع الأضداد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٦، ط١، ص٢٨٦.

١٠٨ ــ تجدر الإشارة الى تنامي قوة المرجعية الشيعية ودورها السياسي /الاجتماعي منذ بداية الغيبة الكبرى وكيف مارس العلماء دور التوجيه والإرشاد في كثير من القضايا. ونجد أن السيد المرتضي منذ القرن الخامس الهجري يبعث له ممثلين الى بعض البلدان الإسلامية ويجرى لهم رواتب حسب الرتبة العلمية. انظر ما كتبناه في :اللغة المضمرة للفكر السياسي الشيعي.

بضـــرورة الانعــزال عــن أحــداث المجتمع السياسي إلا في حالة التعارض الصــارخ الذي لا يمكن معه الخروج بصيغة توفيقية بين المكون الأيديولوجي /المســتوى المعــرفي. وبأي حال فإن الرابطة بين مراجع الشيعة وجماهيرهم وفــرت لــلكيان الشيعي قوة دعم مثالية ساهمت في معظم الحالات في انجاح القــرار المــرجعي وتحويلــه الى موقــف ثابت على الارض، حيث تمتعت المــرجعية الديــنية بموقع اجتماعي وسياسي بالغ الاهمية هذه المكانة الكبيرة والخطيــرة للمرجعية الدينية جعلها تتجاوز الأطر الرسمية للحكومات وتتخطى الحواجــز الاقــليمية للدول على أساس أن المقلدين في الغالب يتوزعون على أقــاليم مختــلفة وقد تحاشت السلطات في البلاد الشيعية ان تصطدم معها قدر الامكــان خوفــاً من تعرضها لثورة جماهيرية، رغم ان السلطات كانت تعمل عــلى إضعافها وتقليل مكانتها السياسية فالحكومات تنظر الى المرجعية الدينية عــلى أنها سلطة ذات نفوذ على الشيعة أكثر من نفوذها الرسمي عليهم، بل ان السلطة قد تتعطل اذا ما تعارضت مع موقف المرجعية .

ولا يكاد هذا الفصل ينهي فصوله إلا بعد قيام الجمهورية الإسلامية في إيران ١٩٧٩ لتعيد العلاقة العضوية بين الأيدلوجيا والمعرفة عبر أطروحة ولايــة الفقيه ولتعيد للأذهان القدرة الكامنة في الجهاز المرجعي الشيعي ليس عــلى الــتفاعل مــع مكونات المجتمع السياسي فقط، وإنما لتأسيس مجتمع سياسي مستقل ذو خصائص مغايرة لكثير من المجتمعات السياسية الأخرى، بل ليكون طرفا رئيسيا من أطراف الصراع والتعايش في المجتمع الدولي.

فــي مقــابل الوضــع الشيعي الذي يشكل أغلبية المجتمع السياسي في البحرين نجد الوضع السني الذي يتخذ من الأيديولوجيا السلفية محركاً له في كثير من التفاعلات[١٠٩].

---

١٠٩ ــ لن نتعرض هنا الى ملاحقة التيار الإسلامي السني لما يشكله من منطقة خاصة تحتاج الى مبحث خاص وما افضله هو تولى الكتاب السنة أنفسهم هذه المهمة. ولن يمنعنا ذلك من التعرض الى بعض مفردات التيار السني متى ما اقتضت الحاجة الى ذلك.

وإذا كنا نجد سيطرة المكون الأيديولوجي في الوضع الشيعي مع المفارقة في المستوى المعرفي، فإن الوضع السني يقف على العكس من ذلك، إذ يكون المكـــون الأيديولوجـــي مهمشـــا لا يكاد يكون له اثر في حين ينشط المستوى المعـــرفي متأثرا بالإيديولوجيا السلفية. ويظهر ذلك جليا بالرجوع الى البدايات الأولى للتيار الإسلامي السني إذ يظهر المنتدى الإسلامي سنة ١٩٢٨ المتبني مـــنهج الفكر الإسلامي الإصلاحي الذي ساد العالم العربي في النصف الثاني مـــن القرن التاسع عشر وقد جاء تأسيس هذا المنتدى ليكون نواة لتجمع شبابي إســـلامي يكون للبحرين كجمعية الشبان المسلمين لمصر[١١٠]، وتبدو تأثيرات الشـــيخ محمـــد رشـــيد رضـــا على جمع كثير من رجالات الفكر السني في الـــبحرين وبشكل واضح على الشيخ عبد الوهاب الزياني والشيخ قاسم المهزع وغيـــرهم مـــن قادة الفكر السني في بداية القرن العشرين. وسعى المنتدى الى تشـــكيل نـــواة تجمـــع إسلامي في البحرين لمواجهة النشاط التبشيري وبث الـــروح الإســـلامية والســـعي لنشر الأفكار والثقافات التي تتناسب مع روح العصـــر وقـــد تـــلقى المنتدى دعما كبيرا من قبل الشيخ عيسى بن علي آل خـــليفة حـــاكم الـــبلاد[١١١]، مما أعطى صفة الملازمة بين السلطة السياسية والحـــركة الإسلامية السنية بل انه لا تخلو حركة سنية ذات منحى إسلامي إلا ونجـــد بعـــض أفراد العائلة الحاكمة متواجد فيها مما جعل مسيرة القطاع الســـني يـــتخذ طابعا اجتماعيا يهتم بأعمال النفع العام والنشاط الخيري بعيدا عن ممارسة القضايا السياسية.

ان المحصـــلة فـــي ذلـــك هي تأثر التحرك السياسي الإسلامي السني بالأيديولوجيـــة السلفية القاضية بحرمة الخروج على السلطان بأي شكل من الأشـــكال الأمـــر الـــذي يفضي الى تجميد المجتمع السياسي ويثبت الوضع السياسي من دون المساس بعلاقاته وأبعاده.

---

١١٠ ـــ مبارك الخاطر، المنتدى الإسلامي، ط ١، ١٩٩٣، ص١٦.

١١١ ـــ انظر مبارك الخاطر، المنتدى الإسلامي، ص٢٥ .وانظر له الكتابات الأولى لمثقفي البحرين، وكذلك كتابه عن ناصر الخيري .

والمقاربة التي من الممكن عقدها هنا بين كلا الوضعيين (الشيعي/ السني) هي صيغة المفارقة بين المكون الأيديولوجي والمستوى المعرفي لكنها في نفس الوقت تتعاكس ففي حين تكون الأيديولوجية دافعة نحو تحريك المجتمع السياسي في الوضع الشيعي ويكون المستوى المعرفي عازفا ومنعزلا عن الوضع السياسي، فان الأمر يكون على عكسه في الوضع السني، إذ تكون الأيديولوجية السلفية مجمدة للعلاقات وداعية الى ثبات المجتمع السياسي او المساس به. ويكون المستوى المعرفي مفارقا لهذه الأيديولوجيا عبر التحرك السياسي الذي حدث في مسرح الأحداث السياسية بداية القرن العشرين من قبيل تأسيس مؤسسات فكرية ذات مضمون سياسي او الدخول في صراعات غير مناقضة مع السلطة السياسية الحاكمة كما في أحداث ١٩٢٣ التي قادها عبد الوهاب الزياني واحمد بن لاحج.

وقد يبدو من الوهلة الأولى ان فكر الحركة الإسلامية في البحرين مرتبط بالخارج مما يفضي في النهاية بالتأثير الكبير على الصياغة المطلبية والأسس التنظيمية التي يتحرك من خلالها. فمسيرة الجمعيات والحركات الإسلامية في الخليج العربي كانت بمثابة امتداد فكري وتنظيمي لحركات إسلامية في الخارج. وظلت مترابطة في برامجها وطروحاتها بهذه الحركات، ولم تعبر عن هويتها الحقيقية من خلال متطلبات العمل الإسلامي في المجتمع المحلي[١١٢]، وهذه حقيقية لا يمكن التنصل منها فلم يمتلك التيار الإسلامي في البحرين مشخصاته الخاصة المكونة لمعالمه الفكرية .ان هذا الانشداد الى الخارج رغم خطورته وفداحة استفحال أمره قد يكون ضروريا بعض الشيء وفي الوقت نفسه يبقي محكوماً بمحددات داخلية تكفل استقلالية القرار والتحرك وبالتالي فإن أسئلة محايثة يجب معالجتها والبحث عن حفرياتها بصورة منهجية.

---

١١٢ ـــ مفيد الزبيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠، ص٢٦٤.

إن هـذا يقودنا الى طرح سؤال في غاية الأهمية عن سبب تكون هذه الحالة في المجتمع السياسي البحراني هل هو نتيجة الارتباط بالمنتج الفكري الخـارجي ـ النجف للوضع الشيعي والأزهر للوضع السني ـ وهل تؤثر نوعيـة ذلـك الارتباط؟ وهل استطاعت هذه العلاقة ان تحافظ على نفسها؟ ولماذا ينحسر التيار الإسلامي بشكله العام ليعاود الظهور بعد نكسة ١٩٦٧؟

ما من شك ان أجوبة هذه الأسئلة خارجة عن موضوعنا حاليا لكنها في الوقـت نفسه تشكل عنصراً هاماً في تحليل العلاقات داخل المجتمع السياسي فـي الـبحرين، وستكون أي دراسة قاصرة من دون الأخذ بهذه الخلفية. في الـبدايات الأولى مـن القرن العشرين كان المد الوطني الليبرالي قد سيطر عـلى الوضع السياسي مع استبعاد كثير من الفئات الاجتماعية والتي ما من شـك ان مـن حقهـا أن تساهم في بلورة الوعي السياسي وتبرز عقلانيتها الخاصـة بهـا. ومع ذلك فإن ذلك التيار كان في واقعه مظهرا من مظاهر الإسـلام السياسي كما يعبر عنه فقد كانت تلك الأحداث السياسية التي قادها الـتيار الليـبرالي الممـثل فـي الطبقة التجارية التي رغم تكوينها الديني لم تستطيع ان تصمد أمام الدعوات الأخرى فبدأت تخلي بعض مواقعها المهمة لـلدعوة الوطنية ومن بعدها الدعوة القومية إذ استطاع النادي الأدبي المرتبط بالحركة الوطنية ان يحقق نفوذا كبيرا داخل المجتمع السياسي. وكانت هناك اتصـالات عملية مع أعمدة الفكر القومي الوطني في البلاد العربية الأخرى أمثال ساطع الحصري وعثمان الحوراني[١١٣].

ان الـتراجع وتخلية المواقع أمام تلك القوى إنما يعود من وجهة نظرنا الى عاملين أساسيين هما:

١ ـ سـيطرة الطـبقة التجارية وهيمنتها على الخطاب السياسي داخل المجتمع السياسي.

---

١١٣ ـ مبارك الخاطر، المنتدى الإسلامي، ص١٤. وانظر ناصر الخيري.

٢ ـ الفجوة بين المكون الأيديولوجي والمستوى المعرفي عند القائمين على صياغة الخطاب.

وبفعـل هذيـن العاملين لم يستطيع التيار الإسلامي بكلا شقيه الشيعي/ السـني مواصـلة العطـاء السياسي بشكل فعال إلا ان ذلك لم يلغي التكوين الـتراثي، بـل ترك بصماته واضحة في خضم الصراع والتعايش. وكان له الأثـر الكبير في رفض ومعارضة الكثير من التوجهات السياسية التي بدأت تطـرح نفسـها على ساحة المجتمع السياسي كما هو الحال في أحداث عام ١٩٥٤ وكيـف أن أعضـاء الهيئة الوطنية استغلوا المؤسسات والمناسبات الديـنية كأدوات للتعبئة السياسية وتكوين الخطاب الوطني. وكذلك الحال في رفـض قطاعات واسعة من الجماهير الحركة الشيوعية والبعثية واقتصارها على المجاميع النخبوية بالدرجة الأولى.

ان هـذا الـتراكم التراثي تحول الى ذاكرة شعبية ومخيال ثقافي يقوم بوظيفـة الحمايـة لـلفجوة والانشطار داخل الذات الفردية والمجتمعية، ولا يمـارس فعل التحريض إلا من خلال أحداث تتطابق او تتماثل مع الأحداث الـبدائية لكلا التكوينين. فإذا ما كانت الأوضاع السياسية تعيد ملحمة كربلاء عـند الشـيعة، كـانت دوافع الانتماء الى المؤسسة الحاكمة والإذعان الى الخـليفة تتحرك عند السنة، وهكذا فان الذاكرة الجمعية تحتفظ بتلك العناصر في شق الماضي من دون تحويلها الى واقع عملي .

كـان الـتيار الإسـلامي بعد حركة ١٩٣٨ الغائب الحاضر، فقد كان الغائب عن الحضور السياسي عبر صيغة خطاب محددة او كقوة قبال القوى الأخـرى وحاضرا في تجهيز الجماهير في تقبل موجة معينة من الموجات السياسـية الـتي غمر بها العالم العربي بعد الخمسينات مع ملاحظة ان هذا الحضـور كان في واقعه رهين الخلفيات المتجذرة في الفهم الشعبي لحركة الإسلام في واقع الحياة السياسية الاجتماعية.

وبالـتالي فـإن الحضـور الكـلي في المجتمع السياسي من قبل التيار الإسـلامي لا يكـون كذلك إلا بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ هنا فقط يتبلور

الوعــي الإســلامي السياسي بصورة منفصلة عن تلك البدايات التي واكبت ظهوره، وهنا تكون الدراسة الواقعية للتيار الإسلامي إذ أن ما قبلها لا يمكن تصــنيفه عــلى أساس أنه طرف من أطراف المجتمع السياسي، وإنما يمكن التعبير عنه بالمناخ العام والبوتقة الحاضنة لا أكثر، وهي وإن كانت شكلية في كثير من أمورها فهي أيضا ذات جذرية في بعض أمورها خصوصا في المكــون الأيديولوجــي المهمــش وســيطرة المستوى المعرفي المتمثل في العــادات والتقاليد وأساليب الاستجابة للمتغيرات وأنماط التنشئة السياسية. ان هــذه الفجــوة الواضــحة وســيطرة المســتوى المعرفي لا تلغي المكون الايديولوجــي وأثره في تكوينات المستوى المعرفي في صيرورته وتحولاته وحركته الا انه وبعد ١٩٦٧ فان هذه الفجوة ستردم بعض الشيئ في الوضع الســني وتردم بشكل كبير في الوضع الشيعي لتلتحم الايديولوجيا بالمستوى المعــرفي بعد ١٩٧٩ إثر قيام الجمهورية الاسلامية في إيران على يد الامام الخميني.

والســؤال الــذي نروم الإجابة عليه هو كيف استطاع التيار الإسلامي السياســي تكويــن نفســه فــي هذه الفترة ؟ ولماذا كان مهمشها طوال تلك الفترات السابقة على تأصيله وطرحه لنفسه؟

انشطار المجتمع وثورة الذاكرة الشعبية

(نحو وعي الأزمة)

إن التيار الإسلامي الراهن ذو تاريخ وإرث حضاري ومعرفي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالإسلام المعاش وليست صحوته الآن إلا تعين فعال وبارز. إذ ظل الوعي الإسلامي السياسي هامشياً حتى بروز الحركة القومية/ الاشتراكية/ اليسارية وبروز أزمة الدولة العربية المعاصرة. وهذه الأزمات هي التي تدفع بالكثيرين الى العودة مرة أخرى الى ارثهم الحضاري/الثقافي/ الديني ليسألوه الخلاص من عالمهم المرفوض[114]، ومع إننا لا نسلم بإطلاق هذه الرؤية، حيث ان الرجوع الى التراث لا يكون كذلك إلا عبر تحقق بعض المفرزات والإرهاصات منها:

١ ـ فشل الحلول الموجودة على الساحة وإخفاقها في تفكيك الأزمة، وإعادة النهضة والاعتبار للمجتمع السياسي.

٢ ـ توفر خطاب سياسي قادر على الوصول الى الشريحة الأكبر من المجتمع السياسي مستعينا بأدوات تعبوية تكون قادرة على التلاحم مع الخطاب المطروح.

٣ ـ التكوين السياسي المؤسساتي او بعبارة أخرى الصيرورة من حالة الفكر الى حالة الحركة السياسية الراشدة او تحول المعارضة الحالة الى المعارضة الوعي.

---

١١٤ ـ احمد برقاوي، العرب بين الأيديولوجيا والتاريخ، ط١، ١٩٩٥، ص٩٠.

فعندما يتحسس أفراد المجتمع السياسي الأزمة التي تراودهم بشكل دائم وتعجز أفئدتهم عن طرح حل جديد وبديل لهذه الأزمة او مجموع الأزمات، عـندها تقفـل الحيـاة السياسـية ويعيش المجتمع أزمة هوية حقيقية لتسمح بالـتحركات العشوائية والانفرادية في بناء الانسقة الأيديولوجية المعبرة عن الآمـال السياسـية ولـربما يتكون هنا وفي هذه اللحظة السياسية ما اسميه **بالآخـر المـزيف** حيـث يطرح المجتمع آماله وأمنياته وتطلعاته وتصوره للمجـتمع السياسـي على الآخر الذي قد تطور على الذات في مجال تنظيم المجتمع السياسي ولكنه في الواقع خلاف ما تصفه الذات فيصبح آخر ولكنه مـزيف، وفي هذه الحالة إذا ما توفر الشرطين الآخرين – الخطاب /التكوين الحركي الداعي الى العودة الى التراث – فانه من الممكن تحقق تلك الرؤية

وعند تطبيق هذا التصور لمناقشة التيار الإسلامي في البحرين سنلاحظ صدق ذلك في الآتي:

إن الأزمـة لا تظهـر فجـأة ومن دون أي سبب او حتى من دون أي مقدمـات سابقة على ذلك الظهور وهنا يكون الحدث السياسي او الاجتماعي او الاقتصـادي المتعلقة به الأزمة كاشفا عن مدى التناقضات الجنينية داخل المجـتمع. فالحديث عن ظهور أزمة الشرعية او الهوية لا يكون وليد حدث سياسـي، نكسـة حزيران١٩٦٧ مثلاً ، وإنما وظيفة ذلك الحدث الجلل وهو الهـزيمة أن يكـون قـادراً عـلى أن يجبر أغلب أفراد المجتمع السياسي بالاعتراف بوجود الأزمة التي طالما تنكر لها ذلك المجموع.

لقـد عاشت الأمة العربية طوال فترة الخمسينات والستينات على حافة الـتأزم بكل أنواعه فمنذ أن وصل الضباط الأحرار الى السلطة سنة ١٩٥٢ فـي مصـر لـم يكن تسلم السلطة شرعياً ولم تكن الأيديولوجية والخطاب المطروح آنذاك يقوم على تفاهم بين منتجي الخطاب (وهم النخبة) وما بين المتـلقين له وهم الجماهير إذ ظلت الكثير من الأسئلة والإشكاليات تدور في أذهـان الناس بل حتى النخبة نفسها. ولكن بفعل الظرف السياسي الذي أحاط بتـلك التجربة ودغدغة الخطاب السياسي للمشاعر الوجدانية، خصوصاً في

ظــل تقزم الخطاب الإسلامي السياسي من جهة، وقدرة أدوات التعبئة على تغيــب الازدواج والتــناقض مــن جهـــة أخرى. وفي الواقع لم تدرك قوى المعارضة في البحرين او في بلدان الخليج مدى انسجام السلطة السياسية مع الاســتعمار الــبريطاني، فراحت تحتمي بالسلطة ضد الاستعمار وهكذا هي التناقضــات الــتي مــلئ بهـــا المجتمع السياسي العربي على وجه العموم والمجــتمع السياســي فـــي البحرين الذي كان منشدا في داخله نحو الإسلام والــبعد الديــني. ولــم يكن إلا النزر القليل الذي يستطيع أن يعبر عن تلك الأزمـــة الكامنة ويعترف بوجود أزمة هي في الأساس وجود سلطة سلطوية لا تعـــبر عن آمال أفراد المجتمع، و إنما تقود الى مأزق صعب جدا وتأزم حقيقـــي. كـــان الحـــدث الفاصل إذن ان تنهزم الجيوش العربية أمام القوى الصهيونية ويكون الخطاب الوحدوي القومي يتحمل مسؤولية فقدان أكثر مما فقد، كان من نتائج هذا الحدث أيضاً. فالشعارات العظيمة التي رفعتها حركة الــتحرر العربية لأكثر من ربع قرن تحولت الى يافضات ميتة عاجزة عن الــتأثير والدول المحافظة أحكمت سيطرتها عبر أشكال قديمة جداً من النظام السياســي[١١٥]، وانطـــلقت التـــنظيرات تظهر لتحلل واقع الهزيمة فظهرت "مقولـــة الهجمـــة الإمبريالية لتمنع الجماهير من ان تطالب بتحسين ظروف نضـــالها السياسي والمادي لتبرر بذلك التراجع وتجعل منه انتصاراً للقيادات وظهـــرت مقولة أخرى للتحضير للمرحلة الجديدة القادمة مرحلة الفاشية إذ تـــبرر الـــتراجع والانهـــزام بتقاعس الشعب وجموده ومحافظته الدينية او العشـــائرية"[١١٦]، وكـــلا المقولـــتين وغيـــرهما لم تكن لتستقيم مع إحساس الجماهير وإدراكها أن ذلك تبرير لا أكثر من أجل فرض النظم الاستعمارية مـــن جديـــد ولكـــنها اليـــوم ليست من الخارج، وإنما من الداخل تنطلق من الســـلطة السياسية التي فقدت شرعيتها الظاهرية والتي لم تكتسبها ولو للحظة واحدة في واقع الأمر.

---

١١٥ ــ المصدر السابق، ص ٨٠.

١١٦ ــ برهان غليون، مجتمع النخبة، معهد الانماء العربي، ط١، بيروت، ص٩-٨.

لقــد فشلت الحلول الموجودة في تفكيك الأزمة وإعادة النهضة للمجتمع السياســي وغــدت القــوى السياسية ذات الاطروحات الأيديولوجية تعيش الصــراع فيمــا بيــنها تارة ومع السلطة السلطوية تارة أخرى. وهنا يطرح الطــرح الإســلامي ليوفر خطابا سياسيا قادرا على الوصول الى الشريحة الأكــبر ويعــتمد عليها بالذات، ويحمل الأطراف الأخرى مسؤولية الأزمة ليقــنع الكــثيرين بتبــني خطاب التوبة، وعندها يتحول الفكر الإسلامي الى حركة سياسية ذات مؤسسات ثقافية اجتماعية سياسية.

وفــي الوقــت الــذي كانت الحواضر العربية تعيش هذه الحالة كانت الــبحرين تقع تحت تأثير كبرى تلك الحواضر العراق ومصر فبرز تياران سياســيان احدهما تزعمه علماء الدين الشيعة تميز بالرفض التام للاعتراف بــآل خليفة كحكام شرعيين للبلاد واستمروا في محاولتهم استرجاع البحرين مــن آل خليفة انطلاقا من مبادئ إسلامية شيعية صرفة بينما نما اتجاه آخر نــتيجة لمتغيرات قومية كالحركة العمانية والثورة المصرية ١٩١٩ والثورة الســورية ١٩٢٥ فضلا عن متغيرات ثقافية تفاعلت مع دور المثقفين العرب الوافديــن الى البحرين، ولم تحظى مصر بالتأثير كما فعلته حاضرة العراق، إذ لــم تكن ساحة البحرين ذات قابلية لنمط التفكير الناتج عن مصر بعد فشله في المرحلة السابقة ولم يفعل كتاب **معالم في الطريق** للسيد قطب أي اثر في المجــتمع السياســي فــي الــبحرين ولربما يعود ذلك الى ضعف التركيب الديمغــرافي والفكري للسنة البحرين "إذ وقف الإخوان المسلمين ضد الهيئة وســاندوا الحكومــة الخليفية ولم يستطيعوا تشكيل تيار قوى وبقوا معزولين خــلال تــلك الفترة لوقوفهم بوجه النضال الوطني(١١٧)، ليكون بذلك راجما لــلفجوة بيــن المكــون الأيدلوجي والمستوى المعرفي، أو بعبارة أخرى إن الحــدث السياسي المتمثل في نكبة ١٩٦٧ لم يكن ليعطي دفعة جديدة تقدمية نحو بناء المجتمع السياسي من قبل التيار السني عبر تقديمه لصيغة المجتمع الإسلامي حيث أن توحده مع السلطة السياسية يمنع تحقيق ذلك الأمر.

---

١١٧ ــ سعيد الشهابي، مصدر سابق، ص ٢٦٧.

وفـــي المقـــابل فـــإن الوضع الشيعي شهد تحولا من أرضيته المعرفية المـــنعزلة الى أرضية المكون الأيديولوجي الحركي، ولم يجد بداً من اللجوء الى العـــراق وهو المصدر الرئيسي لمثل هذا التحول بفعل الرابطة المذهبية. والتفوق الذي سيحققه الوضع الشيعي يمكن إرجاعه الى عدة عوامل:

١ ـــ قوة الخطاب السياسي والتعبوي للتيار الإسلامي الشيعي

٢ ـــ الصـــراع المتأجج بين القوى الدينية المحافظة وتيار اليسار داخل الوضع الشيعي

٣ ـــ تمايز المؤسسات الاجتماعية الدينية كالمأتم والنوادي الثقافية.

فعـــلى الـــرغم مـــن ان المجـــتمع السياسي قد "شهد صراعات فكرية وأيديولوجيـــة بيـــن كافة التيارات السياسية فقد نشأت الحركات اليسارية في مطـــلع الستينات وحدث لغط شعبي حول الخطاب السياسي للحركة كما كان واضـــحا من خلال المنشورات السياسية التي كانت توزع في القرى والمدن عـــلى نطاق واسع ومع ذلك فقد انطلق الشعب لمعارضة الحكومة من دون ان يتـــنازل عـــن مبادئه فكان للمساجد دورها وللمآتم دورها ولعلماء الدين دورهـــم ـــ خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ـــ ان شعب البحرين عريق الـــتدين ويـــتميز عن معظم الشعوب العربية باهتمامه بالمناسبات الإسلامية بشكل منقطع النظير[١١٨]، إلا ان ابرز تلك الصراعات هي الصراعات التي بـــدأت بيـــن تلك القوى اليسارية والقوى الدينية الناشئة وتزداد حدة الصراع هـــذه طـــبيعة الاخـــتلافات والتوجهات الإيديولوجية وما تفرزه من تداعيات وإرهاصـــات تزيد من توتر علاقات المجتمع السياسي في طرفه المجتمعي قبال طرفه السلطوي .

إن أمـــوراً كانت تحرك الوضع السياسي هي في واقعها أكبر من تلك الاختلافات هذه الأمور تتمثل في ظروف نشأة الخطاب السياسي الشيعي في العـــراق وانعكاســـاتها على الوضع الشيعي في البحرين. فقد كان الصراع

---

١١٨ ـــ المصدر السابق، ص ٢٦٨.

الناشئ بين القوى التقدمية الممثلة في حركات اليسار وبين القوى الدينية الناشئة والمحافظة يمر في فترة مخاض عسيرة تستبطن في طياتها الصراع بين الحداثة ومضادتها.

الإحياء الديني ومقاومة الحداثة

في دراسة مارتن ريزيبروت عن الأصولية نجد تطويرا منهجيا لعملية الإحياء الديني وفي سياق مقارنته بين الشيعة الإيرانيين والبروتستانت يستند الى تطور الوعي بالأزمة المرتبط بالتحول الاجتماعي السريع ويصف الأصولية بأنها حركة ارتدادية أسطورية تحاول التغلب على الأزمة المجتمعية المتصورة من خلال استعادة نظام سابق يعتقد انه مثالي وفاضل. ويرى فريدمان بوتنر إن الأصوليين الإسلاميين يحاولون مواجهة أزمة مترتبة على الحداثة فهي ليست توجها غير عقلاني بقدر ما هي موقف محمل بتصورات قيمية ومصالح محددة في إطار صراع مجتمعي في هذا السياق يدور الصراع حول جوهر وشكل التنظيم الصالح للحياة البشرية حول العلاقات الاجتماعية والقيم المؤسسة(١١٩). ويعتقد هنتغتون بان انبعاث الإسلام هو محاولة من جانب المسلمين لتأكيد الذات من خلال الأخذ بالحداثة ورفض الثقافة الغربية والالتزام بالدين كموجه للحياة وهو أيضاً التنديد بالركود و فساد المؤسسات السائدة ودعوة للعودة إلى دين أكثر نقاء وصرامة ويقول إن هذا الانبعاث هو في عمقه معتدل وغير متقوقع على ذاته(١٢٠).

وبالتالي فإن تنامي التيار الإسلامي هو حداثة ضد حداثة أشيعت داخل المجتمع السياسي وخلقت أجواء وبؤر توتر ساخنة فمنذ أن تميزت النوادي الثقافية كمؤسسات قادرة على الاستقطاب الجماهيري وأخذت على عاتقها

---

١١٩ ـــ بوتنر، البعث الأصولي ومشروع الحداثة في :قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر، ط١، ١٩٩٩،

١٢٠ ـــ انظره في كتابه صراع الحضارات.

الـــترويج لخطاب سياسي يهتم بمشاكل الناس السياسية بدءً من نادي العروبة ســـنة١٩٣٩ الـــذي تأسس من قبل عدد قليل من الشيعة كان من مبادئ هذا الـــنادي توحيد الشعب ومحاربة الطائفية حسب مبادئ القومية العربية، وحتى أصـــبح هـــذا النادي نموذجاً يحتذي به عدد كبير من النوادي الأخرى وإن عـــدداً كـــبيراً مـــن النوادي التي تأسست في القرى الشيعية بين الخمسينات والستينات كثيراً ما نسخت دستور العروبة نسخاً حرفياً خصوصاً فيما يتعلق بـــالأهداف الاثـــنية وتوحيد الكلمة والشعب ورفض الحزبية والطائفية ورفع مســـتوى الـــثقافي والتربوي عند العامة وتشجيع روح التعاون والمساعدات المتـــبادلة[١٢١]، غيـــر أن هـــذا الطرح الحياتي اختلط بنزعة تحررية أخرى رأت فـــي العـــادات والـــتقاليد والأحكـــام الدينية عناصر مقيدة ووفق هذه الصـــورة فإن ما يشكل جانب الحداثة ليس هو المضمون الفكري والمعرفي المكتوب بل كان التحرر من القيم والعادات الدينية هو ما يثير الدينيين حقيقة واصـــبح الوضـــع السياسي متجانبا بين النوادي التي أصبحت محلا لتنظيم القوى التقدمية وبؤر شحن ضد القوى الدينية وبين المؤسسات الدينية كالمآتم والمساجد .

وفـــي أواخر الستينات ١٩٦٧ استطاع التيار الإسلامي من تنظيم نفسه فـــي بوتقة جمعية التوعية الإسلامية وذلك كأول تنظيم إسلامي بشكل علني. وبمـــراجعة خلفيات هذه الجمعية يتضح أن ميولها كانت متأثرة بصورة كلية بأفكـــار حـــزب الدعوة الإسلامية الذي أسسه الشهيد محمد باقر الصدر في العـــراق ســـنة ١٩٥٧ "على أساس الأصول الفقهية وعلى أصل ولاية الفقيه ويمكـــن القـــول أن هذا الحزب هو أول حزب في تاريخ الشيعة تكوّن على أساس ولاية الفقيه.

ويـــأتي تأسيس حزب الدعوة نتيجة للتحديات الفكرية التي كان الحزب الشـــيوعي في العراق يثيرها وممارسته لنشاطه داخل المجتمع الشيعي وقد

١٢١ ـــ فؤاد اسحاق الخوري، مصدر سابق، ص ٢٧٠.

نـــتج عـــن ذلك انتشار موجات الإلحاد والأفكار الوضعية ليصل بتأثيره الى قعـــر الحـــوزة العـــلمية في النجف فكان الحزب الإسلامي من أجل دحض الأفكـــار اللاإســـلامية الإلحادية وطرح الفكر الإسلامي في الساحة العراقية وأخيـــرا تأسيس الحكومة الإسلامية[١٢٢]، وبذلك فإن التيار الإسلامي الشيعي فـــي الـــبحرين اتخـــذ منهج حزب الدعوة دستوراً له في مواجهة التيارات السياسية الأخرى من جهة ومواجهة السلطة السياسية من جهة أخرى إلا أنه ونـــتيجة للـــتخطيط المرحلي للحزب والذي سارت عليه الجمعية سيتعرض لانقـــلاب ابيـــض لعدم اكتمال المرحلة الأولى في حين أن الوضع السياسي يتطـــلب اســـتجابة سريعة ومحددة وهي الإعلان عن نفسه كطرف سياسي وعدم الاكتفاء بالدور الثقافي.

لقـــد بـــدأ الـــتيار الإســـلامي في تنظيم نفسه من ناحية فكرية في صد الهجمات التي أخذت التيارات اليسارية تشنها على الفئات الإسلامية. و يأتي التصعيد من قبل القوى اليسارية في الواقع كردة فعل ضد انتشار العودة الى الفكـــر الإســـلامي بعد هزيمة ١٩٦٧ الأمر الذي حتم عليه ان يفتح معركة جديـــدة مع الطرف الذي بدأ في استقطاب الجماهير وسحب البساط من تحت قدميه وتكسر نظرية الثورة والتغير الجذري وفق الطرح الماركسي، ونتيجة لحالات الصراع والتنافس الذي شهدته حركة اليسار في العالم العربي .

لقـــد وجـــدت عوامـــل مســـاعدة كثيرة كان من شأنها أن تنشط التيار الإســـلامي وتســـيره لتـــنظيم نفسه حتى وإن اعتمد على أسلوب التنظيمات الشبكية الجماعية وابتعد عن التنظيم التحزبي الذي اعتادته التيارات السياسية الأخـــرى. لقد كانت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع الـــبحراني نتيجة للطفرة النفطية وانتشار التعليم والهجرة الى البيئة المدنية ان كل ذلك كان مؤثرا بشكل كبير في تشكيل العقل السياسي البحراني .

---

١٢٢ ــ حامد العبد الله، الفكر الحركي عند حزب الدعوة، ١٩٩٧، ص٧.

ومـــن جهـــة أخـــرى كـــانت الأحداث السياسية التي مر بها المجتمع السياســـي الـــبحراني كفيـــلة بإثـــارة هذا الشعور ليس على مستوى التيار الإســـلامي فحســـب و إنمـــا على كافة التيارات السياسية الأخرى فمنذ أن أعلـــنت بـــريطانيا رغبـــتها في الانسحاب من الخليج العربي ١٩٦٨ بدأت الاطـــروحات الخاصة بشكل الدولة المستقبلية تطرح نفسها الأمر الذي يحفز كل التيارات الى السعي في تنظيم نفسها تحسبا للدخول في المرحلة الجديدة، وفعـــلاً عندما أعلن عن استقلال البحرين ١٩٧١ كشف عن القوة التي يتمتع بها التيار الإسلامي في بناه القاعدية المعرفية إذ سبق الاستقلال استفتاء من قـــبل الأمم المتحدة حول مطالبة الشاه بالبحرين وسعى أمير البحرين عيسى بن سلمان الى زيارة النجف الأشرف والالتقاء بالمرجع الشيعي السيد محسن الحكيـــم[١٢٣]، بهـــدف تحســـين صـــورته أمام الشيعة والتأكيد على ضمان المصـــالح الشيعية وهي التي يتولى إدارة شؤونها التيار الإسلامي. لقد أبرز هذا الحدث أهمية المرجعية الدينية في تحديد المصير السياسي وعكس مدى الإمكانـــات الدفيـــنة داخل القطاع الشيعي واستغلالا لهذه المكونات قام التيار الإسلامي مشكلا نفسه على أساس أربعة مبادئ رئيسية هي:

١- وحدة الأمة والدولة الإسلامية.

٢- سيادة الشريعة الإسلامية وهيمنتها .

٣- استقلال الدولة عن السيطرة الأجنبية .

---

١٢٣ ــ امتازت مرجعية السيد الحكيم بالقبول من أطراف عديدة ورغم مناهجه المبتعد عن السياسة إلا ان جهوده انصبت في الأساس على بناء البناء التحتي للتيار الإسلامي في العراق والعالم العربي وما قد يشار إليه في هذا المجال الرسالة التي بعثها الى المؤتمر الإسلامي المنعقد في عمان ١٩٦٧حيث جاء فيها "تزايد الإلحاد في السنين الأخيرة في العالم العربي حدة وضراوة بحكم سيطرة قوى تتبنى المناهج ذات المضمون الإلحادي في بعض البلاد العربية ..وقد غدت الكتابة المناهضة للإسلام وللروحية بشكل عام مادة للصحافة اليومية بحيث ان الإنسان العادي أخذ يشعر انه يعيش في جو لاديني تقريبا"، انظر محمد جابر الأنصاري، الفكر العربي وصراع الأضداد، ص٢٧٨. ولتفاصيل منهج السيد الحكيم، انظر عادل رؤوف، العمل الاسلامي بين المرجعية والحزبية في العراق.

٤- استقلال الفقه والعلم عن الدولة .

في الوقت الذي نال التيار الإسلامي من التيارات الأخرى وتم اعتبارها تيــارات تعــاني مــن عقدة النقص جراء انجرارها ناحية الفكر الغربي او الشــرقي فــي ظــل توافر المدونة الإسلامية على كافة الحلول اعتمد التيار الإســلامي اســتراتيجية تقوم على أساس خلق تيار شعبي فكري وشعوري واســع يمكــن أن يشكل قوة ضاغطة على النظام وهو بذلك لم يخرج عن إطــار تقديــم الوصــفة لمن يمتلك القدرة في حين يفضل هو البقاء خارج المعادلة السياسية.

من الانعزال إلى المشاركة السياسية
"ركيزة التيار الإسلامي"

فـــي الوقت الذي ارتأ التيار اليساري (جبهة التحرير والجبهة الشعبية) أن الدعـــوة الى انـــتخابات المجلس التاسيسي "لن تختلف كثيراً عن التغيرات الفوقيـــة الـــتي مارســـها الاســـتعمار وانه لا يمثل إلا محاولة فاشلة لتخدير الجماهيـــر وإيهامها بالوعود الكاذبة وان الشعب لن يصدق كذبة إبريل وان عمـــلية خـــلط المـــاء بالـــزيت عملية مستعصية"[١٢٤]، ودعت الى مقاطعة الانـــتخابات، فـــان التيار الإسلامي كما يبدو لم يكن على اقتناع بهذه الدعوة فقـــرر خـــوض الانتخابات وشارك في كل من المجلس التأسيسي والمجلس الوطني.

ومـــن المـــتوقع ان مشاركة التيار الإسلامي في هذه التجربة السياسية المـــبكرة على المجتمع السياسي في البحرين والتي تعتبر تتويجاً لأهم مطلب مطروح منذ بداية القرن العشرين وهو الحياة النيابية وتفعيل الرقابة الشعبية، لـــم تكـــن هذه المشاركة قراراً محلياً صرفاً بل تأثر ببعض التوجيهات من المـــرجعية الدينية وخصوصاً مرجعية الشهيد محمد باقر الصدر. وسط هذا المناخ تكونت قناعة التيار الإسلامي بخوض تلك التجربة مدفوعا من داخله للتأكيد على عدة أمور:

١ـــ إثـــبات ذاتـــه وســـط المعـــترك السياسي كأحد التيارات السياسية الموجودة.

---

١٢٤ ــــ حسين موسى، مصدر سابق، ص١٨٢.

٢ــ محاصــرة الــتيار اليساري عبر مزاحمته في القضايا التي تشكل بؤر اهتمامه.

٣ــ الــتأكد مــن قدرتــه على استقطاب الجماهير وتخليصها من فك التيارات الأخرى.

لقــد دخل التيار الإسلامي الوليد والجديد على ساحة المجتمع الإسلامي فــي رهــان عــلى تلك المنطلقات وكسب الرهان في كثير من الأمور لأن الجماهير لا تتحمس لمساندة أي تيار إلا إذا تحقق فيه شرطان:

١- فهم الجمهور مقاصد التيار وأهدافه .

٢- ان يجد حلا لمشاكله الحقيقية التي يعاني منها.[١٢٥]

فــالدعوة الى مقاطعــة الانــتخاب لم تعمل أثرها كما كان متوقعا على الرغم من صدقية التشكيك الذي يحيط بالنسبة الرسمية لمن شارك في عملية الاقــتراع والــتي تقدرها الدوائر الرسمية بــ٨٠%الى ٩٠% إلا ان النتيجة كــانت ضــد دعــوة المقاطعة وهو الأمر الذي استدركته بعض فئات تيار اليسار وقررت خوض معركة جديدة ضد التيار الإسلامي والسلطة السياسية ضمن المشاركة في انتخابات المجلس الوطني .

إن المهمــة الأساســية الموكــلة للمجلس التاسيسي هي صياغة دستور للــبلاد أي الانــتقال بالــبلاد من حيز القبيلة وأحكامها العرفية المزاجية الى نطاق القانون والاحتكام الى مسودة متفق عليه بين الشعب والسلطة وتأسيس الدولــة الحديــثة القائمة على العقد الاجتماعي وما من شك ان الدستور الذي صــدر رغم ما يشوبه من تقنين النظام الأبوي التسلطي إلا انه يحتوى على جمــلة حقوق وواجبات جديرة بالاعتبار وبذلك استطاع التيار الإسلامي ان يســجل نقطــة تحسب له في ميزان العمل السياسي إذ انه استطاع ان يكون مشاركا في تقنين حياة المجتمع السياسي .

---

١٢٥ ــ عبد الله النفيسي، أوراق في نقد الحركة الإسلامية، مطبعة مدبولي، القاهرة، ص١٤.

وفـــي نفس الوقت فان إقرار الدستور لم يكن في حقيقته صناعة محلية تمتـــلك الإرادة الحـــرة فمن المعروف ان الدستور البحريني يعتبر نسخة من الدســـتور الكويتي وهذا الأخير صيغ على يد أستاذ القانون والخبير القانوني عـــبد الرزاق السنهوري، وبالتالي فإن النقاشات التي كانت تجرى ما هي إلا عمـــلية تصويت على تلك البنود ولو قدر للتيار اليساري ان يشارك في تلك العملية فانه ما من شك ان تغيرات محتملة كانت ستحدث في بنود الدستور. وتعتـــبر قضية هوية الدولة من ضمن المشاكل التي أثارت زوبعة وحركت الميـــاه الراكدة واحتدم الصراع بين التأكيد على عروبة البحرين او إسلاميتها التي أقرت بعد ذلك[١٢٦].

لقـــد أدرك التيار الإسلامي ان عملية المشاركة السياسية تعتبر الدعامة الأساسية لقيامه بدوره وإنها ضرورة لاستمراره واثبات نفسه في خضم بناء الدولـــة الديمقـــراطية الحديـــثة بعـــد انـــتهاء السلطة الاستعمارية، وان هذه المشـــاركة ليست شعارات يهتف بها فهي لا يمكن ان تقوم في فراغ إذ لابد وان تـــتوافر الشروط المادية لممارستها الفعلية إضافة الى الشروط المعنوية المتمثـــلة في القيم والمثل السياسية المتبناة فكان لابد من التنظيم الأكثر دقة والأكـــثر تواصـــلا مـــع القاعدة الجماهيرية عبر الاستعانة بخطاب سياسي ووسائل تعبئة قادرة على مقارعة التيارات الأخرى .

لقـــد وجد التيار الإسلامي نفسه بين عدوين إيديولوجياً، الأول ما يمثله الفكـــر التقدمي والثاني السلطة السياسية السلطوية. ومن الأول برزت مفاهيم تتعلق بالحركة في المجتمع والعمل الحركي التنظيمي فبرزت مفاهيم التفريق بيـــن الفـــرد الديـــني المعبر عن التدين الشخصي تجاه الأمور والممارسات الديـــنية فـــي مقابل الديني الحركي الذي يرى أن التدين مسؤولية اجتماعية وحـــركة عمـــل في الساحة. أما الخصم الثاني فإن الاصطدام معه وإن كان غير واضح في هذه الفترة الحرجة كما هو الحال عند التيار اليساري إلا أنه

---

١٢٦ ــ انظر مضابط جلسات المجلس التأسيسي "الجلسة السادسة بتاريخ١٩٧٢/١/٢" جريدة البحرين الرسمية.

ووفق الأطروحة الشيعية في شرعية الحكم والسلطة السياسية خصوصاً وأن تـاريخ الشـيعة فـي الـبحرين كـان متعرضاً لحالات واسعة من القمع والمصادرة والحرمان والتعدي. كان صعباً ان يسالم التيار الإسلامي الشيعي السـلطة السياسـية او يدخل معها في تحالف حتى وان كان ضمنياً. بيد ان الـتيار الإسلامي أدرك مبكرا ان هذه النزاعات لا يستوعبها الواقع السياسي ولعـل تجربة الشأن العراقي في العشرين مثلت له مرجعية استفاد منها في تـرتيب أوراقـه فمـا آلت إليه التجربة العراقية حيث صدر العلماء فتاوي لمقاطعـة انـتخابات المجلس التاسيسي ١٩٢٢ جاء فيها "..لا يخفى عن كل ذي لب انه قد صدر منا الحكم بحرمة الانتخاب وأعلنا به الى كافة المؤمنين وكتبنا ان الداخل فيه والمساعد عليه كمن حارب الله ورسوله" ان " مجتهدي الشيعة كانوا قد اتبعوا سلسلة من التكتيكات زادتهم ضعفا على ضعف عندما فرضـوا حظر المشاركة الشيعية في انتخابات الجمعية التأسيسة للدستور مما أسفر عن زيادة سيطرة منافسيهم على جهاز الدولة"[١٢٧].

وسـط هـذه الـتدخلات وجد التيار الإسلامي نفسه طرفا ولاعبا في المجـتمع السياسي أدرك انه مطالب بتحقيق خطابه السياسي وراهن في ذلك على عمق التراث الإسلامي وعراقة التدين في صفوف الشعب البحراني في وضع لاحت فيه بوادر الانحسار النسبي لقوى اليسار عن الواقع الاجتماعي إذ فشـلت اكثر جهوده المعتمدة على الحركة العمالية التي رفضت من خلال تفاعـلها أساليب التحزب العقائدية. فبدأت المعركة الانتخابية الأكثر ضراوة من سابقتها وتبنى فيها التيار الإسلامي برنامج عمل موسع يشمل قيما يشمل دعـم النقابات العمالية ومطالب العمال إضافة الى رفض الممارسات التي لا تتماشـى والأعـراف الدينية وسعت الى تقنين ذلك عبر مطالبته بتحريم بيع الخمـور ومنع الاختلاط بين الجنسين وغيرها من القضايا التي كانت مثارة آنـذاك. ونظـرا لـلطرح الأيديولوجـي للتيار الإسلامي الذي فرض عليه

---

١٢٧ ــ خليل علي حيدر، العمامة والصولجان،ط١،١٩٩٧، ص١٨٣. انظر عبد الرحيم الرهيمي، تاريخ الحركة الاسلامية في العراق الجذور الفكرية والواقع التاريخي (١٩٠٠-١٩٢٤).

المحاربـــة والصراع مع كل أطراف المجتمع السياسي فان القضايا السياسية الكبرى كالوحدة الإقليمية والامتياز الامريكي وغيرها لم تحظى باهتمام من قـبل الـتيار الإسلامي لانه لا يعتبرها من قضاياه الإصلاحية ولكن الأمر الـذي بـدء التيار الإسلامي يدركه بعد ان فاز بتسعة مقاعد من اصل ٣٠ مقعدا ان هناك قضايا اكثر حساسية من القضايا التي يطرحها وأنه أمام عدو شـرس أكثر من ما يسميهم الشيوعيين إذ تحولت البحرين الى دولة بوليسية وان الفشـل حليف أي طرف ينفرد بقيادة المجتمع السياسي ما لم يكن هناك نقاط مشتركة بين قوى المجتمع عامة وما تم كشفه هنا ان التنازل الذي قرر فـي المجلس الوطني كان تنازلا محدودا وغير نابع من رغبة ذاتية فالإنسان الـبحراني مـن وجهة نظر السلطة لم يصل بعد الى درجة الوعي السياسي ليـتمكن مـن ممارسـة العملية الديمقراطية ممارسة رشيدة سليمة حيث ان السلطة السياسية ما زالت تصر على ان الانتماء السياسي إنما يكون للعشيرة او القبيـلة فالحـاكم مباشرة لا يستطيع ان يتصور وجود مؤسسات وسيطية تحول بينه وبين ممارسة سلطته على الناس .

لذلك كان على التيار الإسلامي ان يقدم تنازلات معينة للوقوف مع تيار اليســار ضـد السـلطة خصوصا أمام اكبر مشروع سلطوي المعبر عنه بقـانون امـن الدولـة، وحاولت السلطة إقناع التيار الإسلامي بعقلانية هذا المشـروع لكونـه موجهـا نحـو القوى الشيوعية الملحدة والكافرة ولولا التواصـل والتـنازلات السياسية ببين التيار الإسلامي والقوى الأخرى لوقع في فخ السلطة إلا ان التيار الإسلامي يبدو أنه كان فاهماً للعبة السياسية.

تحولات التيار الإسلامي

مـع قيـام الحكومة بحل المجلس الوطني عام ١٩٧٥ يطوى فصل من فصـول التيار الإسلامي و يبدأ فصل جديد تختلف فيه مفاهيم الطرح وأساليب العمـل وتتحول الهواجس فيه الى يقينيات وتفتح قضايا وملفات لم تكن مفتوحة بـل ان بعضـها لـم يوجـد على أجندة التيار الإسلامي. فمع رفض السلطة

السياســية المستمرة للمطالب الشعبية ومواجهتها الدائمة لقادة المعارضة أغلقت جميــع الأبــواب أمام الإرادة الشعبية بمختلف فئاتها واتجاهاتها ولم يكن هناك أي خيــار لإنهــاء القطيعــة مــع الحكومة، فساهم ذلك في تجذر المعارضة السياســية مــن جديد، فتوسعت قاعدتها لتشمل مختلف فئات الشعب وبرزت تــنظيمات سياســية جديــدة سعت لإيجاد حلول جادة وحسم الأوضاع لصالح معركة التغير الإسلامي.

اصــبح الــتيار الإســلامي هو التيار الأقرب للجماهير بعد ان انحسرت الجماهيــر عــن قــوى اليسار إما لعوامل خارجية تتعلق بالفكر والإيديولوجيا المحــركة له، او لعوامــل داخلية تتمثل في استمالة السلطة السياسية لكثير من رموزه وإدخالهم ضمن النطاق السلطوي مما أفضى الى فقدان الثقة في مجمل اطــروحات اليسار خصوصا المتعلقة بالأعراف الدينية في الوقت الذي سجل الــتيار الإســلامي نقطــة فوز تتمثل في تكوين مؤسسته الخاصة بعد سماح وزارة العمــل والشــؤون الاجتماعية بإنشاء جمعية إسلامية عام ١٩٧٢ تحت مســمى جمعية التوعية الإسلامية حيث عملت على تحويل التفاعل الديني الى ميادين التفاعل السياسي[١٢٨].

لقــد كــان الــتيار الإسلامي المضاد بحداثته ضد الحداثة الغربية الأمل الوحيــد فــي قيادة الجماهير ضد السلطة التي أخذت بجانبها تطبع ممارستها بالبوليســية والشراســة والقمــع لكــل أصوات الحرية والديمقراطية. ان هذه الأرضــية كان من شأنها ان تحرك التيار الإسلامي نحو معارضة راديكالية. إلا ان الــتحرك المــبطن لزرع بذور المصادمة مع السلطة هو التطور الذي حــدث على الساحة الشعبية من الناحية الفكرية والسياسية في اكبر بقع التشيع فــي العــالم (إيــران /العــراق /لبنان). ففي إيران بدأت قيادة الإمام الخميني بالتوســع وتأســيس تيــار ثوري متصاعد وتداول كثير من الشباب الإسلامي كتاب الحكومة الإسلامية أما في العراق حيث اخذ حزب الدعوة في الدخول بالمرحــلة السياســية ومن جانب آخر شهد الواقع البحراني انتشارا لمرجعية

---

١٢٨ ــ اسحاق فؤاد الخوري، مصدر سابق، ص ٣٤٧.

السيد الشيرازي مع ما عرف عنه من الأخذ بالنظرية الثورية والتغير الجذري كان هذا التوسع يتم على يد اكثر المنظرين الحركيين لنظرية السيد الشيرازي والإمام الخميني ألا وهو السيد هادي المدرسي أما في لبنان فقد انشأ السيد موسى الصدر حركة المحرومين ونادى بالكفاح المسلح لتحرير فلسطين عبر أطروحة إسلامية وفعل تلاحم رجل الدين مع السياسية.

وعبر هذه التداخلات المتمثلة في:

١- طبيعية السلطة السياسية في البحرين.

٢- التطور الذي شهدته البقاع الشيعية.

٣- انتشار المد الثوري الإسلامي.

٤- توفر عناصر راديكالية نشطة إسلامية على الساحة .

بدأت التحولات البنيوية في التيار الإسلامي وتصاعدت مؤشرات التغير لتعبر عن نفسها بوضوح وبشكل علني بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران الحدث الذي زج ميدان الصراع قوى سياسية جديدة لم تكن فاعلة ضد الإمبريالية قبل الانتصار وبالتحديد القوى الدينية التي ارتبطت بالقيادة الدينية الإيرانية أو تلك القوى الدينية الأصولية التي هبت ضد الفساد والتدخلات الأميركية وبرزت قيادات دينية تدعو الجماهير الى التضامن والابتهاج والتظاهر فرحا بانتصار الثورة الإسلامية وخرجت مظاهرات جماهيرية هي الأولى من نوعها في ١٩٧٩/٢/١٩ وشكلت منعطفاً خطيراً في نضال الجماهير وبداية مرحلة جديدة تميزت بحدة المواجهة بين الجماهير وحركتها السياسية من جهة، والسلطة البحرينية وأجهزتها القمعية من جهة أخرى[١٢٩].

إن الحدث السياسي الكبير لا يولد العلاقات او النتائج هكذا فجأة وانما هو مظهر لكمية التفاعلات الكامنة والتي كانت تتفاعل من تحت الرماد. إن الثورة الإسلامية في إيران أحدثت الكثير من الأمور والمظاهر السياسية والفكرية وهذا ما لا شك فيه. إلا أننا نعتقد ان هذه التداعيات والإرهاصات لم تكن لتحدث لولا وجود التفاعلات السابقة على حدوث الثورة وخصوصا بعد حل

---

١٢٩ ـــ حسين موسى، مصدر سابق، ص١٤٥.

المجـــلس الوطـــني وللـــتأكيد عـــلى هذا المنحى في التفسير نلقى نظرة على التـــنظيمات العلنية والسرية للتيار الإسلامي قبل انتصار الثورة حيث يتأكد لنا ان الـــثورة الإســـلامية كـــانت فرصة مناسبة للإعلان عن التوجهات الجديدة والـــتحولات الـــتي واكـــبت الدخول في التجربة السياسية الممثلة ففي المجلس الوطـــني وما صاحبه من تحالفات وخبرة وتأكيد للذات قبال الاخر الأمر الذي يؤكد على وجود علاقة تفاعلية وطبيعية امتدادية لتلك الاطروحات. فمن المهم ان نـــدرك ان الـــتيار الإســـلامي بعـــد حل المجلس الوطني تنامى في داخله الاقتـــناع بضـــرورة الانـــتقال من الصفوف الخلفية الى الواجهة السياسية من خـــلال صـــياغة خطاب ثوري ساعده في ذلك انتشار الوعي الفكري وتسيس الواقـــع والـــتطور التاريخي ونمو عوامل اقتصادية واجتماعية وبسبب سياسية الـــتزمت السلطوية لذا كان التوسع في توحيد الجماعة وتعميق الوعي الرسالي والوعي الاجتماعي المشترك والسعي لتغير النمط السلطوي السياسي .

ونـــتيجة لهـــذه الإرهاصـــات فان التيار الإسلامي بدأ في ترك الخطاب الوعظـــي شـــيئا ما وأخذ بالتحول إلى الخطاب الواقعي المرتكز في أساسياته عـــلى الإيمـــان بالقضـــية لا يعـــنى إمكان تحققها بين يوم وليلة حيث تتفاوت الأمـــور بيـــن متوســـطة المدى و بعيدة المدى ومن ثم ضرورة الاتفاق على تحديد العقبات التي تتعرض طريق الخطاب وهي على عدة مستويات :

١ ــ القوى الخارجية وأثرها.

٢- النخب الحاكمة .

٣- درجة الوعي السياسي.

٤- مستوى التعاون بين قوى المعارضة.

٥- المرتكزات الأساسية في الخطاب الواقعي.

٦- تحديـــد الوســـيلة التي من خلالها يمكن تحقيق المفردات الفكرية الى حركة تتحرك ضمن منظومة المجتمع السياسي.

ان هـــذه الـــتدخلات لـــم تبرز وزنها على المستوى الجماهيري ولا في صـــيغة الخطاب الإسلامي المطروح، لكنها كانت تجرى في نطاق النخبة او

الصـــفوة داخـــل التيار الإسلامي وما يحيط بعلاقة النخبة مع الجماهير. وإذا افترضـــنا ان الخطـــاب هـــو أحد صور الوعي بالواقع الاجتماعي /السياسي متضـــمنا موقفا عبارة عن اطروحات ذات دلالة من حيث فهم الواقع والقضايا الـــتي يطـــرحها الواقع او التصورات بشأن أزمة الواقع فان التحولات المشار إليهـــا تكـــاد تكـــون حتمية الظهور إذ ان هذه التحولات الداخلية في صياغة الخطـــاب وتـــنظيم الرؤية تجاه المجتمع السياسي رافقته "التحولات اجتماعية أتـــت بفعـــل الإثراء النفطي وبذلك أصبح للصياغة الإسلامية في أمور الثقافة وأمـــور المجـــتمع شـــرعية مكتسبة كانت غائبة في الخمسينات والستينات بل طالـــبت بشـــرعية تســـاويها مـــع شرعية الثقافة التاريخية والعلمية التي بثتها الدولـــة[١٣٠]، وهـــذه ما كانت ممكنة لولا ازدياد الطاقات التنظيمية والسياسية للـــتيار الإســـلامي ودون تـــنامى الأثـــر الـــثقافي والسياسي والتعبوي الذي اكتسبه[١٣١].

ان كميـــة الـــتحولات الـــتي واكـــبت التيار الإسلامي في البحرين يمكن رصـــدها من خلال سيطرة الدولة الريعية المستغلة للعوائد النفطية على حساب الدولة الحديثة القائمة على مقولة المجتمع السياسي على فرضية ثنائية المجتمع (معارضة/ سلطة)، ومن خلال التحديد الكمي لهذه التحولات يمكن لنا الكشف عـــن مـــدى فهم التيار الإسلامي للمعادلة السابقة، وليشكل قطيعة معرفية ضد الخطـــاب الوعظـــي عاكســـاً نوعيـــة التحولات الفكرية داخل صفوف التيار الإسلامي .

وبـــالفعل كـــان التيار الإسلامي يدرك حقيقة المعركة السياسية إذ "شكل الـــتيار الإسلامي لائحة من المتعلمين والمثقفين ممن مارسوا التدريس كغيرهم مـــن التقدميين في المدارس الرسمية المختلفة وقد شملت لائحة الدينيين الطلاب الأربعـــة الذيـــن كانوا يدرسون الفقه والتعاليم الدينية في النجف وهذا بحد ذاته دلالـــة واضـــحة الى محاولـــة الدينيين استمالة الناخبين وكسب أصواتهم عن

---

١٣٠ ـــ عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف، ط١، ١٩٩٢، ص ٢٩٢.

١٣١ ـــ المصدر السابق، ص٣٠٢.

طـــريق ترشـــيح مثقفيهم كبديل لمثقفي التيار التقدمي[١٣٢]. إلا ان هذا التحول ســـار بـــبطيء او غير معتد به إذا ما قورن بكمية التحول بعد انتصار الثورة الإسلامية ١٩٧٩ حيث بينت ان إدغام النشاط السياسي بالدين المؤدلج ينطوي عـــلى قـــوة هائلة، وإن هناك ضرورة لتبني دعوة انقلابية ليس على المستوى الفكـــري او الـــثقافي وانمـــا هي دعوة انقلابية شاملة تبدأ من الوعي السياسي المؤدلـــج بـــالدين إذ سبب انخفاض الوعي السياسي التعامل مع كيانات سياسية يقتضيها التكتيك المرحلي واثر بشكل كبير في مصير الحركة الإسلامية بشكل ســـلبي إذ اصبح من السهل فقدان الرصيد الاجتماعي نظرا لارتباط مصيرها بعجـــلة كيـــان لا ترتضيه الأمة ثم إنها تدعم قوى ومؤسسات ظالمة وتعطيها مـــزيد مـــن الوقت للتسلط على رقاب المسلمين والأمر الآخر، والأكثر أهمية أنهـــا بذلـــك الارتـــباط تكشف عن رصيده للسلطة مما يسهل عملية ضربها وإجهاض عملها .

هذه الحقيقة حتمت على التيار الإسلامي في البحرين ان يرفع من حالات الـــتوتر السياسي عبر طرق مقصودة سلفا بغية تحقيق أهداف فكرية وسياسية حيـــث بـــدأ ينظر الى ان استمرار التوتر السياسي من شانه ان يحقق الالتفاف الجماهيـــري حول أهداف التغير السياسي والاجتماعي ويجعل من تلك القضايا قضـــايا ساخنة ومتحركة من جهة ومن جهة أخرى فان الجماهير نفسها تعيش خطـــر الســـلطة لذلـــك فهي مضطرة للدفاع عن نفسها من خلال الانتماء الى التيار المتكفل بحمايتها وهو التيار الإسلامي .

لقـــد شكلت الحركة الإسلامية في البحرين نفسها في ظل توافر المجتمع السياســـي عـــلى ظروف كان من شانها ان تسهل من عمليات التعبئة السياسية والـــلجوء الى العمـــل التنظيمي ولو في شكله البدائي وتفاعلت تلك الحركة مع هـــذه الظـــروف لـــتفرز نفسها كتيار سياسي يقوم على أسس التعبئة السياسية والتحشيد الجماهيري .

---

١٣٢ ـــ اسحاق الخوري، مصدر سابق، ص ٣٤٧.

وفـــي الواقـــع لقد ورث التيار الإسلامي تركة التيارات السياسية الأخرى بعـــد هزيمـــتها أمـــام ضربات السلطة فلم يقدر حزب البعث العربي ان يقاوم إغـــراءات الســـلطة فـــركن إليها كثير منهم وشغلوا مناصب حساسة في سلك الدولـــة كما ان التيار اليساري مني هو الاخر بهزيمة تمثلت في حل المجلس الوطـــني وتفـــتيت عناصـــره التعـــبوية وقطعت كثير من أصابعه الممتدة في المجـــتمع. لقد افرز هذا الوضع حالة ضياع للجماهير التي استمدت هويتها منذ مطلع الخمسينات وتفاعلت مع إفرازات الوضع السياسي الملتهب في اكثر من بقعة عربية .

وكـــل ذلـــك لم يلغي سلبيات حركة التيار الإسلامي خصوصا المرتبطة بغيـــاب الإبـــداع الفكري الذي عانت منه معظم الحركات السياسية وكان من ابـــرز معـــالم المجـــتمع السياسي في البحرين ان مثل هذا الغياب يستبطن من وجهة نظرنا كسلا فكريا يعتمد على الاكتفاء بما هو وارد في الكتب المرجعية لاســـتخراج التعاليم الأساسية والشعارات العامة ومن ثم طرحها داخل المجتمع دون الـــلجوء الى القيـــام بدراسة المجتمع واكتشاف قوانين حركته الخاصة به وما تؤول إليه هذه الوضعية هو :

١ ـــ تحول هذه النصوص المرجعية الى نصوص مقدسة تحرم ممارسة النقد ويصبح أصحابها فوق التعاطي التاريخي .

٢ ـــ الانـــتقال من مرحلة الفكر الى مرحلة الشعار دون المرور ببرنامج العمل والوعي الحقيقي.

٣ ـــ الاشتغال بالحشد الجماهيري والنجاح فيه في ظل لحظات الأزمات والاختناق وتخفق في لحظات النمو والبناء.

٤ ـــ استســـهال الـــتعميمات الجاهزة والركون الى السطحية في معالجة الأحداث والقضايا .

٥ ـــ تـــراجع دور المـــثقف داخـــل الحركة السياسية المنغمسة في لعبة السلطة الصراع على النفوذ.

انه من البديهي ان الإحاطات المتلاحقة عبر أحداث دامية تقود الجماعات عـادة الى التقهقر لمواقع المعارضة السلبية التي تعبر عن نفسها بشكل ضمني او مسالم فتتخذ أشكالا أخرى غير الشكل السياسي الصريح أي انه تم تغيب الوجـود الصـريح للغاية السياسية في قالب رمزي قوامه الإيديولوجية الدينية القائمـة عـلى العـبادات والطقوس ذات المغزى التنظيمي والسياسي فيكون التحول نحو الزعامة الدينية مقاربة رمزية نحو السلطان الزمني(١٣٣).

لقـد عكـس التيار الإسلامي بعض التفاعلات الداخلية التي كانت تجرى مـن تحـت السـتار ويتم التأسيس الفكري والمعرفي لها فبرزت مناطق غير مفكـر فيها او غير منظور إليها. ومن هنا يرى جيل كبيل ان تطور الاجتماع الإسـلامي لـم يتم في منهج خطي إذ أن هناك تغير في استراتيجية الحركات الإسـلامية مـنذ الثمانيـنات. فـثمة محـركات كانت تعمل من داخل التيار الإسـلامي أفـرزت حركة إسلامية ليست ذات قالب واحد بل إنها حوت على اتجـاهين متعارضين الأول قاعدي والثاني رأسي. يمثل حزب الدعوة الاتجاه الأول في حين تمثل الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين الاتجاه الثاني. ويعتبر جـان فرنسوا بايار أول من انتبه(من الغربيين) الى تميز العمل السياسي من القمـة والعمل السياسي من القاعدة(١٣٤)، ويؤمن الاتجاه القاعدي دائما بالمنهج السـلمي فـي العمل السياسي فهو يرفض صراحة العنف ويؤمن بالتربية في محاولـة هادفـة عـلى المدى البعيد لامتصاص كل المعارضات التي تواجه المشـروع الإسـلامي. في مقابل اتجاه آخر يقوم على إتمام عملية التغير من خـلال الانطلاق من القمة ورأس الهرم السياسي إذ يعتبر ان السلطة السياسية هي القادرة على تحقيق المشروع السياسي.

---

١٣٣ ـــ سلوى العمد، الامام الشهيد في التاريخ والايديولوجيا:شهيد الشيعة في مقابل بطل الشيعة، المؤسسة العربية، ط١، ٢٠٠٠، بيروت، ص٩٤.

١٣٤ ـــ رياض الصيداوي، سيوسولوجيا الجهاد والعنف في الجزائر خطابا وممارسة، دراسات عربية، سنة٣٦، عدد٣/٤، شباط ٢٠٠٠، ص٨٣.

القسم الثاني:

الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين:

قراءة في اللا مفكر فيه

" لقد وجدت في الخليج شعباً مظلوماً ونظاماً ظالماً، وبالدافع الديني والواجب الشرعي حاولت الاصلاح ونصحت الحاكمين. ولكن لم أجد إلا مزيداً من التعنت في التعامل والانغماس في معصية الخالق .. فما كان مني إلا مواجهتهم متوكلا على الله .."

السيد هادي المدرسي

مقابلة منشورة في صحيفة "الشهيد"
الصادرة في إيران عدد ٢٠٥ بتاريخ
١٩٨٨/٨/١٧

الفصل الأول

النشأة التاريخية للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين

تقديم:

إن دراسة الأصول الفكرية وظروف النشأة التاريخية لتشكيل الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين وتتبع مراحل هذا التشكيل، تأخذ بعدا هاما في رسم معالم الخريطة السياسة للمجتمع السياسي. حيث تكشف تلك الدراسة، عن طبيعة الحراك السياسي داخل المجتمع السياسي من حيث الفاعلين فيه ونمط التفاعلات المحركة له. ومن الطبيعي أن تتبع ظروف النشأة، يستدعي العودة إلى حالة التماهي والتعلق بالماضي وكيف يمكن لهذا الماضي أن يحرك الحاضر، ليس بمعنى أن الماضي هو المسيطر على الحاضر، لكن هناك حالات معينة تكون الحركة السياسية منشدة في تكوينها إلى حالتها الأولى التأسيسية. إن هذه الجهود البحثية من شأنها تقديم قراءة للأحداث السياسية والمنعطفات أو القطائع السياسية، فضلا عن أنها تسهم أيضا في تتبع المسيرة الارتقائية للعمل السياسي وصيرورات المجتمع السياسي .

وهنا يمكننا القول إن أهم السمات الخاصة للتشكيل السياسي في العالم العربي والإسلامي، هي مسألة التعلق والتماهي بظروف النشأة وعلاقتها بالأصول الفكرية المنتجة عنها. وما يفسر حالات الانشقاق والتمزق داخل تلك التنظيمات، هو ممارسة فعل أو حالة التشبث بالجذور. فتكون المنظمة السياسية بعيدة عن مزالق التمزق بقدر محافظة هيكلها التنظيمي على ربط الأعضاء معرفيا وسلوكيا بتلك الحالة المنشأة، وكلما فك الرباط، استاء الوضع

وتمظهرت حالات التمزق داخل التكوين السياسي وبالتالي التمزق داخل المجتمع السياسي وداخل النخب السياسية.

إن كل ذلك من الممكن حدوثه في حالة بناء المجتمع السياسي على أساس المرجعية الوحيدة. أو لنقل على التأصيل الموّحد لحركات النهضة وتداعيات العمل السياسي الذي يتحول هو الآخر من فضاء العمل المتغير إلى فضاء الثابت، وتتحول أصول ومفاهيم الخطاب السياسي إلى ركائز للتعبير عن الهوية وعن الذات فيتوحد الخطاب السياسي مع الخطاب الفكري والثقافي.

إن خطورة هذا التوحد و التماهي لا تتعلق بالتوحد والتماهي. إذ أن ذلك يعتبر حالة سوية في الفعل السياسي ويحتاج إليه المجتمع السياسي في عمليات البحث عن القيمة السياسية الفاعلة /المتفاعلة في الخطاب السياسي وتحديد نوعيته من حيث كونه ثوريا أو إصلاحيا، وإنما الخطورة تكمن في الجمود، وعدم استيعاب المتغير الذي هو جوهري في السياسي، أو الإخفاق في مواكبة وتفهم متطلبات المجتمع السياسي. ومن هنا يمكننا تلمس جذور الإشكالية الكبرى في الخطاب السياسي العربي /الإسلامي، لكون الخطاب لا يأتي متوافقا مع متغيرات المجتمع السياسي فتراه تارة متقدما على أحوال وظروف ومتطلبات المجتمع، ما يأتي بالخطاب خطاباً ذا سمات نقد لاذع. ومن الممكن أن يقع هذا الخطاب في شرك النخبوية الإكليركية التي نظر لها جوليان باندا، حيث يتعالى المثقف ــ هنا الخطاب السياسي ــ عن الواقع السائد بهدف إنتاج أفكار تتخطاه[1].

وحالة التقدم هذه، قد تكون إسلامية المنحى ترى في الواقع السائد مجتمعا جاهليا في أفكاره وأعماله وهمومه وتطالبه بالتغير الجذري والسريع للوصول إلى حقيقة المجتمع الإسلامي الصالح أو المدينة الفاضلة. ومن الممكن أن

---

١ ــ محمد جمال باروت، عن وحيد تاجا، الخطاب الاسلامي المعاصر .ص٢٢٥. دار فصّلت للدراسات والنشر، دمشق، ٢٠٠٠.

تكون علمانية، ترى تخلف المجتمع من خلال ارتباطه بالدين وتطالبه بضرورة القطيعة مع تراثه وحقله الديني. وتلح عليه باللحاق بالفكر الغربي كمخرج من مجموع الأزمات التي يمر بها المجتمع السياسي.

وفي الوجهة الأخرى، فان الخطاب المقدم للمجتمع السياسي قد يأتي متخلفا عنه بمعنى انه يعجز عن ملاحقة تطور المجتمع الداخلي والخارجي فينطبع الخطاب بصبغة سلفوية جامدة تنكر كل مظاهر التطور والتغير. ومعه يمكننا أن نقول إن إشكالية الخطاب العربي/ الإسلامي في حقيقتها هي العجز عن تفهم متطلبات العمل التغييري في ضوء توافق أدواته ومتن خطابه مع المجتمع السياسي .

والسؤال الذي نود أن نطرحه هنا، ولا نحاول التعمق في إجابته: ما مدى فعالية الكشف عن دراسة الأصول الفكرية والتاريخية لتيار ما من التيارات العاملة في المجتمع في التوصل إلى معالجة الخطاب السياسي، وتشكله عند ذلك التيار وفي تشكيلات المجتمع السياسي، فيخرج هذا الأخير في لوحة فسيفساء قد تكون متناسقة، أو غير ذلك من الصور المنبثقة؟

إن التعرف على مسألة الجذور الفكرية/ التاريخية من شأنه أن يعطي وجها تقريريا لحالة الخطاب نفسه. أي يعكس الخطاب كما هو وكما تأسس سواء كان متقدما/ متأخرا/متوافقا من جهة، ولكنه من جهة أخرى لا يستطيع أن ينفك عن ظروف مجتمعه أو عن علاقات السلطة المؤسسة له. لأن الخطاب الذي نبحث فيه لا يعنى منظومة فردية خاصة للفرد. وإنما يشكل شريحة قد تكبر أو تصغر من شرائح المجتمع، ولكنها تمارس سلطة ما في فضاءات المجتمع السياسي .

بعبارة أدق إن الفكر مهما حاول التجرد والطلاق عن الواقع فانه يفشل في إتمام ذلك كله ــ على الأقل في مستوى اللاشعور للخطاب ــ لأنه يعكس ظروف وحالة المجتمع، ولأنه يشكل القاعدة الأولى التي ينطلق منها وإليها في اتجاهاته (المتقدم / المتأخر /المتوافق). وكما سبق القول إن ظروف

النشأة تمثل مفصلا في الخطاب السياسي للتيارات السياسية / الفكرية في العالم الإسلامي عموما .

لا شك في أن الإحاطة التامة والواعية بأطراف هذه الجدلية المتعددة الأطراف هي التي تكفل لنا سهولة التوصل إلى رسم معالم الخريطة السياسية القادرة على تلمس الوعي السياسي وحركة المجتمع السياسي وتأصيل المكون المعرفي وتثبيت الحالة السلوكية المؤدية للتغير الحقيقي. وإذا ما أخذنا بتعريف رونتز للمؤسسة على أنها "***أنماط من الأفعال المتكررة التي تتشكل بطريقة تتحكم في سلوك الأعضاء الذين ينتمون إليها وتشكل قيمة محددة أو مجموعة من القيم***". فإن ذلك يعنى أن إضفاء طابع مؤسسي على أية فئة من فئات الفاعلين في المجتمع السياسي، هو أن نحولها من فاعلية فقيرة التنظيم، غير رسمية الطابع، إلى فعالية منتظمة ومنظمة بصورة رفيعة المستوى، رسمية الطابع كما يقول دوتش[٢].

إن هذا التحول لا يحدث هكذا فجأة من دون أية مقدمات وإنما هو وليد تداعيات وإرهاصات متنوعة الحجم والقوة ومتعددة المصادر. هذا إذا ما أخذنا بنظرية الواحد المنقسم في تطور المجتمع وتقسيم العمل. وهكذا فان دراسة الأصول التاريخية وتحديد ظروف ودواعي النشأة يسمح بتكوين أطر معرفية تخص الجماعة المدروسة تكون قادرة على كشف العناصر المتضمنة في التحول وتحديد أي نوع من العمليات المطلوبة لحصول التغير، فضلاً عن التمتع بالكشف المفضي إلى تحديد القيم المنتجة، والموزعة على أفراد التنظيم أو المؤسسة، وبالتالي على أفراد المجتمع السياسي .

وتزداد أهمية هذا المدخل في دراسة حالة الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ليس لكونها أقدم تنظيم إسلامي معاصر في البحرين فقط. بل لكونها أول نواة ثورية إسلامية من حيث التنظيم والأيدلوجيا وذات منحى الكفاح

---

٢ ــ رالف م غولدمان، من الحرب الى سياسية الاحزاب: التحول الحرج الى السيطرة العدوانية. ترجمة فخري صالح. دار الاهلية، عمان، ط.١"١٩٩٦،ص ٣٢ .

(المسلح). في الوقت الذي نؤكد فيه على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عاملاً حاسماً في أية عملية ثورية، هو التوازن الفعلي القائم بين قوى الثورة، والنظام السياسي الحاكم، والأجهزة التابعة والخاضعة تحت إشرافه ونفوذه وسيطرته .

لقد لاحظ جوس هول Gus hall "***أن ميزان القوى هو الذي يحدد بصورة أساسية صيغة الكفاح الثوري وليس الحزب وكذلك ليس الحزب وإنما ميزان القوى وأعمال الثورة المضادة هي التي تحدد بأية صفة ستكون القوة التي ينبغي استخدامها ضد النظام***". أي إن التحول المشار إليه أعلاه ـــ هنا خط الجبهة الإسلامية ـــ يكون محكوماً بمدى الإدراك للواقع وتحديد سلم الأولويات والدفاع عن الذات وكل ذلك من الممكن التوفر عليه عبر دراسة الأصول الفكرية وظروف النشأة التاريخية للجماعة السياسية .

النشأة التاريخية و بداية الصعود

تُظهر الكثير من التحليلات المقدمة، أن هناك جهداً واضحاً لإقامة تصور عن نشأة الجبهة الإسلامية من خلال ربط تكوين الجبهة الإسلامية بفترة ما بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران. وذلك بالاعتماد على بعض الأمور السطحية (بمعنى أنها تتعامل مع الأمور من منظور فوقي يعتمد على الحوادث البارزة من دون الخوض في أعماق البنى التحتية للظاهرة أو محاولة الحفر في معرفياتها)، كالركون إلى أن أول بيان صدر باسم الجبهة كان في تاريخ ١٩٧٩/٨/٢٨ في شهر شوال. وكان قد سبقه بيان آخر في شهر رمضان من العام نفسه تحت عنوان "**إنذار إنذار لحكومة آل فرعون** " ركز فيه على الموقف السلبي لحكومة البحرين اتجاه الثورة الإسلامية في البحرين إلا انه لم يكن موقعاً من قبل الجبهة الإسلامية[٣]، أو أن هذا التاريخ- ١٩٧٩- قد شهد بروز العديد من المنظمات التحررية ذات التوجه الإسلامي. ففي العراق ظهرت منظمة العمل الإسلامي تحت قيادة العلامة السيد محمد

---

٣ ـــ التيارات الاسلامية في الوطن العربي. المركز العربي للدراسات، ط١،دمشق،٢٠٠٠،ص٥٣٩.

تقي المدرسي، وفي الجزيرة العربية أعلن عن تنظيم الثورة الإسلامية تحت إشراف العلامة الشيخ حسن الصفار. وفي البحرين أعلن عن تأسيس الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين تحت إشراف العلامة السيد هادي المدرسي .

إن ما تحاول هذه التصورات اعتباره، وفرضه كواقع، من الممكن أن يشكل نقطة تحول جوهرية في أوساط المجتمع السياسي في البحرين. تستند هذه التصورات على ركيزة قوامها أن هذا التيار الإسلامي لم يظهر كفئة سياسية حقيقية إلا بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩.

إنه ما من شك أن حدثا مثل حدث الانتصار للثورة الإسلامية في إيران بقيادة الإمام الخميني الراحل ١٩٨٩ كان قد لعب دوراً بارزاً في رفع وتيرة الحماس الجماهيري لدى شعوب المنطقة خصوصاً الفئات الشيعية. وقد استفادت عناصر الحركة الإسلامية من شعلة الحماس المتوقدة والمتفاعلة مع أحداث الثورة الإسلامية في إيران كما في مظاهرات ١٩٧٩/٢/١٩ ومسيرة يوم القدس العالمي الذي دعا إليها الإمام الخميني الراحل ٢٣/ رمضان ١٣٩٩ وغيرها من الأحداث التاريخية الأخرى. ولم يقتصر تأثير انتصار الثورة الإسلامية على منطقة الخليج فقط. بل انه تجاوز ذلك وولد تحولات كبيرة على المستوى الكوني وفي أكثر من مجال خصوصا السياسي والثقافي. لقد ساعد هذا الحدث الهام وما أفرزه من تداعيات على تحول الشبكات الاجتماعية في البحرين كما يسميها فؤاد خوري[٤]، إلى هيئات تبحث عن أطر تنظيمية تسعى لمطابقة نفسها مع التنظيمات السياسية المعمول بها في الحقل السياسي. ومن جهة أخرى وأكثر أهمية وفاعلية، مطابقة نفسها مع الثورة الإسلامية. فعلى هذا الأساس تم تكوين الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين والإعلان عنها .

إن مثل هذا التحليل قد لا يتفق مع كثير من الشواهد المضادة والتي تؤكد نوعا ما على أن تكوين الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين كان قبل

---

٤ ـــ فؤاد اسحاق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، ص٣٠.

انتصار الثورة الإسلامية في إيران كما سوف نرى. فهناك صعوبة معرفية في تقبل هذا التحول الفجائي، في ساحة المجتمع السياسي في البحرين. إذ لو لم تكن هناك بذور تنظيمية، حتى ولو بشكل بدائي، لما كان ظهور اسم الجبهة الإسلامية أو غيرها من الدعوات الإسلامية ذات الطابع السياسي بهذه السرعة. وان ما يطرح في هذا السياق من أن التبعية الجماهيرية والتحرك السياسي من الممكن تحريكه من قبل مجموعة شبكية لا يتعدى أفرادها أصابع اليد وتحريك الجماهير ضد السلطة والدولة". وهي الإشكالية التي يثيرها فؤاد الخوري[٥]، يمكن توجيهه على انه تحليل مختص بأحداث الهيئة العليا ١٩٥٤ وهو تحليل يفتقر إلى الدقة في قراءة الأحداث السياسية المتلازمة مع حركة الهيئة العليا ١٩٥٤. وبالتالي فان البحث عن جذور التأسيس للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين لابد وأن يستند إلى تحليل الظرف السياسي والاجتماعي والمعرفي في تلك الفترة عبر الاستعانة بالبحث الاسترجاعي الذي يعرفه كيرلنجر على أنه "**ذلك النوع من البحث الذي حدث فيه المتغير أو المتغيرات المستقلة من قبل، حيث الباحث يبدأ بمراقبة متغير أو متغيرات غير مستقلة ثم أن الباحث يقوم فيما بعد بدراسة المتغيرات المستقلة وإمكانية وجود تأثير لها على المتغيرات الأخيرة .**

إن وجود وتأثير عمل الجبهة الإسلامية أمر لا خلاف فيه ولا جدال في الوقت الحالي، إلا أن دراسة هذا التنظيم تقتضي الرجوع إلى حالة أسبق قد نختلف في تحديد عناصرها ومتغيراتها الدافعة إلى بروز الجبهة على ساحة المجتمع السياسي. ولابد لنا أن نعرج على أدبيات الجبهة الإسلامية نفسها لنتعرف على حقيقة المسكوت عنه.

لذا فإننا سنحاول استنطاق أدبيات الجبهة الإسلامية نفسها، ومن ثم سنعمل على إتمام عملية الاستنطاق بتقديم قراءة للواقع والتعرف على الانبعاث للإسلام السياسي .

---

٥ ـــ المصدر السابق، ص٣٢٩.

١ – مشهدية التأسيس في خطاب الجبهة الإسلامية

إن الرجوع إلى أدبيات الجبهة الإسلامية قد لا يكشف الكثير عن المسكوت عنه أو اللامفكر فيه. خصوصا في قضية التأسيس الفعلي ،إذ تركز تلك الأدبيات على استعراض المنهج الفكري والمحتوى السياسي وتقدمه كخطاب يعبر عن واقع الأمة. وعلى كونه الخطاب القادر على تفتيت حالة الظلم والوصول إلى حالة الانعتاق السياسي للشعب البحراني. وهو ما يشكل مفارقة حقيقة لتلمس فعالية الجبهة الإسلامية وحقيقة تولدها. وهي بخلاف كثير من التنظيمات التي تعرّف بدايتها وتراهن عليها. لذلك فان الكلام عن مشهدية التأسيس لا يحظى بأهمية في الخطاب لأنها قضية لا تمس الواقع الذي تسعى الجبهة الإسلامية لتثويره .

بل إن تاريخ التأسيس والإفصاح عنه لا يزال مبهماــ وغالبا ما يأتي متعارضا ــ فهي ترفض الإعلان عنه مباشرة بغية خلق تصور ضبابي مبهم يستهدف النظام السياسي الحاكم في البحرين بالدرجة الأولى. فالكشف عن تاريخ وبداية التأسيس والخوض في اللامفكر فيه كما يقول أحد الأعضاء الفعليين فيها: "يساعد السلطة الرجعية على تصور مدى وعمق الجذور النضالية للجبهة الإسلامية وعمق نفوذها داخل البلاد على مستوى الأفراد والمؤسسات. وهذا التصور متى ما امتلكته السلطة فانه سيكون بحد ذاته أداة قمعية تصوبها نحونا (نشرة الثورة الرسالية، العدد ٣٢ ص١٨/١٩٨٥)[٦].

---

٦ ــ (الثورة الرسالية) هي النشرة التي كانت تصدرها الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، وهي نشرة عامة تصدر للتوزيع على الجماهير في مقابل نشرة مركزية سرية خاصة بالتنظيم كانت تصدر بصورة غير دورية وتحت أسماء عديدة منها (العربي) وتحتوى على تقارير خاصة ولا يقرأها سوى الأعضاء الخاصين بالتنظيم العام لحركة (الرساليين الطلائع)، ولذا تعد نشرة مركزة للتنظيم العام.

وفي دراسة أخرى بعنوان مسيرة كفاح شعب البحرين جاء فيها "قد تميزت الفترة منذ حل المجلس الوطني ١٩٧٥ حتى ١٩٧٩ بصعود نجم المعارضة الإسلامية.. بعد ذلك برز على الساحة اتجاهان رئيسيان بعد انحسار الفترة النيابية هما الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين .. وجمعية التوعية الإسلامية .. ويعود تاريخ نشوء الجبهة الإسلامية إلى نهاية الستينات اثر تأسيس الإطار الأول لها في عام ١٩٦٩ باسم جمعية الشباب المسلم ..أعلنت الجبهة عن وجودها في ١/١/١٤٠٠هـ الموافق ١٩٧٩ (الرسالية، ٨١ ص٢٩/١٩٨٩) إن ما تحاول الجبهة الإسلامية إيصاله عبر هذا الخطاب هو أن توحي بأن هناك تاريخين في مسيرة تأسيس الجبهة الإسلامية هما: تاريخ التأسيس الذي لا يبدو واضحاً وهو غير رسمي أيضا والتاريخ الثاني هو تاريخ الإعلان عن وجود الجبهة وهو تاريخ يأتي مضطربا أيضا ففي النص السابق نرى انه في العام ١٩٧٩ تم الإعلان عن الجبهة. ولكن في أدبيات أخرى .. وهي الأكثر عرضاً وتناولاً عند أفراد الجبهة نرى أن عام ١٩٧٦ هو التاريخ الرسمي للإعلان عن مسمى الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين كما في مقابلة مدير الدائرة الإعلامية في الجبهة الأستاذ عيسي مرهون يقول :قد أعلنا عن وجود الجبهة في العام ١٩٧٦ (الثورة الرسالية ٣٢، ص١٦/١٩٨٥). ويؤكد فيصل مرهون أحد أعضاء الجبهة القدماء: إن من أبرز سمات العقد السبعيني هو ظهور التنظيم الإسلامي الطلائعي على سطح الأرض بعد أن بقي ردحا من الزمن يعمل تحت الواجهات المختلفة ومن غير إعلان عن وجوده الحقيقي، هذا التنظيم هو الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين[7]. ففي العام ١٩٧٦ تم الإعلان عن وجود الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين كأول تنظيم إسلامي في

وبعد توقف الثورة الرسالية استبدلت بنشرة (البحرين الوجه الآخر) إبان الانتفاضة الشعبية عام ١٩٩٤. وسوف نعتمد على (الثورة الرسالية) باعتبارها المصدر الوحيد الذي يمثل فكر الجبهة الخاص رغم أن كثيراً من العاملين عليها كانوا في الحقيقة من غير البحرانيين ولكنهم كانوا يحسبون على تنظيم الجبهة الإسلامية ويخضعون للسيد هادي المدرسي . وسوف يتم ذكرها مختصرا "الرسالية" متبوعة برقم العدد والسنة والصفحة غالباً.

٧ ـــ فيصل مرهون، البحرين قضايا السلطة والمجتمع، دار الصفا، لندن، ط١٩٨٨،١، ص٢٢٤.

البحرين يبني وجوده على أسس النظام الحركي الحديث ويجمع بين أصالة التراث ومعطيات العصر[8]. وبالطبع فإن هذه المصادر لا تشير إلى طبيعة ذلك الإعلان هل تم على مستوى الدولة والساحة الإسلامية أو انه كان يشير إلى البداية الفعلية في الانخراط في تكوين الجبهة والشروع في تأسيس تنظيم سياسي تحت عنوان الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين وهل كانت الظروف السياسية والمستوى المعرفي يسمح بطرح مثل هذه الأطروحة الإسلامية القائمة على فعل التحرير؟

إن الجواب في خطاب الجبهة لا يأتي مباشرا. فلقد كانت هناك أسبابا وعوامل ذاتية وموضوعية جعلت من مسألة الإعلام أو الإعلان في نفس وقت التأسيس مسألة محظورة أو لنقل غير منطقية ومن تلك الأسباب :

١ ــ سبب تنظيمي مرتبط باستراتيجية البناء الداخلي والتوسع العمودي في القاعد التنظيمية .

٢ ــ الحالة السياسية التي كانت تعيشها البحرين وهي حالة الارتباك والتحولات السياسية .

٣ ــ تدني مستوى الوعي العقائدي للتنظيم الثوري الذي لم يكن واضحا بين صفوف الجماهير (الرسالية ٣٢ص٢٢/١٩٨٥).

إن هذه المشهدية في الإعلان تستدعي منا أن نسلط الضوء بصورة مكثفة بغية الكشف عن بعض اللامفكر فيه من قضايا المجتمع السياسي في البحرين. إذ من الذي يستطيع أن يؤكد صحة التحليلات المقدمة لضرورة الإعلان عن تنظيم الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين؟ إن أول تلك النقاط التي نبتغي إثارتها هي مدى توفر القاعدة التحتية للتنظيم الإسلامي وان تكون الأجواء مناسبة له لأن يجاهر بدعوته إلى أسلمة المجتمع السياسي وهل كان النجاح الجزئي لأداء الكتلة الدينية في المجلس الوطني كفيلاً بممارسة مثل هذا الإعلان؟ وما يستدعي الإثارة هنا أن المدة التي تعلن الجبهة فيها أنها أجلت

---

٨ ــ المصدر السابق، ص٢٢١.

الإعلان عن نفسها لعدم توفر الظروف الموضوعية والذاتية نراها تستكمل شرعيتها وتختفي في مدة وجيزة جداً إذا ما قيست إلى تحولات المجتمع الفكرية والمعرفية، فعشر سنوات على أكثر التقادير لا نراها كافية لتغيب تلك الموانع خصوصاً السبب الثالث الذي قررته تلك الوثيقة.

والقضية الثانية التي تثير الانتباه هي أن مصطلح التحرير يأتي للتعبير عن واقع الاحتلال والغصب للأرض وهو يشير ضمناً إلى قضية احتلال آل خليفة للبحرين عام ١٧٨٣. ولكن هذا المصطلح لم يكن من ابتكار الجبهة الإسلامية فقد كانت هناك حركة سياسية أقدم وجوداً من الجبهة الإسلامية تحمل نفس الاسم تقريبا وهو جبهة التحرير الوطني البحراينة التي تأسست منذ ١٩٥٥ ذات التوجه الشيوعي. بل إن كل التيارات اليسارية الناشطة من بعد ١٩٦٧ كانت تحمل هاجس التغيير الجذري أو التحرير من الاستعمار .

وإذا ما عرفنا حالة التوتر السياسي والفكري بين الاتجاه الإسلامي والاتجاه الشيوعي واليساري فان هنالك دلالة واضحة على تبني الجبهة الإسلامية لقضية التحرير ويوحي بغياب الأصالة الفكرية عند بعض المؤسسين للجبهة الإسلامية هذا الغياب يتمثل في الاستعانة بمقولات الآخر المضاد في الفكر والتوجه والابتعاد عن التكوينات المحلية للإبداع الفكري وتقدم الحالة المعرفية. إن الرجوع إلى تلك الفترة المقصودة رغم حالة الاشتباك السياسي الفاضح والتوتر بين التيارات السياسية العاملة مع بعضها البعض ومع السلطة السياسية الحاكمة لم يؤسس رؤية محلية تنطلق من أرض الواقع ومقوماته فضلا عن أنها لم تقدم إنتاجا معرفيا يعكس تلك الحالة. وما تم تقديمه سواء من التيار الإسلامي أو من غيره لم يتجاوز الاستيراد من الخارج لمنظومة الفكر .

نعم، إنه من الممكن القول إن قضية إسلامية التحرك السياسي في البحرين وقوامها على العناصر الشيعية أمر يبدو واضحاً لمن تتبع حالات المجتمع السياسي في البحرين، ومنذ أن فشلت حركة هيئة الاتحاد الوطني ١٩٥٤ في تحقيق أهدافها، استقطبت التيارات السياسية اليسارية الكثير من

الجماهير إلا أن ذلك لم يمنع من بروز التيار الإسلامي" الذي تحولت علاقاته مع القوى اليسارية بعد نكسة ١٩٦٧ إلى علاقة عداء صريحة. حاولت السلطة أن تستثمرها وان تضع التيار الإسلامي في مواجهة التيار اليساري الراديكالي. ووصلت ذروة الاصطدام ما بين التيارين في حادثة اغتيال الشيخ عبدالله المدني ١٩٧٦ ــ مؤسس مجلة المواقف والتي سخرها لمهاجمة الفكر الشيوعي وشن الحملات على التوجهات اليسارية ــ وترتب على هذا الحادث خلق عداء سافر للشارع الشيعي ضد اليسار البحريني. حيث أحست الزعامات الشيعية بضرورة تأطير نشاطها في إطار جمعياتي[٩]، والحقيقة انه منذ بداية السبعينات ظهرت صحوة فكرية حركية ساهمت في تنضيج الحالة الإسلامية وبدأت تخرج عن الطرح التقليدي المتمثل في الفقه والأصول إلى موضوعات سياسية واقتصادية وثقافية. هدفها التصدي لمشاكل العصر كالظلم والاستبداد ومحاربة الاستعمار كما برزت مفردات جديدة في الخطاب السياسي كالمطالبة بالتحرر والحرية. ويمكن القول إن الصراعات الحزبية والفكرية كانت من العوامل التي أدت إلى بروز التيار الإسلامي في البحرين في النصف الثاني من الستينات[١٠]. إن هذه الأجواء كانت مهيئة للإعلان غير الرسمي عن الجبهة الإسلامية وأن تملي على الجبهة التخفي تحت واجهات العمل الإسلامي المسموح به فمنذ نهاية الستينات وصلت الجماهير إلى حالة اليأس والتذمر. وخلال الفترة من ١٩٦٧الى ١٩٦٩ انتشرت موجة من التدين والذهاب إلى المساجد والتعلق بالقادة الإسلاميين الحضاريين، وما من شك في أن مثل هذه التحولات تصاحبها تحولات سلوكية على المستوى السياسي يتضمن إشاعة ثقافة سياسية معينة والسعي لتأطير السياسي الحزبي أو التكتلي. وهو ما حدث فعلا إذ شهدت الساحة الثقافية /السياسية في البحرين تنافسا بين تيارين لم يخرجا من أرض البحرين أصلا بل كانا امتدادا للساحة

---

٩ ــ التيارات الإسلانية في الوطن العربي، المركز العربي للدراسات، دمشق ١٩٩٩،ص٥٣٥.

١٠ ــ سعيد الشهابي، البحرين ١٩٢٠-١٩٧١ قراءة في الوثائق البريطانية، دار الكنوز الادبية، بيروت،١٩٩٦،ص٢٦٧.

العراقية الإسلامية أقصد حزب الدعوة الإسلامية الذي تأسس في ١٩٥٨. وحركة الطلائع الرساليين التي تأسست في العام ١٩٦٧ وخرجت منها فروع عديدة منها منظمة العمل الإسلامي في العراق ومنظمة الثورة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية .

وفي وعي وفكر الجبهة الإسلامية فقد كانت هناك عوامل هيأت المناخ والأجواء وإتاحة الفرصة للإعلان عن تنظيم الجبهة الإسلامية أو الشروع الفعلي في ممارسة المنهج الثوري :

١ـ تزايد حالة التململ والرفض للتخلف السياسي والقهر الذي تمارسه السلطة السياسي في البحرين خاصة بعد إفشال التجربة الديمقراطية وتزايد الوجود العسكري الأمريكي الذي كان من الأسباب التي جعلت قوى اليسار تطرح هذه القضية في المجلس الوطني المنحل في ١٩٧٥ مما أدى إلى تأزم العلاقة بين المجلس والحكومة

٢ ـ بروز قيادات رسالية أصيلة وذات تجربة ثورية وعريقة وضالعة في الأسلوب الثوري.

٣ ـ الإعلان عن وجود تجمعات رسالية وكيانات تهدف لتصعيد مختلف اوجه الصراع وتكثيف الوسائل المتناسبة مع هذا التصعيد (الرسالية، العدد ٥٥-٥٦) وعلى اثر هذه الظروف رأت الجبهة أن الوقت كان مناسبا للإعلان عن نفسها في ١٩٧٦ .

ومن جهة أخرى ترى أدبيات الجبهة الإسلامية أن أهم مشكلة واجهتها الحركة الإسلامية في البحرين وأدت إلى فشلها في تحقيق الكثير من أهدافها الاستراتيجية منذ عقد العشرينات حتى عقد الستينات، هو عدم وضع نظرية سياسية قادرة على جمع متراكمات المسيرة الجهادية الشعبية. وولادة الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين قد أبرزت ملامح لنظرية سياسية سليمة يمكن تلخيص أبرز مميزاتها بالآتي:

١ ـ أنها كانت شمولية تغطى كافة الظروف المنحيطة بالبحرين وصلاتها المتعلقة بعالمنا الإسلامي.

٢ ــ إنها كانت قادرة على معالجة الواقع تحت ظل فكر إسلامي سليم.
٣ ــ أنها مثلت اطروحة تغير منسجمة مع تطلعات الشعب في التحرير من نير الاستبداد.[١١]

ومن الملاحظ أن هذا التوصيف لحالة المجتمع السياسي البحراني ليس من السهولة تقبله لوصف الوضع الديني /الفكري قبل ١٩٧٨ على أقل التقادير إلا إذ أردنا أن نصف واقع نخبة من المجتمع السياسي، فقد كانت تسعى إلى بلورة نفسها تحت غطاء سياسي إسلامي يستهدف التحرك على واقع العمل السياسي، ومع ذلك فان مثل هذه التوجهات ما من شك في أنها ستكوّن تصورات جديدة ومستحدثة تحتاج هذه النخبة إلى فترة زمنية لهضمها وتقبلها. مع هذا، فان التوصيف السابق إنما هو توصيف ينطلق من منطلق أيدولوجي يتأخر في وجوده على هذه الفترة، أي انه منطق ذاتي يسعى إلى التعلق بالشرعية التاريخية أكثر من كونه منطقاً موضوعياً يحاكي الواقع الفعلي لطبيعة المجتمع السياسي.

ومن جانب آخر، لابد لنا أن نبحث عن تلك الجذور التي انطلقت منها الجبهة الإسلامية، والملاحظ في كل ذلك أن أدبيات الجبهة الإسلامية تحاول دائما أن تطرح مسألة التأسيس متلازمة مع بداية تأسيس الصندوق الحسيني ١٩٦٩ . ولكنها في نفس الوقت تحاول إقامة برزخ بين كل من الجبهة / الصندوق وهو أمر يوحي بالانفصال ولو لفترة زمنية قصيرة محددة .

وعلى هذا الأساس فإن التعرض لقضية ومسألة الصندوق الحسيني والسيد هادي المدرسي تبدو مهمة ومن الممكن أن تكشف الكثير من المسكوت عنه في الخطاب السياسي البحراني وخطاب الجبهة الإسلامية خصوصا.

أولا:الصندوق الحسيني :التأطير الثوري للعمل الإسلامي :

---

١١ ــ (البحرين الوجه الاخر عدد١٩٩٧،١٣٧،ص٤)

إن قصة تأسيس الصندوق الحسيني تبدأ منذ عام ١٩٦٩ في شهر رمضان. وبالتحديد في ذكرى وفاة الإمام علي (ع) وهي مناسبة ذات شأن كبير في الفكر الشيعي تقام لها طقوس عزائية شاملة ويحدث بها استنفار واسع في كل قطاعات المجتمع الشيعي. وفي البحرين فإن ذكرى استشهاد الإمام علي عليه السلام، تأتى في المرتبة الثانية بعد ذكرى عاشوراء من حيث التنوع وكثافة الفعاليات المقامة لها. إن ما حدث في تلك السنة أن وزع منشور ذو طابع إسلامي تخللته بعض من الجوانب السياسية والاجتماعية ووقع باسم "***جمعية الشباب الإسلامي***" والملفت للنظر هنا أن هذا المنشور وهذه الجمعية تأتي في سياقات متعددة أهمها حداثة العهد بانتفاضة مارس ١٩٦٥ التي تعتبر الأقوى من نوعها، والسياق الثاني إنها تأتي في فترة تصاعد الدعوة إلى التراث الإسلامي بعد نكسة ١٩٦٧ التي جاءت متوجة لكثير من التحولات التاريخية في مختلف المجالات ـ قيام الكيان الصهيوني في فلسطين وعلى أنقاض مجتمع مسلم، خيبات الأمل بعد نشوة الحصول على الاستقلال، قيام الثورة المصرية وانتصار الثورة الجزائرية ١٩٦٢ وانبثاق الطبقة المتوسطة كقوة سياسية ـ إن هذه التحولات في الواقع كانت قد أدت لنزعات التوفيقية والخضوع أن تتقلص وبدأت تنتشر النزعة النقدية التمردية. وكما يقول د.حليم بركات انه يجب أن يكون قد رافق ذلك ظهور الفرد المتمرد الرافض لاستبدادية السلطات الاجتماعية والسياسية فبدأت تتكون نزعات التصادم والمواجهة والتساؤلية والاستكشافية. إضافة لبزوغ نوع من التجمعات الشبابية ذات الطابع الإسلامي في بعض الأقطار الإسلامية وعلى وجه الخصوص في العراق وتحت إشراف المرجعية الدينية خصوصا مرجعية السيد محسن الحكيم الذي امتدت مرجعيته إلى الواقع البحراني بشكل ملفت للنظر. ومن جهة أخرى كانت ساحة العراق الإسلامية قد شهدت بروز الصراع الإسلامي /الشيوعي وتنامي النزعة نحو بناء المؤسسات

الإسلامية كان منها "الحزب الجعفري" وتجمعاً أسسه عز الدين الجزائري أسماه "حركة الشباب المسلم"[١٢].

وفي الواقع لم تكن جمعية الشباب الإسلامي ـــ التي ستتحول إلى الصندوق الحسيني الاجتماعي ـــ هي بداية التأسيس للحركة الإسلامية كتنظيم إسلامي سياسي فهناك جمعية التوعية الإسلامية التي نقلت مقرها من مسجد طي في قرية الدراز إلى مسجد القدم في العام ١٩٦٨ واتخذته مركزا للنشاطات كما إنها استأجرت بيتاً آخر ليكون مقرا لها[١٣]. وكان المنهج الذي اختطته جمعية التوعية هو بث الوعي والثقافة الإسلامية بين الناس واعتمدت لذلك وسائل ثقافية شتى تنوعت بين المحاضرات المباشرة وأشرطة الكاسيت والكتب والكراسات التعليمية وبرامج التعليم الدائم والموسمي[١٤]. وتحاول الكثير من الدراسات أن تفهم جذور جمعية التوعية الفكرية /الحركية عبر السعي لإقامة ارتباط بين جمعية التوعية وجذور حزب الدعوة الإسلامية الذي أسس في ١٩٥٨ في العراق إثر تصاعد المد الشيوعي مما يعني أن طريقة العمل الذي سوف تتبعه جمعية التوعية لن يخرج عن إطار العمل المرحلي كما هو عند حزب الدعوة. حيث أن المرحلة الأولى في فكر حزب الدعوة لا تتعدى العمل التثقيفي وبناء الفكر والوعي حسب الصيغة الإسلامية مع الابتعاد عن الدخول في المواجهة السياسية مع السلطة أو مع غيرها .

إذن لم تكن جمعية الشباب الإسلامي التنظيم الأول للحركة الإسلامية لكن لخصوصية طرحها والمنهج الفكري الذي التزمت به يبدو أن ذلك ميزها بوضوح قبال جمعية التوعية، لذلك اعتبرت الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين أن هذه الجمعية هي باكورة العمل السياسي الإسلامي في البحرين. حيث

---

١٢ ـــ عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، المركز العراقي للإعلام والدراسات، ص٤٥.

١٣ ـــ ابراهيم الحاج، انتفاضة البحرين وآفاق المستقبل، ١٩٩٥، ص١٠٤.

١٤ ـــ راشد حمادة، عاصفة فوق مياه الخليج قصة أول انقلاب عسكري في البحرين، دار الصفا، لندن، ص٦٩.

جمعت الفكر الرسالي الأصيل وبين التغير والتدخل السياسي في البلاد (الرسالية، عدد ٦٥ ص٢٤/١٩٨٨)، لقد استطاعت الجمعية رغم قصر عمرها وتواضع إمكاناتها أن تستوعب أعداداً غفيرة ومتزايدة من الشباب، وفي عام ١٩٧٠ اشتد نشاطها بشكل كبير من خلال التفاف الشباب المؤمن حول شخصية العلامة السيد هادي المدرسي الذي أعطى للجمعية دفعات قوية ومتنوعة[١٥]، ومعه تحول اسم الجمعية إلى جمعية الإرشاد الإسلامي ١٩٧١. وكان السيد المدرسي في تلك الفترة قد دشن مرحلة جديدة في عمله الإسلامي اتسمت بالعمل على بلورة بعض المفاهيم والاطروحات الفكرية النظرية في الإسلام وتبين معالمه وأبعاده المختلفة. وكان من أبرز مؤلفاته في هذا الإطار كتاب "ألف باء الإسلام" كتبه ١٩٧٠ وكتاب "لا للرأسمالية .. لا للماركسية .. نعم للإسلام[١٦]. ولم تمض فترة قصيرة أيضاً إلا وتغير اسم جمعية الإرشاد الإسلامي إلى الصندوق الحسيني وذلك في سنة ١٩٧٢ حيث كانت البحرين تعيش حياة نيابية وحريات نسبية، وأمام نهوض ملحوظ في الحالة الإسلامية[١٧].

لقد لعب الصندوق الحسيني إلى جانب جمعية التوعية الإسلامية دوراً مؤثراً في نشر الوعي الإسلامي بمضامين تؤكد على رفض حالة الخنوع والخضوع والاستسلام، كما كان لهما الدور المباشر في تسيير الشارع الشيعي حيث شكلا مركزاً في الحملات الانتخابية ١٩٧٢[١٨]. وقد استطاع الصندوق أن ينظم في صفوفه أعداداً هائلة من الطلبة والشبيبة إضافة إلى عدد من التجار والوجهاء البارزين. وتعدت مناطق عمله للتوسع خارج منطقة العاصمة، وقام بتوزيع نسخ هائلة من الكتب والكراسات الإسلامية التي

---

١٥ ــ ابراهيم الحاج، م.س.، ص١٠٦

١٦ ــ راشد حمادة، م.س.، ص٢١٧.

١٧ ــ ابراهيم الحاج، م.س.، ص١٠٧.

١٨ ــ التيارات الاسلامية في الوطن العربي، م،س،ص٣٣٧.

تخوض في عملية التغيير وهدفية الإنسان والحياة ورسالة الإنسان المسلم وعملية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[١٩].

إلا أن الملفت للنظر هو اهتمام الصندوق بشهري محرم ورمضان حيث مجالس العزاء والخطب الحسينية والمحاضرات الجماهيرية الموجهة، وهو نطاق عمل مشابه لما كانت عليه حركة الطلائع الرساليين في العراق. التي تحولت إلى منظمة العمل الإسلامي ١٩٧٩حيث كانت ترى ضرورة التركيز على الشعائر الحسينية بشكل أكبر مما هو قائم[٢٠]. والأمر الملفت أيضا أن تحول جمعية الإرشاد الإسلامي إلى الصندوق الحسيني صاحبه تحول في التنظيم الإداري للعمل إذ أصبح للصندوق إدارة عليا مركزية وأمناء سر ولجان عمل مختلفة منها لجنة الاحتفالات ولجنة الشؤون الاجتماعية ولجنة إعلامية، مما جعل الصندوق بمثابة الواجهة الأساسية لهندسة العمل والتحرك الإسلامي من خلال اعتماده على التسييس الداخلي للمجتمع وتكوين بؤر للعمل الثوري (الرسالية ٦٥ ص٢٩/١٩٨٨) انطلاقاً من الشعار الذي حدده لنفسه القائم على ثلاثة أبعاد: عقائدية، سياسية، روحية ــ وهي (الله ــ العدل ــ الإنسان) مما جعل منه إحدى واجهات العمل السياسي الديني النشط .

ونظرا لتصاعد وتيرة النشاط الجماهيري والتنظيمي على الساحة ارتأت إدارة الصندوق إضافة لفظة الاجتماعي على اسم الصندوق الحسيني ليصبح "الصندوق الحسيني الاجتماعي"، بغية درء الخطر المحتمل ضد الصندوق من قبل السلطة[٢١].

إن هذا التفكير ما كان له أن يأخذ مجراه إلا في ظل توسع دائرة اهتمام الصندوق من جهة، ومن جهة أخرى يعكس مدى سيطرة الأجواء القمعية التي كانت تهيمن على البلاد. ومن الجانب الأول نرى أن استراتيجية الصندوق قامت على محورين رئيسيين هما :

---

١٩ ــ فيصل مرهون، م،س،ص٢١٣.

٢٠ ــ عادل رؤوف، م،س، ص٢٣٦.

٢١ ــ راشد حمادة، م،س،ص٧١.

١ ـ تزريق الوعي الرسالي وبث الثقافة الإسلامية وذلك من خلال إقامة المحاضرات والندوات والرحلات الأسبوعية وعمل الملصقات وتقديم المساعدات المالية للمحتاجين، ووفر ذلك تردد الكثير من خطباء المنبر الحسيني من العراق وإيران على البحرين في تلك الفترة مثل الشيخ حميد المهاجر والشيخ مرتضى الشاهرودي والسيد جاسم الكربلائي والشيخ حسن الصفار والسيد حسن الشيرازي الذي كانت له مداخلات هامة في بعض القضايا التي أثيرت في جلسات المجلس التأسيسي المكلف بصياغة الدستور وقد شارك في حملة توعية لتحويل دولة البحرين من الطابع الاشتراكي إلى الطابع العربي/ الإسلامي، والشيخ فوزي السيف والدكتور احمد الوائلي والشيخ باقر المقدسي والشيخ الكاشي وغيرهم من أقطاب الخطابة الحسينية، وكان كثير ممن ينتمي الى حركة الرساليين يأتون إلى البحرين في شهري محرم ورمضان تحت إشراف الصندوق الحسيني.

٢ـ بناء الكوادر الرسالية التي تعتمد عليها في عملية التغير والاستفادة من عناصر المجتمع الجيدة في تشكيل خلايا العمل السري المنظم والتي أصبحت فيما بعد الكوادر الأساسية التي يعتمدها الصندوق في تغذية الساحة فكريا وتنظيما[٢٢]. فقد كانت هناك محاولات حثيثة للوصول الى مركز القرار والتأثير في الجامعة ومجلس الطلبة وكذلك محاولة إيصال صوت الصندوق بواسطة أجهزة الدولة الرسمية والدخول إليها عبر إطارات طبيعية تتقبلها السلطة (الرسالية ٦٥ ص٢٧/١٩٨٨).

ويقول أحد الكوادر الفاعلة في تنظيم الجبهة الإسلامية "اتبع الصندوق الحسيني سياسة علنية تهتم بالجانب الثقافي البحت محدداً مجاله الحركي في القطاع الجماهيري العام. وفي مقابل هذا الخط العلني يبدو أن عمليات سرية كانت تجرى لتأسيس خط تنظيمي سري يرتبط بالحركة الأم في العراق (حركة الطلائع الرساليين) وتكوّن الخلايا النشطة والفاعلة فيما سيظهر لاحقا

---

٢٢ ـ راشد حمادة، م،س، ص٧٢.

تحت مسمى الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين. كان هذا الكادر السري يقوم ويلاحظ مهام العمل العلني، وفي عام ١٩٧٣ تلقى هذا الفصيل تدريبات عسكرية في بعض معسكرات الفلسطينيين في لبنان، وأصبح منظماً على فئتين هما الفئة " أ " تخضع للإشراف والتوجيه وتكون حركتها واضحة بعض الشيء. والفئة الثانية "ب " تكون حرة في تحركاتها وهي أكثر سرية من الفئة " أ ". وكان السيد هادي المدرسي يجتمع مع كلا الخطين العلني /السري".

لقد كانت هذه المرحلة كفيلة وسامحة لتنظيم الجبهة الإسلامية بأن تشكل نفسها وتنظم خلاياها وان تعلن عن وجودها في العام ١٩٧٩ وأن يستمر الصندوق الحسيني في مواصلة نشاطه وتمضية غطائه وأن يترقب مداهمة السلطة السياسية له في أية لحظة كما حدث في ١٩٧٩ واعتقال ٤٠عنصراً من عناصره، وإقفال المكتبة الإسلامية العامة التابعة للصندوق. ومما يؤكد أن الإعلان عن مسمى الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين لم يكن إلا بعد ١٩٧٨ أنه إذا كانت الجبهة الإسلامية قد أعلنت عن نفسها في ١٩٧٦ فلماذا لم تشر المصادر الرسمية والسياسية إلى جهة الارتباط بين الصندوق المقفل في ١٩٧٩ وبين الجبهة، وتنتظر إلى عام ١٩٨١ لتؤكد وجود عمل تنظيمي للجبهة الإسلامية ؟

إن ذلك يفترض عندنا أن الإعلان إن صح وجوده في ١٩٧٦ فإنه إعلان سري أيضا كما كان العمل السري في خلايا الجبهة، بل إن البعض قد يشكك بالعلاقة ما بين الجبهة الإسلامية وتأسيس الصندوق الحسيني، ويقول هذا البعض إن جماعة السيد هادي المدرسي قد دخلت إدارة الصندوق فيما بعد تأسيسه بسنتين؟

وفي الواقع كانت الحياة الإسلامية تعيش الوحدة في الهدف والاستراتيجية معاً، فسياسة المرحلية كانت هي الجامع لكل من جمعية التوعية الإسلامية /الصندوق الحسيني، ومن الصعب ملاحظة الفوارق بين أساليب كلاً منها، ومعه يمكن القول أن الذهاب إلى تميز خط الصندوق الحسيني ـــ الذي سيشكل الجبهة الإسلامية ـــ في مظاهره العامة هو قول يفتقد إلى الدقة

المنهجية والتاريخية معاً. بل إننا نجد أن سياسية حرق المراحل التي كانت حركة الطلائع الرساليين تعمل على ضوئها لم تمارس إلا بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩. وقد انخرطت كل الفصائل الإسلامية في البحرين في العمل على أساسها، وقبل ذلك يمكن التميز ببعض الفوارق التي تمتد الى مجالات العمل بالدرجة الأولى إذ بدأ الصندوق الحسيني/ الاجتماعي يصعد من الشعارات السياسية الداعية لمقاومة الظلم، ولعل هذا التصعيد من قبل الصندوق راجع إلى اهتمامه الخاص بالشعائر الحسينية ومحاولة توصيل الفهم الحقيقي الثوري للكتلة الجماهيرية وهذا التصعيد لابد له من ان يكون متوافقاً مع بعض الأحداث التي مر بها المجتمع السياسي في البحرين وهي صورة كانت ظاهرة إلى منتصف السبعينات وتعكس مدى التصارع السياسي والفكري الذي أخذت فيه الصحوة الإسلامية تدشن فيها نفسها في العام ١٩٧٤ برز تنظيم ذو روحية إسلامية ثورية تحت اسم *(منظمة الكفاح الثوري)*، وقام بتوزيع عدة مناشير ثورية لكنه كان يفتقد إلى الأيديولوجية الإسلامية الناضجة[٢٣]. وشهود المجتمع السياسي لمثل هذا التنظيم يعكس مدى الجرعات الثورية التي يتغذى بها المجتمع مما جعل منهم يتعجلون الإعلان عن واقعهم، وبروز هذا التنظيم تأتى في سياق عدة متغيرات في الوضع الإقليمي الإسلامي منها إعدام النظام العراقي لأربعة من أعضاء حزب الدعوة الإسلامية في العراق وانشقاق حركة جند الإمام عن حزب الدعوة، وفي هذه السنوات أيضا كانت محاضرات السيد الإمام الخميني قد انتشرت، وهي محاضرات كانت تدعو إلى قيام الدولة الإسلامية ومحاربة الطاغوت وكافة أشكال الدول والحكومات غير الشرعية. إن هذه المؤثرات ما من شك في أنها تؤسس وعياً مغايراً للوعي السائد، أو لنقل إنها تحرك كوامن كثيرة هي معطلة لفترة من الزمن .

وفي الشق المحلي فعلى الرغم من وجود المجلس الوطني وأجواء الحريات النسبية إلا ان كل ذلك لم يكن يحقق حلم المواطن البحراني عن

---

٢٣ ــ حسين أحمد، الحركة الإسلامية واليسار في البحرين، دار الصفا، لندن، ١٩٨٩، ص٣٣

الديمقراطية ففي العام ١٩٧٤ قامت الحكومة بإلقاء القبض على مجموعة من الشباب تحت تهمة زعزعة أمن الدولة وقامت بإيداعهم السجن دون محاكمات وكانت هذه بداية التطبيق الفعلي لقانون أمن الدولة، وفي نفس الوقت فان نشاط الكتلة الدينية في المجلس الوطني أخذ في التزايد وأظهرت نفسها بقوة الفعل والتنظيم السياسي أكثر من كتلة الشعب التي كانت وليدة وربيبة السياسة وصاحبة مشروع تغييري متعدد الأوجه، وهو ما كانت تفتقده الكتلة الدينية.

ان هذه الأمور ساعدت بلا شك على بروز هذا التنظيم السياسي الثوري ولا نجد مانعاً من أن يكون إبراز هذا التنظيم هو بمثابة اختبار إرادة واختبار قوة من قبل الصف الإسلامي للحكومة والتعرف على ردات الفعل المتوقعة على الصف الإسلامي، خصوصاً مع توفر فريق من الإسلاميين يرون سياسة حرق المراحل.

إلا أنه من الملاحظ في استراتيجية الصندوق منذ بداية التأسيس ــ نقصد هنا التأسيس الاجتماعي بالذات أي إضافة لفظة اجتماعي ــ إنها تتطابق بعض الشيء مع أسلوب السيد المدرسي الذي وصل للبحرين عام ١٩٧٠، وهذا التطابق لا يكون مصادفة أو حدثاً عفوياً إذا ما اخضع للتحليل والبحث والدراسة وبالتالي فإن فتح ملف علاقة السيد هادي المدرسي بالصندوق وبالجبهة الإسلامية يعتبر بمثابة البوابة الرئيسية لدراسة التأثيرات الخارجية لنشوء الجبهة الإسلامية، وجذور النشأة لها وبالتالي التوصل إلى تحديد ملامح الخطاب السياسي التغيري للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين. ومن واقع ملامسة بعض قضايا الصندوق الحسيني الاجتماعي تشير بعض الشخصيات إلى أن ثمة نوعاً من الانشقاق كان قد حدث في إدارة الصندوق الحسيني، وعلى أثره كان هناك الصندوق الحسيني في مقابل الصندوق الحسيني الاجتماعي، وهذا الأخير هو ما تعتبره الجبهة الإسلامية المنطلق في تأسيس كوادر الجبهة الإسلامية. ويؤكد من عاصر تلك الفترة على أن اهتمامات الصندوق الحسيني الاجتماعي كانت تتحرك من واقع الدعوة إلى مرجعية السيد محمد الشيرازي في قبال المرجعيات الأخرى.

لقد رأينا أن الجبهة تحاول في خطابها التأسيسي أن تعكس كون الصندوق هو الإطار الثالث الذي تأطرت به في مراحل التأسيس، وفي نفس الوقت نرى أن تاريخ ١٩٧٦ هو تاريخ الإعلان عن الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين مع أن هذا التاريخ يأتي متعارضاً مع تواريخ أخرى في نفس الخطاب التابع للجبهة الإسلامية مما يعني ان ثمة اجتهادات من قبل أعضاء الجبهة في تحديد تاريخ الإعلان، وفي مقابلة مع أحد الكوادر في المكتب السياسي للجبهة الإسلامية في دمشق أوضح انه في عام ١٩٧٦ لم يكن هناك مسمى الجبهة ولم يتم الإعلان عن وجودها أيضاً، ولكن الذي حدث في ذلك الوقت ان ثمة اعتقالات كانت قد حدثت لبعض أعضاء الصندوق الحسيني الذي أغلق في عام١٩٨٠، أما الإعلان عن فصيل الجبهة الإسلامية فلم يكن إلا في ١٩٧٩ في طهران ومن هنا ارتأى البعض أن عام ١٩٧٦ يمثل بداية وعي السلطة بوجود بوادر التشكيل الإسلامي للجبهة الإسلامية.

والسؤال المطروح هنا لماذا تصر الجبهة على التاريخ الأول وتتغافل عن التاريخ الثاني ؟

لعل الكثيرين يجدون أن أغلب التيارات الإسلامية المعلنة هنا بعد الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩ تحاول أن تعكس بعداً تجذيرياً وتعطي لنفسها الأصالة في مقابل التبعية المشار إليها للثورة بمعنى إن التنظيمات الإسلامية تأسست إما من وحي الثورة أو أنها من صنيعة الثورة الإسلامية في إيران، وبهذا فإنها تكون تابعة للتخطيط الفكري للثورة الإسلامية في إيران وتخضع لها، بل وتمارس عنها حرباً بالوكالة مع الأنظمة الحاكمة المعادية للثورة الإسلامية، ولذا فإن الذهاب إلى تاريخ أبعد زمناً عن تاريخ انتصار الثورة الإسلامية يعطى جواباً لتلك التحليلات المشار إليها ويبعد عنها كماً هائلاً من الدعايات في هذا اللحاظ، ومن جهة أخرى تعطى لنفسها الاستقلال عن القرار الإيراني .

ولكن هذا التحليل لا يعجب أصحاب التيارات الإسلامية عموماً ومنها الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ولذا نرى أن انتقاداً حاداً لمثل هذه

التحليلات تنطلق بعضها من وحي الانفعال والبعض الأخر يعكس نقاشاً علمياً مع القضية المطروحة وهي قضية تأسيس التيار الإسلامي في البحرين، ويناقش الأسلوب المتبع في تتبع قضايا التأسيس "ان الإطار النظري لأية حركة سياسية مهم للغاية بل هو العمق الحقيقي لفهم أية حركة سياسية فهماً موضوعياً متكاملاً، والإسلام هو ذلك العمق وذلك الإطار النظري للحركة الإسلامية البحرانية[٢٤]، وعليه فان الجانب السياسي للحركة الإسلامية لا يشكل إلا أحد أقسامها وقنواتها وقد يتصدر أنشطتها وقد يتأخر بناء على العديد من العوامل والظروف الموضوعية والذاتية[٢٥]. والنقد الأكثر منهجياً في هذا السياق هو أن الركون الى بداية التأسيس بناء على أول إعلان رسمي للتنظيم لا يشكل إلا الحلقة التالية لدراسة الجذور والأصول والحركة القائمة. فإننا عندما ندرس الثورة الإيرانية مثلاً لا ندرسها من لحظة الانتصار بقدر ما ندرسها من تلك اللحظات التي انطلقت فيها شرارات الثورة وأسست الوعي الجماهيري المنشئ للثورة أساساً.

وهنا يتضح لنا بعداً جديداً في خطاب الجبهة الإسلامية يقوم على التماهي مع الحالة التاريخية للبحرين، ومع الخصوصية التابعة لها أعني الحالة الإسلامية المعارضة وخصوصية التشيع وهما مما تتميز الجبهة الإسلامية بكثرة التركيز عليهما في أدبياتها ومعه فإن مشهدية التأسيس للجبهة الإسلامية لابد لها وان تتمدد على امتداد التاريخ السياسي للحالة الإسلامية في البحرين. وأن المؤسسات الإسلامية والمشاريع التابعة للحركة الإسلامية عموماً هي بمثابة العناصر الداعمة لتيار الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين .

ثانيا: السيد هادي المدرسي العقل المحرك

---

٢٤ ـــ المصدر السابق، ص٣٣.

٢٥ ـــ المصدر السابق، ص١٩.

إن شخصية السيد هادي المدرسي قد لا يلفها الغموض في مرحلتها الراهنة، أي منذ إبعاده عن البحرين ١٩٧٩، لكنها قبل ذلك فإنها تثير الكثير من علامات الاستفهام. ومن الممكن أن تؤسس مرتكزات أساسية في تاريخ البحرين السياسي. وعلامات التعجب التي أثارتها روبن رايت تبدو في محلها لقد وصفته "بأنه استجمع الدعم بسرعة داخل الحسينيات والمجتمع الإسلامي المتنور المؤثر، مراكز ضخمة، أكثر من مائة مكتب تعاملت مع قضايا الشيعة. قد أخذ على عاتقه المهمة بقوة، السلطات كانت مدركة للمعلومات عن الجبهة الإسلامية إلا أنها لم تكن آخذة لها بجدية[٢٦]. لذا فإن الخوض في قضايا الخطاب السياسي للجبهة الإسلامية لابد له من الخوض والإحاطة بتفصيلات العلاقة بين السيد المدرسي والجبهة الإسلامية .

إذ لعل واحدة من مقومات القوة التي امتازت بها الجبهة الإسلامية وحققت نفوذاً واسعاً لدى الشارع السياسي في المجتمع السياسي البحراني هي تلك العلاقة بينها وبين السيد المدرسي مما اكسبها أصالة في البعد التنظيمي والحركي التأسيسي أو البعد الخطابي المفاهيمي .

إن هناك بعض النقاط في مسيرة السيد المدرسي، التحدث عنها يؤسس فهم العلاقة بينه وبين الجبهة، فلأي غرض قرر المدرسي الاستقرار في البحرين؟ وكيف كانت علاقته مع النظام الحاكم ليظهر على الشاشة التلفزيونية منذ ١٩٧٣؟. لقد حصل السيد المدرسي على الجنسية البحرانية في وقت قصير جداً وكانت علاقته مع ولي العهد آنذاك الشيخ حمد بن عيسى ووزير الإعلام طارق المؤيد علاقة قوية يشار إليها بالبنان. مع العلم أن السيد هادي المدرسي يمتلك تاريخاً جهادياً آخره ما قام به في لبنان لمحاولة إنقاذ خاله السيد حسن الشيرازي من حكم الإعدام الذي صدر في حقه في العام ١٩٦٩ ومن جهة أخرى، فهو حفيد السيد حسن الشيرازي الذي اصدر فتواه المشهورة ضد الاحتكار البريطاني لصناعة التبغ في

---

٢٦ ـــ روبن رايت، الغضب المقدس، دار التيار الجديد، ط١، بيروت،١٩٨٩،ص١٧١.

إيران، والميرزا محمد تقي الشيرازي قائد ثورة العشرين وفتواه بوجوب الجهاد ضد الإنجليز في العراق ١٩٢٠ جده أيضا .

كثير من الأمور والقضايا خصوصاً متابعة ساحة المجتمع العراقي وتدشين الوعي الإسلامي الحركي في مجال الدعوة في قطاعات واسعة ومختلفة يجعل من رحلة السيد المدرس إلى البحرين رحلة تحمل في طياتها مشروع عمل يتعدى مجال الدعوة والإرشاد وهي مجالات العمل الخطابي لعلماء الدين أو خطباء المنبر الحسيني. وللتوصل إلى إتمام هذا المشروع كانت حركات السيد المدرسي تسعي لتوفير الأغطية المناسبة لانجاح مشروعه الذي لم يكن مشروعا خاصا بالبحرين فقط، بل إنه كان توجها عالميا. وكانت نقطة القوة في عمل السيد المدرسي هي قدرته على فصل واقع العراق المثوَر والهائج سياسياً عن واقع ساحة البحرين التي وإن كانت تعج بالأحداث السياسية الملتهبة وتعيش ذروة العمل السياسي لكنها لم تكن في حال من الأحوال في مستوى ساحة العراق، وتضمن هذا الفصل فصلاً بين انتماء السيد المدرسي للعراق وشؤونه وبين أرضية العمل الجديدة. وهذه الاستراتيجية جعلت من أسس العمل الحركي قائمة على وضعية التشخيص المنفصل التي مارسها خاله السيد محمد الشيرازي عند قدومه الى الكويت بعد صدور حكم الإعدام في حقه في العراق فقد اختط سياسية الفصل ذاتها ولم يمارس المعارضة ضد النظام العراقي من أرض الكويت لدرجة أنه لم يكن يلتقي مع السيد تقي المدرسي شقيق السيد هادي المدرسي والذي كان مسؤولا عن شؤون العراق السياسية. وكما توجه السيد الشيرازي الى بناء البنى التحتية للعمل الثقافي والسياسي المختص بالكويت فإن السيد المدرسي خضع لنفس هذه السياسة أيضاً. إن هذا التشابه لا يمكن أن يكون إلا صادراً عن وجود رؤية حركية يبدو أنها كانت محل اتفاق بين هذه الشخصيات، وفي نفس الوقت فإن الاستمرار في تتبع استراتيجية السيد المدرسي للمشروع المبطن لعلها تكشف عن طبيعة التحركات التي كان يقوم بها ومن دون ان يطرح قضايا المشروع الحقيقية. فطوال الفترة التي كرس

السيد المدرسي فيها وجوده في البحرين كان معروفا عنه النشاط في الدعوة إلى مرجعية السيد محمد الشيرازي ـــ ولعل من اللطيف ذكره هنا أن حادثة تتعلق بهذا الهم كانت سبباً في تقليل الوجاهة التي تمتع بها السيد المدرسي أفرزت نوعاً من التقسيم الفكري في المجتمع السياسي /الفكري في البحرين، فبعد وفاة السيد الحكيم طرحت مرجعية السيد الشاهرودي إلا انه توفي بعد مدة قصيرة فقررت جمعية التوعية إقامة مجلس عزاء على روحه في مأتم الإيرانيين على اعتبار كون السيد الشاهرودي إيرانياً، وصادف في يوم المهرجان أن قدم السيد طالب الرفاعي وهو أحد العلماء العراقيين وأحد المؤسسين لحزب الدعوة الإسلامية في العراق، ومن الذين لهم علاقات قوية مع بعض المراجع في النجف، وطلب ان تكون له كلمة قصيرة يتكلم فيها عن حياة السيد الشاهرودي وعن حياة المراجع فوافق مقيمو الحفل على ذلك. وكان السيد الرفاعي شديد اللهجة فتكلم عن المرجعية الشيعية ودورها وضرورة اللجوء إلى الكفوءة منها، ثم أنه أخذ يتكلم بوجه سلبي على مرجعية السيد محمد الشيرازي وانتقد بكلام لاذع الصور والمنشورات التي كانت توزع في المنامة وقرب مأتم العجم ودعا إلى الوقوف بوجه الدعوة إلى تقليده. لقد أحرج السيد الرفاعي بكلامه هذا أعضاء جمعية التوعية الإسلامية، واجهة حزب الدعوة في البحرين، والتي لم تكن تعلم بهذه النهاية. وحدث نزاع بين السيد المدرسي والجماعة المحيطة به والمنتمين لمرجعية السيد الشيرازي وبين جمعية التوعية الإسلامية وعلى إثر هذه الحادثة حدثت قطيعة ونوع من الخصام بين كلا الطرفين.

وفي الواقع فإن السيد المدرسي لم يخرج عن خط العنف الثوري كأداة للعمل السياسي لكنه في نفس الوقت كان يدرك ان العنف السياسي والاجتماعي بهيكله ومحتواه وأشكاله ومنهاج مظاهره ليس أمراً متحجراً ثابتاً، بل هو موضع تطور سياسي عادي .

فالعنصر السياسي ما زال عنصراً متغيراً حسب ميزان القوى ولم يصل لحد التوحد مع العقائدي أو الثقافي أو لم يصل لحد التفاضح مع

الهوية. لقد ساعد المدرسي في ذلك بعض السمات التي امتاز بها مثل قوته الخطابية وتوقد ذكائه وسعة اطلاعه وتعمقه في شؤون الفكر الإسلامي والفكر الآخر الغربي فضلا عن سمات القيادة البارزة عليه وعلى عمله. فكان وصوله إلى البحرين يمثل دفعة لنشر نشاط ديني تنظيمي سياسي وكذلك أيديولوجي عبر المنابر الدينية أو الصحافة أو الكتيبات الدينية بما فيها كتيبات السيد المدرسي نفسه (مجلة الفجر ع.٧٠ ص١٢)، لكنه عمل لا يثير سخط السلطة السياسية لما اتسمت به حركته من هدوء وعدم تصعيد الدخول في صراع مكشوف مع السلطة السياسية .

تبدأ علاقة السيد المدرسي بالحركة التنظيمية في البحرين منذ سنة ١٩٦٧ حيث التقي السيد محمد العلوي بالسيد محمد الشيرازي في كربلاء في حسينية تابعة للجالية البحرانية هناك وتباحثا حول الوضع في البحرين ومن ثم اتفقا على ضرورة العمل الحركي السياسي الإسلامي وكان السيد الشيرازي متوجها بقوة ناحية العمل السياسي وفي نفس الوقت اختير السيد هادي المدرسي كمبعوث لهذه المهمة. انطلق السيد هادي الى عجمان ومنها استطاع الحصول على الجنسية منها، وفي عام ١٩٦٩ توجه الى البحرين ونزل ضيفاً على السيد محمد العلوي الذي عرفه بالسيد محمود العلوي وزير المالية ومؤسس بنك البحرين الوطني ومنه تعرف السيد المدرسي على رجالات الدولة وكون علاقة قوية مع الشيخ حمد بن عيسى وأهدى إليه كتابه "نهج الكفاح" الذي يتضمن رؤية عسكرية من خلال نهج البلاغة، الأمر الذي جعل من الشيخ حمد بن عيسى، يعتبر السيد المدرسي مستشاراً إليه في شؤون الدفاع التي كانت في طور التأسيس. لقد وجد السيد المدرسي البحرين لقمة سائغة للانقلاب العسكري وكون له فكرة السيطرة على الجيش والقيام بالانقلاب العسكري إلا أن هذا الهم واجه صعوبات حقيقية جعلت منه ينسحب تكتيكيا من قوة الدفاع. لقد كان دخول السيد المدرسي في نطاق الدولة يفرز حساسية واستياء من قبل جماعة حزب الدعوة لكونه وافدا على البحرين. إلا أن السيد المدرسي وبعد انعزاله عن خط الدولة بعد

١٩٧٣ توجه الى القطاع الجماهيري الذي وجده مرتعاً ومحتاجاً الى عمل تنظيمي واسع خصوصاً مع محنة المثقف التي عانى منها الواقع البحراني في السبعينات إلا انه لم يقطع صلاته نهائياً بالدولة فكانت محاضراته مستمرة في تلفزيون البحرين. وقبل انتصار الثورة الإسلامية في إيران وبسبب معلومات تلقتها سفارة إيران في البحرين عن تحركات السيد هادي المدرسي السرية وضع تحت المراقبة مما أعاق حركته بعض الشيء إلا انه ومع انتصار الثورة تبدلت حركية السيد المدرسي، وأعلن تأييده للثورة الإسلامية مفارقاً بذلك جماعة حزب الدعوة التي ظلت متحيرة في أمرها، واخذ السيد المدرسي موقعاً قيادياً في جهاز الإعلام للثورة وبدأ يعطي تصريحات سياسية. بل إنه كان المشرف على عملية الاستفتاء على الجمهورية الإسلامية في السفارة الإيرانية في البحرين.

وبسبب المخاوف من احتلال إيراني للبحرين اعتقل السيد المدرسي لمدة يوم وأبعد الى الإمارات بعد ان تلقت حكومة البحرين تهديدات حقيقية من قبل الشيخ محمد المنتظري ومن بعض الحركات الإسلامية القريبة من السيد المدرسي. توجه السيد المدرسي في دبي الى مسجد الإمام علي واستقبلته الجالية الشيعية هناك. وفي نفس هذه الفترة كان السيد المدرسي مطارداً من قبل السفارة العراقية حيث دبرت له عملية اختطاف من المسجد، تحركت على أثره جماعة السيد المدرسي في دبي وحدثت اتصالات مع إيران وتدخل ياسر عرفات للإفراج عن السيد المدرسي ومنع توصيله للعراق. وأصبح السيد المدرسي بعد هذه الحادثة شخصية محببة الى القطاع الإيراني والجماهيري العام خصوصا مع الخدمات التي قدمها للشهيد بهشتي وتوريد طلبة السيد الإمام الخميني الى أوربا .

ومن هنا تبدأ مسيرة جديدة للسيد المدرسي حيث وجد المدرسي إمكانيات ضخمة تحت يديه ووجد نفسه مسؤولا عن تحرير البحرين. ففي الموسم الأول للحج بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران حدث تجمع سري لحركة الطلائع الرساليين ضم العناصر الفاعلة فيها وخرج

المجتمعون على صيغة عمل جديدة تقرر فيها أن يتم الإعلان عن فصيل لكل منطقة من مناطق الخليج العربي، وتكوين مجلس القيادة العليا، بغية إحداث ثورة مشابهة للثورة الإيرانية في منطقة الخليج العربي. فخرجت منظمة العمل الإسلامي في العراق ومنظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية والجبهة الاسلامية لتحرير البحرين وأخرى في عمان. وتولى السيد المدرسي قيادة الجبهة الإسلامية، وبحكم صلاته بالثورة الإسلامية فكر في استنساخ النموذج الإيراني في البحرين وفكر بالانقلاب الجماهيري فيها فجمع معلوماته ووظف خبرته ودرس ميزان القوى العسكري، وفي غضون ستة أشهر تقريبا حصل على معلومات اعتبرها كافية للانقلاب وأخذ في رسم خطة عسكرية لتحقيق الهدف. واستفاد من العمل التنظيمي الذي باشره في الصندوق الحسيني، حيث أرسل أفراد الخط التنظيمي السري الى سوريا للتدريب واخضعوا الى دورة متكاملة خصوصا الشق العسكري لمدة ستة أشهر وبعمل مكثف لرتبة ضباط. وأرسل الخط الجماهيري الى إيران للتدريب أيضاً واستغنى السيد المدرسي عن الكادر الإيراني للتدريب بالجنود البحرانيين وتمت عملية التدريب تجرى بشكلها السريع والمتقن حتى تم الاتفاق على التنفيذ وعرف ما يسمى بمحاولة الانقلاب ١٩٨١.

إن اختيار السيد المدرسي للبحرين يأتي في ظل توفرها على القاعدة المناسبة لاتمام المشروع السياسي وبعبارة أدق توفر القاعدة العقيدية إذ تشكل الطائفة الشيعية اكثر من ٧٠% كذلك فإن نضج الحركة الإسلامية والسياسية في البحرين غير من ميزان ثقل المناطق الأخرى. والسبب الأكثر أهمية أن البحرين إلى ما قبل انتصار الثورة الإسلامية في إيران كانت تشكل بؤرة سياسية تستقطب العمل السياسي لكافة الجهات، ساعدها على ذلك إرثها التاريخي المليء بالمعارضة والتحرك السياسي وما عرف عن أبنائها ولعهم الشديد بالسياسة والعمل السياسي. وعليه فقد كانت البحرين هي الأكثر بروزاً بين حاضرات الخليج العربي، وهي البيئة الأكثر توافقاً لتدشين المشروع السياسي الذي جاء به السيد المدرسي. على أن هذا

المجيء لم يكن تخطيطاً بعيداً عن أقطاب الحركة الإسلامية في البحرين فقد كانت هناك علاقات حميمة بين بعض البحرانيين الدارسيين في العراق وحركة الطلائع الرساليين المؤسسة ١٩٦٧، وكانت هناك جلسات عمل تتم بين هؤلاء البحارنة وبين أعضاء حركة الطلائع "فالحركة الرسالية كانت تضم بالإضافة إلى العراقيين عناصر من الجزيرة العربية والبحرين والكويت وبعض دول الخليج الأخرى وإيران[٢٧]. ومن جانب آخر، فمنذ أواخر الستينات بدأت تتوالى دفعات من الشباب المؤمن على مدينة النجف وبشكل منتظم وبدأت تتصهر وتتفاعل مع الأجواء العلمية والسياسية والفكرية والحركية التي كان يموج بها العراق بشكل عام والمدن المقدسة بشكل خاص. وفي هذه الفترة بالذات بدأت اطروحات "الحركية والحزبية الإسلامية تظهر وتطرح نفسها بقوة على الساحة"[٢٨].

لقد كان المشروع يتطلب استراتيجية وحنكة سياسية قادرة على إنجاحه بالشكل التام حتى ولو تأخر سنوات عديدة وبعبارة أدق إن العمل السري هو السياسة التي كانت متبعة مما عزز مجالات التفاعل والعمل مع كافة فصائل الحركة الإسلامية "جمعية التوعية الإسلامية /الصندوق الحسيني" فطوال فترة بقاء السيد المدرسي في البحرين لم يكن يطرح فكره السياسي الخاص بحركة الطلائع الرساليين وعلى الأخص فيما يتعلق بإشكالية تكوين الأحزاب وشرعيتها الشرعية والعملية وهي مسألة تناولها السيد حسن الشيرازي في كتابه "كلمة الإسلام" أكد فيه على ضرورة ربط الجماهير بالمرجعية والعلماء وتوصل فيه أيضا إلى عدم شرعية الأحزاب من وجهة إسلامية، وأن الشرعية منحصرة في ولاية الفقيه. إن الدخول في مثل هذه القضايا لم يكن مناسباً مع الأجواء البحرانية من جهة، وهو جهد يقع في المرحلة الثانية في الفكر السياسي الحركي من جهة أخرى، فقد سعى المدرسي إلى بناء مرحلة القاعدة في أجواء كانت مليئة بالتحديات

---

٢٧ ــ عادل رؤوف، م،س، ص٢٥٢.

٢٨ ــ حسين أحمد، م،س، ص٣٩.

والصعوبات. مستفيداً من تجربة مجاهدي خلق الإيرانية القائمة على تربية شخصيات تربية عقائدية وسياسية وروحية لمدة سنوات وكانت للسيد المدرسي تجربة في هذا المضمار مع الشيخ محمد منتظري في لبنان. فشجع السيد المدرسي الصندوق الحسيني وجعل منه بوابة لاختيار تلك الشخصيات وتربيتها تربية شمولية. فعلى الرغم من تجذر الحالة الإسلامية في البحرين إلا أنها في تلك الفترة كانت الجماهير معرضة للاستقطاب السياسي اليساري، مما أدى إلى خلق حالات من التصادم بين المبشرين باليسار والداعين إلى الحالة الإسلامية. وكان على الإسلاميين المضي في مواجهة المد الشيوعي واليساري والشروع في البناء التحتي للقاعدة الإسلامية المعتمدة على التأكيد على الهوية الإسلامية والهوية الشيعية أيضاً.

إن الدور التغييري الذي مارسه السيد المدرسي يمكننا فهمه من خلال استعراض النهج التغيري الذي كان يراه المدرسي والذي كان يراه في الصحوة الإسلامية المتمثلة في العودة إلى الذات والتماس الحلول من التراث والحضارة والثقافة الأصيلة من دون أي رفض للتراث الإنساني المعاصر، كما هو الحال عند الشهيد علي شريعتي. ويحدد السيد المدرسي مراحل الصحوة الإسلامية كالآتي :

١- مرحلة الوعي بالذات وفهم الدين والمعتقدات

٢- مرحلة الالتزام الشخصي والذي تمثل في الالتزام بالشكليات كالحجاب وصلاة الجماعة وحضور المحاضرات الدينية والتشديد على إحياء الشعائر الحسينية .

٣- مرحلة العمل الاجتماعي المتمثل في الارتباط العقائدي والالتزام العائلي والعطاء الإنساني .

٤- مرحلة العمل السياسي وخوض عملية الصراع مع القوى المعاصرة[٢٩].

---

٢٩ ــ حوار شامل مع العلامة السيد هادي المدرسي، دار الصفا، لندن، ١٩٨٨،ص١٢.

ومن جهة أخرى رافقت هذا المنهج التغيري محاور عمل أساسية لتطبيق المنهج ومن ضمن هذه المحاور :

١ ــ توفير المنهج الفكري الإسلامي :وهو مجال يتعرض لعرض الفكر الإسلامي ومقارنته مع الفكر المضاد بهدف إعادة الثقة في الإسلام بعد موجات الانهزام المتلاحقة في العالم الإسلامي خصوصا بعد سقوط الخلافة العثمانية ١٩٢٤، وبالتالي بلورة بعض المفاهيم والاطروحات الفكرية النظرية في الإسلام .

٢ ــ تحريك الساحة عبر العلماء من خلال الزيارات المكثفة وبصورة منتظمة إلى العلماء وحث المجتمع على ضرورة الارتباط برجال الدين لأنهم هم المؤهلون لاتمام عملية التغير وهم المعرضون إلى كافة الضربات والاتهامات، إن وضعية رجل الدين في الفكر الشيعي البحراني تختلف عما هي عليه في الفكر السني وهذا الفارق يمكن فهمه من خلال ما طرحه الخوري أي تفسير الأمور الدينية وارتباط هذا التفسير برجال الدين والثاني بروز قضاة الشيعة والملائية بشكل طوعي على أساس الدعم الشعبي لا بشكل وظيفي على أساس التعيين الرسمي[٣٠]، لذلك لم يكن قضاة الشيعة موظفين رسميين خاضعين لتنظيم هرمي متسلسل بل كانوا قياديين خرجوا من صفوف الشعب[٣١].

وهدفية هذا المحور لم تكن تخرج عن إطار تركيز المرجعية الدينية بالدرجة الأولى والسعي نحو تكوين سلطة جديدة وشرعية قوية لتحركات رجال الدين في المجتمع السياسي البحراني فقد كان السيد المدرسي يرسل بعض الوفود إلى الإمام الخميني في النجف وباريس لمساعدته في مختلف الأعمال السياسية كما كان وعبر الكوادر المعتمدين يساهم في نشر ونقل ما يريده الإمام الخميني إلى داخل إيران (الرسالية عدد ٦٧، ص٣٣/١٩٨٨).

---

٣٠ ــ فؤاد الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، ص١١٠.

٣١ ــ المصدر السابق، ص١٢٨.

٣- التثقيف السياسي ومواجهة السلطات. ان الفكر السياسي الاستراتيجي الذي عمل فيه السيد المدرسي يتركز في ضرورة بناء طليعة مؤمنة منتظمة تتحرك نحو تحقيق الدولة الإسلامية من خلال صنع وتربية تيار ثوري مناهض للواقع المتخلف (الرسالية ،نفسه ص٢٩)، وكان منزله في البحرين قبل انتصار الثورة ملاذا للثوار الإيرانيين. ولخطورة هذا المحور فإن سياسة السيد المدرسي كانت تتطلب قدرا كبرا من الذكاء والحذر والفطنة ومن هنا نلحظ سرية العمل السياسي الذي هو ركيزة المشروع الذي جاء به المدرسي فعمد إلى عقد صلات وثيقة مع بعض المسؤولين الحكوميين في وقت كان فيه النظام السياسي يسعى إلى تطهير صورته وتحسينها وإظهارها بالمظهر الديني لمقاومة المد السياسي اليساري الساعي إلى إسقاطه ومحاولة امتصاص الغضب الإسلامي وعقد تحالف معه لحين من الزمن ولعل النظام الحاكم كان يرى في السيد المدرسي ذلك الطعم الذي يستخدمه لتنفيذ خطته وفي نفس الوقت كان السيد المدرسي يراها فرصة لتحقيق مقاومته للفكر المضاد عبر استخدامه وسائل الإعلام وتثبيت مكانته في الوسط الاجتماعي العام وفي مكونات النظام السياسي أيضا للتغطية على عمله السياسي السري.

إن السنوات القليلة من بعد قدومه الى البحرين كشفت عن معالم ذلك المشروع الذي تمثل في السعي لتنظيم الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين عبر الارتباط بحركة الطلائع الرساليين في العراق التي أخضعت نفسها لقراءات المرجع الديني المشهور السيد محمد الشيرازي الذي بدأ بقراءة سياسية للتراث الديني والشيعي بوجه خاص وكانت تلك القراءة الموجهة تصدر عن رؤية ثورية تقوم على أساس أسلمة المجتمع عبر الدولة الإسلامية ان هذه القراءات أثمرت في صدور طائفة من الكتابات الموجهة والنشريات الخاصة التي تندرج ضمن رؤية الحركة العامة لواقع الأمة الحضاري مما أدى إلى حيازة هذه الحركة على أطروحة الدولة الإسلامية

متمثلة في ولاية الفقيه[٣٢]. إن هذه القراءة السياسية الإسلامية تأتى في سياق غياب مثل هذه القراءات للفكر الإسلامي وفي نفس الوقت في ظل تزايد رغبة الجماهير لممارسة العمل السياسي على الطريقة الإسلامية ورغبتها في اعتزال الطريقة اليسارية خصوصاً بعد ١٩٦٧. ولم يكن هناك من بديل سوى حركة الإمام الخميني وهي حركة لم تكن على تواصل مع كثير من الأقطار الإسلامية التي أخضعت نفسها لقراءة تجارب الإخوان المسلمين او حزب الدعوة ولذا فإن قراءة السيد محمد الشيرازي السياسية قد أعطت البديل وسدت النقص في المجتمع السياسي البحراني وهو ما سبب انتشاراً واسعا لعدد المقلدين للسيد الشيرازي رغم معارضة بعض من مراجع النجف الأشرف آنذاك لطرح مرجعيته، لكنه وبخطى ثابتة ودعم من قبل مؤيديه استطاع أن يكوّن له جهازاً مرجعياً شاملاً من الناحية السياسية والفكرية والحركية، ولم يكن السيد المدرسي بعيداً عن هذا الخط الذي عمل على تأصيله وسط المجتمع البحراني.

---

٣٢ ـــ فؤاد إبراهيم، الفقيه والدولة الفكر السياسي الشيعي، دار الكنوز الادبية، بيروت، ط، ١٩٩٨،ص٣٥٨.

٢- ظاهرة الانبعاث للإسلام السياسي وظروف النشأة التاريخية

منظور الصراع الحضاري:

ان الإحاطة بأية ظاهرة او أي فعل سياسي او اجتماعي لا تكتمل في ظل التعرف على الشروط الذاتية الدافعة إلى التحقيق الوجودي فقط. إن تلك الإحاطة بالشروط والرؤية والظروف الذاتية ما هي إلا جزء من متكونات أكبر تشكل الظروف الموضوعية العنصر الأكثر حسما في القضية، لما تقدمه من توضيح لوضعية المجتمع السياسي الذي نشأت فيه الظاهرة او تحرك فيه الفعل .

من هذا المنطلق فإن التعرض لقضية الظروف التاريخية لنشأة الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين لا بد لها أن تدرس من كلا المنطلقين. ورغم أن ما تقدم من إعطاء رؤية ذاتية لنشأة الجبهة الإسلامية قد يكون قادرا على تقديم صورة أوليّة، فإن هناك فراغات غير مملوءة تحتاج إلى عملية تكميل وإن مشهدية التأسيس كما هي عند أدبيات الجبهة لا تكتمل إلا في ضوء دراسة الأجواء الذاتية والموضوعية لتلك المشهدية التي نحاول الكشف عنها ونعنى بذلك محددات الفعل السياسي في المجتمع السياسي عموما وعلى وجه الخصوص البحرين .

ومن اللازم لمثل هذه الموضوعة أن تبتعد عن السياق السياسي المحض وأن تلتحم بقراءة للسياق الحضاري والتنموي والتغيري والمستقبلي. ولذا فإن الإشكالية المطروحة هنا لا تناقش ظرفا تاريخيا يعنى الحدث في الماضي بل تسعى إلى دراسته عبر قراءة تواصلية نقدية، إنه من حقنا أن نطرح سؤالا

عريضا حول الحدث التاريخي ومن السهل أن نقوم بإثبات وقوعه او نفي ذلك، لكن من الصعوبة بمكان التوصل لرؤية معرفية تقيم ذلك الحدث او تحكم عليه حكما موضوعيا. لنثر تساؤلاً واحداً من تلك التساؤلات:

هل كانت رؤية الجبهة الإسلامية رؤية تتناسب وظروف وحاجات المجتمع السياسي في البحرين؟ أم أنها رؤية استيرادية قامت على أساس افتقاد المجتمع السياسي إلى منظومة عمل ومن ثم عكفت على استيراد منظومة من خارج فضاء ومتطلبات المجتمع السياسي؟

إننا لا نناقش هنا حدثاً تاريخياً يهتم بمحاولة إثبات ذلك الاستيراد أو نفيه، وإنما نناقش وعي فئة رأت في الفكر الخارجي مخلصا لأزمة كان يعيشها المجتمع، ومن الممكن لهذا الفكر أن يفك التعقيد السياسي والاجتماعي والثقافي .

إن أي مجتمع لا يستطيع أن يبنى لنفسه رؤية خاصة يبدعها إبداعاً أو يعمل على تطوير الفكر المستورد بالشكل المتلائم مع طبيعة علاقات القوة عند ذلك المجتمع، فإن الاحتمال الكبير هو أن يقع هذا المجتمع فريسة الخطاب التعبوي ويشحن فيه أفراده شحنا دافعا لأمد، لكنه سرعان ما يتقهقر ويكف عن ممارسة الدعوة إلى خطاب التعبئة، ويميل إلى إعلان خطاب مغاير له ألا وهو خطاب التوبة. إن الفكر اليساري الذي استورده الكثيرون في المجتمع السياسي البحراني هو خطاب لم تكن له أسس ومتطلبات معرفية أسسية في المجتمع السياسي البحراني فهو خطاب يتعارض في جوهره وكثير من مفرداته مع طبيعة التفكير وعلاقات القوة المعمول بها في البحرين من جهة، ومن جهة أخرى هو خطاب أزموي نشأ من جراء فشل في خطاب القومية على احسن تقدير. وكان من نتائج ذلك الاستيراد أن ضعفت الجبهة الوطنية التي كان يمكن لها أن تظهر بشكل أقوى فقد كان هناك حساسية من الطرف اليساري وخصوصا الماركسي منه على الصعيد الشعبي ولم يسع القائمون على الحركات السياسية بفصائلها المختلفة لوضع برنامج علاقات عامة لشرح حقيقة توجهات الحركة السياسية ومدى قربها

وبعدها عن الإسلام[٣٣]. وبدأ المأزق الحقيقي لدي الماركسيين عندما اخذوا في تحويل فكرة التقدم إلى عقيدة تقدمية. وهكذا فقد تعاملوا مع أفكارهم كتعاليم منزلة او كمرجعية مقدسة ومارسوا علاقتهم بالزمن على نحو اصولي تراجعي[٣٤]. كان هذا في ظل انحسار التيار الإسلامي كحركة سياسية وأيديولوجية ومع ذلك فقد بقيت المحافظة على القيم والأخلاق والمبادئ الإسلامية هي السمات العامة للناس[٣٥].

إن علاقة الدين بالسياسة في الشرق هي من بين أخطر المواضيع المطروحة على الوجدان العربي في هذه الحقبة من الزمن ووجود تيارات دينية ذات طموحات سياسية هو أمر طبيعي في كل مجتمع. لكن ما يجعل من هذا الأمر مسألة بحاجة إلى مواجهة خاصة هو انجذاب الجماهير او جزء منها لهذه التيارات. وهذا الانجذاب لا يعالج إلا بالوعي لبعض الحقائق البارزة والهامة، وان نمو التيارات الإسلامية في السبعينات يعود إلى عدد من العوامل التراثية والخارجية والداخلية أي المرتبطة بالتفاعلات الجارية داخل المجتمعات المشرقية. وفي نفس الوقت فإن الخطاب الإسلامي له مآزقه هو الآخر، بالرغم مما حققه من تداول وانتشار واسع فالمشروع الإسلامي في طريقه هو الآخر إلى الاختراق على غير ساحة من ساحات العمل الإسلامي[٣٦].

كانت المقاربة التي طرحها ديكمجيان **Dekmejian** المسماة بمنظور أيديولوجية الأزمة ويقصد بذلك "نمط لموجات متتالية من الانبعاث او النهوض كاستجابة لمواقف او أوضاع الأزمة ويحتوي هذا النمط على آلية اجتماعية ـ سياسية مضمنة فيه مكنت الإسلام من التجديد وتأكيد نفسه ضد

---

٣٣ ـ سعيد الشهابي، م،س،ص٢٧٧.

٣٤ ـ وحيد تاجا،الإسلام ـ الخطاب العربي وقضايا العصر، فصلت للدراسات والنشر .دمشق، ٢٠٠٠،ص١١٧

٣٥ ـ سعيد الشهابي، م،س، ص٢٦٧.

٣٦ ـ وحيد تاجا، م،س، ص١١٨.

التآكل الداخلي والتهديد الخارجي[٣٧]، كانت مصدرا رئيساً لكثير من الأبحاث والدراسات التي اهتمت بدراسة ظاهرة الإسلام السياسي خصوصا في مصر والمغرب العربي، إن هذه المقاربة أملت على الكثير من الدراسات أن تنظر إلى ظاهرة الإسلام السياسي وتجمع حول الأزمة كعامل في انتشارها. وليس متاحا هنا أن نناقش هذه المنهجية كأساس معرفي لتناول القضية لكنها من الممكن أن تكون ذات صلة بالمجتمعات التي شهدت في واقعها انبعاثا إسلاميا سياسيا حقيقيا تولدت عنه الكثير من التفاعلات السياسية والاجتماعية. ولكن الوضع في الخليج عموماً وفي البحرين خصوصاً، فان انطباق مقولة الإسلام السياسي يحتاج إلى تأمل. إن فهم الإسلام السياسي مرتبط بمفهوم آخر هو ما يشار إليه بالأصولية **fundamentalism** الذي يشير إلى النهضة الإسلامية كما مثلتها الحركات والجماعات الإسلامية المعاصرة وفي بعض الأحيان يستخدم تعبير السلفية **traditionalisme** الذي يشير الى النزعة إلى التقليد، وقد تم نقل الأصولية بعد استخدام أنور عبد الملك ١٩٦٥ ذلك اللفظ "السلفية" الذي أتت عليه الترجمة العربية ومترجمة إياه بالأصولية وشاع بعد ذلك للتعبير عن طابع تلك الحركات الإحيائية المتوغلة في إعلان الحرب على الدولة والمجتمع وخصصت للتعبير عن جانب العنف المستخدم كسلاح تقاوم به هذه الحركات كل من لا ينتمي إلى منظومة فكرها العقائدي. ومما تجدر الإشارة إليه، أن الأصولية في الفكر الغربي أطلقت أول ما أطلقت على ذلك التيار الديني الذي يرى ضرورة العودة إلى الأصول الإنجيلية وترك ما قد استجد على الساحة الوضع السياسي وهي بذلك تحمل في طابعها أمرين هما الطابع الديني والثاني النزعة الماضوية او السلفية بمعنى العودة إلى العصر المتأخر .

وحينما نحاول إطلاق الأصولية على التيار الإسلامي في البحرين فلا نرى ثمة مطابقة مع التيارات الأصولية الممارسة للعمل السياسي اليوم او ما

---

٣٧ ــ حيدر ابراهيم حيدر، التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ص٣٤.

يطلق عليهم بالاسلامويين. إن منظور الأزمة لا يتعدى كونه تفسيرا لحالات معينة تمخضت عن وضعيات انفلات عن النسق العام للفعل السياسي الممارس خصوصا بعد نكسة يونيو/ حزيران ١٩٦٧ التي ولدت خيبات أمل في الطريق القومي واتجهت الكثير من التكوينات السياسية الى إعلان خطاب التوبة والرجوع إلى قراءة الذات من جديد. إن مثل هذه التحولات بشكلها الحقيقي تكون في بيئة المركز لا في بيئة الأطراف التي يمكن اعتبار منطقة الخليج واحدة منها. إن مفهوم الأزمة يتعلق بذلك البعد النفسي لعملية التحول السريع او غير المحتمل في بعض عناصر البنى الكلية للمجتمع التي تترتب عليها نشوء صدمة وجدانية لدى الفرد او الجماعة يجعلهم يعدون النظر في العناصر السلبية او الإيجابية التي تشكل الإطار الثقافي وهو ما لم تشهده منطقة الخليج العربي او البحرين رغم الارتباط والتفاعل بين المجتمع البحراني وبؤر المركز. وبالتالي فإن البحث عن مقاربة تتلاءم مع حالة الخليج العربي عموما والبحرين على وجه الخصوص هو ما يكفل لنا التعرف على طبيعة الظروف الموضوعية لنشأة الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين والتيار الإسلامي عموما، وأفضل مقاربة نراها منطبقة على هذه الوضيعة هي مقاربة الصراع /التحدي، وذلك لأن ممارسة القوة السياسية تتخذ عادة أحد مظهرين رئيسيين الأول السلطة **authority** وهي ذات طابع نظامي والثاني النفوذ **influence** وهو قوة غير نظامية والنتيجة من كل ذلك هو حالة الصراع /التحدي بين القوة النظامية /غير النظامية في ظل توفر الأجواء المناسبة للتحرك على هذا المحور. إن الصراع هو عبارة عن تصادم الارادات والقوى بين خصمين او اكثر حيث يكون هدف كل خصم في هذا التصادم هو تحطيم الآخر كليا او جزئياً، او هو النزاع حول القيم والسعي من أجل المكانة والنفوذ والموارد النادرة حيث يهدف الأضداد إلى تحييد أعدائهم او القضاء عليهم. إنه من الصحيح أن التيار الإسلامي بعد ١٩٥٦ لم يكن متبلورا في شكل تيار سياسي كما هي التيارات السياسية الفاعلة ولكن بعد تبلوره في بداية السبعينات قد اختط لنفسه معركة صراع وتحد لا مع السلطة

وإنما مع التيار اليساري خصوصا مؤجلا او متغافلا عن السلطة السياسية الحاكمة. وهذا التحديد للخصم هو وليد ظروف موضوعية اكثر منها فكرية او معرفية فقد ساهمت عملية بناء الدولة الوطنية عقب الاستقلال في إفراز توجهات سياسية تصارعت مع الفكرة القومية مثلا ولم يخرج التيار الإسلامي في المجتمع السياسي البحراني عن كونه حركة سياسية لم تتحول إلى كيان تنظيمي ومن المعروف ان الحركات السياسية ترتبط بالتغير الاجتماعي والبناء الفكري المتميز اكثر من هادفية الوصول إلى السلطة والتحكم فيها إضافة إلى طبيعة البناء التنظيمي الضعيف والتضامن الداخلي القوي والاستمرارية وسرعة الانتشار والتغلغل التلقائي في أطراف المجتمع السياسي. ومع بداية عقد السبعينات كانت هناك بداية تحول في وظيفة التيار الإسلامي حيث برزت نظرية الكفاح المسلح كتلبية لعملية إعادة الهوية المتميزة وخلق الكيان السياسي المتميز. ولسنا نخوض في عملية التحول هذه هنا، وإنما نحاول الكشف عن بعض التوترات التي ساعدت على نشوء الجبهة الإسلامية من خلال العرض الموجز لبعض المحددات:

١- الوضع الداخلي:

إن الفترة التي يشار إليها كمخاض لنشوء الجبهة ١٩٧٠-١٩٧٩ هي من أخصب الفترات وأكثرها امتلاءً بالأحداث والأفعال السياسية، بل والتحديات السياسية أيضاً، لقد رسمت الخارطة السياسية صورة وأطراف الصراع وشكلته نحو التحدي بين مناهجه وقيمه وأهدافه مع طموحات في الوقت نفسه لحيازة اكبر قدر من النفوذ. وإذا كان العمل السياسي قد اخذ يبرز منذ بداية القرن العشرين فإن انخراط قطاعات واسعة من الناس في هذا العمل لم يبلغ ذروته سوى في هذه الفترة بالذات إذ شكلت المفاهيم السياسية المستوردة طفرة في الوعي السياسي والحركي إذ طرح مفهوم الثورة كمفهوم وظيفي فاعل وأن التغيير الذي يحتاجه المجتمع السياسي يرتبط بالضرورة بتغيير السلطة السياسية ويقتصر على الحيز السياسي. ولم يكن التيار الإسلامي في

مثل هذه الفترة يمتلك برنامجا سياسيا أو رؤية عمل للتحديث السياسي فقد كان الخط الرئيسي للسياسة الحديثة هو خط علماني يساري في حين أن الجبهات التي تهم التيار الإسلامي كانت متوجهة إلى الفعل الاجتماعي وسياسة المجتمع أكثر من تسيس المجتمع. ويظهر ذلك من خلال التعرف على البرنامج الانتخابي الذي مثلته الكتلة الدينية في ١٩٧٤، فقد تبنت برنامج عمل موسع شمل فيما شمل دعم النقابات العمالية ومطالب العمال وتحريم الخمور وفصل الذكور عن الإناث في التعليم العالي كما دعت إلى عدم إشراك المرأة في الحياة العامة كالنوادي والجمعيات المختلطة والى تجنب العمل في المؤسسات الاقتصادية والوظائف التي تجمع بين الجنسين وغير ذلك من الممارسات التي لا تتماشى مع الأعراف الدينية[٣٨]، في ظل الصراع مع التيارات اليسارية وليس مع السلطة. فبعد أن دعي إلى انتخابات عامة في البلاد بدأ هناك تياران يتحولان إلى تكتلات سياسية تنافس بضعها بعضاً على مراكز السلطة والنفوذ.

إن هذه الوضعية تثير لبساً في وعي التيار الديني للعمل السياسي المنظم والقائم على الصراع والتحدي إذ شكلت الدعوة إلى الإصلاح مع بقاء نظام الحكم وان تمارس نشاطها بصورة علنية ومن دون الارتباط بأي حزب سياسي خارج البحرين أسس التكوين السياسي للتيار الديني، ولكن مع فشل التجربة السياسية البرلمانية واتضاح الصورة التي راجت عند الكثير من اليساريين حول مهزلة الحكم البرلماني في البحرين فتحولت الحياة الديمقراطية إلى حياة قسر وإرهاب وتسلط ودكتاتورية وفرضت السلطة الحاكمة قانون أمن الدولة وقانون الطوارئ وسيطرت سيطرة كاملة عبر استكمال جهاز المخابرات وإحداث تعديلات في قانون العمل وعطلت الحريات العامة كحرية الصحافة وحرية التظاهر وغيرها من الوسائل التي كان مسموحاً بها نسبياً في فترة ما قبل الحل.

---

٣٨ ـــ فؤاد الخوري، م.س، ص٣٤٤.

وكان من المتوقع ان تعيد الكتلة الدينية قراءتها لواقع المجتمع السياسي وان تنطلق من نقطة إدانة للتجربة السياسية التي عجزت عن تحقيق بعض الأهداف فضلا عن تحقيقها كلها وبدا أن الرهان على الصراع ضد التيارات السياسية والتغافل عن واقع السلطة خطأ سياسي فادح. وتحت ظل هذه القراءة وظل الإرهاب الحكومي كان من الطبيعي أن يتخذ النشاط السياسي في مثل هذا الجو طريق التنظيم السري وبهذا طرأ تطور مهم وجديد في حركة التيار الإسلامي البحراني فبعد ان كانت خطواته محلية وأنشطة علنية أصبحت سرية ومرتبطة بالتوجهات الإسلامية خارج البحرين وهي خطوة لجأ إليها التيار الوطني بعد القضاء على حركة الهيئة العليا ١٩٥٦، إذ بدأت هذه المنظمات عملها السياسي وهي تحمل سمات منظماتها الأساسية في الأقطار العربية بل إنها ظلت في الواقع خاضعة لقياداتها في الخارج والتي كثيرا ما كان ينقصها التفهم لواقع الخليج وواقع البحرين[٣٩]. إن هذه الممارسة هي سمة من سمات الفعل السياسي في الدولة التسلطية. فكلما ازداد الخناق في الداخل وتوفرت جهات خارجية داعمة فإن الركون إليها والاحتماء بها يشكل فعلاً ضاغطاً على السلطة الداخلية، ولكن المأزق الذي تتعرض له كافة فصائل المعارضة هي عملية الوقوع في فلك هذه الأطراف الداعمة، فمنذ الخمسينات بدأت أطراف عديدة ومتنوعة الاتجاهات في عرض يد المساعدة للتيارات السياسية العاملة في البحرين بغية تحقيق نفوذ لها داخل هذه الجزيرة وتوسعة رقعة عملها .

إننا نجد الاتحاد السوفيتي والصين وبعض الدول العربية وإيران قد تبنت الدعم السياسي واللوجستي لفئات المعارضة لا لخصوصية المعارضة البحرانية وإنما للطابع الكوني والشمولي الذي رغبت فيه تلك الدول، وهكذا فإن هناك استلاباً يمارس في حق المعارضة البحرانية منذ أمد بعيد. ومهما

---

٣٩ ـــ ابراهيم العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤-١٩٧١،مطبعة الاندلس،بغداد ١٩٧٩ ، ص٢٢٩.

يكن فإن الإشكالية التي واجهت التيار الإسلامي في الحقيقة تتلخص في محورين :

الأول: البحث عن مرجعية فكرية قادرة على إمساك زمام الأمور وتحريكها في المصب الإسلامي.

الثاني: التحول من النمط التضامني إلى النمط التمثيلي أي التحول من منظورات الهندسة الكلية للمجتمع إلى منظورات النسق التعددي التنافسي .

إن المحور الأول من الممكن اعتباره بحثا في جوانية **hyponoa** الفكر الإسلامي يعتمد على القيام بعملية نقدية **caractere**للخطاب المتداول في حين أن المحور الثاني يسعى لتثبيت تلك العملية النقدية على الساحة العملية وليكون عنصرا متحركا في المجتمع السياسي .

إن إتمام عملية التحولات هذه لم تكن بالسهولة التي نتصورها او تصورها بعض العاملين الإسلاميين، لأنها عملية معقدة تعقيداً واسعاً، زاد من ذلك التعقيد خلو الساحة المحلية من خطاب منجز أو في طور الإنجاز مما ساعد في نهاية المطاف على استيراد خطاب خارجي وفي نفس الوقت لم تكن عملية الاستيراد هذه ذات شأن او إنها لم تعد منقصة كما في التيارات السياسية الأخرى لأنها حاولت ان تستورد فكرا إسلاميا ذا طابع وحدوي اعتقادا منها ان الإسلام او الفكر الإسلامي واحد وثابت لا يخضع في مجمله وتمفصلاته لعمليات التهجين.

٢- التأثيرات الخارجية :

إن البحث عن مصادر للتأثير الخارجي على حيثيات المجتمع السياسي في البحرين هو أمر مستهلك وفي نفس الوقت مزلق وقع فيه الكثير من الباحثين في الحياة السياسية والسبب في ذلك كما أتصوره هو حالة المماثلة التي تتصور في حق المجتمع السياسي والرغبة في مماثلة المعارضة مع النظام الحاكم الذي يتقوم على الإمداد والدعم الخارجي لفقدانه حالة الشرعية

الداخلية، ومهما يكن من أمر فان الارتباط بالخارج هو حقيقة لا يمكن التنصل منها .

وإذا نظرنا إلى واقع المجتمع البحراني نجد أن الغالبية منهم من الشيعة الذين يمثلون ٧٥% تقريباً، أي ان الارتباط بالفكر التحرري الثوري سيكون ذا غالبية، أي أن الانجرار نحو اتجاهات التغيير الجذري او النزوع نحو الراديكالية يغدو أمراً طبيعياً ومقبولاً أيضاً. ومن جهة أخرى، فإن الارتباط المرجعي الديني والمراكز الدينية سيكون مؤثراً هو الآخر أيضاً، ولم يجد مفكرو الإسلام السياسي في البحرين أي سند فكري او مرجعية أصيلة يرتكزون عليها في تأسيس او تطوير نظرية العمل السياسي إلا في الإنتاجات التي كانت تصدرها الحواضر الشيعية الرئيسية مثل النجف/ كربلاء/ قم، وهي انتاجات مازالت في تلك الفترة في بداية أمرها تعمد إلى طرح الأسس الكلية والأفكار العامة كما هي مؤلفات الشهيد الصدر (اقتصادنا/ فلسفتنا) او إنتاجات السيد محمد الشيرازي (فقه السياسة) والفكر الغالب عليها هو الفكر المقارن بين الإسلام/ الشيوعية/ الرأسمالية وتدعو في نفس الوقت إلى الفكر الإسلامي العام والتنظير إلى الدولة الإسلامية الكلية الواحدة. فمنظمة العمل الإسلامي في العراق مثلاً دعت إلى قيام حكومة إسلامية في العراق بقيادة الإمام الخميني. والعراق في نظر المنظمة "جزء لا يتجزأ من الخارطة الإسلامية العريضة الممتدة من الهند شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً". إن هذه الخصوصية رجحت الارتباط بالفعل السياسي الإسلامي العراقي أكثر من أي حاضرة شيعية أخرى. والسبب في ذلك كما يقول فالح عبد الجبار إن "المؤسسات الدينية المستقلة تاريخياً عن الدولة بما تتمتع به من مصادر تمويل خاصة ومؤسسات وشبكات وكلاء واتباع تتمتع بنفوذ روحي واسع وسط جمهرة الشيعة وهو نفوذ يمكن أن يتحول من طابعه الروحي /المتسامي

الصرف ليكتسب طابعاً سياسياً حاداً إذا ما توافرت ظروف مواتية تنقله من الحالة اللاسياسية إلى الانخراط السياسي(٤٠).

لقد حكمت هذه الوضعية بجانب أسباب أخرى على رواد الحركة الإسلامية الالتجاء إلى الحركة الإسلامية في العراق والاستهداء بهم في سبيل تطوير العمل السياسي الإسلامي. ولنا أن نثير قضية عدم التعلق بإيران التي كانت هي الأخرى تشهد انبعاث تيار إسلامي ثوري أيضا وقد أقام زعيمه و قائده ومؤسسه الإمام الخميني في النجف لمدة طويلة وكانت محاضراته تنشر بشكل مكثف من قبل مؤيديه، ولكن هذا التجاهل نراه وبسرعة خاطفة يخطف كل ما أسسته علاقة الارتباط بالعراق وفكر العراق الحركي!

قد نقول إن حاجز اللغة كان عنصرا مؤثرا في عدم التواصل إضافة إلى البعد الجغرافي والحساسية التي كانت مثارة من قبل الشاه ومطالبته بالشاه فضلا عن الحساسية من الوجود الفارسي في البلاد كانت تقف وراء هذا الموقف. أما لماذا انزاحت الكتلة الإسلامية وراء المشروع الإيراني فإن ذلك يعود إلى تعلق التيارات العراقية بالثورة الإسلامية والتماهي معها ومحاولة تطبيقها في العراق وكل البقاع الإسلامية وما سببته الثورة الإسلامية من انشداد واقعي لكل الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي .

إن لحظة الانتصار الإيراني يمكن اعتبارها الأزمة التي أفاق عليه التيار الإسلامي في البحرين وعلى أساسها حاول إجراء تغيرات في عناصر البنى الكلية للمجتمع وعاش الصدمة الوجدانية بالفعل. ومن هنا تبدأ العلاقات الخارجية والتأثيرات الخارجية على مسيرة الفعل السياسي لدى التيار الإسلامي، إذ على أساس هذا الانتصار تحولت مسيرة العمل المرحلية والسرية إلى مرحلة حرق المراحل وسياسية العلن والتحدي للنظام الحاكم والمراهنة على استمرارية بقائه مدة اطول. إن هذا المفهوم الأساسي النابع من صميم التفكير الأيديولوجي الديني لنظرية ولاية الفقيه قد رسخ القناعة

---

٤٠ ــ حيدر ابراهيم حيدر، م،س، ص٩٠.

بإن الرهان الحقيقي الملائم لتحقيق المخطط الشمولي "للدولة الإسلامية الكبرى" يتمثل في التوصل إلى تصدير الثورة في ضوء المجال الذي تراه طبيعيا ومرغوبا من الناحية الطائفية وغدت الثورة الإسلامية التي كانت بمنزلة ثورة المستضعفين ضد الطغيان السياسي والاستغلال الاقتصادي في تطور الحركة الإسلامية عامل استقطاب سياسي تقيم الدليل على أن نجاح الدولة الإسلامية أمر ممكن. لذلك خرجت الأقلية (أحيانا الأكثرية) الشيعية في مختلف البلدان العربية والإسلامية إلى مواجهة حكوماتها مدفوعة بمعاناتها وحرمانها من ابسط أنواع الحريات السياسية والاجتماعية ومتأثرة بالثورة الإسلامية الإيرانية[٤١].

ونظراً لكثير من التأثيرات الداخلية والأخرى الخارجية تمت صياغة المسودة الأولية للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين وكانت هذه الولادة قد تمت في ظل تنمط المجال الشيعي السياسي إلى ثلاث بنيات أساسية تتشابه مع التنميط الشيعي الشعبي المتحرك في المجتمع السياسي أيضا وهي:

١ ــ بنية الموقف الفقهي التقليدي الذي يقوم على عدم جواز إقامة الدولة الإسلامية في عصر الغيبة. ويقابله المجال الشعبي التقليدي الذي ينحى منحى الماضوية ويرى أن السياسة لا تتعلق بالدين ومن الممكن أن يقدم اتهاما للحركة الإسلامية بأنها تسخر الدين لخدمة مصالحها الذاتية.

٢ ــ بنية الموقف الذي يرى أن شكل الدولة أخذ شكل ولاية الأمة على نفسها مع دور محدود للفقهاء. ولا يوجد في المجال الشعبي البحراني ما يقابله لكونه موقفاً وسطياً .

---

٤١ ــ التيارات الإسلامية في الوطن العربي، م،س، ص٤١٩ .

٣ ــ بنية الموقف الذي ارتبط بالتفسير الخميني لــ"ولاية الفقيه"[٤٢]. ويقابله الموقف الشعبي المنخرط في السياسة الإسلامية أو ما يشار إليه بالراديكالية الحركية.

لقد اختارت الجبهة الإسلامية النمط الثالث كأطروحة تتناسب والوضع الشيعي في المجال الفقهي وبدأت تطرح مسألة ضرورة تطوير الحركة الإسلامية في المجتمع السياسي البحراني كشرط لا بد منه لتقدم المجتمع من جهة وواقعيتها وما حققته الثورة الإسلامية الإيرانية من انتصار باهر من جهة ثانية. على أن مثل هذا الاختيار لم يكن وليد ساعة الانتصار بل كان يعكس طبيعة الانتماء المرجعي للجبهة، إذ كانت الجبهة الإسلامية تدين بالولاء المرجعي للمرجع الديني السيد محمد الشيرازي الذي يرى ولاية الفقيه أيضا وكانت قراءة السيد الشيرازي الموجهة تصدر عن رؤية ثورية تقوم على أساس إعادة أسلمة المجتمع عبر الدولة الإسلامية أي من أعلى. ويضع السيد الشيرازي في عدة مؤلفات البناء النظري لولاية الفقيه بما يقوي يقين البعض بكون هذا البناء ترجمة شيعية كاملة ومتقنة للدولة الإسلامية[٤٣]. ولهذا السبب لم تواجه الجبهة الإسلامية مشكلاً في تحديد مصداق ولاية الفقيه الذي من الواجب أن تخضع لسيطرته وقدمت رؤية متماسكة بعض الشيء لقضية ولاية الفقيه .

لقد اعتبرت الجبهة تبعاً (لحركة الطلائع الرساليين)، أن انتصار ولاية الفقيه للسيد الإمام الخميني انتصاراً لرأيها، واعتبرت أن طرحها قبل انتصار الثورة حول ضرورة تصدى الفقيه لشؤون الأمة السياسية يمثل التجسيد العملي لأطروحة ولاية الفقيه التي جاء بها الإمام الخميني[٤٤]. لقد أتى هذا الانسجام قبل الثورة /بعد الثورة ليقضي على كثير من السجالات

---

٤٢ ـــ وحيد تاجا، الخطاب الاسلامي المعاصر، فصلت للدراسات والنشر،دمشق،٢٠٠٠،ص ٢٢٨.

٤٣ ـــ فؤاد ابراهيم، الفقيه والدولة، ص٣٥٨-٣٦٠.

٤٤ ـــ عادل رؤوف، م،س، ص٢٥١.

التي كان من الممكن لها أن تنشأ، خصوصا بعد التطور الهيكلي وهو ما سوف يلقي بظلاله على كثير من الإشكاليات المنقدحة في العمل السياسي للجبهة الإسلامية، والتي سوف تؤثر على سير عملها وطبيعة الزخم الجماهيري لها في نفس الوقت .

إن التزام قيادة الحركة ــ حركة الطلائع الرساليين وهي التنظيم الأساس للجبهة الإسلامية ــ بأطروحة ولاية الفقيه كخط سياسي ثابت أفضى في المرحلة الأولى إلى التماهي مع قيادة الإمام الخميني كونه يجسد الأطروحة الحركية(٤٥). إلا أن خلافاً سياسياً بدأ منذ منتصف الثمانينات حول ضرورة الاستمرار في مثل هذا التجسد، ومن جهة أخرى الاختلاف حول من يمثل قيادة الفقيه هل هو السيد محمد تقي المدرسي الذي يشغل منصب المرجع الفكري والثقافي لتيارات الحركة؟ أم تتوحد ولاية الفقيه مع حركية المرجعية بعد الاتفاق على المرجعية المنحصرة في مرجعية السيد الشيرازي؟ أم أن لكل تيار ولايته الفقهية الخاصة به؟

إنه عندما تبلغ بعض المفاهيم درجة الفوران في ظروف استثنائية وترتفع في معناها حيث تبدو كما لو أنها تأسيسية الطابع تؤهلها طاقتها الوظيفية لاحتلال مساحة شاسعة في حقل الرؤية النظرية والإعلامية وتستأثر بالاهتمامات المتنوعة ومنها اهتمامات أولئك الذين يسارعون إلى عمل جردة بآثامهم السابقة وآثام أخرى مماثلة، إذ بدأت هناك تقاطبات جديدة تتطرح في ساحة المجتمع السياسي، وأخذت بعض من المفاهيم السياسية الجديدة تطرح نفسها أيضا .

ولم تكن الحركة الإسلامية عموماً خالقة لخطاب التحرر السياسي او التغيير الجذري بفهمه العام، ولكنها استطاعت أن توظف ردة الفعل اتجاه إخفاق الفكر السياسي الآخر في تحقيق أهدافه من جهة وتدهور الشعبية الجماهيرية له من جهة أخرى. وغدت الجماهير جاهزة لتلقي أي أطروحة

---

٤٥ ــ فؤاد ابراهيم، م،س، ص٣٦٦.

من شأنها أن تعيد النمط السياسي إلى مركزه، خصوصاً بعد اغتيال الشيخ عبدالله المدني ١٩٧٦ الذي اتهم التيار اليساري في قتله. كانت هذه الحادثة مفصلاً مهماً في نشاط الحركة الإسلامية بعد مفصل فشل التجربة البرلمانية، إلا أن كل ذلك لم يكن مؤهلاً حقيقياً وواقعياً لاكتساح التيار الإسلامي بشقيه الاجتماعي/ السياسي للساحة السياسية او أن يقود الفعل السياسي بمفرده، وكان عليه الانتظار إلى ١٩٧٨ لحظة انتصار الثورة الإسلامية في إيران.

لقد كانت قيادة الجبهة الإسلامية على ارتباط وثيق بالإمام الخميني عن طريق الوكالة التي كانت عند السيد هادي المدرسي من قبل الإمام الخميني. وقد فسرهذا الأمر، على أن الجبهة الإسلامية هي امتداد لفكر الإمام الخميني، وساعد على تثبيت هذا التصور خطابات السيد المدرسي التي أخذت في التزايد في التعرض للنظام الحاكم في البحرين والتماهي مع الثورة الإسلامية في إيران. وإلى هذا الحد لم يكن اسم الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين مطروحاً كتنظيم سياسي، والجماهير لم تكن تستوعب الحدث بكل تفاصيله. وما أن يبعد السيد المدرسي من البحرين إلى إيران في العام ١٩٧٩ بعد تحقيق الانتصار الإسلامي الأول، حتى تتضح الصورة جدياً، ويعلن رسمياً عن وجود التنظيم السياسي للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، وتحقق الجبهة أكبر انتصار لها على مستوى الحركات الإسلامية الحركية من خلال استطاعتها تدريب بعض من عناصرها تدريباً عسكرياً يتكون من صفين على الأقل في مدة قياسية لا تتعدى السنتين، وهو لم يكن يحدث لولا تطور الأحداث الداخلية والخارجية معاً، وفي نفس الوقت، فإن هذا الإنجاز يثير ما أثرناه من قبل حول مدى توفر القاعدة الجماهيرية واتساع الحالة الإسلامية المؤسسة على فكرة التغيير الجذري .

إن ما يمكننا استكشافه عن وضعية تلك الفترة، أن العمل الإسلامي إلى ما قبل انتصار الثورة الإسلامية كان يدور في حلقة النخبة ولم تكن هناك حالة إسلامية يعتد بها. بمعنى، أن الجهود كانت تنصب على ضرورة بناء القاعدة النخبوية القادرة على بناء الحالة الجماهيرية من ناحية الوعي والنظر المعرفي

فقط ولم تؤطر نفسها في ظل مؤسسات إسلامية سوى الصندوق الحسيني /الجمعية الإسلامية/ المكتبة الإسلامية. وكل هذه المؤسسات تمارس هدفاً واحداً في حقيقة الأمر وهو الهدف المعرفي، أما الحالة التنظيمية او التوسع في أنشطة العمل الجماهيري والذي يحتاجه أي تنظيم فلم يكن يأتي على البال. لذلك فإن الشروع في التنظيم العسكري كان طفرة على ما كان يتم تأسيسه من الوعي المعرفي والفكري وهذه الطفرة لم تكن من الظروف الداخلية للحالة الإسلامية التي حققت نجاحاً لا بأس به ولا من الظروف الداخلية التي يعيشها النظام الحاكم بل كانت استجابة للمؤثر الخارجي الكبير على حجم الساحة الداخلية للمجتمع السياسي في البحرين وهو انتصار الثورة الإسلامية.

وعلى أساس هذا تحركت بعض الجماهير اندفاعاً وحباً للثورة وزعيم الثورة الإسلامية الإمام الخميني واستطاعت قيادة الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين الاستفادة من الدعم الذي كانت الثورة الإسلامية في إيران تقدمه لكل حركات التحرر وخصوصا الحركات التي أعلنت عن نيتها في إقامة جمهوريات إسلامية. ومن المعروف حجم العلاقة التي كانت تربط السيد المدرسي بالإمام الخميني وبدائرة حركات التحرر التي أنشأتها الثورة الإسلامية وعملت الجبهة على الاستفادة من تلك الخدمات واستطاعت ان تكوّن لنفسها تنظيماً عسكرياً حاولت به ان تمارس عملية التغيير الجذري في المجتمع السياسي في البحرين.

والسؤال هنا لماذا لم تحاول الجبهة الإسلامية ان تخوض الشق العسكري والتنظيمي قبل انتصار الثورة الإسلامية؟ وهل كانت الجبهة الإسلامية قبل انتصار الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩ تنظيماً إسلامياً أم أنها كانت حالة إسلامية على اكثر التقادير؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة من شأنها أن تكشف عن اللامفكر فيه في الوعي السياسي لدى المجتمع البحراني بالدرجة الأولى وتكشف عن مسيرة الوعي نفسه من جهة أخرى لدى أعضاء الجبهة الإسلامية.

إنه من الواضح أن حالة المجتمع السياسي في الخليج العربي وفي البحرين خصوصاً كانت تنتابها حالة من الفوبيا اتجاه التنظيمات السياسية وخصوصاً العسكرية فلم تشهد ساحة الحركة السياسية في البحرين تنظيماً سياسياً حقيقيا يستوعب أفراد المجتمع، وفي احسن الحالات كانت التنظيمات السياسية تقتصر على النخبة. ومفهوم الحزب او التنظيم كان مفهوماً مخيفاً بالنسبة لإفراد المجتمع ولعله كان يشير إلى قضية التعالي والانخراط في الوصاية على المجتمع. كان هذا المفهوم يتقارب والفهم الأولي للحزب في أوربا حيث انه كان مفهوماً قبيحاً ينظر إلى من ينتمي إليه نظرة غضب وازدراء، إن هذه المقاربة المعرفية في النظرة إلى التنظيم رغم أنها تشترك في خاصية النفور من الحزب لكنها تختلف في خاصية التأسيس والنهاية . ففي أوربا كان رفض الحزب يتصل بحالة المصالحة مع الملكية مثلا لكنه تحول إلى ضرورة في العمل السياسي وتنظيم المجتمع السياسي أيضاً، ولكنه في البحرين على العكس من ذلك. كان الخوف من الدخول في معركة حقيقية مع النظام السياسي الحاكم بالاعتماد على التنظيم الذي هو في وعي الجماهير لا يغيب عن استخبارات أمن الدولة الشرسة ونظامها القمعي البوليسي وهو واقع أسس حضوراً قوياً للأمن الاستخباراتي في نفوس الجماهير، ما أدى في النهاية إلى الاستمرار في حالة الحزب المرفوض. وساعد على ذلك وجود اتجاهات فقهية تحرم الأحزاب والانضمام إليها او التحرك من خلالها والاعتماد في حركة التغير على الحالة الجماهيرية العلمائية بالدرجة الأولى .

إن هذا الوعي ما من شك في أنه سيعيق عملية البناء التنظيمي إن لم يكن يلغيه. والذي حدث أن انتصار الثورة الإسلامية في إيران ألهب الجماهير وحمّسها في التفاعل معها بالشكل الذي يمكن من خلاله إظهار الفرح بها خصوصا وأنها متوجة بمرجع ديني شيعي، وأتى هذا الانتصار في سياق المد التبشيري بالدولة الإسلامية وهي بذلك تؤسس رهاناً على الوجود الشيعي ومدى النجاح في إقناعه بضرورة التنظيم الذي يؤدي إلى حالة الجمهورية الإسلامية الشيعية في البحرين وتحويل المجتمع السياسي البحراني!!

وفي الواقع إن هذا ما وقعت فيه الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين إذ أعلنت عن نفسها وعن مشروعها الذي عملت عليه منذ مجيء السيد هادي المدرسي ١٩٧٠ إلى البحرين يحمل معه مشروع حركة الطلائع الرساليين ووقعت في فخ الوهلة الأولى لتقييم الظرف السياسي وما صاحبه من تفاعل غير متوقع مع الثورة الإسلامية في إيران، ورأت قيادة الجبهة ان الظرف مناسب لتقديم خطاب التحرير، واستجابت الجبهة إلى أول اختبار إرادة، قدمته السلطة السياسية لتطبيق رؤيتها عن تأثيرات الثورة الإسلامية على المجتمع السياسي. وفي الواقع لم يكن هذا الاختبار حكومياً صرفاً وإنما هو من وحي الاستخبارات الأمريكية، حيث قامت الحكومة بإبعاد السيد المدرسي عن البحرين ١٩٧٩ وإقفال الصندوق الحسيني ١٩٨٠ ومن ثم شرعت الجبهة في التنظيم العسكري الذي اكتشف ١٩٨١ ومن بعدها خاضت الجبهة الإسلامية صراعاً ذاتياً في التغلب على مثل هذه الضربات الموجعة .

إن هذه الفترة الممتدة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨١ هي الفترة الرئيسية التي يمكننا اعتبارها الفترة المؤسسة فعلا للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، وهي الفترة التي تحولت فيها من تيار إسلامي عام إلى حركة سياسية تقود المجتمع السياسي إلى خطاب الثورة والتغير الجذري الذي سوف تستمر عليه وتقيم عليه مرتكزات الفعل السياسي ونظرتها إلى المجتمع السياسي في البحرين.

الفصل الثاني

مسألة الأصول الفكرية و الخطاب السياسي/ الديني عند الجبهة الإسلامية

تقديم

تثير قضية الخطاب الإسلامي ومدلولاته إشكاليات عديدة، أهم تلك الإشكاليات ان الخطاب السياسي المقدم من الحركة الإسلامية عموماً هو خطاب معياري، والمفهوم المعياري يتصل بالقيم التي يعبر عنها بأفعال يجب او ينبغي ويتعين. فهي لا تبحث بوصفها مسألة اجتماعية بحتة وانما هي قيم ذات محمول ديني وعاطفي سرعان ما تحيلنا إلى أصوليات مرجعية نصية لاهوتية ويقينية. وبالتالي فإن خطورة هذا الخطاب تمكن في كونه خطابا أحاديا ينكر التعددية ويتحول إلى سلاح سياسي يستخدم لفرض أخطر أنواع الرقابة واشدها إلى ممارسة قمع الرأي الآخر. إن الخطاب الإسلامي بهذا التوصيف هو نص يتماهى مع الحقيقة وهو خطاب تحريك يقوم على التبشير بقدر ما هو خطاب سلطة لاهوتية مسبق الصنع .

ولسنا هنا في مناقشة تلك الإشكاليات والتنظير لقضية الخطاب في الحركة الإسلامية[٤٦]، بقدر ما نهتم بعملية تفكيك الخطاب عند الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين والكشف عن مرتكزات ومقومات ذلك الخطاب ومن ثم تحديد المقولات التي تبشر بها الجبهة الإسلامية وتعامله على انه معطى given في المجتمع السياسي البحراني. مع الأخذ بعين الاعتبار

---

٤٦ ــ كنا قد بحثنا هذه الاشكاليات في بحث تحت عنوان "اللغة المضمرة للفكر السياسي الشيعي" وهو قيد الانجاز حاليا، وفي دراستنا لحزب الدعوة سنعرض لهذه الاشكاليات بتفصيل اكثر.

أن هذا الخطاب او غيره من خطابات السياسة ينطلق في بيئة الدولة التسلطية التي قادت إليها تجربة الدولة الريعية في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، وتصاعد حركات التمرد والمعارضة إضافة إلى تنامي الخطة الإمبريالية العظمى لتمزيق مجتمع الخليج والجزيرة العربية(٤٧). إنه من المفترض أن تنعكس كل هذه المؤثرات على صياغة الخطاب السياسي/ الديني إذا كان الخطاب منطلقاً من نفس البيئة التي يحاول الخطاب أن يلجها ويمارس فعله كخطاب تغيري فيها. وإذا كانت هناك ثمة تخلف في الخطاب عن هذه المؤثرات، فإن الوضع التحليلي للخطاب لابد له وأن يأخذ منحى آخر يدرس فيه مصادر الخطاب ومؤثراته الخاصة به .

وقبل الشروع في بعض من ذلك نرى أنه من المناسب أن نحدد مفهومنا للخطاب وماذا نقصد به وكيف نتعامل مع مفرداته ومظاهر التعبير التي يستخدمها(٤٨). إن الخطاب الذي نعنيه هنا هو تلك المنظومة من الأفكار والمفاهيم والمقولات التي تقدم كحل للأزمة التي يعيشها المجتمع السياسي. لذلك فهي لا تشمل التحليلات السياسية او الاجتماعية التي غالبا ما تقدم في ضوء أحداث معينة. فتلك التحليلات تجد لها مرجعية في الخطاب نفسه. أي إن هذه التحليلات المقدمة إنما تنطلق من مرتكزات الخطاب الذي تلتزم به الجبهة الإسلامية او غيرها من فئات المعارضة .

إن الخطاب من المفترض فيه أنه يقدم مشروعا للمجال الذي يقدم فيه، يتضمن هذا المشروع توصيفا للواقع وللأزمة التي يعيشها ذلك الواقع، وفي نفس الوقت يقدم حلا وبديلا لتلك الوضعية غير المرغوب فيها من قبل الفئة المعارضة. وما يشكل مفصلاً هنا، ليس الخطاب وماهيته بقدر ما هي إشكالية مصدر الخطاب، هل أنه خطاب مستورد او انه خطاب منتج؟

---

٤٧ ــ خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١٩٨٩،١،ص١٣٥-١٤٣.

٤٨ ــ انظر ما قدمناه في القسم الاول حول مفهوم الخطاب والمعارضة وجدليات الازمة.

وعلى هذا الأساس فإن دراسة معالم الخطاب لابد لها أن تؤسس قاعدتها على حل مثل هذه الإشكالية، ونحن هنا لا نناقش هذا الشق لما وسبق أن قدمناه في دراسة أخرى حول بيئة الخطاب المعارض، وإننا نفترض أن هذا الخطاب هو خطاب منتج لا مستورد، وبالتالي يبقى علينا أن نحدد النقاط ونحاول إثارتها في ضوء تعرضنا لمطلبين أيضا. الأول: المرتكزات الفكرية للرؤية السياسية. الثاني: إستراتيجية العمل الحركي .

المطلب الأول: مرتكزات الرؤية السياسية

أولاً: المشكلة الحضارية وعملية الصراع في خطاب الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين:

إن فهم خطاب الجبهة الإسلامية السياسي يمكن التعمق فيه من خلال المشكلة الحضارية التي ترى الجبهة الإسلامية إنها تشكل محور العملية التغيرية ومحور الخطاب المقدم وذلك لأن "مشكلة كل شعب في جوهرها مشكلة حضارية، ولا يمكن لشعب ان يحل مشكلته ما لم يتعمق في فهم العوامل التي تبني الحضارات أو تهدمها[٤٩]. ومن خلال هذا الوعي والتشخيص ينطلق خطاب الجبهة السياسي/ الديني حيث ترى الجبهة ان السقوط الحضاري للامة الإسلامية لم يبدأ بالتدحرج من القمة إلى الأسفل هكذا فجأة بل إنه كان بشكل تدريجي مصحوبا بعوامل عديدة "إن سقوطنا وانهزامنا جاء تدرجاً لعوامل أساسية تغافلنا عنها ولا زلنا كذلك، كما أن صعودنا إلى القمة مرة أخرى لن يكون إلا عبر سلم أوليات حضارية..

---

٤٩ ــ ماجد الحيي،دروس من معركة التحدي، اصدار الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين، ص١٥ ويضم هذا الكتاب وكتاب آخر هو معالم على طريق الثورة خلاصة آراء الجبهة الاسلامية .

ومن هذه الدرجات هو يقظة الأمة نحو واقعها لتنذر بأن الديكتاتورية المتسلطة على رقاب جماهير أمتنا والتبعية العمياء للقوى الاستعمارية والتخلف الذي عم كل شيء"[٥٠]، وإن هذه رؤية تصوغ نفسها على أساس بعد حضاري لا يستقيم إلا من خلال الدخول في الصراع الحضاري الشامل "إن هدف الصحوة يجب ألا يقتصر على الحاكمية ولا يجوز ان تكون السلطة بأي شكل من الأشكال هدفا قيما للقائمين على الصحوة ذلك ان الحضارة هي الهدف ولذلك لابد من البحث عن البديل الحضاري... في الوقت الذي نرفض الوضع القائم لا يجوز الاقتصار على الرفض وإنما العمل لوضع بديل لكل أمر نرفضه[٥١]. والصراع كما تراه الجبهة الإسلامية هو أمر حتمي، وهو الذي يدفع كافة القوى اتجاه التكامل الطبيعي وهو مرهون بتكاملية الأبعاد الحضارية "لابد وأن تؤمن الحركات التحررية بالإسلام دينا كاملا يناهض الجاهلية جميعاً، وأن ترى أن المشكلة هي مشكلة حضارية شاملة تدور بين محوري الإسلام والجاهلية، ولابد من تجديد الثقافة وتقوية البناء العسكري والتربية الاجتماعية والقيام بعمل سياسي[٥٢]. وإذا كان الصراع ذا هدفية تنحصر في التغير "فإن تغيير واقع الأمة إلى الأفضل لن يتم إلا عبر دراسة عميقة للتاريخ وليست الدراسة السطحية. فدراسة التاريخ تهدينا إلى تحديد مشاكل الأمة وسلبياتها العالقة وتحديد الجذور التاريخية التي أدت إلى بروز هذه المشاكل، وإذا كانت امتنا الإسلامية اليوم تعيش تحدياً حضارياً وبمختلف الأصعدة، فعلينا ان نتعرف على ماضي هذا التحدي ومستقبله ودور الحركات التحررية[٥٣]. وهكذا فإن عنصر التاريخ يكون عنصراً مهماً في فهم المشكلة الحضارية وقضية الصراع التي تشكل البؤرة الأساسية لتقديم الخطاب. والتاريخ المقصود به

---

٥٠ ـــ المصدر السابق، ص٧.

٥١ ـــ راشد حمادة، م.س، ص٢٢٥.

٥٢ ـــ ماجد الحبيب، م.س، ص٢٥.

٥٣ ـــ المصدر السابق،ص١٠

هنا هو حركة الانسان المسلم طوال الفترة الماضية التي دشنت مع انطلاق الرسالة الإسلامية، ولذا لم يكن غريباً ان نجد خطاب الجبهة الإسلامية مليئاً بالحوادث التاريخية إن لم يكن خطاباً تاريخياً في جوهره. إن فصول التاريخ الإسلامي الصحيح تشير إلى ان الحركة الإسلامية قد تشكلت بعيد بعثة الرسول ومن ركائز القوة في الحركة الإسلامية أنها حركات أصيلة متجذرة ومتفاعلة مع تعاليم السماء وفطرة الانسان؟؟ (البحرين الوجه الاخر، العدد ١٩٩٩/١٥٤) ومن الواضح أن مثل هذه الرؤية لا تخرج عن الإطار العام للفكر الإسلامي النهضوي الممتد منذ عصر النهضة الإسلامية المدشن على يد جمال الدين الأفغاني.

وفي مقام التشخيص لواقع المشكلة الحضارية في البحرين فإن رؤية الجبهة لمثل هذا الصراع تقوم على ضرورة تحديد عوامل الإخفاق لتجارب الحركات التحررية التي سعت إلى الدخول في معترك الصراع وحاولت أن تنجح في أطروحتها وفي دفع الواقع إلى مراكز متقدمة تتجاوز العقدية الحضارية. ورأت الجبهة في هذه الحركات الوجه الأبرز للكشف عن عوامل الصراع وقضية الإخفاق في تحقيق النصر حيث ان هذه الحركات "هي المسؤولة عن تقدم الأمة دون الجماهير. لقد عانت هذه الحركات الكثير من المشاكل الذاتية وذلك وفقاً لنوعية انطلاقتها ومن ابرز هذه المشاكل :

١ــ فقدانها الرؤية الصحيحة إلى الواقع الإسلامي فقد وقعت في صراعات عقيمة بعيدة عن روح المشكلة الجذرية وانتهى بها إلى الاهتمام بالمشاكل الوهمية.

٢ــ نتيجة لضعف بعض هذه الحركات وقلة مواردها الفكرية والعسكرية والمادية وعدم امتلاكها الرؤية السياسية الكافية فقد وقعت بعض هذه القيادات في شرك الأعداء وفي إملاء مواقفها الخاطئة[٥٤].

---

٥٤ ــ المصدر السابق، ص١٨.

إن قضية الخواء الفكري والوقوع في شرك التحالفات إذن، كان هو السبب الحقيقي في فشل الحركات التحررية غير الإسلامية. هكذا تنظر الجبهة إلى هذا الشق من معادلة الصراع التي يكون الطرف الإسلامي واحداً من أطرافها في مواجهة الثالوث الخطر (الاستعمار، التخلف، السلطوية). ومن جانب أخر فإن هذا الخطاب النقدي لم يقتصر على حركات التحرر وإنما شمل الحركات الإسلامية الأخرى أيضاً، فبعد أن شخصت الجبهة رؤيتها على انه لا خيار للأمة في تبني الحركة الإسلامية، إذ بدونها يستحيل التقدم الحقيقي فإن المشكلة الجذرية التي تعاني منها الحركة الإسلامية هي التجزيئية الإصلاحية وهذه لن تحل دون الإيمان بأن التأخر الحضاري إنما هو بسبب غياب الدين الإسلامي ككل من مسرح الأحداث. لقد كانت الحركات غير رسالية مساومة رخيصة على حساب إضعاف الكيان الحضاري الموحد للأمة وهو مطب من الممكن للحركات الإسلامية السطحية أن تقع فيه أيضاً، فالدعاة التجزيئيون تناسوا حقيقة الرسالة الإسلامية بكل أبعادها، والتي لن يمكن تبعيضها أبداً[٥٥]، وضرورة الأخذ بتكامل (السلطة السياسة /الاستعمار /التخلف أو قلة الوعي الثوري) كأساس لبناء متغيرات الصراع الحضاري.

وفي خضم هذا الثالوث تتشكل معالم الخطاب السياسي عند الجبهة، وما يشكل محوراً في كل الثالوث هو السلطة التسلطية التي تحاول بكل الطرق أن تبعد الوعي عن فكر الجماهير. إن الدولة التسلطية هي الشكل الحديث والمعاصر للدولة المستبدة وهي ككل الأشكال التاريخية للدولة المستبدة (الإقطاعية والسلطانية والبيروقراطية..) تسعى إلى تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع لمصلحة الطبقة او النخبة الحاكمة.. عن طريق اختراق المجتمع المدني وتحويل مؤسساته إلى تنظيمات تضامنية تعمل كامتداد لأجهزة الدولة[٥٦].

---

٥٥ ــ راشد حمادة، م،س، ص٢٢٥.

٥٦ ــ خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، م،س، ص١٤٣.

لقد سعت الجبهة الإسلامية في كل أدبياتها إلى تقديم توصيف لواقع السلطة في البحرين محاولة في ذلك كله إبراز معقولية الخطاب التي يتوج بمسألة التحرير والتغير الجذري للنظام الحاكم على أساس الصراع الحضاري. ونجد أن الجبهة في هذا المجال تعتمد على محورين أساسيين هما:

المحور الأول: شرعية النظام :

ونجد هنا أن الجبهة تركز على الكيفية التي تولى فيها آل خليفة مقاليد الحكم في البحرين. وهي هنا لا تقدم شيئاً مغايراً لما هو مدون في التاريخ إذ تتفق المصادر على أن آل خليفة من العتوب وهم من جميلة وكانوا في الأصل يسكنون بأرض الهدار من بلدان الأفلاج، ثم هاجروا إلى شرق الجزيرة العربية، ثم هاجروا إلى الكويت ١٧١٦ وأصبح العتوب أصحاب السلطة السياسية والمهيمنين على التجارة في الكويت. وبعد تفكك التحالف الذي كان معقوداً بين تلك القبائل هاجر الخليفة إلى الزبارة ١٧٦٦. ويرى النبهاني ان هجرتهم ربما القصد منها حب الاستقلال والسعي وراء تشييد مملكة. ويؤكد ذلك أيضا فرانسيس واردان F. Warden حيث يقول "إن تكدس الثروة جعل الجماعة المسئولة عن التجارة (آل خليفة) فيما يبدون رغبة في الانفصال عن الآخرين لينفردوا بذلك الثراء الناجم عن التجارة [٥٧]. وفي عام١٧٨٣ استطاع آل خليفة السيطرة على البحرين واحتلالها. وكان عتوب الكويت هم أول من دخل البحرين ثم تبعهم آل خليفة. وعلى الرغم من ذلك فإن آل خليفة يعزون احتلال البحرين إلى أحمد بن محمد الملقب بالفاتح وتمكن آل خلفية وسط كثير من الأخطار المحدقة بهم من كل جانب من المحافظة على ملكهم متخذين أسلوب الدهاء والمراوغة أحياناً، وذلك بإعلان

---

٥٧ ــــ ابراهيم العبيدي، م،س، ص٢٧.

التبعية لتلك أو تلك، ودفع مبلغ من المال أحيانا أخرى ولكنهم كانوا عاجزين في معظم الأحيان عن استخدام القوة المسلحة للدفاع عن أنفسهم[٥٨].

إن هذا الوضع لا تراه الجبهة وضعاً شرعياً يمكن للنظام القبلَي في البحرين أن يدعي الشرعية . ومن جهة أخرى ترى الجبهة أن هذا الوضع ــ اعتماد الخلفية على شرعية الخارج بدلا من شرعية الداخل ــ قد تسبب في توليد إشكالية كبرى لا يمكن تجاوزها حسب رؤية الجبهة إلا عبر إسقاط النظام. وهي إشكالية الانفصال التام بين السلطة والمجتمع ان "الانفصال بين السلطة والمجتمع هو من أعظم ما ابتليت به المجتمعات الإسلامية منذ انحراف من نصبوا أنفسهم قيادات بالقوة والدجل على مقدرات البلاد والعباد.. إنه حتمية تاريخية في انفصال الحاكم الظالم عن الشعب المظلوم (الرسالية، عدد ١٩٨٧/٥٩). إن ما مكّن النظام الحاكم في البحرين من تحقيق سيطرته على البلاد هو هذا الانفصال والاستعانة بالإمداد الخارجي لصد الغضب الجماهيري. وفي مقابل هذا الوضع اللاشرعي فإن الحكومة عمدت إلى اتباع سياسة من شأنها أن تعيق التحرك الرافض لها ليس على مستوى الفعل، وإنما على مستوى الجذور أيضاً، فــ"هناك مرتكزات اعتمدتها السلطة الخليفية تطورت بتطور عصابة آل خليفة التي غزت البحرين كقبيلة بدوية أصبحت اليوم نظاماً يسيطر على الوزارات والدوائر المختلفة، منها :

١ ــ الإرهاب الفكري والثقافي: لقد عمد آل خليفة على تغير المعالم الثقافية في جميع مجالات التعليم والثقافة ووقفت تجاه الفكر الإسلامي الأصيل والتراث الإسلامي لأن هذا الفكر يحمل في طياته الرفض والتحريض على الجهاد والثورة اتجاه الظالم .

٢ــ المواجهة السلوكية والأخلاقية: حيث العمل على إضعاف التدين ومسخ الشخصية الإسلامية للمجتمع من أجل السيطرة لما يشكله التدين والسلوكيات الإسلامية من مصدر هو الأخطر على آل خليفة

---

٥٨ ــ المصدر السابق، ص٣٥.

٣ ـ العصي المكسورة ويقصد بها حالة القمع والإرهاب الموجه اتجاه الحالة الجماهيرية والتوجه الإسلامي (الرسالية العدد ١٩٨٧/٥٦).

إن الرؤية التي دشنتها الجبهة الإسلامية في خطابها السياسي /الديني تقوم على الصراع الحضاري مما يعطي بعداً حركياً واسع النطاق للخطاب نفسه وللأفراد المنتمين إليها. ومن الطبيعي ان يأخذ هذا الخطاب تطرفاً في تشخيص الواقع والكشف عن مفرداته أي ان يتوجه الخطاب الى ملاحقة تصرفات السلطة في كل خطواتها ومحاولة إسقاط الرؤية التصارعية على كل مشاريع السلطة من دون استثناء. إن شيوع مثل هذا النمط من التطرف ما لم يمارس الوعي المباشر/ اللامباشر للمجالات المتناولة فإن سمة التطرف لا تكاد تنفك عن الخطاب. ومن جهة أخرى تبرز الحاجة الماسة الى ضرورة التحديد لآليات الاشتغال ومواضيعه. وإذا أمكننا أن نسجل طبيعة الرؤية لطابع الصراع مع النظام الحاكم فإن صورة هذا الخطاب تأتي ممزوجة بصورة السياسي/ الديني مع غلبة الثاني. يقول الشيخ محمد علي المحفوظ "لابد وأن نعرف طبيعة النظام الحاكم في البحرين ولابد ان تكون لدينا خلفية عن طبيعة هذا النظام وطريقة تعامله مع الجماهير.. إن النظام قائم في أساسه على التبعية للمستعمر الأجنبي". ولكن هذا التوصيف السياسي المدور في حيز المتغير يتحول الى فضاء أكثر عمقاً وأكثر تأثيراً وكامناً. هناك تشكيك في المعادلة السياسية في قدرتها على تحقيق النصر على النظام الحاكم، لذلك فإن المحفوظ يسترسل في وصف النظام "ان النظام قائم على أساس الكفر وحينما تتشدق حكومات المنطقة بالإسلام ويتشدق هؤلاء الحكام بممارسة الإسلام او الاهتمام بالأمور الدينية فهذا لا يشكل الا حقيقة واضحة هي النقص الموجود لديهم في هذا الجانب ومحاولة إضفاء الشرعية الإسلامية على أنظمتهم. إن النظام قائم على هذا الأساس محاربة الدين والنظام كافر بطبيعته (الرسالية، العدد٢٠، ص١٢ ،١٩٨٤). كما يصف كريم المحروس واقع الدولة الحديثة القائمة موضحاً موقفها من الحركة الإسلامية بقوله "إن الدولة الاستعمارية الحديثة تستهدف أولاً في

منهجها السياسي والأمني تقويض الحوزة العلمية ومراجعها وعلمائها وتيارها الاجتماعي والسياسي والثقافي.. وإن قوى الدولة الاستعمارية الحديثة مع ما قدمته من تطور حضاري سريع ربما انسجم مع الواقع الغربي إلا أنها لم تستطع التكيف مع الدور التجديدي للمرجعية الدينية.

إن الهدف من هذا الطرح هو إعطاء القضية بعداً عقائدياً دينياً يجعل من الصعب تجاوزه ويسهم في تعميق وتجذير الحاجز النفسي تجاه السلطة حيث إعطاء الصراع صفة عقائدية مقدسة تستقر في النفوس فضلاً عن إشباع هدا التصور الديني بالطابع التاريخي من خلال التأكيد على ان الصراع القائم حالياً هو صراع حضاري.

المحور الثاني: نقد التحرك الجماهيري

لقد حاولت الجبهة الإسلامية في خطابها التنويري أن تعكس طبيعة الصراع بين الشعب والنظام الحاكم وإبراز الدور الديني على وجه الخصوص في كل تلك الحركات التي غالباً ما تنتهي بالفشل والإخفاق في التوصل الى نتائج إيجابية. والذي يتضح من ذلك أن الجبهة فيما مضى تحاول فرض خطابها على الجماهير، وأنها تعتمد على خطاب تعبوي أكثر من كونه خطاباً سياسياً قادراً على صياغة المنظومة السياسية عند الجبهة الإسلامية. ولقطع الطريق على مثل هذا الإيحاء فإننا نرى أن الجبهة تقوم بمشروع نقد تفكيكي لكل التحركات الشعبية التي خاضها شعب البحرين طوال ٢٠٠ سنة مع النظام الحاكم ولا يبدو مما تقدمه الجبهة الإسلامية من نقد أنه يقوم على مشروع حقيقي يهدف الى استبصار الواقع السياسي واستشرافه بقدر ما هو مشروع اختزالي ترى فيه، أن الواقع وعجلة التاريخ السياسي يجب أن تعود إلى الوراء لتدشين رؤية جديدة. فالجبهة الإسلامية ترى أن فشل كل هذه التحركات يرجع إلى كونها حركات كانت تتسم بالعفوية المفرطة وضبابية الرؤية وعدم القدرة على المحافظة على حرارة النهوض الشعبي وتصعيده وقيادته باتجاه تحقيق المطالب الشعبية الأساسية

(الرسالية ٥٠/ص١٦) كما في انتفاضة مارس ١٩٦٥. فلم تكن وراء تلك السلسلة من الأحداث جهة أصيلة موجهة تلتف حولها الجماهير، وكانت الأوضاع الحاكمة في البحرين حيث سياسة الإفساد والفساد وانعدام العدالة والحرية. والسبب الأكثر أهمية عند الجبهة الإسلامية هو غياب الإسلاميين الطلائعيين عن ساحة الصراع ضد السلطة لفترة ليست بالقصيرة (الرسالية عدد١٩، ص٤٦/١٩٨٦). وكما يتضح من تتبع التاريخ السياسي للحركات السياسية في البحرين، ففي الفترة ١٩٠٠-١٩٩٤ التي تبرز فيها تجربة الهيئة التنفيذية العليا ١٩٥٤ وتعد من أبرز تلك التحركات ولكنها في نظر الجبهة رغم أنها تمثل تطوراً ايجابياً من منظار تكتيكي لكنها كانت تفتقد الى النظرة الاستراتيجية فقد فقدت انتفاضة ١٩٥٦ :

الهدف الدقيق الواضح.

التنظيم الطلائعي القادر على استيعاب الزخم الجماهيري.

القيادة القادرة على التوجيه السليم (الرسالية العدد ٥٠).

وبناءً على هذا المشروع النقدي الذي طال مجمل العلاقات الشكلية في المجتمع السياسي في البحرين فقد لجأت الجبهة الإسلامية الى محاولة إبراز القواعد الرئيسية للتحرك السياسي، فمن حركة الهيئة العليا ١٩٥٦ استخلصت النتائج والدروس التالية:

١ ـــ إفلاس أي تحرك بعيد عن التنظيم الجماهيري الرسالي من القدرة على استيعاب زخم الجماهير.

٢ ـــ حتمية تخبط أي تحرك او حركة لا تستوحي أفكارها من أصالة الأمة.

٣ ـــ ضرورة وجود القيادة الرسالية القادرة على التأثير في الجماهير ودفعها نحو التحرك (الرسالية العدد ٥٠).

وفي جانب آخر أسست الجبهة الخطاب الثوري القادر على إنجاح مشروعه مشترطة أن يتحدد ويتوفر على ثلاثة متغيرات أو مقومات هي:

١ ــ الأيدلوجية السليمة القادرة على الغوص في أعماق النفس البشرية التي تتطلب فهم متطلبات بنائها وتخصص هذه الإيديولوجية بالرسالات السماوية.

٢ ــ القيادة الرسالية التي يجب أن تتوفر فيها الكفاءات التغييرية التي تؤهلها لقيادة مسيرة ثورة شاملة جذرية.

٣ ــ التنظيم الرسالي القادر على أن يكوّن من نفسه ملتقى نهرٍ يجمع طاقات الجماهير ويبلورها في بوتقة الهدف الثوري (الرسالية عدد٧، ص٥/ ١٩٨٣).

وليس من الغريب محاولة الجبهة الاسلامية أن تعكس هده الشروط والمقومات على نفسها، وهي صاحبة المشروع النقدي بل إنها تحاول أن تبرهن على انطباق الظروف والموضوعات على خلفية الأوضاع التي عاشتها الجبهة الإسلامية. فهي التنظيم، وهي صاحبة الأيديولوجيا، وفيها القيادة الكفوءة، وهذا الطابع النرجسي لا يشكل موضع ضعف إذا ما كان الخطاب المقدم هو خطاب تعبوي او تحريضي. وتزداد هذه النرجسية إذا ما حاولنا أن ندقق في شروط الخطاب السياسي الذي ينبغي تقديمه للجماهير، فحتى يكون الخطاب قادراً على تحقيق النجاح في المجتمع السياسي لابد له أن يكون متصفا بالآتي:

١- الواقعية: أي ان الخطاب يتأثر بالواقع الاجتماعي ويتعرف على الظروف الواقعية التي باستطاعة الخطاب مواجهتها.

٢- الشمولية: أي التحرك في كل مرافق المجتمع وزواياه الجماهيرية، ما يعطي الخطاب طابعاً شعبياً.

٣- الجذرية: يجب أن ينصب الخطاب على الاهتمام بالتغير الجذري لا الشكلي. فالثورة الشاملة لا يمكن ان تحدث بمجرد الأعمال السطحية او الاكتفاء بالإصلاح الجزئي الذي لا يمس الجذور (الرسالية العدد ٧ص٥/ ١٩٨٣).

والسؤال الذي ينطرح هنا لماذا لا تكون الجبهة الإسلامية إحدى تلك الحركات التي تناولتها بالنقد، وأنها لم تقدم الجديد على ساحة المجتمع السياسي البحراني إن لم تكن أوقعته في مطبات وحفر عجز عن الخروج عنها؟؟ إننا لا نتوقع من أي طرف سياسي في المجتمع السياسي في البحرين أن يوجه الى نفسه نقداً ذاتياً او أن يغير من طابع خطابه السياسي حتى ولو فشل في تحقيق أهدافه. فلم تكن الجماعات الإسلامية الراديكالية تخرج عن صيغة الخطاب النهضوي والتثويري الذي صنعته الثورة الإسلامية في إيران والذي كانت مفرداته مشحونة بالمقاومة الشرعية للأنظمة الحاكمة على غير الطريقة الإسلامية. وتشيع فيه مفردات مقاومة الاستكبار العالمي وضرورة التخلص من التبعية. واذا كانت الثورة الإسلامية تستخدم هذا الخطاب، فإن استعمالها له يأتي بعد مخاض كبير وتجربة طويلة استطاعت من خلالها تحقيق كيان سياسي فريد من نوعه قادر على ترجمة معالم الخطاب الى فعل سياسي واضح، ويمارس على أرضية صانعة له ومتقبلة له. ولكن هذا الوضع عند دراسته في نطاق الحركات الإسلامية الأخرى يأتي كما هو في خطاب الثورة إلا أنه بعيد عن الممارسة سوى ممارسة فعل المقاومة للأنظمة الحاكمة مما يجعله خطاباً ينطلق في الفضاء المطلق والمفتوح، ويتكلم بأطروحة متجسدة يسعى الى مماثلتها عبر الاستعانة بالمشهد الأخير والقطعة الخاتمة للثورة مما أعطاه بعدا أكبر من حجمه. وفي واقع الأمر لم يكن للحركات الإسلامية من خيار سوى تبني هذا الخيار واعتناق هذا الخطاب. وما وقعت فيه الجبهة الإسلامية في تعاطيها مع خطاب الثورة الإسلامية أنها لم تراع خصوصيات كثيرة للتجربة الإيرانية وتوزع القوى الفاعلة ونمطية التحالفات السياسية.

ثانياً: قضية التغيير الجماهيري

لقد اختارت الجبهة الإسلامية أن تكون حركة سياسية أكثر من كونها مدرسة اجتهاد نظري، وسعت الى ان تعطي الأولوية لهدف التغير السياسي

على هدف الاجتهاد الفكري، بل ان الاجتهاد الفكري مطبوع بالنزعة الغائية، غايته الواقع ويحرص على ان يستجيب للقضايا الحركية ولمقصد التغير. ومن هنا كانت لجدلية الوسائل منزلة كبرى في أدبيات الجبهة الإسلامية. إن جدلية الوسائل لا تقتصر داخل الثنائية التقابلية العنف/الإقناع ولا بين مدلولها في الثقة في النفس وكفاءة الأفراد او الريبة في أفراد المجتمع.. إن الواقع الذي حكم الحركات الإسلامية عموماً أنها سعت الى أن تسلك سبلاً توليفية تجمع بين وسائل الوعظ والإرشاد وبين أعمال البر والإحسان وبين الدعاية السياسية والتربية الفكرية ومن وجهة نظر العلوم السياسية فإن النزاع الذي تشهده المجتمعات السياسية يمكن حصره في ثلاثة أنواع فهو إما أن يكون:

ـ نزاعاً حول مشروعية القيادة وأحقيتها في الطاعة.

ـ أو حول مدى سيادتها على الأرض والناس والأشياء .

ـ أو حول قدرتها وخصائصها الذاتية .

ومن الملاحظ في أدبيات الجبهة الإسلامية أنه يبدو هناك تصور يقودها الى النظر في التكوينات الاجتماعية المختلفة، أي النظر في القاعدة الاجتماعية التي يرتكز عليها الفعل السياسي، ولكن هده الصورة والرؤية لا تخرج من الإطار الكلي والتصور العام المجمل جداً، فالقاعدة الأساسية عند الجبهة الاسلامية تعتمد التحرك الناجح وهو التحرك الذي يتخذ من الجماهير وتطلعاتها وفقا لمبادئها هدفاً لا وسيلة. ان الحركة الرائدة في حقل التوجيه الجماهيري هي الحركة الدائمة الحضور في الوسط الجماهيري (الرسالية العدد٧، ص ١٩٨٣/٥). فالرهان الذي تراهن عليه الجبهة الاسلامية في ساحة التغير والفعل السياسي هو قوة الجماهير وضرورة تحريكها لا من حيث كونها وسيلة من الممكن ان يتحقق بها الهدف ومن ثم تعزل او أن تكون الجماهير وقود حركة ذاتية تسعى الى تحقيق مصالح متعلقة بالتنظيم، بل إن الجماهير هي صاحبة الحركة وهي الهدف وإليها يزف النصر .

ولا يحدد خطاب الجبهة الإسلامية ماهية تلك الجماهير. هل هي العناصر والفئات الموالية للجبهة أم أنها تشمل كل القطاعات وكل الفئات؟ ولا تشير تلك الأدبيات الى الواقع المنقسم بين الشيعة والسنة او حول التقسيمات السياسية ولا إلى كيفية تحريك الجماهير او حتى التعرض لثقافة الجماهير او حتى المصالح الاقتصادية مما يجعل من مفردة الجماهير مطلقة تعيش في فضائها المطلق الذي يصعب تحديده والتحرك على أساسه. وحتى لا تبقى المسألة معلقة في مثالية المطلق فإن ثمة أمراً يأتي في بداية سلم الأولويات وحتى قبل الاهتمام بالجماهير هو مفهوم الطليعة الرسالية "إذ لابد للثورة من يد قوية شجاعة وطليعة رسالية تقود الجماهير نحو أهدافها وتطلعاتها. لذلك فقد اتخذنا منهجاً في بناء طليعة رسالية متكاملة مؤمنة كل الإيمان بالثورة والإسلام تقود الجماهير في المعركة (الرسالية العدد ١٠ص ١٩٨٣/٤). إن مثل هده الرؤية لا نجد لها تأسيساً في أي من أدبيات الجبهة الإسلامية، بمعنى التعرض لأسس التحرك السياسي القائم على الفعل الجماهيري وكيفية استغلاله او تثويره ولا نرى أي إثارات حول شرعية الفعل الجماهيري في مقابل شرعية فعل الطليعة والى غيرها من الإثارات التي تلازم مفهوم الجماهير/ الطليعة. وفي هذا السياق تطالعنا نظرية الشهيد السيد قطب في قضية البعث الإسلامي التي أثارها في كتابه "معالم في الطريق" فيرى السيد قطب انه لابد من بعث إسلامي وانه لابد من طليعة تعزم هذه العزمة من معالم الطرق، معالم تعرف منها طبيعة دورها وحقيقة وظيفتها وصلب غايتها ونقطة البدء في الرحلة الطويلة، كما تعرف منها طبيعة موقفها من الجاهلية[٥٩]. وتواصل الجبهة الاسلامية استكمال نظريتها في التغير من خلال تأكيدها على ضرورة التنظيم "إن المعركة غير المنظمة محكومة عليها بالفشل مسبقاً. إن التنظيم هو الوسيلة الناجحة لحشد الطاقات وتوجيهها وإعدادها إعداداً كاملاً. إن التنظيم هو الحصن المنيع للثورة" (الرسالية نفسه). ونرى هذا عند السيد قطب أيضا مع إدخال تغير في

---

٥٩ ــ سيد قطب، معالم على الطريق، دار الشروق؟، ١٩٧٣، القاهرة، ص١٢.

مصطلح. يقول السيد قطب "إن هذه الطليعة لا يمكنها التحرك الا عبر صيغة تنظيمية حركية ..ان التصور الاعتقادي يجب ان يتمثل من فوره في تجمع حركي وان العقيدة الإسلامية يجب ان تمثل في نفوس حية وفي تنظيم واقعي وفي تجمع عضوي[٦٠].ولا يمكن للجبهة الإسلامية هنا إلا أن تقيم فاصلا ونقطة تفعل من خلالها الجماهير/ الطليعة/ التنظيم وان ترفض العزلة التي أقامها السيد قطب. فالجبهة الإسلامية ترى أن الطليعة الإسلامية ليست معزولة عن مجتمعها ولا مترفعة عليها وهي تسعى للتغير في مجتمع تعيش في وسطه (الرسالية العدد ٥٤، ص٥٦) حتى لا تتحول هذه الطليعة الى طبقة مميزة مفصولة عن الشعب بروحيتها وتفكيرها وأبراجها العاجية وامتيازاتها الطبقية النخبوية. والى هذا الحد فإن خطاب الجبهة الإسلامية يتوقف ويكرر نفسه من دون ان يتناول القضية من منظار فكري يعرض لواقع الجماهير وطبيعتها وطبيعة الطليعة التي يفترض فيها قيادة الجماهير ولا نكاد نلحظ أي بعد محلي يدرس واقعية مثل هدا الطرح، وبذلك تتحول هده الرؤية الى رؤية تجريبية تسعى الى امتحان نفسها على كيانات المجتمع السياسي، ولهذا السبب فإن القوى الجماهيرية لم تكن ذات حضور حقيقي إلا من خلال الطليعة التي عجزت عن مواصلة خطاب الجبهة الإسلامية طوال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٩. فالجماهير صاحبة رؤية ورغبة وتتطلع الى أهداف وكل ذلك هو ما عند الطليعة، وهي بذلك لا تنقل جديداً ولا تمارس إلا دوراً تحريضياً او في أفضل الحالات وسيطاً لأدبيات الجبهة التي تصدر في الخارج. ولنا أن نأخذ مثال ذلك قضية الموقف من الإمام الخميني والجمهورية الإسلامية بعد أن تصدعت العلاقة بين الجبهة الإسلامية والجمهورية الإسلامية بعد ١٩٨٤ .

وأمام هذا النقص المعرفي والحركي في خطاب الجبهة الإسلامية لدور وطبيعة أسس الجماهير/ الطليعة فإن هناك فسحة لتناول القضية من خلال العمل السري أو ما هو غير مطروح لمن هم خارج الانتماء السياسي للجبهة

---

٦٠ ــ المصدر السابق، ص٤٥.

الإسلامية مما يعني في النهاية الوقوع في فخ النخبوية التي تواجه الإطارات الحزبية. ومن الممكن أن نقدم فهماً أوضح للطليعة عند الجبهة الإسلامية بما يقدمه السيد محمد حسين فضل الله اذ يقول "يتحدد دور الطليعة في تموين الأمة بالعناصر القيادية في مختلف مراكز المسؤولية من أجل إدارة الخطة، حيث تبدأ الطليعة في التحرك نحو توسيع نموذجها في الأمة.. لتتوسع وتتمدد تبعا للحاجات المتطورة في ساحة الدعوة والصراع" [٦١].

إن من سمات الفكر العربي أن نتاجه المكتوب يلتحق بالحدث متأخراً أو أنه لا يواكب الحدث إلا لتبريره من موقع اجتماعي/ سياسي ما، فهو يسعى الى تبرير ما حصل او الدعوة السجالية المتسرعة في إطار الصراع السياسي القائم، وبغياب الفهم الواقعي والشامل لمفهوم التغير الجماهيري ومفهوم الطليعة عند الجبهة الإسلامية، فإنها حولت ديناميكية الحدث من قوى الداخل الى قوى الخارج، إذ برز من جراء كل ذلك، ومن دون ان تشعر الجبهة الإسلامية أنها تؤسس المجتمع النقيض، ولم يأت هذا التأسيس من الخطاب المكتوب او المنقول بل تأسس من خلال النزوع السلوكي والتطرف الفكري عند الأعضاء المنتمين للجبهة الإسلامية وهو البعد الغائب من كل أدبيات الجبهة الإسلامية. فالطليعة التي صنعتها الجبهة الإسلامية ليست حزباً أو هيئة سياسية مثل باقي الأحزاب والهيئات والتجمعات السياسية، فهذه تقصر عملها على السياسة العامة وترضى بمسلمات وطنية وتاريخية تتشارك فيها مع تلك الفئات والفاعلين السياسيين في المجتمع السياسي البحراني، أما طليعة الجبهة الإسلامية فينزعون الى اختلافهم الثوري والى الانفراد بمسلمات تخصهم وتحضهم عن اضطراب الحياة الوطنية واختلافاتهم وأطوارها، فالانتماء السياسي لم يعد كافياً في إبراز تلك الطليعة على المستوى العملي فغدت الحاجة ماسة وضرورية الى إبراز الانتماء المرجعي الذي يشار اليه بالثورية. ورغم توفر تلك المرجعية الثورية المتمثلة في مرجعية الإمام الخميني فقد

---

٦١ ـــ السيد محمد حسين فضل الله، الحركة الاسلامية هموم وقضايا،دار الملاك ط١٩٩٢،٢، بيروت،ص١٠١.

برزت مرجعية السيد محمد الشيرازي، لا كبديل لمرجعية الخميني ــ الذي لم يعد كذلك بعد ١٩٨٤ ــ وانما كمرجعية تأخذ طريقها لمماثلتها على ساحة العراق وعلى ساحة الخليج العربي.

لقد دشنت الجبهة الإسلامية مفهوم الطليعة الذي تحول عملياً الى تكريس رؤية المجتمع النقيض من دون ان تأخذ ملازمة المجتمع السياسي أي المجتمع التعددي الذي تناوله فورانيول على أنه المجتمع الذي يتكون من عدة جماعات بشرية تتعايش مع بعضها البعض تحت سلطة تنظيم سياسي مشترك، ولم تتم بعد أية عملية ذوبان حقيقي بسبب الفروقات اللغوية والعرقية والمذهبية والقومية. إن طليعة الجبهة الإسلامية في كل أحوالها لا تشكل إلا قطاعاً من قطاع يشكل ما نسبته ٧٥% من مجموع السكان المشكلين للمجتمع السياسي، وجذورهم السلالية تختلف عن قطاع السنة، وهناك تمايز واضح في استخدام اللهجة المستخدمة في التعامل اليومي، والأهم من ذلك كله قضية الانتماء السياسي الذي سيكون هو المعيار في إقامة الفواصل والحدود بين فئات المجتمع السياسي. ومن الملاحظ في أغلب خطاب الجبهة الإسلامية الى ما قبل ١٩٩٣ أن الخطاب يتوجه الى الفئة الشيعية ومنها تصنع الطليعة ويغيب خطاب الشمولية الجماهيرية الذي نظرت اليه كشرط من شروط النجاح الثوري، الأمر الذي يوحي بأن الالتجاء الى الجماهير إنما هو انتماء مرحلي، ويكون الخيار الأفضل عند عدم توفر الأجهزة العسكرية والإمدادات القادرة على مواجهة النظام السياسي، عنده فإن الالتحام مع الجماهير والمؤسسات الأهلية والقطاعات غير الخاضعة للسلطة هو الخيار الأفضل لمواصلة الصراع .

وليست الجبهة الإسلامية فصيلاً غريباً عن فصائل العمل السياسي في العالم العربي/ الإسلامي حتى تكون هذه النتيجة مختصة بها، فقد اعتبر البعض أن معظم الحركات والتنظيمات السياسية والعربية او كلها قد غابت عنها التربية الثورية الصحيحة لأفراد تلك الحركات والتنظيمات ولم تهتم هذه الأحزاب أبداً بتكوين التزام داخلي بشخصيتها وفكرها ونموذجها فغابت

البرامج العملية لاختيار الأفراد الطليعيين وفرزهم وفق شروط نفسية ونضالية محددة[٦٢]، وقد كان هذا المسلك واضحاً في أساليب الجبهة التنظيمية حيث كانت مشغولة بهم أساسي وهو تكوين الفيلق العسكري الذي من خلاله سيتم التحرير لأرض البحرين ومنها ستنطلق حركة الرساليين إلى تحرير الجزيرة العربية لتصل إلى العراق أرض البطولات وأرض الولاء. ولم تراع الجبهة طوال فترة نشاطها غير الهم العسكري لدرجة تغيب معها الأدبيات الفكرية والتربوية، وهذا ما يتضح من تتبع البرامج الثقافية والتربوية التي كانت تعطى في الدورات السياسية والعسكرية وكذلك من تتبع إصدارات الجبهة الإسلامية التي لم تتجاوز عشرة إصدارات جاءت سطحية في تناولها لأكبر مشكلة يعاني منها المجتمع السياسي في البحرين وهي قضية التسلط والدكتاتورية والإرهاب الحكومي في ظل اهتمام واضح ومركز على الجانب العسكري. إن هذا الاهتمام غير المبرر لا شك في أنه ساهم بدرجة او بأخرى في تعميق الأزمة المعرفية وفي تعويق الطليعة عن ممارسة دورها التغيري كما كان مرسوماً لها.

إن كل ذلك ساهم في تحجيم الطليعة وإعاقتها عن ممارسة الدور الذي رسم لها، ساعد على ذلك حملات الاعتقال والإبعاد والتهجير المتواصلة لأفراد الجبهة الإسلامية فأصبحت أغلب كوادر الجبهة النشطة تعيش في الخارج والتي في الداخل تعيش السرية والانطواء السياسي. إلا أن السبب الأهم في مثل هذا الفضاء ان الانسان العربي ــ ومنه البحراني ــ يعيش على هامش الوجود لا في الصميم، فتغيب معه الحقوق وهذا تتداعى معه قضية تهميش الحدود الفاصلة بين الشخص والجماعة فيتضخم دور الجماعة على حساب الشخص، الأمر الذي يساعد على تعميق الانقسام المجتمعي عوضاً عن المساهمة في تقوية التفاعل الاجتماعي/ السياسي بين فئاته[٦٣]. فالتوحد مع الجماعة الناتج عن غياب الديمقراطية او الاختيار الحر وتحديد

---

٦٢ ــ شوكت أشتي، التربية الحزبية عند الكتائب اللبنانية، ص٧١.

٦٣ ــ المصدر السابق، ص٣٦٢.

لائحة الحقوق/ الواجبات يحول الذات الفردية إلى ذات جمعية تنتمي إلى الحزب/ المنظمة/ التنظيم ..الخ. فتصبح ذاته ذات تلك الجماعة يفكر بتفكيرها ولا يرى في حدوده غيرها، ما يضعف الارتباط بينه وبين الفئات الاجتماعية الأخرى حتى ولو كان هناك تواصل على مستوى اللقاء الجسمي. إلا أن النظرة التي يكونها عن غير الجماعة هي نظرة مغايرة تختزن في طياتها رؤية المجتمع النقيض.

ثالثا: قضية المنهج الثوري: المطلوب والممكن

قد لا نحتاج إلى جهد او حتى استعراض لتوضيح القضية التي تصر الجبهة الإسلامية على مواصلة طرحها دائماً، تلك القضية المتعلقة بالمنهج والأسلوب الذي من شأنه ان يحقق الإصلاح في المجتمع السياسي في البحرين. إن ما يميز خطاب الجبهة الإسلامية حالياً في فسيفساء العمل السياسي هو مسألة التغير الجذري عن طريق الثورة الجماهيرية كشرط لابد منه لتقدم المجتمع السياسي. إن الشعار الذي كونت الجبهة الإسلامية خلاياها على أساسه يعتمد على هذه الفكرة ـــ الأيديولوجيا ـــ بشكل يستحق معه أن يصبح العنوان الأبرز في خطاب الجبهة الإسلامية، لقد تأسست الجبهة على أساس آية من القران اختارتها من دون آي القرآن، وهي (قاتلوهم يعذبهم الله بأيدكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين)[٦٤]. وعلى هذا الأساس فإن رؤية الجبهة للحركة الإسلامية تقوم على "ان الحركات الإسلامية الرسالية الأصيلة لا تؤمن إلا بالإصلاحات الجذرية، وترفض أي تغير سطحي وجزئي ومرحلي. فالحركة الإسلامية في البحرين ترى ضرورة الإصلاح الجذري لهيكلية النظام السياسي الذي هو الطريق والحل الوحيد لمشاكل البحرين الراهنة"[٦٥]. ان التفريق بين

---

٦٤ ـــ ابراهيم الحاج، م،س، ص١١٠.

٦٥ ـــ المصدر السابق، ص١٣٥.

الحركات الأصيلة/ غير الأصيلة قد لا يحمل في طيات الخطاب ما يدعمه لكنه عند هذا الحد يضع مفصلاً بين الأصيلة/ غير الأصيلة. والأخيرة هي التي لا تتبنى التغير الجذري كخيار إستراتيجي أو حتى تكتيكي أي أن خطاب الجبهة يحاول ان يلامس شقين أساسيين هنا هما:

الشق الأول: الارتباط بالإسلام الحقيقي الأصيل القائم على تحقيق الثورة في كافة نطاق المجتمع.

الشق الثاني: ملامسة حاجة المجتمع السياسي في البحرين للثورة والتغير الجذري الشامل للنظام السياسي.

ولا تشكل هذه المزاوجة موضع اختلاف بين الفصائل السياسية المعارضة في المجتمع السياسي البحراني إلا في الشق الثاني، وهو رغم اعتباره الحل الأمثل وهو ما يدعم من خلال الفكر/ العقيدة إلا أن الوضع السياسي والمرحلة الراهنة لا تسمح بمثل هذا الطرح خصوصاً مع تعقد الوضع الإقليمي وتكريس ميزان القوى في المنطقة، ما يجعل من السير في مثل هذا الطريق مجازفة لا تحمد عقباها. في الوقت الذي سعت الجبهة إلى تثبيت مثل هذا الطرح، ولكنه جاء كسائر الأطروحات الثورية الإسلامية الأخرى "فالثورة إن صح القول عنها بأنها منهجية فهي منهجية عامة مشتركة مكررة لا تنتمي إلى إطار فكري او أيدلوجي وبالتالي فإنها لا تشكل إبداعاً حركياً ذاتياً او متخصصاً.. كما إنها لا تعبر عن ثراء فكري استنباطي او اجتهادي يمكن ان يشكل إضافة في الفكر الحركي العام"[٦٦]. إن المتابع للوضع الثوري العالمي يجد أن كثيراً من تلك الحركات خصوصاً الماركسية منها تعج بأدبيات ضخمة في الشأن الثوري كمنهجية متبعة مما يعطيها إضافة إلى بعدها الحركي بعداً فكرياً تأسيسياً.

وهذا الوضع قد لا يهم الجبهة الإسلامية، إذ ترى نفسها مسؤولة عن تحقيق فكر الثورة لا التنظير لوقوع الثورة، فالثورة تأتي في سياقات يفهم منها

---

٦٦ ــ عادل رؤوف، م،س، ص٢٥٧.

الفهم العامي لا المتخصص، بمعنى إنها التغير الجذري للنظام القائم من خلال الجماهير ليس أكثر، لذا فإن الوضع البديل هو ما يجب ان يشكل موضع اشتغال فطريق الثورة واضح لا حاجة له للتعريف او وضع اللمسات الفكرية/ التنظيرية له، والاهم في وضع الجبهة أنها تشكل فصيلاً تابعا لحركة أعم هي، حركة الرساليين، وبالتالي فإنها خاضعة في فكرها السياسي لما تمليه الحركة الام. وقد اختطت حركة الرساليين منهجية الثورة او سياسية حرق المراحل في معارضة منها على منهجية حزب الدعوة الداعية إلى المرحلية في الطرح وفي الممارسة السياسية، وهو وضع لم تقتصر تداعياته على الوضع العراقي فقط، وإنما انجرت اليه كل الأطراف التابع للمركز. وقد ساعد على تثبيت أطروحة الثورة انتصار الثورة الإسلامية في إيران. الأمر الذي جعل من الثورة مصطلحا مفهوما وحاضرا في الذهنية العامة والخاصة فلا حاجة لشرح خطوات الثورة وهو أمر متحقق على الساحة الإسلامية وفي بقعة جغرافية قريبة جدا للوضع البحراني.

وإذا كنا نتكلم عن سبب ميوعة مصطلح الثورة فان ظروف ما بعد ١٩٦٧ "والفراغ الذي حدث بعد الهزيمة وسقوط القيادة البرجوازية وغياب البديل الثوري واستمرار حركة التحرر العربية ورسوخ البنى الاجتماعية المتخلفة والافتقار إلى تقدم حقيقي ديمقراطي ووطني ساهمت مع عوامل أخرى في إعادة تحريك التيارات الإسلامية وتقدمها في العالم العربي[٦٧]. إن هذا الاشتغال الحركي ضيع الفرصة على الحركة الإسلامية في أن تصوغ استراتيجيتها الخاصة للثورة، ونحن نعلم أن الثورات تخلف ضحايا ولها في الفكر الإسلامي الكثير من المعوقات أهمها مسألة الدماء التي تسفك والتضرر في المصالح العامة والخاصة مما يعني ضرورة التنظير الفقهي/ المرجعي في تحركات الثورة الأولى والتابعة ..الخ. وهو الشق الذي ظل مغيباً عن الفهم الحركي في قطاعات واسعة مارست الدعوة إلى الثورة.

---

٦٧ ــ شوكت أشتي، م،س، ص٣٦٢.

ولكن الذي يشكل إشكالية هنا ليس ما تقدم، وإن كان بمثابة إشكالية مفهومية لا تختص بها الجبهة الإسلامية، وإنما من الممكن لها أن تعمم على سائر الحركات الإسلامية التي اختارت لنفسها ان تكون صاحبة خطاب تبشيري ينظر إلى مرحلة ما بعد الانتصار والوعد الكبير بتحقيق المجتمع المثالي. إن المشكل هو مدى مطابقة منهجية الثورة لواقع المجتمع السياسي في البحرين وهل هناك قابلية لقبول هذه الأطروحة؟ وهل لها أن تؤتي ثمارها في المستقبل؟ وكيف عملت الجبهة الإسلامية على تأصيل الثورة في خبايا المجتمع البحراني؟ وهل نجحت او إنها فشلت في ذلك؟

إن ما يؤخذ عامة على الحركات الإسلامية أن أفرادها ينطلقون من التصورات القديمة لكنهم يصوغونها في ثوب جديد ويسقطون عليها اهتماماتهم الراهنة، قصروا في تحليل الآليات التي تقوم عليها الدولة الحديثة وعلاقاتها بالتركيبات الاجتماعية والبنى الاقتصادية داخلياً ودولياً ومحلياً، فجاءت النظرية السياسية هزيلة المحتوى من ناحية وفضفاضة يغلب عليها التعميم من ناحية أخرى[٦٨]. ويذهب اوليفيه روا إلى أن الاسلاميين يعطون الأولوية للعمل السياسي الذي يأخذ أحد الأشكال الثلاثة التالية او مزيجاً منها

النمط اللينيني: يسعى كطليعة تهدف إلى الاستيلاء على السلطة.

حزب من الطراز الغربي: يسعى داخل إطار حزبي تعددي وانتخابي إلى تمرير الحد الأقصى من عناصره وبرامجه .

جمعية دينية نشطة: تروج القيم الإسلامية وتغير العقليات والمجتمع وقد تحقق الطموحات السياسية في نشاطها مؤقتا[٦٩].

إن الجبهة الإسلامية عندما اختارت منهجية التحرير كانت مدفوعة بالتفكير بأن الجهاد بالقوة المسلحة هو الطريق الوحيد الشرعي للعمل

٦٨ ـــ حيدر ابراهيم حيدر، م،س، ص١٠٣.

٦٩ ـــ المصدر السابق، ص٤٣.

السياسي، وما توصلت اليه هذه القراءة ان هناك يأساً من جدوى العمل السلمي استنادا إلى قراءة الجبهة لتاريخ تجارب التغير كما سبق عرضه وبالتالي فإن الخيار العسكري هو الخيار الأمثل لتحقيق التغير المطلوب، وراهنت الجبهة في ذلك على انفصال النخبة الحاكمة عن الشعب بمعنى أنها ترى في النخبة السياسية الحاكمة فئة دخيلة على المجتمع. إنه من الطبيعي أن يحدث رفض لها ورغبة في الخلاص منها فضلاً عن ممارسة القمع والإرهاب طوال قرنين من الزمان كفيلة بأن تهيج النفوس وتشحذ الأفكار والهمم للانقلاب على النظام. وتستعين الجبهة في ذلك بتجارب قديمة قادها علماء دين من الشيعة حاولوا فيها انتشال الشعب البحراني من قبضة النظام الحاكم. أضف إلى ذلك تجارب التيار اليساري وتبنيه خيار الرفض المطلق للنظام الحاكم الأمر الذي يؤدي إلى تولد قناعة عامة ومرتكزة في قرارة أفراد الشعب بضرورة تغير النظام السياسي .

إن الأمر الذي لم تلتفت اليه الجبهة في خيار تبنيها لخيار التحرير ليس في الدوافع التي يمكن من خلالها ان تنطلق الجماهير وراء قيادة الجبهة وتعمل معها على طريق التحرير، فكل تنظيم قادر على التحشيد وإثارة العواطف لكنه يواجه صعوبة بالغة الخطورة عندما يعمد إلى التنظيم المحكم. بمعنى إن تجارب المجتمع السياسي في البحرين المتعلقة بقضية التحرير، سببت إفرازات خطيرة تمثل أخطرها في حالة الفوبيا من الأحزاب والتنظيمات السياسية. وما حاولته الجبهة من استثمار وضع الانفعال والتعاطف مع الثورة الإسلامية كان خطأً منهجياً عاد على الكثيرين بالضرر، ففي فترات الصعود للظاهرة ـــ ومنها الإسلامية ـــ يصعب او يستحيل تعين حدود عضوية او حجم المنتمين او المتعاطفين مع الجهة المتبنية للظاهرة الصاعدة "فهناك فرق بين التنظيم المحكم وبين القدرة على الحشد والتعبئة الذي يقوم على نهج العواطف في أحيان كثيرة وكردود فعل الأحداث المثيرة"[٧٠] . فالرهان على القدرة على التعبئة العاطفية هو رهان ناجح بلا

---

٧٠ ـــ المصدر السابق، ص٥٣.

شك إلا ان الرهان على النجاح في تكوين تنظيم يقدر على ممارسة الدور المطلوب منه في عملية التغير هو ما يشكل موضعا للنقاش. وهنا لا يجدي توفر بعض المنطلقات الفكرية والمعرفية او حتى الرغبة النفسية عند إرادة الشعب، فالعملية ليست بالسهولة التي يتصورها البعض، فما لم يكن هناك تخطيط واضح ودقيق ومتابعة جادة لحالات الجماهير ورصد واقعي لميزان القوى المحلي والإقليمي فإن الخوض في مغامرة التغير الجذري يشكل مأزقاً انتحارياً. صحيح أن الثورة بلا نظرية هي عملية انتحارية ولكن النظرية لوحدها هي عملية انتحارية أيضاً، وهي القضية التي نرى أنها كانت غائبة عن نظرة الجبهة الإسلامية.

إن المجتمع السياسي البحراني لم يقبل ولن يقبل بالنظام السياسي الحاكم ولكن هذا الرفض مازال رفضاً نفسياً لم يترجم نفسه في رغبة عمل سياسي حقيقي إلا عند أفراد قلائل، ما جعله محتاجاً إلى عمليات ترويض فكرية يكون من بعدها قادراً على مواصلة عملية التغير الجذري. وحتى حالات الانفلات التي يمارسها بين الفينة والأخرى في شكل انتفاضات وحركات احتجاج غاضبة لا تخرج عن كونها محاولات لاعادة التوازن النفسي المشار اليه، حالة توازن بين التكوين الأيدلوجي/ العقائدي المصبوغ بالثورية والرفض وما بين حالة الممارسة السلوكية والتطعيم المعرفي الزائف الداعي إلى القبول بالوضع الراهن، وإلا فمن يصدق ان هذا الشعب هو الذي أجبر الاستعمار البرتغالي أن ينسحب من منطقة الخليج وأن يذيقه أقسى حالات الهزيمة، وهو ما يفسر طبيعة الاستعمار البريطاني الذي لم يمارس هيمنته كما في بلدان أخرى إلا بعد ان اطمأن إلى ان تلك الطبيعة الثورية تم ترويضها وعزلها.

وإذا ما عدنا إلى واقع الجبهة الإسلامية لنرقب أسلوبها في هذا المجال فإننا لا نفارق الحق إذا ما قلنا إنها لم توفق في انجاح هذه المهمة فبعد اشتغالها بالجهد العسكري وإخفاقها في ذلك عام ١٩٨١ فإنها ظلت تبرز فكرها عبر خطاب تعبوي لم يفارق لغة المنشورات ولم يقدم الدراسة الواقعية لخيار

الثورة. كما أنه من الملاحظ على خطاب الجبهة الإسلامية في هذا الشأن أنها تجعل من أمر الثورة أمراً وشيكاً متحققاً في حين انه ما زال بعيداً. ولم يسع هذا الخطاب إلى تنوير الجماهير بواقعها السياسي، فظلت الجماهير تعيش الاقتراب من هدفها المنشود لكنها أفاقت على واقع انخدعت به بعد أن أصابتها الانتكاسات تلو الانتكاسات. والى هنا نعلق القلم مكتفين بهذه الدردشة.

رابعاً: اشتغالات الخطاب السياسي

يشكل هذا الجانب اكثر الجوانب أهمية في قضية تحليل الخطاب السياسي عند أي تيار سياسي ولذا فإن آليات البحث فيه أخذت تتطور وتنمي من ذاتها وغذت قضية تحليل الخطاب بالاعتماد على تحديد القضايا المتكررة والأكثر بروزاً، فمنها يفصح التيار السياسي عن نفسه وعن اشتغالاته الحقيقة المكونة له والباعثة لاستمراره. فما لم يكن الخطاب السياسي قادراً على تفكيك الواقع من خلال قضاياه فإنه من المحتمل أن يعيش نخبويته الخاصة، بمعنى أن يكون خطاباً خاصاً بفئة معينة تنفصل عن الأمة والمجتمع.

ومن هنا فإن التمعن في هذه الاشتغالات يحتاج إلى بحث منفصل، ولذا فإن التعرض لحصر القضايا التي شغلت خطاب الجبهة الإسلامية سيكون عرضاً مختصراً. إنه من الممكن لنا أن نحدد أطر تحرك الخطاب السياسي عند الجبهة على عدة مستويات وكل منها يمثل قسماً خاصاً يشمل كثيراً من القضايا وهذه الأطر كما نقترحها هي:

١- الإطار الخاص بالمجتمع السياسي. (البعد المحلي او الداخلي)

٢- الإطار الخاص بأمن الخليج. (البعد الإقليمي)

٣- الإطار الإسلامي العام. (البعد العالمي)

ولن نستطيع ان نحدد البنية الأساس في تفاعل هذه الأطر إلا من خلال اعتماد القضية/ الانتماء إلى الفضاء الواسع المنخرطة فيه الجبهة الإسلامية وهي قضية الانتماء إلى الفكر الإسلامي والاعتناء بالمرجعية الإسلامية،

والصعوبة المرافقة لمثل فضاء الفكر الإسلامي تتحدد في قدرة الفئة المعنية على صياغة خطابها مصبوغاً بصبغة خاصة تراعي ظروفها الخاصة والبيئة المنتجة لها. الذي يحدث في أغلب الأحيان أن تكون تلك الفئات منساقة إلى متابعة الخطوط العامة في تجريدتها العامة جدا من دون التوقف العميق عند خصوصيات البيئة المنطلقة منها والموجهة خطابها إليها. ولعله السبب في أن الواقع الإسلامي شهد طفرة في الصحوة الإسلامية قبال اطروحات حاولت أن تركز نفسها وأن تقدم اطروحات جاهزة مستوردة من أطراف غربية فلم يكن أمام الإسلاميين إلا متابعة هذه الأطروحات بطرح النموذج التام المعارض للفكر الآخر. كما نشهد ذلك في مؤلفات الشهيد الصدر خصوصا كتابي اقتصادنا، فلسفتنا. إذ جعل من الإسلام المنطلق القادر على صياغة المجتمع المثالي بصورة أكبر وأكثر مما هي متوفرة في الفكر الغربي بشقيه الماركسي / الرأسمالي. لقد دشنت بداية هذا التأسيس وانساقت الحركات الإسلامية خلف هذه الصيغة متوحدة مع الصيغة النهائية كهدف ونهاية للجنس البشري.

وهذا نلحظه في تحديد الجبهة لأهدافها العامة أو ما تسميه أدبيات الجبهة الإسلامية بالإستراتيجية البعيدة المدى فيما يلي:

١- بناء الفرد الرسالي الواعي بالإسلام فكرا والمجسد لتعاليمه سلوكاً والحامل لرسالة العمل والدعوة اليه والمستعد للتضحية دفاعا عنه.

٢- بناء الأمة المؤمنة على أنها مرحلة تالية لبناء الفرد الرسالي الملتزم وتتم عبر تكوين طليعة مؤمنة قادرة على قيادة عملية التغير السياسي والاجتماعي في الأمة وإثارة القوى والطاقات الكامنة في أعماقها .

٣- بناء الحضارة الإسلامية من خلال الأمة الصالحة القادرة على تجاوز روحية الهزيمة والقادرة على التصدي والتي تمتلك في أعماقها مقومات الحضارة. وبتحقيق هذا الهدف تكون الثورة قد تجاوزت حيزها القطري البدائي وحطمت الحدود والحواجز المبنية بين جماهير الأمة الواحدة وبنت طليعة ثورية قادرة على الإمساك بأطراف هذه الأمة (الرسالية، العدد٣٢، ص١٨ /١٩٨٥).

ومن الواضح أن مثل هذه الاشتغالات لا تخرج عن إطار الحركة الإسلامية العامة الساعية إلى بناء المجتمع الإسلامي الخالص. والمشكل في أطروحة الجبهة الإسلامية أنها تراهن على الوصول إلى المجتمع الفاضل عن طريق استلام زمام الحكم السياسي غافلة عن كثير من تعقيدات الواقع السياسي والاجتماعي وصعوبة التوصل إلى تطبيق حقيقي لمثل الأهداف المنشودة ولن ننساق إلى مناقشة فكر الجبهة الإسلامية على إطلاقه هنا بقدر ما نؤكد على ضرورة تحديد الواقع تحديداً دقيقاً والانطلاق من مكوناته .

وخلاف هذا الوضع فإن المشهدية المتوقعة هي أن تتكوّن ازدواجية في العمل الممارس والعمل المنشود إذ لم تستطع الحركة الإسلامية ــ عموماً ــ أن تفصل خلافاتها عن طبيعة تحركها على الواقع رغم التوحد في الأهداف البعيدة المدى فضلاً، عن إشكاليات الواقع الإسلامي وانقساماته الأمر الذي قد يجر إلى ضرورة التفرد في أطروحة الفكر الإسلامي.

ولم تكن الجبهة الإسلامية وهي إحدى الفصائل الإسلامية الفاعلة في الساحة أن تكون بعيدة عن هذا المنزلق ففتحت لها أكثر من جبهة سياسية ومواجهة مع أطراف لا تخوض معها عملية الصراع، وما ذلك إلا نتاج محاولتها أن تطابق نفسها مع الأطروحة العامة وهو ما نسعى إلى دراسته بشكله المختصر عبر التعرض للمحاور الثلاثة السابقة، فعلى المستوى العام كانت قضايا الإسلام وهمومه العامة تشغل حيزاً مهماً في أدبيات الجبهة الإسلامية على ان هذا الانحياز يتجلى في دفاع الجبهة عن الواقع العراقي (راجع الرسالية، العدد٦٨/١٩٨٨) حيث خصصت ملفاً عن الاعتقال والتعذيب في سجون العراق، وكذلك العدد ١٩٩١/٨٧ المخصص للانتفاضة الشعبية في العراق - والقضية الفلسطينية والدفاع عن شرعية المقاومة الإسلامية في الجنوب اللبناني. وعلى المستوى الإقليمي شغلت نفسها بالتهجم على الأنظمة الحاكمة في دول الخليج العربي وتعاملت معها بكل علانية على أنها نسخة مكررة من نظام القمع في البحرين، وكرست كثيراً من مواضيعها لشجب التواجد الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وسلطت

الضوء الواسع على ما يسمى بمجلس التعاون الخليجي. وعلى المستوى المحلي فإن الجبهة الإسلامية تتبعت مظاهر التخلخل في الواقع الاجتماعي كالبطالة وتدني المستوى التعليمي وفضح أساليب السلطة في الاستحواذ على ثروات البحرين الاقتصادية وغيرها من المواضيع المتعددة .

والملفت في الأمر هنا ليس في كثرة التناولات والانشغالات وإنما في التعرض غير المعمق في بعضها مما أفضى إلى تسطيح الرؤية وصبغة الخطاب المقدم فيها بصورة تعبوية همه شحذ الهمم ناحية الحماس المفرط وتغييب جانب العقلانية والتحليل الموضوعي بصورة عامة.

والواقع ان انشغالات الجبهة الإسلامية لا يمكن اعتبارها انشغالات خطاب سياسي موجه يمتلك أصالته في التناول، فلا نجد في أدبياتها ما يتناول الفكر السياسي المتعلق بقضايا التأسيس والتأصيل للظواهر السياسية المعاشة إلا من خلال المحايثة مع الموقف السياسي. أي أن تناول الجبهة لقضايا الظواهر السياسية إنما هو نتاج موقف يتطلب موقفاً يعبر عن رأي الجبهة، فلا يوجد خطاب يشرح أساسيات الموقف قدر الاهتمام بتبيان رأي يختلف/ يماثل الآراء الموجودة .

المطلب الثاني

لقد ورد اسمكم في ملف الأحداث الأخيرة التي شهدتها البحرين عام ١٩٨١ . فما حقيقة الأمر؟

ورود اسمي في حيثيات ذلك الملف شرف لا أدعيه وتهمة لا أنكرها..

السيد هادي المدرسي

استراتيجية العمل الحركي

أولاً: التنظيم الهيكلي

في حركية الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين

يمكن تعريف الهيكل التنظيمي على انه التعبير البياني الذي يعكس نظام العلاقات الذي يحكم جميع الوحدات و الأقسام والقوى العاملة في التنظيم. وبالتالي فإن البحث في فضاء توزيع القوة والسلطة هو الذي يكفل استمرار العمل. إنه من المؤكد إن مجال العلاقات السياسية تهيمن عليه قضية وإشكالية الانتماء السياسي الذي نستطيع أن نقول معه أنه جوهر السياسي فعلاقات المجتمع السياسي تقوم أساسا على مثل هذه الانتماءات المؤطرة بإحدى القوى الفاعلة او التي لها علاقة بالمجتمع السياسي. وعندما نحاول مفاصلة هذه القوى فلأن الرابطة بينها لا يمكن أن تتحدد في التنظيم وانما في مقولات الصراع/ التعايش/ التوافق ..الخ. إن الهيكل التنظيمي هو الذي يبحث عن توزيع القوة والسلطة داخل إحدى تلك القوى إذ يحاول الإجابة على أسئلة بدائية مثل كيف ترسم العلاقات الداخلية التي سوف تكون مسؤولة عن إصدار الفعل السياسي والذي من دونه لا يمكن لتلك القوى ان تكون عنصرا من عناصر المجتمع السياسي. والقضية بهذا التصور لا تثير إشكالية لأنها تمارس بشكل ملموس في كافة التحركات السياسية ولكن المسألة تأخذ بعدا تأزميا او بعداً مفارقا عندما يتحول الحديث عن ضرورة توزيع السلطة والقوة إلى كيفية ممارسة هذا التوزيع في فضاء التنظيم السياسي وفضاء المجتمع السياسي، وما هي مشروعية مثل هذا التوزيع؟ وكيف حدد له أن يمارس دوره؟ أي الكشف عن البنى التحتية والمحركة أساسا لكافة مثل هذه الأمور.

إن الخلاف حول ضرورة التشكيل في إطار حزبي يعتمد المركزية والتوزيع الدقيق للسلطة او التشكل حول الإطار الجماهيري المنطلق من مفاهيم الطليعة/ المرجعية وغيرها. إن هذا الإختلاف ليس اختلافاً في ضرورة التنظيم بل هو خلاف في كيفية التنظيم او الخط البياني .وعندما نتحول من اللغة السياسية المجردة وننتقل إلى العمل السياسي عند الجماعات السياسية الإسلامية فإن المجال الإسلامي في المجتمع السياسي البحراني لم يكن يشهد أية سجالات او نقاشات في مثل هذه القضية إلا مع تحول القوى والتيار الإسلامي إلى فاعل سياسي حقيقي يتبنى رؤية سياسية تخصه، ويعمل في الوقت نفسه إلى تطبيقها او تذييل السبل أمامها. لقد سبب هذا الوضع في ان يفقد التيار الإسلامي في البحرين الخبرة الكافية والتأصيل الواضح لقضية التنظيم. ونتيجة لكل ذلك فليس غريباً ولا مستهجناً إذا ما وجدنا أن نمط العلاقات الذي تسير عليه القوى الإسلامية هو ذلك النمط العمودي، وتختفي كثير من الأنماط الأخرى، ومع انفراط هذا العقد العمودي فإنه لا يبقى أي أثر للتنظيم بل تحل محله الفوضى وتقع النزاعات والخلافات. ولا نتوقع أن نجد أي معلومات بهذا الجانب في ظل ظروف بوليسية قاهرة قمعية كالتي يعيشها المجتمع السياسي في البحرين، إلا أن هذا الأخير لا يمثل إلا بعداً ظاهرياً في اكثر التقادير إذ تبقى مسألة توزيع القوة والسلطة داخل المؤسسات السياسية شأناً داخلياً غير مسموح لغير الفاعلين في التنظيم من الاطلاع عليه. ولكن البعد اللامفكر فيه هنا هو ذلك البعد المتعلق أساسا بإفلاس التنظيم من هيكلية محددة تتوفر على تحديد الوظائف والأدوار بشكل يكفل عدم التداخل ويضمن تحديد المسؤوليات ويخضع للمراقبة والمحاسبة والتدقيق ،ولهذا لا نرى تغيرا يذكر في الأوساط التنظيمية او المشار إليها كتنظيم. ان هذا الإفلاس هو ما يجعل من أولئك الأعضاء يقومون بالتستر التام على هذه الأمور واعتبارها قضايا سرية تهدد وتربك واقع العمل السياسي، ويتعاضد هذا البعد مع البعد الكامن والقار في العقل السياسي البحراني الرافض لقضايا التنظيم والانتماء السياسي المعلن

وبالصورة المكشوفة كما هي التنظيمات السياسية الأخرى. إن هذا التخوف من كلمة حزب او تنظيم سياسي ما من شك إنه سوف يلعب دوراً كبيراً وفعالاً في الحد من تطور الفهم التنظيمي للقوى السياسية وإبقائها بالتالي في إطاراتها التعبوية وهي بذلك تجعل من العمل السياسي عملاً مزاجياً يخضع في كلياتها لقضايا المحسوبية والعلاقات القرابية او التصادقية وتغيب علاقات العمل السياسي وعناصر الإدارة الكفوءة والقادرة على تحمل المسؤولية وانجاح المهمة.

إن ما نحاول إثارته هنا هو ما سنحاول دراسته في تجربة الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين عبر تتبعنا لنشأة التنظيم الهيكلي المعبر عنه بالتنظيم الحديدي الذي طرحه السيد محمد الشيرازي في كتابه "السبيل لإنهاض المسلمين" والذي سوف يتطور إلى الأمانة العامة والمؤتمر العام وغيرها من الأسس الهيكلية، وسنرى فاعلية مثل هذه التوزيعات في ضوء الأهداف المعلنة وغير المعلنة في خطاب الجبهة الإسلامية فضلا عن تحديد أوجه الإخفاق والنجاح في طرح مثل هذه التصورات في أوساط المجتمع السياسي البحراني وكيف كانت نظرة السلطة السياسية لمثل هذه التنظيمات والتي يمكن الإشارة إليها هنا بالإشارة إلى قضية ٧٣ المنسوبين إلى الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين في العام ١٩٨١.

١-الخلفية المرجعية للتنظيم:

تحتل مسالة التنظيم حيزاً مهماً ومكثراً في خطاب الجبهة الإسلامية التي تنتمي في علاقاتها المرجعية الدينية والسياسية إلى المرجع السيد محمد الشيرازي، الذي يولي لمسألة التنظيم أهمية كبرى. وتشكل إحدى الاشتغالات التي لا تنفك عن معظم مؤلفاته السياسية والاجتماعية. وتعتبر الجبهة الإسلامية أن التنظيم والانضباط، ركائز للرقي باتجاه تحقيق الأفضل بإمكانات أقل وضمانة للديمومة وسلامة الاتجاه ورافد لقادة المؤسسات البديلة وعناصرها، وسلامة من كل الوصوليين الذين يستهدفون ركوب

الموجة، وممن يطمحون في انقلاب موجه إلى طريق منحرف، وتجسيد للسلوك الإسلامي القدوة، وآلة خلاقة لدفع المجتمع لتجاوز عقبات الطريق . فالعمل الإسلامي في نظر الفكر الإسلامي هو مؤسسة حضارية عقائدية عاملة متحركة هادفة ناشطة(٧١) .

إن مثل هذه الرؤية من شأنها أن توجد إطاراً معرفياً يكون قادراً على تجميع فئات عديدة حول طريقة الجبهة الإسلامية، لكونها تأتي في ظل انحسار الطرح التنظيمي من قبل الحركة الإسلامية عموما. ولربما كانت تلك الحركات تمتلك تنظيمها الخاص إلا أن السرية الممارسة ما زالت تجعل الجبهة الإسلامية ذات أسبقية في التنظيم الجماهيري. إن ما أعطى الجبهة الإسلامية هذا المقدار من الجرأة والمجازفة في إشهار التنظيم يعود أساسا إلى تركيز الجبهة على ارتباطها بالمرجعية الدينية .إذ تعتبر الجبهة الإسلامية أن المرجعية الدينية قادرة على توحيد الحركة الإسلامية في البحرين وتعمل على تقنين طاقات الأمة في سبيل التغير(٧٢). وقد اعتمدت الجبهة إطار التقليد إطاراً رابطاً وآلية تعبوية تحشد من خلاله أفراد التنظيم. وبالتالي فإن فهم ورؤية مرجعية التقليد في التنظيم يكون منسجماً لتبيان قضية التنظيم عند الجبهة الإسلامية. ولن تكون هذه المرجعية المشار إليها غير شخصية السيد محمد الشيرازي الذي تدين له الجبهة الإسلامية بالتقليد وكذلك السيد هادي المدرسي القائد لتنظيم الجبهة الإسلامية. وتكاد تتطابق الرؤى تطابقاً تاماً بين الشيرازي والمدرسي فيما يتعلق بالتنظيم والمسألة الحزبية. بل إنه يمكن إرجاع فكر السيد المدرسي أساسا إلى فكر السيد الشيرازي باعتباره المرجعية الوحيدة لفكر المدرسي والجبهة الإسلامية. وفي سبيل توضيح هذه الرؤية سنعمد إلى استخلاص رؤية السيد الشيرازي ومن ثم نستعرض رؤية السيد المدرسي.

---

٧١ ــ البحرين الوجه الآخر: عدد١٣٧. السنة ١٩٩٧،١٨.ص٥

٧٢ ــ المصدر السابق.

رؤية السيد الشيرازي[٧٣]:

لقد أولى السيد الشيرازي البعد الحركي كثير اهتمام في مجمل نتاجه الفقهي السياسي، ويمكن اعتبار أن الحركة الإسلامية التي سعى السيد الشيرازي إلى صناعتها وتأسيسها وإغنائها بالتجربة الذاتية، هي نوع من النقد السياسي والفقهي لروح مناهج الإصلاح الديني التي كانت تتمسك بالتقاليد الحذرة في التعامل مع نهوض الأمة. وكان السيد الشيرازي يعمل لمحورية إسلامية نهضوية تستعيد فيها منطقة كربلاء كحاضرة إسلامية فقهية، والعراق كبلد ودور في مركزية المشروع الإسلامي العام. ولم يكن يولي المسألة الحزبية كبير اهتمام حين يتعلق الأمر بتطوير تجربتها الداخلية دون إسهامها بمسألة المشروع الإسلامي العام،لقد أولاها الاهتمام الكافي حين عبرت عن نزوعها لامتلاك حقيقة المشاركة في هموم حكومة المليار مسلم.لذا جاءت اطروحاته مشددة على ضرورة استلهام فكرة الحركية الرسالية الإسلامية ذات الاتجاهات الجماهيرية الواسعة ويفلسف الأغراض الحضارية الكبيرة لإنشاء التنظيمات السياسية الإسلامية متجاوزاً النشوء القطري أو الأحزاب التي تدعو إلى متبنيات سياسية ضيقة. لقد جاءت حركية السيد الشيرازي لكي تعمل على بعدين أساسيين هما:

ـ محاولة إبطال النكوص السياسي الذي ظهر في أوساط قيادات ومرجعيات دينية.

ـ محاولة القول بأن حركية الحضارية الإسلامية وما تملكه من كارزيما، قادرة على الوصول إلى أهدافها في طرد السيطرة الغربية وصناعة الأمة العتيدة بفكرها وحضارتها.

---

٧٣ ـ اعتمدنا هنا بشكل كبير على مقالة نبيل عبد الكريم، محاولة أولية لاستنطاق مشروع المدينة في رؤية الامام الشيرازي. ومقالة عباس الشمري، لمحات من التاريخ السياسي للامام الشيرازي المرجعية المتصدية والممارسة السياسي.الوارتين في مجلة النبأ العدد ٦٥ السنة السابعة،كانون الثاني ٢٠٠٢ والمخصص لحياة السيد الشيرازي نفسه.

وهو يستهدف من خلال هذين البعدين إبراز حقيقة النظرية الأممية الشمولية الإسلامية التي تطمح إلى مواجهة الحالة الاستعمارية. ومؤدى هذه النظرية أن نشوء الأحزاب وصناعتها تتصرف في الواقع إلى رديفها للحكومات الإسلامية وتمارس عملها ونشاطها لكونها المحورية القيادية التي تلقى على عواتقها مهمات إعادة النظام الإسلامي للحياة. فصبغ الرؤية ليعكس طابع الدولة في الحزب. وراهن على قدرة التنظيم على التحول إلى أهداف الدولة الإسلامية فحفل الإنتاج التنظيمي بمصطلحات عديدة مثل الانتخابات، طاعة القيادة، التنظيم الحديدي، دولة المليار مسلم، العمل بالشورى في حركية المشروع الحزبي .. الخ.

وفي سياق آخر كان يرى ضرورة انتماء هذا التنظيم إلى المرجعية الدينية الواعية انطلاقا من مبدأ ولاية الفقيه على الحركة الإسلامية وتشكيل الحكومة في زمن الغيبة. وأن أي عملية تغييرية به سوف تفقد مشروعيتها إن لم تنطلق من المرجعية الدينية، بمعنى أن يكون التنظيم السياسي في طول الترتيب الحركي المرعي وليس عرضياً موازياً.

ومن هذه المنطلقات باشر السيد الشيرازي إلى تأسيس وتشكيل بل ودعم من يؤسس وحث الآخرين على ذلك. وجاءت نظريته الفقيه الاستدلالية هكذا إذ يقول "إن العقل دل على وجوب تنظيم أمر البشر عامة والأمة الإسلامية خاصة، وقبح ترك الناس فوضى لا نظام لهم أو لهم نظام غير صحيح، وإذا ثبت قبح الترك بلا داع ووجوب تشكيل الحكومة الرشيدة عقلا ثبت ذلك شرعا للتلازم في القاعدة المعروفة لكل ما حكم به العقل حكم به الشرع"[٧٤]. واعتبر السيد الشيرازي أن التنظيم ضرورة انطلاقا من وصية الإمام علي عليه السلام "أوصيكم بنظم أمركم". ولأن التنظيم ضرورة، وتشكيل الأحزاب يعتبر نوعاً من الأخذ بموار القوة والإعداد ولأنه سلاح يستعمله الأعداء للقضاء على تطلعات الأمة وسحق أهدافها

---

٧٤ ـــ السيد محمد الشيرازي ، فقه السياسة، ص٧-٨.

العليا لذا فهو يصل إلى عدة ركائز هامة في مسألة التنظيم في كتابه "السبيل لانهاض المسلمين" مثل :

"إن التنظيم واجب شرعي وسنة كونية وضرورة حيوية ملحة بالنسبة إلى الأمة الإسلامية"[٧٥]، إننا بدون التنظيم لن نستطيع مواجهة التحديات المعاصرة ولن نتمكن من الوقوف أمام الشرق والغرب وعملائهما (ص٤٦) ومن خلال هذه الركيزة الفقهية والحركية نرى ان هناك توجهاً واضحاً للعمل على تكوين تنظيم يتم التحرك الإسلامي/ السياسي من خلاله. ويتابع السيد الشيرازي عن الكيفية التي ينخرط بها الفرد في التنظيم يقول "ان كل فرد يستطيع ذلك.. إما بالانتماء إلى إحدى المنظمات الإسلامية المستقيمة .. وإما أن يبدأ تنظيماً جديداً بنفسه، وذلك بأن يلتقي بأربعة من الأفراد الصالحين يغذيهم بالفكر السليم وينظمهم ثم ينظم كل واحد من هؤلاء بعد استيعابهم للفكر والتنظيم أربعة آخرين .."(ص٤٨). إن مثل هذه الاستراتيجية في توسعة التنظيم أو الدخول فيه لا تنطلق هكذا من دون ان تصنع لنفسها هدفا أعلى هو ما يسميه السيد الشيرازي حكومة ألف مليون مسلم أي ان التحرك التنظيمي من اللازم له ان يستوعب كل المسلمين الموجودين في العالم بل ان تجاوز الحد الإسلامي إلى العمل على تنظيم غير المسلمين "التنظيم الذي هو مقدمة لإقامة حكومة ألف مليون مسلم يجب ان لا يقتصر على البلاد الإسلامية فحسب بل عليه ان يستوعب البلاد الأجنبية أيضا"(ص٤٨). ولعل القراءة الناقدة ترى في مثل هذه الإطروحات إنها تميل إلى المثالية والى التبسيط والاستخفاف بالواقع الفعلي لأرضية التنظيم الذي يراد له ان يكون تنظيماً أممياً على غرار التنظيمات الأممية الأخرى خصوصا الشيوعية منها. فقد عاصر وعاين السيد الشيرازي ـــ شأنه شأن المرجعية الشيعية/ الإسلامية ـــ التجربة الشيوعية في العالم الإسلامي وكيف أنها استطاعت ان توجد لها خلايا في كل بقاع العالم الإسلامي تقريباً مع الاحتفاظ بالارتباط بالقيادة الأم او الحزب الشيوعي العالمي. فالسيد الشيرازي كان ينظر إلى المسألة من

---

٧٥ ـــ السيد محمد الشيرازي، السبيل لانهاض المسلمين، ص٤٥.

جانبها الواقعي المتمثل في كثرة الحركات الإسلامية المتفرقة. ولذا نراه يقول "ان من الضروري ان تتصهر كل هذه الحركات في حركة واحدة ما دام الهدف واحدا وما دامت المشكلة واحدة. فالجميع يشكون من الاستعمار والاستغلال والدكتاتورية والتخلف الحضاري (ص٥١). ويؤكد ذلك في مقطع آخر "فمن الضروري على التنظيم الإسلامي الواعي ان يعمل جادا لأجل أن يصب كل هذه الأجهزة الإسلامية في تيار واحد عام (ص ٧٥). ومن جهة أخرى نراه يميل إلى تبسيط الواقع الذي يراد له أن يتحقق، كما رأيناه في طريقة إنشاء التنظيم أو كما هو واضح من خلال استعراض الحوادث التاريخية مع العلم بتعقد الظروف واختلاف ميزان القوى على المستوى الدولي أو حتى الإقليمي. ومما يؤكد على ذلك قول السيد الشيرازي "ان هذا التنظيم الإسلامي العام الواحد يجب أن يحتوى على ما لا يقل من عشرين مليون منظم حتى يكون بإزاء كل خمسين مسلم موجه واحد وهذه اقل نسبة مطلوبة (ص٥٣).

إن هذه الخلفية المرجعية عندما نحاول مقارنتها مع التحرك العملي الذي مارسه السيد الشيرازي عندما تصدى للمرجعية فإننا نلحظ ان هناك خطوات جادة في تحقيق تصور التنظيم الحديدي مع أنها تأتي في شكل تبسيطي بدائي يبدأ من الخلايا العنقودية التي ينظر إليها أنها ستتحول إلى هيئات قيادية لذا فإن مثل هذا التنظيم الحديدي لا نجده يكرر نفسه في مؤلفات السيد الشيرازي الحديثة إذ يحل محله مصطلح الحزب وتفريعاته وملازمته مع قضية الشورى. ومن الطبيعي ان يكون التحول هذا ذا دلالة معرفية ومن جهة أخرى ذا دلالة حركية، ومن الممكن ملاحظة هذا الأمر فيما كتبه السيد الشيرازي في مسألة توحيد الحركات الإسلامية إذ يمكن تحقيق ذلك بالكيفية التالية "أن تجعل أولا مسودة تعاون على أساسها تتوحد كل القوى الإسلامية من منظمات وجمعيات وحركات، وفي المرحلة الثانية تنتخب جماعة من المثقفين الذين يحملون الفكر الإسلامي حملاً جيداً ويلتزمون بالإسلام سلوكا ومنهاجا في حياتهم وتكون مهمتهم صب طاقات

الأحزاب والمنظمات.. في تيار واحد. أما في المرحلة الثالثة فيتحركون لتشكيل قيادة موحدة ويتم تشكيلها بانتخاب الأكثرية فتتخذ قرارات مناسبة لتكوين الحركة الإسلامية الواحدة (ص٧٥). إضافة إلى أن الظروف التي كتب فيها كتاب "السبيل لإنهاض المسلمين" تختلف عن ما هي عليه اليوم. ونستطيع ان نفهم ذلك من خلال تحركات السيد الشيرازي في الواقع السياسي منذ ان كان في العراق إلى أن رجع إلى إيران بعد انتصار الثورة الإسلامية وبعد ان توترت العلاقة فيما بينه وبين الجمهورية الإسلامية في إيران بعد ١٩٨٦ تقريباً. ومن جهة أخرى فان ثمة تحول من الممكن ملاحظته في فكر السيد الشيرازي في الجانب الحركي منه على وجه الخصوص، فقبل كتاب "السبيل لإنهاض المسلمين" كانت نظرة السيد الشيرازي تميل إلى استخدام العنف في مقاومة الحكومات غير الشرعية ولا يرى ثمة طريق لإسقاطها غير طريق العنف المسلح او ما كان يسمى بنظرية الثورة والتغير الجذري إلا انه في كتاب "السبيل" نراه يؤسس وضعاً آخر هو النهج السلمي وضرورة الابتعاد عن استخدام العنف قدر الإمكان نعم في حالة فشل كل الحلول السلمية يمكن اللجوء إلى العنف (ص١٤٣).
إن هذا التحول قد يسبب إرباكا لكثير من المنتمين إلى مرجعية السيد الشيرازي، وهو ما يفسر الإصرار الحثيث من قبل بعض التابعين لمرجعية السيد الشيرازي على الرجوع للكتاب واعتباره المصدر الملهم للتحرك في الساحة الإسلامية وكأن هناك فجوة في الواقع لم يتم تجاوزها بعد، وهي أن الأشكال البدائية للتنظيم لم تتحقق واقعاً أو أنها لم تحقق المطلوب منها حتى تتحول إلى ما هو فوقها من أطر تنظيمية. رغم أن ذلك التحول قد حدث في تجارب سياسية أخرى تنتمي إلى مرجعية السيد الشيرازي الذي برع في إطار الاحتواء لكثير من تلك الحركات التي كانت في بداية أمرها عبارة عن مجموعة من الأشخاص "كانت تسمى بحركة الرساليين وتعمل بصورة سرية ولم تكن تملك وضعاً مؤسسياً وهيكلية محددة بل انه كانت عبارة عن مجاميع من الأفراد "المنظمة "من الذين ينتمون إلى السيد الشيرازي ليس

تنظيماً بل عبر أشخاص قياديين هم على علاقة خاصة به[٧٦]، ومن ثم تطورت إلى حركات ذات هيكلية إدارية محددة.

رؤية السيد المدرسي

إذا كانت تلك رؤية السيد الشيرازي فان رؤية السيد المدرسي لا تكاد تختلف أيضا بل إنها تتماهى مع رؤية السيد الشيرازي إذ يقول السيد المدرسي في شأن التنظيم:

من أبزر عوامل القوة الذاتية في الحركة الإسلامية أن تكون منظمة .والمقصود بالتنظيم أن تتبع في ترتيبها الداخلي نظاما يحقق لها العلمية والعملية في التحرك، إلا أن التنظيم الذي ينبغي للحركة الإسلامية أن تتبعه والقنوات التي من المفروض أن تتموج داخلها البرامج والقرارات الحركية ينبغي أن تكون بسيطة لتعجل في التنفيذ، لا معقدة شائكة تصبح الشغل الشاغل للحركة الإسلامية. ومن الضروري الالتفات إلى نقطة هامة جدا وهي أن لا يتحول التنظيم الداخلي للحركة إلى هدف قائم بذاته تستهدف من أجله أكثر جهود الحركة. فالتنظيم وسيلة وليس هدفا. وهناك أربعة مبادئ تجعل من تنظيم الحركة فاعلا مؤثرا وهي :

ـــ إن التنظيم ضرورة إسلامية وضرورة في كل الأوقات ومن ينادي بنبذ التنظيمات والحركات الإسلامية فهو يعمل على تضاؤل دور القوى الإسلامية.

ـــ إن قدرة أي حركة على التحرك السياسي وإحراز الانتصارات يعود إلى مدى التماسك الداخلي.

ـــ القدرة على مقاومة الضغوط الخارجية والداخلية .

ـــ معالجة آفات التنظيم[٧٧].

---

٧٦ ـــ عادل رؤوف، م،س، ص٢٥٢.

٧٧ ـــ حوار شامل مع السيد هادي المدرسي، ص٩٧-١٠٠،دار الصفا للنشر ، لندن، ١٩٨٨.

وعند ملاحظة هذه المرجعية في الواقع البحراني، فقد لا يكون هذا الحكم ينطبق على كثير من المنتسبين لمرجعية السيد الشيرازي لما هو معروف عن وضع المرجعية في البحرين، فرغم الأزمة المعرفية التي يعيشها المجتمع في الوعي المرجعي والارتباط بالمرجعية. لكن المجتمع البحراني لم يدخل الصراع في حرب المرجعيات كما في مجتمعات أخرى فكان الوضع وضعا تعدديا يقبل الاختلاف في الانتماء المرجعي ولذا فان المقلدين للسيد الشيرازي يتنوعون في انتماءاتهم السياسية بل ان الجبهة الإسلامية تعيش في داخلها التعدد المرجعي أيضاً. يقال لمن هو مقلد لغير الشيرازي وينتمي للجبهة الإسلامية (جبهوي) كما يقال لمقلدي السيد الشيرازي وينتمي للجبهة كذلك أيضا.

ولكنه في إطار المجتمع السياسي البحريني فإن ملاحظة هذا البعد ــ الثبات على الشكل البدائي في التنظيم ــ يبدو واضحاً جداً. ويعود هذا الأمر إلى عدة أسباب منها:

١ ــ حساسية الوضع الحزبي ومصطلح التنظيم عند أفراد المجتمع السياسي في البحرين إذ أن كلا المصطلحيين يسبب الاستخدام لهما فوبيا سياسية عند أفراد المجتمع ولعل من ضمن الأسباب المؤدية إلى مثل هذه الحالة المرضية ارتباط التحزب او التنظيم بكيانات السياسة اليسارية التي لم يحالفها الحظ في اختراق جدار التدين البسيط عند أفراد الشعب إضافة إلى الشبهة الشرعية/ السياسية التي تدور حول التحزب مما يجعل من الحزب يقف في عرض المرجعية ولكن السبب الأقوى هنا هو عدم ألفة المجتمع السياسي في البحرين بالحركة السياسية المنظمة واعتماده على التحرك العفوي/ السريع والتنظيم البدائي القائم على الروابط التضامنية.

٢ ــ واقع القهر والتسلط الممارس من قبل السلطة السياسية وإفشالها بالتالي الكثير من محاولات التنظيم السياسي الأمر الذي أدى أيضا إلى خلو العقل السياسي البحراني من مسألة التنظيم الحزبي او غيره. ومن الطبيعي أن

كل ذلك يحدث في ظل تغييب الوعي والثقافة السياسية والتي من ضمنها الثقافة الحزبية وغياب المشاركة الفعالة والجدية في إدارة شؤون المجتمع السياسي.

ان امتياز المجتمع البحراني بمثل هذا البعد ما من شك انه سيؤثر على قرارات الحركة الإسلامية ــ في البحرين ــ عموما في تبنيها إلى هيكلية تنظيمة معتبرة وسيؤخره إلى مطلع التسعينات. ومع بداية الفعل السياسي الحرج جداً وهو الانتفاضة الدستورية ١٩٩٤ التي أفرزت من ضمن ما أفرزته تفجير الوعي السياسي بكل ما يحمله من قضايا ظلت معرضة للتغيب والمصادرة سواء من قبل السلطة السياسية، أو من قبل المعارضة نفسها.

ولعل الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين هي الحركة الأكبر أهلية لطرح مثل هذه القضايا لما يشكله الثقل المرجعي عندها من أهمية وحساسية أيضا. وقبل التعرض إلى تفصيل ذلك، نقول انه رغم ذلك فقد حدثت أمور أملت على قيادة الجبهة في ان تفكر مليا في إعادة الصياغة الهيكلية لها منذ منتصف الثمانينات وهذا يستدعي منا ان نحيط إجمالا بمراحل التطور في الجبهة الإسلامية.

لقد بدأت الجبهة الإسلامية في أفراد يميلون إلى قراءة فكر السيد الشيرازي في ظل توفر سرية تامة لما هو كان مبطنا من مشروع سياسي كبير يطال منطقة الخليج العربي برمته ــ كجزء من التنظيم العالمي الأممي ــ ومن ثم اخذ هؤلاء الأفراد في الارتباط بالمرجعية الدينية بشكل اكثر واستطاعوا تأسيس بعض الكيانات الثقافية بغرض بناء واستكمال البنية التحتية للتنظيم الذي سيقود عملية التغير الجذري ومع انتصار الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩ تحول هذا التيار المنطوي تحت قيادة فردية – هي السيد هادي المدرسي وهو عضو في المجلس القيادي الأعلى لحركة الرساليين ــ إلى ما أطلق عليه بالجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ولم يكن في أذهان الكثيرين ممن انطووا تحت راية انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية ان المسألة من الممكن لها ان تطول ولذا فان كثيراً من المسائل قد

تم الإعراض عنها بفعل الانشغال بالانفعال والأخذ بالحماس في العمل السياسي أو ما يمكن تسميته بتيار الثورة وتصديرها فكانت قضية الهيكلية قضية مرجئة لما بعد الانتصار الذي يتوقع فيه ان يكون قريبا جدا وهو تأمل لم تنفرد به الجبهة الإسلامية بل ان كل فصائل حركة الرساليين وقعت فيه أيضاً، فعلى سبيل المثال فان فصائل المعارضة العراقية طرحت رهانها في تحرير العراق على انتصار الجانب الإيراني في الحرب خصوصاً مع دخول الحرب في مرحلتها الثالثة ١٩٨٣ والتي حقق الجانب الإيراني انتصارات ساحقة على الجانب العراقي، وهكذا فان انضمام او تحالف الجبهة الإسلامية مع التيار الثوري في إيران أعطاها تحليلاً مؤداه سرعة تحقيق الانتصار وتحرير البحرين من سلطة آل خليفة إلا ان تعقد الوضع الإيراني وتمايز الخطوط والاتجاهات وعمليات التصفية فيما بينها جعل من كل ذلك الرهان رهانا فاشلا.

إن بروز الصراع بين تيار الثورة في مقابل تيار الدولة في التجربة الإيرانية أعطى استشرافا لوضعية الجبهة الإسلامية التي كانت تتحرك على قاعدة القائد الواحد، فكان لزاما عليها ان تتنبه إلى إمكانية حدوث تصدع في كيانها وهو ما حدث فعلا ــ كما سوف نرى ــ ففي إحدى الوثائق الداخلية نرى أن قضية التنظيم الهيكلي تطرح نفسها كهاجس في العام ١٩٨٦ في طهران بعد اجتماع المجلس القيادي الأعلى الذي يضم علاوة على الجبهة الإسلامية منظمة العمل الإسلامي، منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية ــ وهو الاجتماع الذي خصص لمناقشة تطورات الساحة الإيرانية وتحديد أطر العلاقة معها بعد تصدعها بين السيد الشيرازي والقيادة الإيرانية. ومن جهة أخرى متابعة التطور الفكري عند السيد الشيرازي أيضا - إلا أن إقرار هذا المنحى وتشكيل هيكل تنظمي لم يتحقق إلا في العام ١٩٩٢. أي أننا نكون على مشارف وضعين مختلفين من الناحية الشكلية والجوهرية معاً، وهما ما قبل ١٩٩٢ وما بعد ١٩٩٢. على أن

الوضع الأخير هو ما يشكل الوضع الحالي ولكن ذلك لا يلغي ضرورة التعمق في دراسة الوضع الأول وتكوين أسس مفهومية عن الوضع الحالي.

٢-هيكلية ما قبل ١٩٩٢

طوال هذه الفترة والتي جاوزت قرابة العشرين عاما على بداية التأسيس للجبهة الإسلامية اهتمت الجبهة اهتماما خاصا بالتنظيم الجماهيري لما تمثله من دور أساسي في خدمة الجبهة وأهدافها العامة من جهة ولما تشكله الجماهير من ركيزة أساسية في الخطاب السياسي/ الفكري، فبرزت الجماهير المنظمة على شكل خلايا انشطارية كإحدى الأطر التي اعتمدتها الجبهة، وفي الواقع فقد حكم هذا الإطار آلية عمل الجبهة على مستوى التنظيم الهيكلي وتمثل ذلك في كون الجماهير طوال هذه الفترة تعمل تحت ظرف سري وهي ظروف أملت على الجبهة ان تعاين طبيعة الحياة السياسية وما تخللها من ملاحقة ومطاردة وسجن لأعضاء وقيادات الجبهة الإسلامية. ولذا فان قيادة الجبهة الإسلامية لم تكن تفكر في القضايا التنظيمية الحزبية بقدر ما تسعى إلى اعتماد الجماهيرية كأسلوب عمل سياسي يخدم الجبهة الإسلامية ويوفر الإطار المناسب لحركتها ونشاطها بين فئات الشعب. فالتنظيم الجماهيري يعني ان تكون مؤسسات التنظيم وعناصره ملتحمة بالجماهير وان ينظم طاقاتها ويقودها في معارك التحرر ضد الاستعمار والاستبداد. أما كيف يكون التنظيم جماهيريا؟ فلا يتم ذلك إلا إذا اعتمد على مقومين رئيسين هما: الأول: القيادة النموذجية النزيهة، والثاني: احترام الجماهير، بمعنى عدم الاستخفاف بها. فالتنظيم إذا لم يعط الجماهير مطالبها فسرعان ما يخسرها[٧٨].

إن ما ترشح طوال هذه الفترة في داخل البناء الداخلي للجبهة ان الأعضاء المنتمين إليها يرتبطون ــ ربطا جماهيريا ــ بقيادة واحدة هي قيادة السيد هادي المدرسي ومن تحته خلايا طلائع تنظيمية إدارية لا اكثر، تعمل

---

٧٨ ــ انظر السيد محمد الشيرازي، السبيل لانهاض المسلمين، ص٦٦-٦٨.

في توجيه قرارات القيادة القطرية ـــ الجبهة الإسلامية ـــ والقيادة العليا ـــ مجلس القيادة العليا الذي يتخذ من فكر السيد محمد تقي المدرسي منهجا ومرشدا ـــ والمرجعية الدينية العليا المتمثلة في السيد محمد الشيرازي ـــ وفي الواقع لم يكن السيد الشيرازي على اتصال مباشر بكل هذه التنظيمات ولكن الجبهة الإسلامية تحاول ان تبرز السيد الشيرازي على انه يمثل القيادة المرجعية المعاصرة والقادرة على إمساك الأمور. ولكن الواقع أن هناك فرقاً بين المرجعية الدينية التي تنسب إلى السيد الشيرازي وما بين المرجعية الحركية/ الفكرية والتي ترتبط جوهريا بالسيد محمد تقي المدرسي.

ولعل ابتعاد الجبهة الإسلامية عن تفاصيل القضية الهيكلية من الممكن إرجاعه إلى خلو الساحة الإسلامية إلى ما قبل ١٩٨٠ إلى مثل هذه الأمور او انحصارها في الإطار الحزبي وهو إطار لم ترتضه الجبهة بل إنها اختارت نظرية المرجعية للتحرك الإسلامي. وبذلك فان ثقافة التنظيم الإداري والهيكلي ظلت بعيدة عن كثير من الحركات ذات التوجه الجماهيري الثوري إلى ان عاودت ـــ نظرية المرجعية ـــ النظر إلى ذاتها، واستطاعت ان تعي ان التنظيم الهيكلي والارتباط مع المرجعية لا يمثل أي تعارض وهو بعد لم يتم هضمه في ساحة المجتمع السياسي البحراني إلا متأخرا. ويمكننا ان نرى ذلك في أطروحة السيد الشيرازي حول التنظيم الحديدي الذي يجب ان يتوفر فيه شرطان: إطاعة القاعدة للقيادة إطاعة كاملة وعن اقتناع .والشرط الثاني انتخاب القاعدة للقيادة[٧٩]، أي الفصل بين أعضاء التنظيم وما بين الجماهير الموالية له فكأن هناك بنية داخلية يفترض فيه إقامة توزيع حقيقي للسلطة والقوة. وبنية خارجية يراعى فيها التوسط والحكمة والإرضاء لها وهي الجماهير. والسبب الأكثر فاعلية هنا هو شخصية السيد هادي المدرسي التي اتسمت بالكرازمية بالنسبة للأفراد المنتمين إلى الجبهة الإسلامية، الأمر الذي جعل منه الشخصية الأولى في التنظيم وان تكون قراراته وآراؤه هي

---

٧٩ ـــ المصدر السابق، ص٥٩.

القرارات والآراء المعتمدة ومع هذا الوضع فإن الحاجة إلى تنظيم بياني لعلاقات القوة هو أمر غير مفيد وغير مجدى.

ولكن إذا كان أفراد المجتمع البحراني في الداخل بعيدين عن مناقشة القضايا الحركية في أطرها الفكرية ـ لظرف المصادرة والكبت والتميع الثقافي المفروض على قطاعات واسعة من الشعب لدرجة ان النظريات الماركسية على سبيل المثال لم تكن تدرس في جامعات البحرين حتى وقت متأخر جداً- فإن من هم في الخارج لا شك من أنهم يتحملون جزءاً من المسؤولية في تغييب الثقافة السياسية ذات الصلة بالموضوع. وعلى مستوى الجبهة الإسلامية، فمنذ ١٩٨١ فان معظم القيادة للجبهة كانت تتخذ من طهران مقراً لها وكانت على اطلاع تام بما يجرى وما يطرح على الساحة إلا ان خيارها الجماهيري في الداخل لعله لم يكن يدري بكثير من تلك الأمور ولذا فان هذه القضايا لم تشغل بال قيادة الجبهة الإسلامية.

والأمر الذي نود الإشارة إليه في هذا السياق أن ظروف وتداعيات ما قبل انتصار الثورة الإسلامية في إيران كانت تملي على الكثيرين الانخراط في جو التغير السياسي الحاسم والسريع جداً إلى درجة تعطيل التحليل السياسي لنوعية المهمة المطروحة على المجتمع السياسي وهو الذي شجع الكثيرين على التوجه إلى إيران سواء عن طريق الإبتعاث او عن طريق غير مباشر كتشجيع الهجرة إلى طلب العلوم الدينية فيها، ومن هناك كانت قيادات الجبهة ومن دون تمحيص دقيق في الشخصيات وتناسبهم والمهمة المطروحة ـ التغير الجذري ـ تسعى إلى ضم هؤلاء تحت إشرافها. إن هذا الوضع ضاعف من الأعداد المنتمين إلى الجبهة واستطاعت ان تكون لنفسها جناحا عسكريا تخوض به غمار المعركة المنتظرة ضد النظام والسلطة السياسية في البحرين الأمر الذي أصبحت به هذه الأعداد تعامل معاملة الجماهير وليس معاملة المنتظمين فعلا في إطار الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين. وهذا يعود في الأساس إلى تبدل جوهري في استراتيجية السيد هادي المدرسي المتعلقة بتخفيف شروط الانضمام إلى الجبهة

الاسلامية بعد فشل التجربة الانقلابية عام ١٩٨١. إن ما حدث في هذه الفترة الحرجة جدا من حيث قصر عمرها الزمني يوحي أن سلوك أولئك الإفراد كان مدفوعا بالحشد الجماهيري وسلطة العقل الجمعي، ولذا لم تكن قضايا الهيكلة الإدارية تشكل واحداً من الاشتغالات التي ينبغي ان تمارس في قضية حساسة كقضية الثورة والتغير الجذري فلم تكن قيادة الجناح العسكري غير القيادة السياسية وهي القيادة العامة وكل الأمور تجرى من تحت إشرافها المباشر، وهو واحد من الأسباب التي جعلت من تجربة ١٩٨١ تجربة منكشفة للسلطة السياسية في البحرين او لنقل فشلها إضافة إلى أسباب أخرى أيضا.

وكان حرياً بالجبهة الإسلامية ان تستوعب دروس انهيار التجربة وان تحاول اكتشاف العنصر الرئيسي في إخفاقها، إلا أن الوضع لم يكن ليتغير بل إن محاولة أخرى خطط لها في نهاية عام ١٩٨٤ تقريبا عملت من الاستفادة من ثورة كوبا التي قادها فيدال كاسترو حيث التحرير من خارج المدينة. وقد كوّن السيد المدرسي فصيلاً قوامه أكثر من الف متدرب عسكري أغلبهم من المنطقة الشرقية في الجزيرة العربية، حالت ظروف اختلاف ميزان القوى في الداخل الإيراني وتفكك التحالفات بين الجبهة وبين بعض تلك التيارات من الاستمرار فيها وكان من أبرزها انتقال مهدي هامشي من حركات التحرر إلى الحوزة بأمر من الشيخ حسين المنتظري. وكان مهدي هاشمي من ضمن أحد الأشخاص المؤسسين للحرس الثوري بعد ستة أشهر من انتصار الثورة الاسلامية. وفي عام ١٩٨٤ برزت وجهة نظر في شأن الجهة التي ينبغي أن يتبعها مكتب حركات التحرر فالغي مكتب حركات التحرر وألحق بوزارة الخارجية ووزارة الأمن، وقد أعدم مهدي هامشي فيما بعد لتورطه في التعامل مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية وقد أصدر الإمام الخميني قبلها فتوى تحرم التعامل مع هاشمي، وتنص على ضرورة قطع الصلات معه بأي شكل من الأشكال. وقد ربطت الجبهة الإسلامية نفسها بمهدي هاشمي بصورة كبيرة جدا ووفر لها ذخيرة

وأسلحة كبيرة جدا وقد امتنعت الجبهة في البداية من تسليم تلك الأسلحة واضطرت إلى تسليمها بعد أن خاضت معركة مسلحة مع قوات الحرس الثوري عام ١٩٨٤، وعلى إثر ذلك تصدعت العلاقات بين الجبهة الإسلامية ونظام الجمهورية الإسلامية وانتقل كثير من أعضائها إلى الهند.

٣-هيكلية الجبهة الإسلامية بعد ١٩٩٢

شهد العقد التسيعني تحولات كبيرة في المنطقة العربية وفي العالم أيضاً، ولا يمكن بحال فصل كثير من التطورات التي شهدتها بلدان العالم بعيداً عن أهم حدثين هما انهيار المنظومة الشيوعية في العالم بسقوط وتفكك الاتحاد السوفياتي وتخلخل حلف وارسو. وامتدت آثار هذا الحدث العالمي إلى كل التحالفات السياسية، وأحدثت فيها تغيرات على مستوى موازين القوى العسكرية والسياسية. وشهد العالم هنا أطروحة النظام الدولي الجديد ذي القطب الواحد. والمهم في هذا النظام أنه تبنى أطروحة تغيرات سياسية مختلفة عما كانت عليه اطروحات التغير السياسي في السابق فأخذت ملفات كثيرة كانت مؤجلة او غير منظور إليها تتصدر ساحة اللغة السياسية والتواصل السياسي كحقوق الانسان والديموقراطية وغيرها من اطروحات الفكر الغربي. وفي الواقع فان العالم تقبل هذه الموجة من التغير في الأولويات بعد حالات الفشل الذريعة التي واجهته طوال الرهان على استغلال ثنائية القطبين. ومن جهة أخرى فان بريق مثل هذه الإطروحات التي وصفت على أنها نهاية التاريخ وأنها بداية مرحلة صدام الحضارات وغيرها من الأفكار التي راجت بعد انهيار المنظومة الشرقية، إن كل هذا أملى على الكثير إلى الترويج لمقولات المجتمع المدني وما يتعلق به من آليات وأدوات.

والحدث الثاني هو احتلال العراق للكويت. وهو حدث وإن كان إقليمياً من حيث تداعياته وإرهاصاته، فإنه كان مرتبطا بصورة او بأخرى بكمية التحولات على المستوى العالمي، بل إن مثل هذه المسرحية كانت بمثابة موقع متميز لإخراج منظومة النظام الدولي الجديد إلا ان آثاره على المستوى

العربي لم تكن اقل تأثيرا من الحدث الأول، فهو يأتي امتداداً له، وله الأثر الأكثر خصوصية على المستوى الخليجي. فمن خلاله طرحت كثير من المسائل السياسية التي كانت تعد بمثابة المحرم السياسي الذي لا يجوز التناول له والخوض فيه. فقد أعطى هذا الحدث فرصة لكثير من الفئات السياسية ان تناقش مسائلها بكل شفافية، بل ان الأنظمة نفسها كانت تلامس كثيراً من هذه الإطروحات كديمقراطية النظام السياسي والمجتمع المدني وإدخال التعديلات على الأنظمة السياسية، كانت الظروف تشهد تحولات حقيقة في المنظومة الفكرية، فطرأت تعديلات على علاقات الدول الخليجية مع إيران التي كانت محل تشكيك من قبلهم وطرأت تعديلات على علاقات الدول العربية وانهارت كثير من الأفكار الخاصة بالوضع السياسي.

ولم تكن الجبهة الإسلامية بعيدة عن مثل هذه التحولات خصوصاً وأنها كانت تنظر إلى الحدث الثاني نظرة متميزة إذ "لم يكن ما حدث في الخليج هو مجرد احتلال دولة لأخرى بالقوة، إنما هو نقطة تحول هامة في مسيرة الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية في منطقة الخليج. وقد أثار هذا الحدث ولا يزال العديد من التساؤلات كما انه طرح العديد من القضايا على موائد الحوار حول أوضاع المنطقة وطبيعة التحولات المحتملة في المستقبل المنظور.. إن للأزمة جذور لابد من التأني للبحث فيها وصولا إلى عمق الحقيقة التي تمكننا من فهم واقعي لطبيعتها واستكشاف السبل السليمة للخروج من نفقها المظلم. ومن ابرز جذورها الواضحة جدلية تنافر بين الحكام وجماهيرها (الرسالية ١٩٩١، ع٨٤، ص٢). وبحق فقد كشف حدث الاحتلال عن ترهل الأنظمة الخليجية وضرورة إدخال إصلاحات سياسية عليها وهو الأمر الذي دفع بفئات المعارضة إلى الوجهات الإعلامية، وأصبحت محل مراقبة ومتابعة من قبل وسائل الإعلام ومراكز استصدار القرار. فنشطت المعارضة الكويتية وكذلك السعودية والبحرينية أيضا بشكل ملفت للنظر، وبقدر ما كان الوضع ملائما لهذه المجموعات في طرح نفسها،

فإن الوضع أيضا كان ضاغطا عليها من أن تقلّم من أظافرها بعض الشيء وان تقدم نفسها بالشكل الذي يمكن قبوله خصوصا في المسلك الغربي.

وفي جانب آخر من المشهد التسعيني وبعيداً عن السياسية الصاخبة والملتهبة، كان العالم يعيش ذروة النشوة والانتصار بدخوله عالم الاتصالات والثورة المعلوماتية وانتشار الانترنيت والستلايت وغيرها من مظاهر الثورة المعلوماتية حيث استطاعت هذه التقنية ان تكسر الحواجز وان تؤسس أنماطا معرفية للنظر في الأمور المتداولة والمعمول بها وان تفتح الآفاق على كثير مما هو غير مفكر فيه او به، فلم تعد هناك أمور خاصة وأن أموراً يجب ان تخبأ كل ذلك يحدث وسط تدفق واسع وهائل من المعلومات والأفكار التي لم تراع الخصوصية واستطاعت ان تملى إدارتها على كل العالم. وسط هذه المتغيرات حدث التغير الذي كان من المفروض له ان يحدث منذ زمن في هيكلية الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين فأصبحت تختلف في شكلها التنظيمي عما كانت عليه قبل هذا الوقت. أي كان عليها الانتقال من وضع المركزية حيث الجمود والنظام الصارم وما يستلزم هذا الإطار من واجب التنفيذ والطاعة التامة وما يسبب هذا الوضع من خلل أبسطه افتقاد البنية الداخلية للتماسك وبالتالي قابليتها إلى التفكك والتحزب الداخلي وتكوين فصائل داخلية.

إن هذا الوضع لم يكن وضعاً قادراً على مواصلة العطاء والبقاء في عالم تحولت فيه كثير من المفاهيم وتغيرت فيه كثير من المعادلات. لقد طرأ تحول في هيكلية الجبهة الإسلامية لتكون على أهبة الاستعداد وتكون على قدر وحجم التغيرات العالمية/ الإقليمية، فسعت الجبهة الإسلامية إلى تفعيل الديمقراطية وقضايا الحوار ليس على المستوى الإعلامي وتدشين خطاب سياسي جديد فقط وانما على مستوى رؤية الذات وتطبيق مثل هذه الأطروحات داخل النسق التنظيمي للجبهة الإسلامية. فما لم تمارس الجبهة مفاهيم الحرية والديمقراطية في داخلها فإنها لا شك ستفقد مصداقية الخطاب الذي تدعو اليه.

إننا هنا لابد وان نثير الإشكالية من الداخل أيضا بمعنى التعرف على الأسباب الداخلية التي دعت الجبهة الإسلامية إلى ممارسة التنظيم الهيكلي الجديد وهل أنه اختلف في واقعه وممارسته؟ أم أنه كان تغييراً شكلياً يرضي الواقع الجديد؟

إنه مهما قيل عن الأسباب الخارجية فثمة أمور داخلية أيضا لابد وأن نفكر فيها ونثيرها، وإذا ما وجدنا اتفاقا بين كلا الوضعين فإن النتائج تختلف عن وضع تكون الأسباب الداخلية هي المؤثرة فعلا ولا علاقة لها مع الوضع الخارجي. وإن كانت غير ذلك فهي لا تشكل مرتكزاً حقيقياً في التغير الهيكلي. ولذا فإننا نوضح الترتيب الجديد ومن ثم نبحث في أسبابه الحقيقية.

تقوم الهيكلية التنظيمية للجبهة الإسلامية على وجود ثلاثة عناصر رئيسية هي:

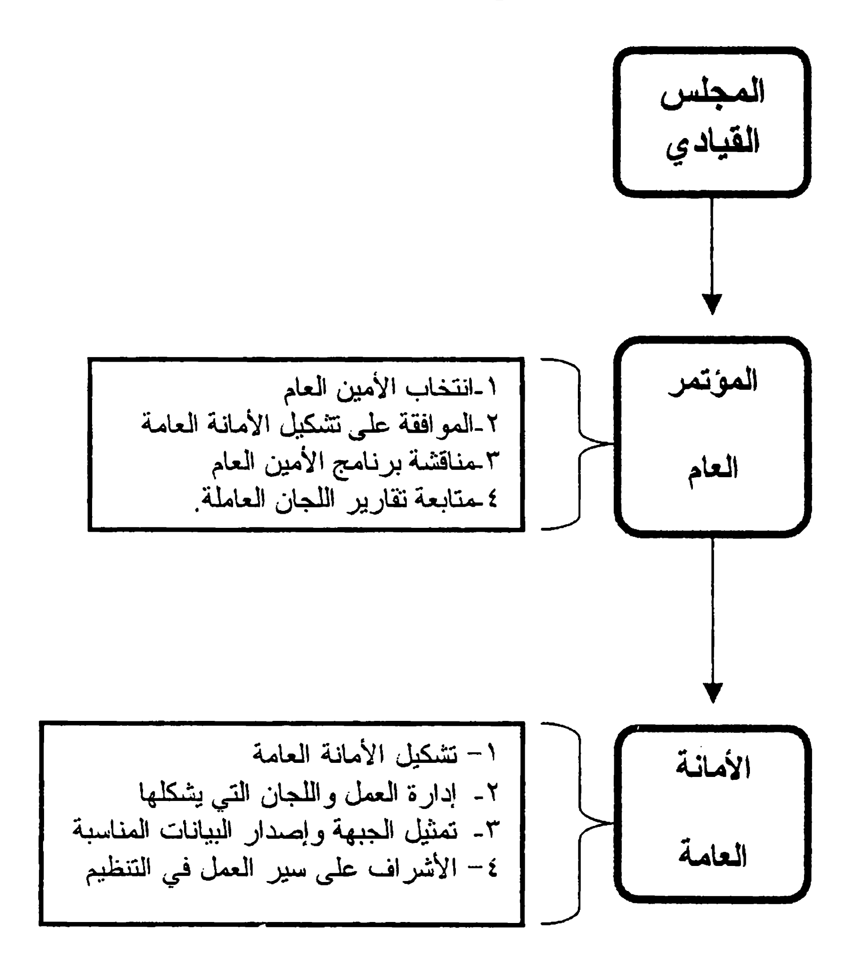
١-**المجلس القيادي**: ويشكل أعلى هيئة عند الجبهة الإسلامية ويمكن تمثيله بالمرشد العام او المرشد الروحي والفكري، وفي الوقت نفسه، فإن غموضاً يلف هذا العنصر من حيث إخضاعه للهيكلية الجديدة او انه يمثل باقية لا يمكن تجاوزها من الهيكلية القديمة ولا يعرف أيضا مدى ارتباط المجلس القيادي بالتنظيمات الأخرى فهل هو ممثل الجبهة في المجلس القيادي لحركة الطلائع الرساليين أو هو هيئة مستقلة تختص بها الجبهة؟ كل ذلك تعتبره الجبهة الإسلامية من الأمور السرية التي لا تفصح عنها ومن ضمن الصلاحيات الموكولة له قضية الأشراف العام والتدخل في القضايا الكبرى واتخاذ القرارات الهامة وما يثيره هذا المجلس من تساؤل جوهري حول موضع سلطة القرار في الجبهة وفاعلية الأمانة العامة يبقي محل عدم تفكر او مناقشة علنية حاليا.

٢- **المؤتمر العام**: هو عبارة عن لقاء دوري يجمع القيادة والقاعدة الجماهيرية لبحث الأمور الأساسية والتدوال فيها واتخاذ التوصيات اللازمة بشأنها ويتشكل من الأعضاء الفاعلين الذين يقودون فريق عمل ويمارسون تربية كوادر الجبهة ويكون عملهم اكثر سرية من أي أعضاء آخرين. ويأتي

قيد الفاعلين للتميز بين أعضاء آخرين غير فاعلين فرغم انتمائهم للجبهة إلا انهم لا يمارسون أعمالاً يستحقون بها المشاركة في المؤتمر، اجتماعات المؤتمر لها نوعان منها التداولي الذي لا يحدد له زمان او مكان، فمن الممكن ان يعقد الأعضاء في الداخل مؤتمرا لهم يناقشون فيه بعض القضايا إلا ان هذا النوع لا يتخذ طابع الرسمية إذ أن النوع الثاني هو ما ينبثق عنه أمور تحدد مسار الجبهة، فالمؤتمر يعقد كل ثلاث سنوات يجتمع فيه الأعضاء الفاعلون من الخارج والداخل والمهام الموكولة للمؤتمر العام تتلخص بالآتي: انتخاب الأمين العام للجبهة الإسلامية، الموافقة على تشكيل الأمانة العامة المنبثقة من قبل الأمين العام، مناقشة برنامج الأمين العام، تداول الاقتراحات والاستراتيجيات والقرارات الصادرة، متابعة تقارير الدوائر التابعة للجبهة الإسلامية.

٣-**الأمين العام:** وهو المنصب الذي يشغله الشخصية المنتخبة من قبل المؤتمر العام وما يبدو ظاهراً أن هناك شروطاً خاصة للترشيح منها: أن يكون معمما أي من رجال الدين. وتوكل للامين العام مهمة ادارة عمل الجبهة الإسلامية وتشكيل الأمانة العامة التي تتكون من مكاتب العمل والدوائر الفاعلة وهو المسؤول عن تمثيل الجبهة في بياناتها ومنشوراتها.

ولنا ان نكون نموذجا يوضح الترابط بين هذه العناصر كما الاتي:



ومما تجدر الإشارة اليه ان التحدث عن التركيب الهيكلي هو أمر محظور عند الجبهة وتعتبره من الأمور السرية وما تم تدوينه هو من الأمور العامة. فمنذ ان برزت الجبهة الإسلامية بعد انتصار الثورة الإسلامية كانت غامضة في جانبها المؤسسي ولا يعرف شيء عن بنائها الداخلي ما عدا بعض الأسماء التي تقود نشاطها السياسي ولعل ذلك يعود إلى الأجواء الخانقة التي أعلنت عن نفسها فيها. فبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران وتحول كثير من كوادر الجبهة إلي الجبهة هناك سببت نوعا من التكتم والسرية المبالغ فيها. فقد كانت إيران تعيش دولة الثورة والوضع الإقليمي كان متضايقا جدا من هذه الدولة، وحدث تعاون واضح بين دوائر الاستخبارات العالمية وبين أنظمة الخليج بهدف محاصرة الثورة الفتية ومنع تواصلها مع مؤيديها في منطقة الخليج، خصوصاً بعد ارتباك الوضع الأمني فيها. إن هذه الأوضاع الحرجة لعبت دورها في التكتم على كثير من المسائل الهيكلية والتنظيمية في حركة الجبهة الإسلامية لذا نراها بسيطة الهيكلية كما لم يتوفر مرجع نظري يشرح واقعها الداخلي بالتفصيل وهو وضع تتشابه فيه مع منظمة العمل الإسلامي[٨٠]. وما يدفع الجبهة الإسلامية إلى تعمد إخفاء الوضع هذا في نظرها ان الواقع البحراني لا يسمح بطرح ذلك لما هو معروف عن الواقع القمعي الاستخباراتي والتسلط المهين على المجتمع من قبل النظام فالكشف عن معلومات بهذا الحجم يعرض الأعضاء والمنتمين إلى الجبهة إلى عمليات ملاحقة ومطاردة ويتعارض مع مبدأ السرية فالمعلومة بقدر الحاجة لا بقدر الثقة ثم ان عرض هذه القضايا والمعلومات على المجتمع قد يسبب إرباكا وتعثر في الخطى واشتغالا بما هو غير أولى.

وعودة على بدء، فإن مثل هذا التنظيم الهيكلي لا شك انه يوفر قدرا من الحرية داخل التنظيم ويؤسس مبدأ التعددية والحرية ويرفع من إمكانية عطاء التنظيم في تحقيق الأهداف المنشودة للجبهة الإسلامية. هذا من

---

٨٠ ــ عادل رؤوف، م،س، ص٢٥٢.

منظور نظري خاص جداً، ولكن في الناحية الواقعية هل حقق التنظيم فعالية مثل هذه النتيجة؟

إن الإجابة على هذا السؤال لا اعتقد ان تجيب الجبهة الإسلامية على خلافه، وثمة أقوال أخرى لا ترى أن هناك تطوراً حقيقياً في إدارة عمليات اتخاذ القرارات الداخلية لدرجة أن التركيبة الجديدة لم تغير من استراتيجية الجبهة ولا حتى في الجانب الحركي إذ ظلت الأمور كما هي من دون تغير مع انه لا خلاف ان هناك تباين بين أعضاء الجبهة الإسلامية في كثير من القضايا وأخصها ضرورة الاستمرار في الطرح التغيري او الالتجاء إلى هدفية اكثر واقعية على ساحة المجتمع السياسي. وهذا ما يمكن متابعته بتتبع جهود من هم في الدول الأوربية ـ الدانمارك، بريطانيا ـ حيث التركيز على قضايا حقوق الانسان والديمقراطية وغيرها من مقولات المجتمع المدني وابتعاد ملحوظ عن لغة العنف الثوري واللغة السياسية الحادة التي تميز من هم في الدول العربية ـ سوريا، إيران ـ ان مثل هذا الاختلاف لا يمكن تفسيره ضمن التخطيط في تناول القضايا بقدر ما يعكس اختلاف وجهات نظر في قضية المنهج وضرورة إدخال التغيرات عليه، وما حدث في المؤتمر التأسيسي الأول ١٩٩٢ أن جماعات الخارج الأوربي لم يكن لها قوة عددية مقابل من هم في الخارج العربي، لذا فإن الكثير من القرارات قد سيرت رغم الاعتراض عليه في حين ان ثقل الداخل لم يكن له حضورا يذكر فالصياغة التي صيغت هي رؤية طرف واحد في حقيقتها .

ان هذه القضية قد تجرنا إلى طبيعة الانقسام في صفوف الجبهة الإسلامية وكيف يتم احتواء الاختلاف بين وجهات النظر هل يتم عبر صيغ ديمقراطية ام أن الهالة والقداسة لبعض الشخصيات تلغي الشخصيات الأخرى. وهنا تواجهنا وجهة نظر اكثر حدية لتفسير نزوع الجبهة الاسلامية إلى الأخذ بصيغة التنظيم الهرمي/ التركيبي، فالجبهة الإسلامية كانت تعيش الانقسام الداخلي في قضايا الإدارة لأمور الجبهة إلا ان شخصية السيد هادي المدرسي لم تكن تسمح بطرح هذه القضايا وسبّب

ابتعاد السيد هادي المدرسي عن الشأن السياسي وتفرغه للكتابة في تلك الفترة، فسح المجال لتداول قضية الهيكلية وإخراج الجبهة من خندق الفردية في اتخاذ القرار. ولم يكن السيد المدرسي ممانعا في ظل انشغاله بظروفه الخاصة فاستجابت جماعة الخارج العربي لاقتراح جماعة الخارج الأوربي في عقد المؤتمر العام الأول وكانت أدبيات الجبهة الإسلامية طوال الفترة السابقة تركز على شخصية السيد محمد العلوي والإعداد القيادي لها كما في العدد ٨١/٨٠ من الثورة الرسالية إذ قالت فيه "في أواخر الستينات وبداية السبعينات وبمدن وقرى البحرين عرف سماحة حجة الإسلام السيد محمد العلوي عالما مفكرا قائدا عابدا. كانت الجماهير تبحث عن الرواد والقادة ..عن ساسة البلاد الذين يعيدون للأمة مجدها وكرامتها.. عن أصحاب النظرية الثورية..." إلا ان السيد العلوي اخذ هو الأخر بالاشتغال بالشؤون الدينية على المستوى الاممي، ويبدو انه لم يرغب في الدخول في تفاصيل العملية الحزبية. وكلا الشخصيتين السيد المدرسي/السيد العلوي كانا يمثلان أركانا لا يمكن تجاوزهما في الجبهة الإسلامية. وفي الحقيقة فإن إدارة العمل في الجبهة منذ التأسيس وحتى هذا الوقت كانت تتم من تحت تدبير هاتين الشخصيتين وابتعادهما عن الواجهة السياسية كان هو المسبب الأول لإدخال التغيرات الهيكلية وعليه فان هذه التغيرات كانت داخلية أكثر منها استجابة لمتغيرات خارجية وان كانت لعبت دورا في تحفيز جماعة الخارج الأوربي، إلا ان هذا التحفيز لم يكن ليحدث أثره لولا ابتعاد السيدين عن الممارسة العلنية للشأن السياسي.

ان وجهة النظر هذه قد تكون متطرفة جدا في وصف الواقع الحقيقي للجبهة الإسلامية، وهي نظرة لا توافق الجبهة الإسلامية على طرحها جملة وتفصيلا لما تراه من عدم موضوعية أو تعتبره تهجماً عليها، لذا فإنها ترفض الخضوع لمثل هذه التحليلات وتصر على ان اتخاذ القرارات في الجبهة الإسلامية حتى قبل الإنشاء الهيكلي كان يتم ضمن أطر شوروية خاصة بالأعضاء وان هذا الإنشاء لم يأت تماشيا مع متطلبات العصر

ومتغيرات الواقع السياسي والعالمي بل كان استجابة لظروف داخلية تختلف عما يطرحه الرأي الآخر فقد كانت هذه التغيرات استجابة للتمدد الجغرافي الذي امتد على اكثر من بلد ـــ الهند ،إيران ،أوربا .. ـــ لذا كانت الحاجة ماسة لربط وشد الأعضاء إلى بعضهم وتوحيد الكلمة المعلنة والموقف المتخذ إضافة إلى قيام الجبهة بمشروع جماهيري كان يتطلب تغطية سياسية وضمانة حقوقية ومتابعة إعلامية وتنظيم هيكلي، وان الاختلاف في وجهات النظر هو أمر لا تخلو منه أي منظمة او جهة صغيرة او كبيرة.

وما نقرره هنا ان هذه القضية هي من المسائل الداخلية التي يشكل الخوض فيه تعدياً على الجهة المختصة، وعليه فان الأيام هي الكفيلة بالكشف عن الواقع الذي يجرى او يمارس .

إلا أن ثمة ملاحظة في التنظيمات الثورية لا تختص الجبهة الإسلامية بها بل هي سمة عامة في أغلب التنظيمات الثورية والسياسية ذات اللغة السياسية الحادة إنها تتسم بالميل إلى التعظيم من الشأن القيادي وترفع الشخصية القيادية إلى درجة يصب معها مخالفته او حتى مناقشة قراراته رغم بعض الضعف الذي يبدو فيها وحتى وان احتوت التنظيمات الثورية على هيكلية تنظم علاقات السلطة، إلا ان المهمة المدفوع إليها التنظيم تجعل من الالتفات إلى هذه القضية أمر مشوب وغير قابل للتقبل وبالتالي فان كرازمية القيادة هو أمر من سمات التنظيم الثوري. واعتقد أن سبب الفشل في الثورات العربية إنها لم تحاول الخروج من هذا المأزق أو لم تعمل بجدية للخروج عنه وبقدر ما يكون التنظيم ملتفتا إلى استبدادية القيادة ويعمل على ترشيدها، فإن النجاح وتحقيق الإنجاز يكون ذا واقع ملموس إذا ما راعى التنظيم الشروط الأخرى التي يجب ان تتعاضد مع بعضها البعض.

ثانيا : فضاء العمل الحركي الخارجي

١ ـ قصة الانقلاب:

وهنا نأتي إلى واقع التقييم الواقعي لمثل هذا التنظيم في فترة امتدت إلى ما يقرب من العشرين عاماً، ولن نتاول قضية الفشل او النجاح فيها فليس لنا رغبة في تناول ذلك، وانما سنحاول ان نتعرض لتجربة من تجارب التنظيم عند الجبهة الإسلامية ألا وهو التنظيم العسكري والتجربة الرائدة والفردية من نوعها والمعبر عنها في أدبيات الجبهة الرسمية بأحداث صفر ١٤٠٢ه / ١٩٨١.

إن دراسة هذه التجربة الفريدة من نوعها في التاريخ المعاصر للمجتمع السياسي في البحرين ما من شك إنها من أروع التجارب السياسية ولو تم لها النجاح فإن حجم التأثيرات التي ستتركها في المنطقة من المؤكد لها أن تحدث تغيرات حاسمة في ميزان القوى وتطور الوعي السياسي في كل المنطقة، فقد تمت هذه التجربة في ظروف سياسية فريدة من نوعها أيضا ولن يتم تكرارها حتى في المدى البعيد. فلم يكن يمضي على انتصار الثورة الإسلامية في إيران أكثر من ثلاث سنوات ـ ومعلوم هو حجم التغيرات التي أفرزتها الثورة الإسلامية ـ فكانت تجربة الجبهة الإسلامية تسعى لمحاكاة هذه الثورة التي أثارت الانتباه، وأسهمت في فرض معادلات جديدة، إلا إن فشل هذه التجربة او لنقل المغامرة له أسبابه وتداعياته على المستوى الحركي وعلى نطاق الوعي السياسي في المنطقة. فرغم الآثار الإيجابية التي خلفتها التجربة فقد صاحبتها أمور هي بنظر البعض سلبية ومعوقة لكثير من المشاريع التي كان يراد لها أن تنطلق في المجتمع السياسي. إذن نحن أمام وجهتي نظر

لتقييم تجربة الجبهة الإسلامية في التغير الجذري واقامة النظام الإسلامي في البحرين، ولذا فإننا نكون على حذر من إثارة القضية لما يلفها من غموض وحساسية، فلحد الان لم تعترف الجبهة الإسلامية بصحة الهدف من التجربة وتصر على ان ماكينة الإعلام والقمع البوليسي للنظام لفق هذه المسرحية لضرب جذور الحركة الرسالية والإسلامية في البحرين، لكنها تفضي بحقيقة الأمر من دون أن تترك أثراً أو مستمسكاً عليها. وهو ما يتعارض ظاهريا مع ما تطرحه الجبهة الإسلامية من ضرورة التغير الجذري للنظام وشرعية الثورة الجماهيرية عليه. ومعلوم أن مثل هذه الثورة الموعودة لا تتم إلا عبر جهاز عسكري منظم تنظيماً عسكرياً راقياً، وتوفر الجبهة على حكومة مؤقتة على أقل التقادير. ولعل إصرار الجبهة على عدم الاعتراف الرسمي بهذه العملية له ما يبرره أمنياً وإعلامياً، ولكنه بطبيعة الحال فمهما قيل عن هذا الأثر فإنه يبقى محدودا لفترة ما وبعدها يكون حديثاً مشاعاً لا يحق لجهة ما أن تحتكر الحقيقة فيه وهذا الأمر هو ما يدعونا إلى محاولة تلمس التجربة لأنها سوف تتكرر ولكن عبر وجوه أخرى وتحت مسميات جديدة. وإذا كنا نبحث قضية التغير الجذري لابد لنا وأن نتعمق في مثل هذه التجارب المحدودة ومحاولة دراستها دراسة واعية ومقارنتها مع التجارب الأخرى. فما هي قصة التجربة؟

تبدأ قصة التجربة منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران حيث وجدت الجبهة الإسلامية فيها دولة الثورة والنصيرة الوحيدة من دول العالم وهي المؤهلة لتوفير الأرضية الخصبة للانطلاق في مشروع التغيير للمجتمع السياسي في البحرين. لقد جاء انتصار الثورة الإسلامية في إيران في وقت لم تستكمل فيه الجبهة الإسلامية أوراقها الخاصة والملائمة لكنها أصرت على استثمار الوقت الذي لن يتكرر، فالحرارة المصاحبة للاندفاع نحو تأييد الثورة في كافة مناطق العالم الإسلامي واندفاع المجتمع البحراني للتعبير عن رغبته في محاكاة الثورة، كل ذلك سبب إرباكاً في قراءة الوضع السياسي في المنطقة. فبعد انتصار الثورة الإسلامية دخلت الحركة الإسلامية في البحرين

مرحلة جديدة من مراحلها بحيث ان حدث الانتصار يعد مفصلا حقيقيا من مفاصل المجتمع السياسي البحراني فكانت تلك الحركة أمام خيار تكون مرغمة على الأخذ به وهو خيار الانتصار للثورة والسير في خطها والاستجابة للمثيرات التي طرحتها. وحاولت الجبهة الإسلامية باعتبارها أول فصيل إسلامي يعلن عن نفسه ويتبنى قضية التغيير الجذري في البحرين بصورة علنية أن تلعب دوراً مؤثراً وهاماً في المنطقة والمجتمع البحراني فعملت على تكوين خلايا عسكرية منظمة تحت إمرتها مستعينة بالترتيبات والأجواء التي توفرها الثورة الإسلامية في إيران لمثل هذه الحركات وبحكم العلاقة التي حكمت بين القيادة الإيرانية وتخصيصها فرعاً خاصاً لدعم حركات التحرر في العالم وما بين الجبهة الإسلامية والحركة الام لها ــ حركة الطلائع الرساليين ــ تم تسخير كثير من الإمكانيات الفنية لتدريب أفراد الجبهة الإسلامية في معسكرات عامة وخاصة. واستطاعت الجبهة بقيادة السيد هادي المدرسي وما يملكه من عقلية سياسية ذكية وعلاقات ممتدة أن تكوّن لنفسها فيلقاً عسكرياً خاصاً بها من ثلاثة مستويات في فترة وجيزة جداً مقارنة لما يتطلبه مثل هذا التكوين من عمر زمني أطول من ذلك. ومن ثم غامرت الجبهة ان تمارس عملية التغيير، ورسمت خطة الاستيلاء على الحكم في البحرين وقلب النظام فيها، إلا ان الظروف المصاحبة لها جعلت منها محاولة فاشلة إذ كشفت خيوطها لقوات الأمن المخابراتي وتم إفشال التجربة في خطواتها الأولى وكانت نتيجة ذلك أن تمت محاكمة ٧٣ شخصا أدينوا بتهمة الانتماء للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين والشروع في محاولة قلب النظام وملاحقة أعضاء الجبهة الاسلامية في الداخل والتضييق على من هم بالخارج .

وما يمكن إثارته هنا ما يتعلق بكيفية اكتشاف المحاولة هذه. ثمة رأي يرى أن هناك تعاون كثيف بين المخابرات البحرينية وبين المخابرات الخليجية الأخرى. وكانت عناصر من الجبهة الإسلامية قد نزلت عبر مطار دبي قاصدة إلى البحرين وكان أغلبهم مرتدياً أحذية تخص الحرس الثوري

الإيراني، وحدثت بعض المشادات بين هؤلاء ورجال الأمن في مطار البحرين أو مطار دبي. وعلى أثر هذا الأمر أخذت المخابرات البحرينية رصد تحركات واتصالات هؤلاء وغيرهم ممن يشك فيهم إلى أن تم القبض على بعضهم وفرار البعض الآخر. ولما كانت الاعتقالات الأولى في بدايتها فقد تعددت تصريحات المسؤولين البحرينيين حول الخلية العسكرية وعند اكتمال الأعضاء ونزع الاعتراف منهم بالقوة أعلنت الحكومة خطة الجبهة الإسلامية كاملة.

لقد ابتدأت الخيوط الأولى لقصة الأحداث في مطلع شهر ديسمبر ١٩٨١ بمرور مجموعة من عناصر التنظيم الإسلامي (الجبهة الإسلامية) الذي وقف وراء أحداث التظاهرات التي جرت وقائعها في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات على مطار دبي كنقطة وصل بين طهران والبحرين وذلك حينما بعث أحد مأموري الجمارك في مطار دبي لتشخيص أختام الجوازات والأوراق الرسمية التي كان يحملها عناصر الجبهة فيما أحاط نظراؤه في العمل من البحرينيين في صورة الشكوك التي تراوده حول بعض المجموعات الشابة الوافدة من طهران ــ قلب الثورة الإسلامية في إيران ــ ووضعهم تماماً في جريان الأمر، وبمجرد وصول المجموعة الأولى إلى مطار البحرين في الرحلة القادمة من دبي أقدمت سلطات الأمن في البحرين على احتجاز كامل طقم الركاب عدا كبار السن والعجزة بغرض التدقيق والتحقيق بشان ما نقله مأمور الجمارك في مطار دبي الدولي[٨١].

وما يبدو مغيباً هنا كيف استطاعت تلك الأجهزة التمعن فيما هو مخطط له. ثمة من يقول أن سبب الإرباك كان في مطار طهران نفسه، إذ كان الأشخاص المدربون يدخلون الى إيران عبر طريقة خاصة لا تكشف جوازاتهم تأشيرة الدخول الى إيران وحدث أنه في إحدى الدفعات المتوجهة إلى دبي أن رفض الموظف في المطار الإيراني أن يختم أوراق أحد الأشخاص وكان من أصل إيراني وحدث لغط ومشادة كلامية وصادف أن

---

٨١ ــ راشد حمادة، م،س، ص٨٦.

يقف وراءه السفير الكويتي وكان يجيد الفارسية واستمر الموقف متأزما حتى تدخل السيد المدرسي او من ينوب عنه. وفي مطار دبي أبلغ السفير الكويتي مخابرات المطار بما جرى ومن حسن الطالع أن المجموعة انقسمت على نفسها فبعضهم قرر عدم النزول الى البحرين وقرر اتخاذ قرار فردي بعيد عن تخطيط القيادة في حين أصر ثلاثة منهم على عدم القيام بما هو غير مدون في الخطة. وهكذا تسربت المعلومات، إذ قامت السلطات باعتقالهم والتحقيق معهم وتحت سياط التعذيب والإرهاب تم انتزاع الاعتراف من قبل أحدهم.

ومن وجهة نظر الجبهة الإسلامية فإن إقدام الحكومة على مثل هذه الاعتقالات وإخراج ما تسميه بمسرحية قلب النظام هو تبرير القمع للمعارضة السياسية للنظام التي تعمل من أجل إسقاطه والانتقام من الجماهير وتهيئة الأرضية لتمرير مشروع السلام السعودي في المستقبل ومن ضمن الأهداف الأخرى التي حاولت الحكومة ان تمررها على الرأي العام:

١- تأكيد الدور القيادي السعودي في منطقة الخليج.

٢- فتح جبهة عسكرية خليجية ضد الثورة الإسلامية في إيران.

٣- تنظيم القمع وتكثيفه ضد الجماهير المسلمة.

٤- إشغال الجماهير في المنطقة والعالم بأحداث الخليج[٨٢].

لقد أدى اكتشاف المحاولة إلى نتائج هامة على الصعيد المحلي/ الإقليمي خصوصاً وإنها تمت من دون علم الكثير من المقربين للجبهة الإسلامية كمنظمة العمل الإسلامي في العراق وبعض المسؤولين الإيرانيين، مما جعل الجبهة تعيش حالة من الارتباك لتقديم إجابة واضحة وجديرة بالقبول غير جانب السرية المفرطة التي لم تكن كذلك في واقعها إذ يشير من ادخلوا في العملية أن عمليات التدريب العسكري كانت تجرى بشكل واضح ومعلن، حتى أن طريقة الالتحاق بالفوج العسكري كانت ملحوظة في الوسط الداخلي، اذ كانت جماعات تخرج من البحرين متجهة إلى إيران ومن ثم تعود في شكل

---

٨٢ ــ المصدر السابق،ص ٢٦٠.

جماعات كبيرة وهو الأمر الذي أثار الشكوك حول هدف سفر هؤلاء. لقد جاءت الأحداث هذه لتضع النقاط على الحروف في مسيرة الصراع السياسي ليس في البحرين فحسب بل حسبما اتضح في عموم منطقة الخليج وتسببت في إظهار كثير من الترتيبات المعوقة لتربية المجتمع السياسي في البحرين على قبول خيار الثورة وقلب النظام في المستقبل، وكان من أبرزها:

١- قيام الأحلاف والمعاهدات الأمنية الخاصة بين الأنظمة. وعلى وجه الخصوص بين السعودية /البحرين.

٢- زيادة التواجد الأمريكي في المنطقة.

٣- إعلان أنظمة الخليج المواجهة مع إيران.

٤- دخول المنطقة في مراحل متطورة من الصراع بين القوى المعارضة وأنظمة الحكم في الخليج[٨٣].

إن هذه الآثار السلبية قد لا تعادلها الآثار الإيجابية والسارة التي ولدتها الأحداث، وعلى وجه الخصوص أن أحدا لم يكن يدور بخلده أن حركة إسلامية في الخليج الذي يسبح فوق بحيرات النفط قد وصلت إلى هذا المستوى من قوة الأداء والقدرة على إدارة الصراع، وبهذا المستوى من التحدي[٨٤]. إلا أنها في الوقت نفسه قد جرت معها مرحلة قمع دموية في صفوف الشعب طالت أكثر من ثلاثة آلاف مواطن تعرضوا فيها إلى أشد ألوان التعذيب وسوء المعاملة غير الإنسانية وجعلت من الجهاز الأمني مترقباً لتكرار المحاولة. بل وأن يلتفت إلى جذور الوعي الإسلامي ويصب غضبه عليها في محاولة لمنع نشوء حركة إسلامية رسالية واعية تنطلق في المجتمع السياسي البحراني. فلو كانت هناك خطة مرسومة بجدية حقيقة ونظرة إلى مدى أطول نسبياً مما كانت عليه وتوفرت دراسة واعية لظروف النظام وظروف المنطقة. إنه لو تمت دراسة القضية في ضوء هذه المتغيرات الهامة والخطيرة لما أقدمت الجبهة على دخول المغامرة، لقد كانت الجبهة

---

٨٣ ـــ المصدر السابق، ص١٨٥.

٨٤ ـــ المصدر السابق، ص١٨١.

متسرعة في إعلانها عن نفسها ومتسرعة في تجنيد كثير من أفرادها الذين لم يؤهلوا تأهيلاً تاماً لدخول المعركة الشرسة، ومتسرعة في تنفيذ خطتها، لذا فإن الفشل والإخفاق كان مصيرها. فالدورات التي مر بها كثير من الأعضاء لم تأخذ أكثر من ثلاثة أشهر أخذوا يتلقون فيها دورات ثقافية وعسكرية يقول أحدهم: "تلقيت دروس ثقافية وسياسية وتنظيمة وأمنية وتدربت عسكريا في معسكرات قرب طهران على حمل واستعمال الأسلحة وتدريبات أخرى مثل اقتحام البنايات والزحف وكان عدد المتدربين ٣٨ شخصاً أغلبهم من العراقيين بها حوالي خمسة بحرانيين. كان الأسبوع الأول مستوى اللياقة البدنية وتمارين سويدية بعدها ابتدأنا نتدرب على كيفية فك وتركيب السلاح ومن ثم التدرب بدراسة أوضاع الرماية ثم الإطلاق على النار. وكانت الأسلحة بسيطة في نوعها مثل كلاشنكوف ورشاش برتا ومسدس برتا واستعمال القنابل اليدوية، واستمرت هذه التدريبات العسكرية مدة شهر وأسبوع بعدها تم الإعداد الثقافي والروحي لمدة شهرين كان البرنامج اليومي تمارين سويدية في الصباح وبعدها دروس ومحاضرات ثقافية يلقيها السيد هادي المدرسي والشيخ حسن الصفار أغلبها تتحدث عن الصبر وعن الالتزام في الدين وتعذيب المعتقلين والتحدث عن أنظمة الخليج والتشديد على ضرورة مجاهدة ومحاربة النظام الحاكم واستبداله بنظام حكم ثوري جمهوري مثل إيران. وكنا نطلع على مجموعات من المنشورات والمجلات والكتيبات التي تصدرها الثورة الإسلامية وكلها تحث على كراهية النظام الحاكم في البحرين وضرورة تغيره. ومن ضمن هذه المجلات مجلة الشهيد وكتيبات السيد هادي المدرسي وأخيه السيد تقي المدرسي وبعض كتيبات أصدرتها الجبهة في تلك الفترة مثل كنا في شعب البحرين، الإرهاب في البحرين، المرأة المسلمة في البحرين وأفلام فيديو. ويضيف إنه من المعروف لنا أن حكومة إيران ستقف مع الجبهة أثناء تنفيذ العمليات العسكرية وبعد نجاح الثورة ستتولى حماية الثورة وتأييدها والتصدي لأية جهة او دولة تحاول التدخل في البحرين

والقضاء على الثورة. ويبدو أيضا إن التدريبات كانت متنوعة حسب مهمة كل مجموعة[٨٥].

المهم أن كل هذه الجهود كادت أن توجد شيئا على أرض الواقع وتحدث خللا في تركيبة النظام الإقليمي إلا أن هناك كثير من المهام التي كان على الجبهة الإسلامية أن تأخذها بعين الاعتبار وأن لا تتسرع تسرعا قاتلا، خصوصا وأن الجبهة لم تفصح عن كثير من آرائها حول ما بعد استلام الحكم وقلب النظام. هل ستكون على غرار الثورة الإسلامية في إيران أم إنها ستكون تابعة لها؟ او غير ذلك من صور الحكم غير الشعار الكبير الذي ترفعه الحركات الإسلامية عموماً ـ الإسلام هو الحل والقران هو الدستور ـ إننا لا نتصور أن القضية بهذه السهولة بل إنها تحتاج إلى دراسات واسعة ومستفيضة ودقيقة ومطمئن إليها في نتائجها ومعالجتها للواقع المعاش فقد استعجل قادة الجبهة قطف ثمار انتصار الثورة الإسلامية في إيران. وبالرغم من أن الجبهة تعتبرها تجربة هامة ومحطة جديرة بالاهتمام والفخر والاعتزاز بها إلا أن الظاهر أنها تجربة لم تحسب تكلفتها جيدا ولم تأخذ بعين الاعتبار كثير من الحقائق السياسية والاجتماعية. فقد كانت تعيش عقيلة الثورة الشاملة ولم تراع إلى العقلية المساندة لها عقلية السياسي. حاولت أن تفرض الثابت وأهملت المتغير.

ومن طرف أخر فقد استطاعت الجبهة أن تمد نفوذها العاطفي والفكري في صفوف المجتمع السياسي بشكل واضح وجلي واستطاعت أن تربط الجماهير بالقضية الإسلامية السياسية أكثر مما كانت عليه ولكن ذلك ليس بجهود الجبهة الإسلامية وحدها فهناك كثير من العاملين الذين تحركوا في هذا الصدد إلا أن الجبهة كانت هي صاحبة الشق الأكبر من التدوال والتناول لها في الشأن المحلي والإقليمي والعالمي.

ولم تكتف الجبهة بالوقوف عند هذا الحد والاستسلام أمام ضربات الحكومة فعدد المقبوض عليهم لا يمثل إلا نزراً قليلاً من الذين تم إعدادهم

---

٨٥ ـــ راجع ملفات المتهمين في القضية والافادات التي دونوها، القضية ٢/ج/٨٢.

للعمليات العسكرية وتحول هؤلاء المعتقلون الى رموز وقضية هامة بالنسبة للجبهة حيث طالبت بتحريرهم من الاعتقال فخطط السيد المدرسي الى عملية جديدة بالاستعانة بافراد من السعودية حيث تنازل السيد المدرسي عن الثورة من الداخل كما تنازل عن الانقلاب العسكري سابقا وأخذ يفكر بخطة جديدة تعتمد على ما أفرزته الحركات اليسارية كاسترو وجيفارا وبدأ في تنفيذ تحرير البحرين من الخارج حيث يتم الزحف من الاحساء والقطيف ومن البحر، وهكذا يتم الانزال ويتم التحريرالا أن تصفية مراكز حركات التحرر ومنها موقع الجبهة الإسلامية في إيران وحدثت مصادمات مع قوات الحرس الثوري الإيراني استخدمت فيها الأسلحة وذلك عام ١٩٨٤ فحدث اضطراب واسع في صفوف الجبهة الإسلامية فر كثير منهم الى سوريا وهرب السيد المدرسي الى لندن، واختفى السيد تقي المدرسي فأوقف السيد المدرسي العمليات وأصدر قراره للصف الأول والثاني باللجوء الى أوربا وقسم منهم ذهب الى الهند وبقوا هناك مدة ثم عادوا الى سوريا ساهم في تبعثر تلك الجهود العسكرية العلاقة التي ربطت السيد هادي المدرسي مع الشهيد محمد المنتظري ابن الشيخ حسين المنتظري، وكان مهدي هاشمي بارزكان من ضمن المقربين لهم، وأثناء ذلك شكلوا تنظيما مضادا للحزب الجمهوري وبعد تطورات كثيرة اصدر السيد الإمام الخميني فتواه بضرورة التخلي عن مهدي هاشمي بارزكان، وهنا انحاز كثير من أعضاء الجبهة الإسلامية الى تلك الفتوى في حين أصر بعض منهم على عدم التخلي فتحولت الجبهة الى فصيل خالص من مقلدي السيد الشيرازي بعد أن كانت تضم خليطا متجانساً.

كان هذا الحدث كفيلاً بأن تتحول الجبهة في منظورها الحركي الى لحظة الاكتفاء بما تم إنجازه وأن تعيد صياغة برنامجها العسكري وتتنازل عنه. وتعمل على تثبيت خطها بوسائل أخرى. فبعد الفشل في استرداد البحرين عسكرياً وجماهيرياً وثورياً لابد من العمل على تثبيت الصبر كمرحلة جديدة بدل الاستلام والقبول بالواقع وبتعبير الشيخ المحفوظ[٨٦] : "إذا

---

٨٦ ـــ لقاء خاص في دمشق.

كنا عجزنا عن تحرير البحرين فليس مبرر لنا ان نلغي مهمة التحرير، فلعل هناك من سيقدر عليها يوما ما فلماذا نعطى النظام فرصه الذهبية في ان ينزع هذا الحلم من عقولنا". إن ما يشار إليه هنا لا يمثل عملاً سوى الانتظار والعمل على التأسي بما تم عمله في حين أن المطلوب هو العمل الواقعي. والاعتراف بالعجز لا يعطي مبرراً مقنعاً لما تم تكريسه بمدرسة الصبر إذ ما الذي ستتبئه الأيام وكيف يتسنى للجبهة أن تتعامل به مع المستجدات القادمة وهل سيكون الصبر مرحلة تطبيبية؟ إن كثيراً من الأسئلة لا تزال تروواح مكانها في حين تمتنع الجبهة الإسلامية عن الإجابة عنها بما يتلاءم والواقع السياسي والمعرفي خصوصاً وإنها قد وقفت في عرض خط الجماهير بتعكير خطوط اتصالها مع إيران (ولاية الفقيه) وحكمت على نفسها بالتشرنق والمحدودية او الفئوية وهو ما يعطى انطباعا على محدودية فعل العمل الجماهيري التغيري نفسه.

٢ ـ علاقة الجبهة الإسلامية الخارجية

لا تخلو حركة سياسية من علاقات تقيمها مع الأطراف المحيطة حولها وبقدر ما تكون هذه الحركة متعددة في علاقاتها وتتمكن من إقامة توازن بينها وبين تلك الأطراف، فإن الحركة تكون ذات قابلية لاستقلالية اتخاذ القرار المختص بها، وذلك يجعلنا أن نرسم خطين لمنحى العلاقات، خط يؤدي إلى استقلالية والخط الآخر يؤدي إلى التبعية. وما يشكل خطورة في سير أية حركة سياسية خصوصاً عندما تمارس عملها من الخارج هو الوقوع في فلك أحد الأطراف المحيطة بها والتي تربطها علاقات استراتيجية او مصالح سياسية او غيرها من الروابط السياسية الدائرة. وخطورة هذه القضية تتمثل في رفض أي حركة أن توصم بتبعيتها لطرف ما رغم أن الشواهد كلها تؤكد عدم استقلاليتها وخضوعها لجهات أخرى،

الأمر الذي يجعل من بحث العلاقات الخارجية لأية حركة ما، هو بحث في اللامفكر فيه او المسكوت عنه، وبالتالي يكتسب خطورة وحذر في التعامل به. وكأية حركة لا تمتلك صفة قانونية ولا يتم الاعتراف بها من قبل السلطة الرسمية فإنها تحتاج إلى إقامة علاقات واسعة مع أطراف رسمية في بداية نشوءها ومن الممكن لها أن تستثمر أجواء توفرها دولة من الدول لأنشطة فئات معارضة متنوعة كما يحدث في العالم الغربي حيث أن أجواء تلك البلدان تسمح بتكوين جهات وحركات سياسية معارضة لأنظمتها إلا إنها تكون وفق القانون الخاص بتلك البلاد. وما يهمنا هو أن نبحث علاقات الجبهة الإسلامية مع الأطراف المحيطة بها التي تنقسم الى عدة أقسام منها:

١- *الدول الرسمية*: لا نجد للجبهة أية علاقات مع سائر الدول العربية أو غيرها ما عدا علاقاتها مع إيران[٨٧]. والسبب في ذلك رفض الجبهة في التعامل مع أية أطراف رسمية لا تقيم نظامها على أساس الحكم الإسلامي مما يجعلها في مصف حكومات الطاغوت الذي تجب محاربته ومقاطعته. ولذا فإن علاقاتها مع إيران لها موقعها الخاص من البحث نراه بعد قليل.

٢- *الحركات الإسلامية*: تقيم الجبهة علاقات خاصة مع الحركات الرسالية الأصلية التي تتبنى واقع التغير الجذري او ترفض عمليات الإصلاح الجزئي أكثر من تلك الحركات الإصلاحية او التي ترفض التغير الجذري فإنها تميل إلى الأولى وتحاول الإبقاء على خيوط اتصال مع الثانية فقط، والمعيار الثاني الذي يحدد طبيعة العلاقة بين الجبهة الإسلامية وهذه الحركات هي قضية الانتماء المذهبي، فهي تفضل التعامل مع الحركات الشيعية أكثر من السنية.

---

٨٧ ــ يشار هنا إلى علاقة الجبهة الإسلامية بالنظام الليبي وكونها على صلة قوية به، وكان مسؤولين في النظام الليبي قد عرضوا على قادة الجبهة الإسلامية تحويل معسكراتهم ومقر القيادة من إيران إلى ليبيا وذلك عام ١٩٨٥ تقريباً، إلا أن الجبهة قد رفضت العرض، ويبدو أن غلاقة الجبهة الإسلامية بالنظام الليبي كانت تابعة لعلاقة منظمة العمل بالنظام اللبيي.

٣- *الحركات غير الإسلامية* : تسعى الجبهة إلى تحاشي التعامل مع مثل هذه الحركات بشكل عامٍ إلا أنها تخفف حدة الرفض مع تلك الحركات ذات الطابع الثوري خصوصاً مع ما يتصل بحركات التحرر العربية.

ومن الطبيعي ان نرى الجبهة الإسلامية تتباين في تعاملها مع الأطراف المتعاطفة مع قضية الشعب البحراني حتى وان كانت تقف في مسار يخالف مسار الجبهة الإسلامية لما هو معروف في الساحة السياسية ان مثل هذا التعاطف من الممكن استثماره في كثير من القضايا. ودائماً ما تضع الجبهة الإسلامية شرطيين أساسيين لاقامة تعامل وعلاقة يمكن الاعتداد بها هما:

١ــ احترام الدين الإسلامي وعدم التطاول على المقدسات الدينية العامة والخاصة بالمذهب الشيعي، فهي غير مستعدة لاقامة علاقة مع أطراف تتهجم على الشعائر الدينية أو تحاول التشكيك في الثوابت الدينية والمقدسة.

٢ــ توفر مصالح سياسية من الممكن استثمارها في قضية الصراع الذي تخوضه الجبهة الإسلامية ضد السلطة في البحرين، فما لم تكن هناك مصالح مشتركة محددة فان الجبهة لا تسعى إلى إقامة علاقة.

ووفق هذين الشرطين فإن الجبهة الإسلامية تفرق بين علاقات الصداقة التي هي علاقات عادية تفرضها الظروف المعاشة في الخارج أو في الداخل، وهي علاقات دبلوماسية لا تراهن الجبهة عليها كثيراً في مقابل علاقة التحالف وهي علاقات ترابطية تحدد كثيراً من رسم الاستراتيجيات وتملئ على الجبهة اتخاذ مواقف، وأن تعلن تصريحات تتناسب وطبيعة التحالف المعقود بين كلا الطرفين.

وما نراه أن الكتابة عن تفاصيل العلاقات هذه هو أمر مطالبة به الجبهة وحدها، وما يهمنا هنا هو علاقاتها مع عدة أطراف نراها مؤثرة في مجال المجتمع السياسي البحراني وتلعب دورها في تصعيد/ تهدئة الصراع/ التعايش بين قوى المعارضة والحكومة، وهذه الأطراف المقصودة هي: إيران، قوى المعارضة البحرانية بكافة خيوطها.

أولا :العلاقة مع إيران:

تمتاز العلاقات الإيرانية البحرانية بخصوصيات عديدة من قبل انتصار الثورة الإسلامية وبعد انتصارها، والعلاقة مع إيران هي خيار مفروض تحكمه السياقات التاريخية والدينية والسياسية والجغرافية. فمنذ بداية السيطرة الصفوية على البحرين والعلاقات الرسمية/ غير الرسمية تتخذ لها عدة منحنيات كان آخرها الاستفتاء العام الذي أجري في ١٩٧٠ حول رغبة شعب البحرين في الاستقلال وتكوين دولة عربية إسلامية خاصة به أو الارتباط مع إيران. وقد أفرز الاستفتاء عن رغبة أهل البحرين في الاستقلال الخاص بهم، ومع ذلك لم تنقطع العلاقات خصوصا وأن جالية كبيرة من الإيرانيين يقطنون في البحرين ولهم علاقات مصاهرة مع السكان الأصليين. ومع انتصار الثورة الإسلامية غدت تلك العلاقات أكثر أهمية من أي وقت مضى حيث تحولت علاقة المجتمع البحراني في أغلبيته السكانية المكونة من الشيعة إلى علاقة متابعة ورغبة في التماهي مع المجتمع الإيراني. وانعكست هذه الحالة في الكثير من مظاهرها بدأً من المظاهرات الموالية للثورة وإبداء الولاء للإمام الخميني ونهاية بالتحالف السياسي بين حكومة الثورة الإسلامية وقوى المعارضة البحرانية الإسلامية والتي كانت الجبهة الإسلامية تتصدرها بالعلن.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا كيف كانت بداية تلك العلاقة؟ وعلى أي أساس أسست؟ وهل حافظت على نفسها؟ أو أنها تعرضت للانهيار؟ وما سبب ذلك؟ وما هي آثار ذلك الانهيار على المجتمع السياسي البحراني؟

لم تكن بداية علاقة الجبهة الإسلامية بقيادة الثورة الإسلامية وليدة ساعة الانتصار، بل كانت ممتدة إلى ما قبل ذلك. لقد تكونت جذور العلاقة منذ أن كان الإمام الخميني في النجف يعيش صراعه مع الشاه في جانب ومع المرجعية الشيعية في النجف الأشرف من جانب آخر. وكان السيد محمد الشيرازي من ضمن المراجع والشخصيات التي وقفت في صف الإمام

الخميني وساندته بكل قوة. وبحكم الرابطة بين الجبهة والسيد الشيرازي فقد انعكست هذه المواقف على طبيعة العلاقة التي بدورها خضعت أيضاً إلى علاقة حركة الرساليين الطلائع مع قيادات الجبهة. ولا نكون مبالغين إذا قلنا أن انتصار الثورة الإسلامية في إيران كان بسواعد عربية لا يمكن التقليل من دورها إلى جنب السواعد الفارسية أيضاً، فقبل انتصار الثورة في إيران كان السيد هادي المدرسي يفتح منزله في البحرين لقيادات ثورية تفر من داخل إيران، وكانت كثير من خطابات الإمام الخميني تصل من باريس إلى إيران عبر أعضاء حركة الرساليين الطلائع في الوقت نفسه كان السيد هادي المدرسي من ضمن الوكلاء الخاصين للإمام الخميني في البحرين. وبفعل الانتصار الإيراني أخذ السيد المدرسي موقعاً مهماً في الثورة الإسلامية لدرجة أنه رئس وفداً رسمياً يمثل مجلس قيادة الثورة في إيران إلى كل من الجزائر وسوريا ولبنان وليبيا لشرح وجهات نظر القيادة حول مختلف الشؤون الإسلامية والسياسية الخارجية لإيران إلى رؤساء الجمهورية والشخصيات الإسلامية في تلك البلدان(٨٨). وفي دراسة نشرتها مجلة الشراع اللبنانية ١٩٩١/٥/٢٧ حول منظمة العمل الإسلامي في العراق وفيما يتعلق بعلاقة زعمائها مع إيران قالت ما يلي: "وانتصرت الثورة وكان محمد تقي وهادي المدرسي من بين خمسة قادة أسسوا الحرس الثوري لتأمين استمرار الثورة وديمومتها، وقد عملت المنظمة بكل خلجات أعضائها لتأمين استمرار الثورة وديمومتها والخمسة هم بالإضافة إلى الشقيقين المدرسي الشهيد محمد منتظري، أبو شريف ومهدي الهاشمي(٨٩).

إن كل هذا ساعد الجبهة الإسلامية أن تـندك في الثورة الإسلامية عبر علاقات وسيطية هي علاقة منظمة العمل الإسلامي في العراق التي "استطاعت ان تحقق موقعاً متقدماً في احتضان الدولة الإسلامية لها، حيث فتحت أمام كوادرها الكثير من المؤسسات لا سيما المؤسسات العربية

---

٨٨ ــ جريدة الانوار اللبنانية، ٨كانون الاول ١٩٧٩.

٨٩ ــ عادل رؤوف، م،س، ص٢٨٦.

وحظيت بدعم معنوي ومادي مميز، حيث أن المنظمة كان لها علاقات صداقة وعمل مع عدد من الكوادر النافذة في الثورة الإسلامية والذين تسلموا مسؤوليات كبيرة بعد الانتصار ووظفتها بسرعة في توسيع نشاطها ونفوذها وبناء موقع سياسي متقدم على الآخرين[٩٠]. ولم تكن الجبهة بعيدة عن المنظمة، بل إنها تصنف بمثابة شقيقتها الصغرى من الأم: حركة الرساليين الطلائع، وبالتالي فإن الجبهة الإسلامية استفادت من خدمات الثورة لها ولغيرها من حركات التحرر، إلا أنها كانت الأكثر ارتباطاً بالنظام الإيراني في ذلك الوقت عبر دائرة حركات التحرر الذي كان يديرها مهدي الهاشمي. وبفعل هذه الظروف المتاحة استطاعت الجبهة الإسلامية أن تقيم لها كيانها الخاص في طهران. وكان أعضاء الجبهة الإسلامية يسيرون حاملين أسلحتهم معه في وقت منع على الجميع ان يفعلوا ذلك. وفي العدد٧٤/٧٥ من الثورة الرسالية تحدث أبو زهراء عن علاقة الجبهة الإسلامية بالجمهورية الإسلامية ومن ضمن ما قاله: "لقد ساهمنا في انتصار الثورة الإسلامية في إيران في إدارة عدد من المحافل الإسلامية التي تعني بحركات التحرير الإسلامي وطالبنا حركات التحرر بدعم الثورة وتأييدها والمشاركة في انتصارها والحفاظ على مكتسباتها. وأريد أن أنوه أننا قدمنا عدداً كبيراً من المشاريع التي تهم الثورة الإسلامية في إيران وأوصلناها إلى عدد من مسؤولي الثورة وعمل بأكثرها"

هكذا كانت بداية ومظاهر العلاقة. ولكن على ماذا تأسست؟

لقد كانت الجبهة الإسلامية ترى في الثورة الإسلامية التجربة الرائدة والمثال الذي يحتذى به وترى في قائدها الإمام الخميني القائد الإسلامي الذي حقق حلم الأنبياء والدولة الإسلامية المعطلة منذ وفاة الرسول الأكرم، ووجدت فيها دولة الثورة التي تسخر إمكانياتها لخدمة قضايا الأمة، وإزالة عروش الطواغيت في العالم الإسلامي، "إن الثورة الإسلامية في إيران تحاول تطبيق الإسلام بشكله الصحيح، ولكن المشكلة أن هناك الكثير من العقبات

---

٩٠ ــ المصدر السابق، ص٢٨٦.

وهي مخلفات الحكم البائد في إيران.. وهذه الصعوبات كما نراها وقتية وآنية وهذا ما يؤكده المسؤولون في إيران.. وبالتالي فإن الجيل القادم هو الذي سيتحمل مسؤولية تطبيق الدين الإسلامي بشكله الأمثل "(الرسالية ، ع٥٠، ص٣١). هكذا كان التماثل والدفاع عن الواقع الإيراني. وفي الواقع فإنه لم يكن لها خيار غير تأييد الثورة الإسلامية والوقوف معها في خندق واحد.

وفي رأيي فإن العلاقة التي أسست بين الجبهة الإسلامية والثورة الإسلامية لم تكن علاقة ثقة، لذا لم تعط ثمارها. لقد كانت قائمة على أساس المبادلة، أي بقدر الخدمات التي قدمتها عناصر الجبهة القيادية ممثلة في جهود السيد هادي المدرسي وجهود عناصر الحركة الرسالية في العراق ممثلة في جهود منظمة العمل الإسلامي وقائدها السيد محمد تقي المدرسي ومواقف السيد محمد الشيرازي. إن هذه المواقف الجبارة والمكلفة لابد لها وأن تواجه بالمثل من جهة والندية القائمة على الإعلاء من شأن الذات والاعتزاز بالشخصية المنفصلة عن الاندكاك في الثورة إلى غياب الهوية والمطامح الخاصة. فكما أن السيد الإمام الخميني قائد للثورة، فإن السيد الشيرازي هو مرجع لا يقل شأناً عن الإمام الخميني، ولو فتح له المجال لبرز أكثر من ما هو بارز الان. وكذلك فإن فكر ومرجعية الجبهة الإسلامية الفكرية المشخصة في السيد محمد تقي المدرسي لا تقل عن إبداعات القيادات الإيرانية، ووفق هذا المنظار فإن الجبهة الإسلامية كانت ترى في الثورة الإسلامية البوابة التي سيفتح الخليج من خلالها وأن على الثورة الإسلامية أن توفر الإمكانيات والأدوات لتحقيق حلم الثوار العرب من جهة أخرى.

وفي الواقع فإن شيئاً من توتر العلاقة بين العرب والإيرانيين كان محركاً لكثير من الأمور لا يسعنا أن نتعرض لها هنا، فثمة كوامن في النفوس تتعلق بالشأن المرجعي والصراع الفارسي/ العربي حركت الأحداث إلى جهات غير متوقعة أرست دعائم علاقات مستقبلية.

ولذا فلم تستطع هذه العلاقة الوطيدة من المحافظة على وتيرتها ونفسها المفرطة في التأييد، وتحولت العلاقة بعدها إلى إشكالية أربكت خطى الجبهة

الإسلامية. فقد عكست وثيقة نشرها عادل رؤوف في دراسته عن منظمة العمل الإسلامي في العراق عن هاجس المنظمة من الذوبان في الثورة الإيرانية: "إن ذوبان الكثير من أفراد الحركة في التيار السياسي للثورة أدى إلى ما يمكن اعتباره ازدواجية الانتماء نفسياً وموضوعياً ومع قوة تفوق الزخم السياسي للثورة باعتبار ضخامتها وشموليتها، فإن الانتماء المزدوج أصبح يميل بصورة ملحوظة تجاه المزيد من الانتماء للثورة باعتبار ضخامتها وشموليتها والابتعاد عن الحركة"([٩١])، لقد رأت هذه الوثيقة ان استراتيجية الثورة الإسلامية في الداخل الإيراني تسعى إلى تذويب الوسائط بين القيادة والناس والتي تتمثل في الأحزاب والمنظمات.. وتحاول بعض الجهات الحكومية الإيرانية نقل هذه التجربة إلى الخارج بحيث تكون إطاراً لعلاقاتهم مع الشعوب الأخرى لحين اكتمال قدرة الثورة على الاتصال المباشر. وهذا اتجاه يتمثل خطره في تجاوز حركتنا بما حققته من مكتسبات ومنجزات الأمة"([٩٢])، وبناءً على مثل هذه التصورات انهارت العلاقة بين الجبهة الإسلامية والثورة الإسلامية في إيران ولم يكن هذا الانهيار يأتي دونما تمهيدات وسوابق أظهرت نفسها، أشرنا إليها. فثمة أمور ظاهرة للعيان كانت وراء انهيار هذه العلاقة .

على أن الجبهة الإسلامية لم تعلن لحد الان انهيار تلك العلاقة، فما زال مكتبها في طهران يواصل أعماله ولم تظهر شيئاً مكتوباً أو منسوباً للجبهة الإسلامية يلامس هذه القضية، ولكن الواقع غير المعلن هو غير ذلك والجميع بات يعرف حجم تلك العلاقة ومدى التخلخل الذي أصابها خصوصا بعد ١٩٨٤ والذي على أثره غادرت معظم قيادات الجبهة الإسلامية إيران إلى الهند والى الدول الأوربية ــ لندن، الدانمارك، كندا ــ فلماذا تصدعت تلك العلاقة وما هي الأسباب الواقفة خلفها وما هي وجهة نظر الجبهة الإسلامية في كل ذلك؟

---

٩١ ــ عادل رؤوف، م،س، ص٢٨٨.

٩٢ ــ المصدر السابق، ص٢٩٠.

إن الأسباب التي تسوقها الجبهة الإسلامية في شأن العلاقة المفككة مع الجمهورية الإسلامية تتلخص في قضيتين رئيسيتين هما:

أولا: صراع الخطوط الإيرانية مع بعضها البعض الذي تأجج في إبعاد الشيخ المنتظري عن منصبه كخليفة للإمام الخميني. فبعد أن كانت شخصيته هي الشخصية الرئيسية في النظام الإيراني بعد الإمام الخميني أصبحت تلك الشخصية التي لا تفهم إدارة الأمور، ووجهت اليه شتى الاتهامات السيئة. إن مثل هذا التحول في النموذج الإيراني في نظر الجبهة لا يمكن أن يمرر على العقول ما لم يرتبط بقضايا أكثر عمقاً وأشد حساسية وهي قضية الصراع بين الاتجاهات الدينية في إيران. وبدا أن هناك محاولات لتقديم أطراف ما ككبش فداء لهذا الصراع الداخلي، فكل من كان مرتبطاً مع الشيخ المنتظري من قريب أو بعيد كان معرضاً لملاحقات أجنحة المخابرات التي هي بدورها كانت مدارة حسب طبيعة الصراع، لذا فإن العلاقة مع القيادات الإيرانية أخذت تصعد من نفسها نحو الانفكاك، وكان على الجبهة أن تدرك جيداً أن مثل هذا الوضع لا يكون ملائماً للحركة الحرة والمستقلة، فقد طالت الحملة الغطاء المرجعي الذي تستظل به الجبهة، فقد أخذت علاقة السيد محمد الشيرازي في التصعيد أيضاً جراء طرحه لوجهات نظر تختلف عن وجهة نظر القيادة الإيرانية خصوصاً فيما يتعلق بولاية الفقيه التي غالبا ما يوّصفها بالولاية المستبدة في مقابل شورى الفقهاء وغيرها من المسائل المزعجة في نظر القيادة الإيرانية.

*ثانيا :*التحولات التي جرت في الداخل الإيراني حيث بدأ واضحاً أن رجالات الثورة أخذوا يجنحون إلى الانتقال من دولة الثورة إلى دولة المؤسسات ولم تعد إيران ترغب باحتضان الحركات التحررية والثورية. إن تغير استراتيجية الثورة ومنطق التحول هذا أثر على حركة الطلائع وكان بمثابة إحدى المحطات التي تركت بصماتها على الساحة، فقد كانت الجبهة الإسلامية تتأثر بالثورة كما هو الجنين في رحم الام، وترغب في أن تعيش

أجواء الثورة خصوصاً وأن الانتصار الموعود للجبهة الإسلامية في البحرين لم يتحقق بعد.

وبسبب هاتين النقطتين وما أفرزته من تداعيات، قلّ حجم العلاقات مع إيران، إلا إن الجبهة ظلت محافظة على مسار دقيق فيها إذ لم تتنكر الجبهة للخدمات التي قدمتها إيران لها طوال تلك الفترة وسعت إلى الإبقاء على العلاقة مع المسؤولين الإيرانيين. ولما كانت استفزازات بعض الخطوط الإيرانية لبعض عناصر الجبهة الإسلامية غير مقبولة فقد تحول البعض الذي لم يكن يقدر على كبت مشاعره في الإعلان عن الإفاقة من حلم الثورة العالمية وحماية المستضعفين على واقع الاستبداد والقهر والحرمان وسوء المعاملة.

ومن هنا أخذت العلاقة في الإفصاح عن نفسها عبر طريق غير رسمي. وأعلنت حالة الخصام والمقاطعة أو الحرب الباردة بين الجبهة الإسلامية وبين الجمهورية الإسلامية. ولذا فقد اختارت الجبهة الانسحاب من المنطقة الإيرانية ابتعاداً عن الخوض في صراعات جانبية تشغلها عن هدفها الأساس. والبحث عن موقع تكون الجبهة الإسلامية ذات استقلالية في اتخاذ قرارها الخاص بها، فكانت الهند ذلك الخيار ورأت فيها المنطقة التي ستفتح لها أبوابا جديدة وان تكون اكثر فاعلية وقد حقق الخروج هذا فتح أفق وتجاوز التحديات والتوفر على رؤية سليمة لاستراتيجية الجبهة الإسلامية

وقبل أن ننتقل إلى آثار هذه القضية على المجتمع السياسي لنا أن نثير بعض النقاط العاكسة لوجهة نظر أخرى في شأن العلاقة الحاكمة بين كلا الطرفيين، فإن السبب المباشر في تراجع خط العلاقة مع إيران بدأ مع تصعيد السيد الشيرازي من معارضته لولاية الفقيه، وأسلوب ممارستها في إيران، إضافة إلى أسباب أخرى خارجة عن إطارنا هنا. وقد اختارت الجبهة الإسلامية أن تقف في صف مرجعيتها من دون أن تفصل بين الأمور، وكانت بذلك فاقدة لرؤاها الخاصة ومتناسقة لمواقف الغطاء المرجعي او الحركة الأم ــ الرساليين الطلائع ــ فكما كان هذا الأمر مطباً خطيراً وتحدياً

بارزاً لمنظمة العمل الإسلامي في إطار علاقاتها مع طهران، كان الأمر مثله يتماثل عند الجبهة الإسلامية. وكما يشير عادل رؤوف أن من ضمن الأسباب المباشرة لتراجع العلاقة مع إيران تكمن في اختفاء الخط الذي كان يحتضن خيار منظمة العمل عن المسرح القيادي الإيراني سواء تمثل بالشيخ محمد المنتظري او مهدى الهاشمي الذي أعدم او بالشيخ حسين منتظري[٩٣]. والسبب كما نراه أيضاً هو سعى الجبهة الإسلامية إلى ممارسة حرية العمل الثوري من دون الرجوع إلى القيادة الإيرانية وهو ما تمخض عن استياء الإيرانيين من بعض تلك التصرفات، وكان آخره مخبأ الأسلحة المكتشف تحت إدارة أحد عناصر الجبهة الإسلامية، وبعض القضايا الخارجية حيث كانت قيادة الجبهة الإسلامية تعد العدة لمحاولة إنزال عسكري في البحرين على غرار تجربة ١٩٨١، إلا ان تعقد قضية الهاشمي١٩٨٤، وفضائح دائرة حركات التحرر والارتباطات المشبوهة ألقت بظلالها على كشف كثير من تلك الأمور، وبالتالي لم تستطع الجبهة الإسلامية التعايش مع هذه الإجراءات ورأت فيها تحولا من منطق الثورة إلى منطق الدولة وتغييراً في الاستراتيجية. وفسر هذا الأمر على أنه فشل في احتضان الحركات الإسلامية التحررية فـ"الجهاز الحاكم الإسلامي في إيران لم يكن قد أعد نفسه لاحتضان الحركات الإسلامية ومساعدتها ومؤازرتها في وقت اشتداد الأزمة مع الحكومات، لهذا نجد أن هذه الحركات أصبحت يتيمة التوجيه وتركت من دون إرشاد او نصح[٩٤].

وفي الواقع فإن انهيار العلاقة مع إيران أربك واقع الجبهة الإسلامية في المجتمع السياسي في البحرين وتحولت شعبيتها إلى فئوية فقدت فيها كثيراً من الالتفاف والتعاطف وقلة جماهيريتها في الساحة الداخلية، وأصبحت بهذا متحولة من حركة تستقطب كل الاتجاهات إلى حركة تضم مرجعية واحدة هي مرجعية السيد الشيرازي، والسبب في كل ذلك هو اقتناع المجتمع

---

٩٣ ـــ المصدر السابق، ص٢٨٩.

٩٤ ـــ المصدر السابق، ص٢٩٠.

السياسي في البحرين بالثورة الإسلامية في إيران وبصحة قضاياها من دون سؤال، فقد تأسس قانون معرفي يحكم علاقات المجتمع مفاده أن معارضة الجمهورية معارضة للإسلام، وأن الخلاف مع القيادة الإيرانية المتمثلة في ولاية الفقيه تؤدي إلى خلل في العدالة. وأصبح مألوفاً في أوساط المجتمع عموماً التقسيم المرجعي المشار اليه شيرازي/ غير شيرازي، وتوهم البعض من جراء ذلك أن فئة الشيرازيين هم فرقة عقائدية تختلف عن باقي الشيعة في عقائدها فلم تكن فئات الشعب في البحرين أو في أية بقعة إسلامية ترضى أن يوصف الإمام الخميني بالإمام المستبد، خصوصاً وأن تلك الأمور المقلقة نشبت إبان اشتداد الحرب المفروضة على الجمهورية الإسلامية، وكانت نظرة الجماهير إلى إيران على أنها الجنة الموعودة، والى الشعب الإيراني على انه الشعب الأمثل في تلقيه للإسلام وتمثله للمذهب الشيعي.

ورغم تحول وتغير هذه الصورة بعد حرب الخليج الثانية وتصدعها جراء الانفتاح والسماح بزيارة العتبات المقدسة فيها ومعايشة الشعب الإيراني واكتشاف حقيقة الوضع التي لم تكن كما كانت قبل ذلك إلا أن الفصل بين الواقع وما بين الأصل أي مبدأ ولاية الفقيه وضرورة الدفاع عن الدولة الإسلامية وتقوية موقفها في وجه أعدائها كان هو الحاكم فلم تسفر الصورة الجديدة عن الشعب الإيراني في تغير المبادئ الخاصة بالارتباط بالعلاقة مع الجمهورية الإسلامية وتجلى ذلك في قضية حرمة التطبير التي أعلنها الإمام الخامنائي، ولم تلتزم الجبهة الإسلامية بها، فقد أفرزت هذه الوقفة تعميق النفرة من تيار الجبهة الإسلامية وسط المجتمع السياسي في حين ظلت الجبهة تحافظ على أعضائها وتسعى إلى ضم المزيد وفق هذه المعادلة المعرفية، وفي ظل أزمة المرجعية الدينية في البحرين. ومما سبق يتضح أن هناك اعتمادية في اتخاذ القرار وغياب النضج السياسي المؤهل لاستصدار القرار الصائب او الركون إلى الموقف الحكيم، وبذلك فإن الجبهة الإسلامية في فضاء العلاقات الخارجية لم تخرج عن إطار التفاعل الاجتماعي البسيط في

حين أنها ترغب في تغيير المجتمع عبر ثورة إسلامية حكيمة ولنا ان نتصور هذا الواقع بمتعارضاته.

ثانيا :العلاقة مع قوى المعارضة البحرانية:

تنقسم المعارضة في المجتمع السياسي البحراني إلى طرفيين هامين هما الطرف اليساري والطرف الإسلامي وكل طرف يحتوى على تيارات داخلية قد تتباين في نوعية الاستراتيجية المستخدمة والآليات المتبعة والمفعلة لتحقيق الإصلاح السياسي المطلوب، ومثل هذا التنوع نراه دليلاً على حيوية المعارضة، وأنها متأصلة في واقعها لتعكس تطلعات المجموعات السياسية المكونة للمجتمع السياسي ولم تكن هذه الفسيفساء قديمة وبعيدة الغور بل إنها وليدة الوقت المعاصر المحددة بدايته منذ ١٩٠٠ حيث كتب الكابتن (نورمن براي) تقريرا في البحرين رفعه إلى الإدارة البريطانية عام ١٩١٩ جاء فيه **"ان بين الناس في البحرين شعورا عميقا جدا بالعداء للشيخ "الأمير "وانه ليس من فئة في البحرين تؤيد الحكم القائم"**[٩٥]. وفي النصف الثاني من العقد الخمسيني طورت الجماهير البحرانية من معارضتها السياسية للسلطة الخليفية ونظمت نفسها في هيئات شعبية كبيرة لتضغط بصورة أوسع على النظام الحاكم من اجل تحقيق مطالبها العادلة[٩٦]. لقد بدأت هذه اللوحة بتشكيل نفسها بفعل عوامل خارجية وداخلية معاً أفرزت أطرافاً لم تكن متواجدة في الساحة، كما في الطرف اليساري إذ لم يكن هناك إشارة إلى انبثاقه قبل ١٩٥٥ وغيرها من التوجهات السياسية المستجدة على الساحة كفئات تنظم نفسها وتحمل طروحات متميزة عن باقي الطروحات السياسية السائدة والفاعلة والمحركة .

والذي نؤكد عليه هنا أن المجتمع السياسي خاض صراعاً مريراً في سبيل التفرد لقيادة المعارضة السياسية وفشل في إقامة التوحد واضطر إلى

---

٩٥ ــ راشد حمادة، م،س، ص٤٠٥.

٩٦ ــ المصدر السابق.

ممارسة التعايش والقبول بكل الأطراف. على أن هذا التعامل الأخير لم ينقدح في الوعي السياسي إلا بعد عام ١٩٩٠ حيث تكونت لجنة العريضة الشعبية وضمت رجالات معارضة من كافة الاتجاهات السياسية أجمعت على ضرورة توحيد المطلب السياسي المتمثل في إعادة المجلس النيابي –الوطني المنحل عام ١٩٧٥ ـ . لذا فإن دراسة علاقات الجبهة الإسلامية مع التيارات المعارضة هو نوع من تشخيص الواقع لآليات ظلت تحكم نفسها وفرضت على المجتمع السياسي أن يعيش واقعها من دون أن يعي أنها تفرق جهوده في مقاومة النظام وتشتت العمل السياسي وفق محاور هو في غني عنها في مرحلته الحالية. ومن هنا فإن التمعن في أساليب تعامل الجبهة الإسلامية مع أطراف المعارضة من شأنه أن يلقي الضوء على مدى الأفق الذي كانت تنطلق منه في ممارسة العمل السياسي.

ومن الممكن لنا أن نستوحي بعض اللقطات التي لم تراع طبيعة المجتمع السياسي التعددي في البحرين. تقول إحدى الأدبيات الخاصة بالجبهة الاسلامية في شأن العلاقات التي تحكم علاقات الجبهة الإسلامية مع التجمعات السياسية الأخرى "إن العلاقة الموجودة حاليا هي علاقات صداقة ولكن الى الآن ليس هناك أية علاقة تحالف والسبب أن استراتيجيتنا ووجهة نظرنا تتعارض مع ما يطرحونه من وجهات نظر، ولكننا بالرغم من ذلك نشترك معاً في الهدف نفسه، فمثلا نتفق ضد الإمبريالية ومع حق العمال ومع أن تكون بلادنا خالية من القواعد العسكرية الأمريكية. أما بالنسبة الى الحركات الإسلامية فلا توجد في البحرين حركات معلنة وإنما هناك حركات تعمل في الساحة وهذه الحركات والمنظمات لا تطرح نفسها بالشكل العلني (الرسالية العدد ٥٠، ص٢٩). إن الاشتراك المشار اليه مع الحركات اليسارية والوطنية هو اشتراك خاضع الى الصدفة قبل أن يكون منتجاً من قبل الالتقاء والإتفاق على خطوط مشتركة او من قبيل التنسيق والتشاور، وكذلك الحال مع الحركات الإسلامية التي لا تلتزم بالفهم الثوري والانتماء السياسي الواضح والمعلن.

إن الذي يشكل دافعية للجبهة في ان تسلك طريق الصداقة فقط من دون الرغبة في رفع هذه العلاقة إلى مستوى التحالف السياسي، يمكن إرجاعه إلى فترة كانت الجبهة واثقة من قدرتها على إدارة عملية الصراع وكانت تسعى لاحتكار الوسط الاجتماعي عبر توفرها على بعض المميزات غير المتصفة بها كثير من التيارات السياسية العاملة والفاعلة. فاليسار والقوى الوطنية قد خسرت معركتها الجماهيرية ولم تتمكن من غرس نفسها وسط الجماهير المسحوقة. إنها تعرف عن تاريخ الغرب الرأسمالي وتاريخ الحركة الاشتراكية العالمية وتاريخ ونضالات الشعوب في روسيا والصين وفيتنام أكثر مما تعرف عن تاريخها ونضالات شعبها وبطولاته عبر القرون الطويلة والتي لا يمكن فصلها عن التاريخ الإسلامي برمته "فهناك حالة اغتراب كانت تلف القوى الوطنية وعمق في جهلها وعزلة تعيشها ماضياً وحاضراً كان هذا واقعاً وحال القوى الوطنية في فترة النهوض الإسلامي"[٩٧]. فطرحت الجبهة نفسها على أساس أنها تمثل عمق تلك الجماهير، ساعدها في بلورة هذا التصور النرجسي المحاولة الانقلابية التي خططت لها الجبهة الإسلامية ١٩٨١ وقيادة السيد هادي المدرسي ولغتها الثورية الهائجة ضد النظام. لقد أسهمت العوامل هذه في إنماء تصور الجبهة عن نفسها وأن تركز على استراتيجيتها وأساليبها وفشل غير ذلك. بل وتعارضه مع العمل السياسي المتطلع إليه المجتمع السياسي وعلى أساس النظرة النرجسية لم تكن الجبهة محتاجة من وجهة نظرها في إقامة تحالفات سياسية.

وعندما نزلت الحركة الإسلامية لميدان المعترك السياسي كان واضحاً لديها أن نزولها هذا وبهذه القوة والفاعلية سيثير كل الأطراف لذلك كان مقرراً لديها سلفاً أنها لن تخوض أية مهاترات كلامية ولن تنجر إلى أية صراعات فكرية وسياسية مع أي فصيل معارض .. كان واضحاً للغاية في هذا المجال أن الحوار الأيديولوجي بين الإسلاميين وغير الإسلاميين من حركات المعارضة الأخرى ميدانه أوسع وحساس جداً، ولا بد للحوار المثمر من أن

---

٩٧ ــ حسين أحمد، م،س، ص٥٧-٥٨.

تتهيأ له كثير من الأسباب والشرائط منها الموضوعية النزاهة في القصد والرغبة في الحقيقة الروح الإيجابية.. ومن غير أن نوجه اتهامنا لأحد فإنه للأسف لا توجد مثل تلك الحالة الإنسانية الراقية. لذلك كان جل اهتمامنا منصبا على القضايا العملية للنضال الوطني"[٩٨].

وفي الواقع فإن الجبهة لم تكن تخالف او تعارض الحوار او التقارب بين فصائل المعارضة البحرانية. إلا أن الظروف والواقع الذي تحكم في المجتمع السياسي البحراني وما تولد منه من غياب الفعل السياسي المنظم أو الواضح والمحرك الفعلي لحالات العمل السياسي، إذ ظلت الساحة السياسية في البحرين من بعد انتصار الثورة الإسلامية تعيش حالة خاصة تتمثل في التعبير عن ذاتها في الوقت الذي تسعى الحكومة إلى قمع الأصوات وملاحقة أقطاب العمل السياسي بكل أصنافه وتلون خيوطه السياسية فلم تفرز الساحة السياسية فعلا سياسيا جماهيريا يتطلب تقاربا وتحالفا بين قوى المعارضة إلا في الانتفاضة الدستورية ١٩٩٤، ولذا فإن كثيراً من الأمور في شأن التحالفات كشفت عن حالة تمزق حقيقي تعيشه قوى المعارضة.

وبطبيعة الحال فإن الوضع المشار إليه آنفا هو سبب موضوعي أفرزه الواقع ويوجد بجانبه سبب ذاتي تختص به كل القوى المسؤولة عن ممارسة الفعل السياسي وفي رأينا فان ما ينطبق على الجبهة الإسلامية :

١ ــ أنها كانت تتمثل بغطاء مرجعي يعاني هو أيضاً من فقر في علاقاته مع الأطراف المنافسة له، أعني ان مرجعية السيد الشيرازي ووجهت بمعارضة من قبل بعض أقطاب المرجعية الشيعية، مما جر معه أن تكون حركة المرجعية عنده حركة تعتمد على الذات في إثبات نفسها وتعمل على الدعوة إلى التقارب والحوار، وهي دعوات لا تجد لها مصغياً عادة ما لم تكن انطلاقة الدعوة شرعية ومقبولة .

٢ ــ قد استعانت الجبهة بالأجواء الشعبية الرافضة للنظام الحاكم وتخلت كثير منها عن التيارات السياسية غير الإسلامية وصبغ الجو العام بالإسلامية،

---

٩٨ ــ المصدر السابق، ص١٠-١١.

وكانت الجبهة الإسلامية هي الطرف الإسلامي الوحيد الذي يعلن عن نفسه كوكيل عن الجماهير وعن الحركة السياسية في المجتمع وتمخض عن هذا الوضع أن تتحرك الجبهة في خط واستراتيجية متغايرة عن طروحات الحركة الإسلامية آنذاك وقادها هذا التفرد ان تمارس فعلها وحيدة في ساحتها لا يشاركها أحد من الأطراف السياسية الأخرى لما هو معروف أن قضية التغير الجذري وقلب النظام وتحويله إلى نظام إسلامي رغم أنه مطلب شعبي، إلا أن التعبير عنه ظل منحصراً في الجبهة الإسلامية في الوقت الذي ترفض الجبهة الإسلامية أن تمارس أعمالاً توصم بالأعمال الإصلاحية بل ترى إنها مضعية للوقت.

٣ ــ إن تفجر علاقة الجبهة الإسلامية مع الجمهورية الإسلامية تسبب في عزلتها الفكرية والسياسية وجعل منها فصيلاً يعاني الرفض من قبل التيارات الإسلامية الأخرى غير الموافقة على توتر العلاقة مع الجمهورية، وبالتالي فشل كل المساعي في التعاون او التحالف. بل إن التنسيق الذي هو أبسط مظاهر العلاقة الإيجابية يبدو مفقودا. إن هذه القضية الخطيرة داخل أوساط المجتمع السياسي البحراني من شأنها ان توجد فقدان الثقة وتسبب النفرة بين أوساط المعارضة الإسلامية. ولما كانت الجبهة قد دخلت معركة صراع واضحة مع التيار اليساري فقد دخلت المعركة نفسها مع التيارات الإسلامية جراء توتر علاقتها مع الجمهورية الإسلامية رغم انها غير معنية في هذا الشأن.

ولعل هذه الأسباب مجتمعة مع بعضها البعض قد عرقلت إقامة تحالف سياسي بين الجبهة وغيرها من قوى المعارضة البحرانية، لكنها لم تمنع من خطوات بدائية وسطحية مارستها الجبهة الإسلامية وموررست معها .

إن تدشين أرضية صالحة للاختلاف في الرؤية والمنهج توجب بطبيعة الحال استئناف النظر مجدداً اعتماداً على وعي نقدي بكل تيارات العمل السياسي البحرانية التي تراكمت خلال العصور التي مرت وما وقعت به كثير من تلك التيارات إنها كانت فريسة لنزعة التمركز حول الذات تقوم على

استخدام النزعة الطهرانية من الأطراف الأخرى. وما من شك، أن شيوع هذه الظاهرة السياسية كفيل بخلق أجواء التنافر وتعيق كثيراً من مشاريع العمل المشترك بين التيارات السياسية العاملة وما يلاحظ في خطاب المعارضة البحرانية عموماً هو الدعوة الحثيثة إلى نبذ نزعة التمركز وظاهرة الطهرانية، إلا أن الواقع المعاش والجانب العملي مليء بالمخالفة الواضحة لهذا المبدأ وبقدر ما يمكن لها أن توفق إلى خلق أجواء الحوار الجاد والعمل المشترك، فإنها تكون قادرة على تحقيق مشروع الإصلاح السياسي وانتشال المجتمع السياسي من واقعه المرير الفائض من الانهزامات والاخفاقات السياسية وما يترشح منها من تخلخل في طيات الخطاب السياسي وترهل المشروع السياسي المطروح للجماهير.

٣- ظاهرة الانشقاق :

لا تكشف الجبهة عن حالات انشقاق داخل صفوفها، ودائما ما تفسر حالات التخلي عنها من قبل بعض المنتمين إليها على أنه خيار فردي وحرية مكفولة للشخص في ممارسته العمل الإسلامي السياسي، وبالتالي فإن الكلام هنا لا يختلف عن كثير من القضايا السرية والخاصة المتحفظ عليها وغير مسموح بالتطرق لها، ولعل أول حالة انشقاق حدثت عند الجبهة حدثت في عام ١٩٨٦ حيث خرجت جماعة منها عليها لكنها لم تكوّن من نفسها فئة جديدة او حركة مستقلة وإنما اختارت العمل الفردي والتخلص من غطاء الجبهة الإسلامية لهم. وتشير بعض مصادر الجبهة الإسلامية إلى أن أسباب هذا الخلاف سببه تدخلات المخابرات الإيرانية على خط العمل الإسلامي ورغبة بعض الأجنحة الإيرانية في تشكيل خلايا حزب الله، وقد استجابت بعض العناصر لمثل هذه التوجهات وعملت مع تلك الجهات، وقدمت لها بعض الخدمات ولم تشهد الجبهة بعد هذه الحادثة حادثة مشابهة وإنما كانت هناك حالات انفلات من أعضائها خصوصاً في التسعينات، إذ بادرت الحكومة وتحت الضغوط الدولية بالسماح لبعض المهجرين بالعودة إلى البلاد

وقد استجابت بعض عناصر الجبهة إلى هذه المبادرة وتخلت عن العمل الحزبي وهناك من يشير إلى ان ثمة انشقاق غير معلن عنه حصل بين أعضاء الجبهة الإسلامية في دمشق وبين بعض الجماعات القاطنة في الدول الأوربية، وتتميز هذه الأخيرة بالاهتمام بقضايا حقوق الانسان وإقامة علاقات تنسيق وتعاون مع فصائل المعارضة البحرانية الأخرى والتقليل من الحالة الحزبية الممارسة في الجبهة الإسلامية، ولكنها لا تقدر على الإعلان عن نفسها كمجموعة منفصلة عن الجبهة الإسلامية رغم الاختلاف الواضح في المنهجية والاستراتيجية المتبناة. والواقع أن المعلومات حول هذا الجانب معلومات شحيحة والدخول فيها يحتاج إلى قدر كبير من الدقة والأناة. وفي كل الحالات فإن هذه الحالات لم تستطع أن تشوش الرؤية على الجبهة الإسلامية إذ ثمة تنازع يدور بين الفئات المكونة للجبهة الإسلامية ــ الخارج العربي/ الخارج الأوربي ــ حول تمثيل الجبهة الإسلامية ومدى مصداقية كل طرف. على أن مثل هذا التنازع كان قد حسم عبر المؤتمر العام الأول وتنصيب الشيخ محمد علي المحفوظ كأمين عام واختيار الشيخ حميد الرضي كرئيس للمؤتمر العام، وكأن المناصب قد قسمت تحسباً لتفجر صراع على التمثيل السياسي، وهذا يعود بنا إلى حيث بدأنا من أن الانشقاقات والخلافات الحادثة في الجسم العربي إنما تنشأ من الاختلاف حول رؤية البداية وأن الشرعية تميل مع الطرف الذي يبرز مدى اتصاله بالحالة الأولى من حيث الشكل والمضمون .

الخاتمة

كانت هذه الدراسة منطلقة من تساؤل عن كيفية نشأة التيارات الاسلامية الشيعية المتبنية للعمل السياسي في العصر الحديث وما هي استراتيجيات العمل الحركي لديها؟ وهل كانت هذه التيارات تمثل تلاحماً مع البنية المعرفية لدى القطاع الشيعي؟ ثم ماهي علاقات هذه التيارات بالتيارات الاسلامية الشيعية الكبرى التي شهدها المجتمع الاسلامي؟ وهل يمثل ذلك حالة ايجابية لتخليص المجتمع السياسي من أزماته والوصول برغباته الدفينة إلى الطموح المعرفي؟ أم أن ذلك يمثل حالة سلبية عادت بالهزيمة والنكسة النفسية لقطاع واسع من أفراد المجتمع السياسي؟

إن مثل هذه الاسئلة كانت تمثل المسكوت عنه او اللامفكر فيه في المجتمع السياسي وكان كثيراً ما يدور حديث الهمس حولها. لذا فإننا بطرحها علانية نسعى الى إشهار حالة التفكير بصوت معلن.

بعد الرحلة الموجزة في خضم اللامفكر فيه نجد أننا أمام وضع مفارق حقيقي حيث نجد أن متطلبات المجتمع السياسي تفارق ما هو عليه العمل في التيار الاسلامي. وما من شك أن وضع المفارقة هذا من شأنه ان يؤثر على مسيرة المجتمع السياسي وعلى عملية الصراع او التعايش مع السلطة السياسية. وكما هو معروف فإن الصيغة المجتمعية لا يشكلها تيار واحد، بل إن هناك قوى تمارس دورها بشكل طبيعي أو غير ذلك، لكن لا يلغي مبدأ تحديد الاطراف المسؤولة عن مثل تكوّن هذا الوضع. ولما كانت رحلة

الاكتشاف لم تتم بعد حيث تبقي ثمة تيارات أخرى نزعم القيام بدراستها ومحاولة الكشف عن أوضاع المفارقة فيها.

لقد ساعدنا على استكشاف وضع المفارقة هذا دراسة البنية السياسية المستحكمة في المجتمع السياسي في شقيه الجماهيري او الشعبي. إذ يمكننا أن نقرر أن المجتمع السياسي في البحرين هو مجتمع حيوي حافل بالكثير من الافعال والاحداث السياسية منذ أمد بعيد أقله بداية تشكيل الدولة الاسلامية والصراعات التي خاضها المنذر ابن ساوى التميمي لتوحيد الحالة السياسية في البحرين تحت راية الدخول في الاسلام وهكذا تتابع الاحداث السياسية وتتراكم في الذاكرة التاريخية مؤسسة وعياً ثورياً بالدرجة الاولي مما أكسب تاريخ البحرين سمة الحيوية السياسية والنضوج. ومن وجهة نظرنا فإن هذا يصطدم مع ما تم تسويقه من أن بيئة البحرين القائمة على الزراعة والتجارة قد ولدت شخصية مسالمة تبتعد عن الصراع السياسي بشكله الفاضح. واذا ما تم التسليم بهذه المعادلة وصحتها المستمدة من الفهم الماركسي للحراك الاجتماعي فإنها تبقى محكومة في واقعها بالتكوين الايدلوجي والممارسة المعرفية.

إن ما يخرج المجتمع السياسي من خضم هذه المعادلة الماركسية، انحياز المجتمع بأغلبيته ناحية الفكر الشيعي الذي يؤصل لمبدأ الممارسة الثورية ويتخذ من المعارضة خندقاً يتحرك من خلاله في الواقع السياسي، فقد أثرت صيرورات الفكر السياسي الشيعي بصورة كبيرة على حركة المجتمع السياسي في البحرين.

فمنذ القرن الثامن حتى القرن الثاني عشر الهجري شهد المجتمع البحراني نهضة ثقافية علمية فكرية قادها علماء الفكر الشيعي ومن داخل الحوزة العلمية التي ذاع صيتها وقت ذاك. إن هذه الفترة تحولت الى رمزية سياسية ونموذج ما زالت آثاره تغذي الذاكرة الشعبية فما كان يحتويه هذا النموذج منتجاً فكرياً يغاير ما تم تكريسه في القطاع السني ويشيد أنسقة الفكر الشيعي بصورة جلية.

ومع احتلال آل خليفة البحرين تعرض المجتمع السياسي الى حالات خطرة من الانقسامات أخطرها الانقسام الطائفي بمعنى تفعيل الطائفية السياسية والعرقية نتيجية الانقسام الأعمق المتمثل في النموذج القبلي الفج الذي استفحل أمره. ومن كلا الانقسامين انقسم المجتمع السياسي الى مجتمع تتجاذبه معادلة الداخل/ الخارج .**إن مثل هذا الاحتلال التدريجي الذي تعمم منذ ١٧٨٣ والانقسامات المتولدة عنه ما من شك أنه فوّت فرصة بناء الدولة الوطنية وأخر من تمامها في وقت كانت الدولة تمثل حاجة ماسة للمجتمع السياسي.** إن ما قامت به القبائل الغازية لم يكن يخرج عن إطار تفتيت بنية المجتمع القائمة والسعى الى بناء مجتمع جديد يدين بالولاء للنموذج القبلي حيث تمت عمليات إبادة واسعة النطاق وتم تقسيم الاراضي وتدوير المفاعيل السياسية، وأصبحت ظاهرة الوسطاء السياسيين سمة بارزة بل ومهيمنة على المجتمع السياسي وهي ظاهرة تستمد جذورها من الموروث القبلي.

وإزاء هذا الوضع تمثلت المعارضة الشيعية في رفض هذه الوضعية خصوصاً الاندماج في المجتمع القبلي الجديد وخاضت معارك ونزلات متعددة رغبة في التخلص من الوضع الجديد والعودة به على الاقل الى الحالة السابقة وما تمتع به المجتمع الاهلي/ المدني من استقلالية ذاتية استطاع فيها ان يوفق بين السيطرة الاستعمارية الفارسية والحكم الداخلي من قبل الفقهاء. إلا أن هذه المقاومة تعرضت بدورها الى قمع شديد جرّ معه انعزال المقاومة الشيعية والتسليم بالهزيمة العسكرية والتوحد مع الرمزية السياسية والنموذج المعرفي/ الايديولوجي الشيعي لما قبل الاحتلال، مع أنه لم تنقطع محاولات المقاومة واعلان الرفض لسلطة آل خليفة.

مع بداية القرن العشرين تحولت كثير من القطاعات التي كانت حليفة مع العائلة الحاكمة الى المطالبة بالاصلاح السياسي بحكم ارتباطها بتيارات نهضوية شهدها المجتمع العربي لكنها لم تخرج من الاطار السلفوي. أما التيار الشيعي فقد شهد هو الأخير ظاهرة اعتبرت جديدة في حيزه، إذ تحولت قيادته من القيادة الدينية الى فئات من الوجهاء والتجار الذين حكمتهم علاقة

تدوير سياسي مع السلطة. لقد ساعد هذا التحول من كلا الجانبين (السني/الشيعي) على صياغة برامج مشتركة تخص الاهتمامات الخاصة بتلك الفئات التجارية وافرز هذا الوضع الكثير من النتائج لم نبحثها هنا .

ومع استمرار هذه الوضعية، غيّب التيار الاسلامي نفسه حتى فترة متأخرة جداً من الممكن تحديدها بنهاية عقد الستينات. كانت المهمات الملقاة على عاتق التيار الاسلامي الصاعد ثقلية ومتعددة، وهي المهام التي كان أفراد المجتمع السياسي ينشدونها على الاقل في بنية اللاوعي أو تحت إطار اللامفكر فيه. ومن الممكن ايجاز هذه المهام بالنقاط التالية:

١ ــ إعادة الاعتبار والفاعلية للهوية الاسلامية (الشيعية) التي كانت قد تعرضت لكثير من الهزات جراء عمليات التمييع وما لعبته التحولات الاقتصادية والآثار الاجتماعية الناتجة عن تلك التحولات فضلا عن عمليات التهميش السياسي الممارس من قبل السلطة، وما أفرزه هذا الانشغال الداخلي عند التيار الاسلامي الذي من الممكن رده الى عدة أمور أهمها انتشار تيارات سياسية تحمل في خطابها لهجة عنيفة للدين والمجتمع الديني.

٢ ــ انجاز الدولة الوطنية وتحقيق الاستقلال السياسي للبلاد.

٣ ــ العودة الى الرمزية السياسية الماثلة في الذاكرة الشعبية حيث النهضة العلمية والدور الحضاري.

٤ ــ صناعة الانسان الرسالي وتحقيق ذلك من خلال بناء المجتمع اسلاميا والقضاء على الأنظمة السلطوية المستحكمة في المجتمع السياسي.

إن ما سعت اليه هذه الدراسة هي دراسة التيارات الاسلامية المنبثقة داخل المجتمع السياسي من خلال مقاربتها مع ما تقدم والتحقق من انجازاتها الفعلية وذلك عبر استعراضنا لنشأة تلك التيارات، ودراسة الخطاب السياسي الذي تروّج له بهدف الكشف عن طبيعة وبنية الصراع/ التعايش الذي حكمت علاقة هذه التيارات مع السلطة السياسية وتتبع آثار ذلك على المجتمع السياسي.

لقد أفرزت كثير من الملاحظات المتجمعة أن التيار الاسلامي الشيعي ورث قيادة الجماهير ولم يستطيع بناءها، فمع انتصار الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ وانحياز الجماهير نحوها طفحت على السطح المهمة الصعبة على عاتق التيار الاسلامي ليس في قيادته، وإنما في تحويله مع انجذابه نحو الخارج ناحية الداخل. وهي مهمة ذات طبيعة حركية استراتيجية يشكل الفشل في انجاز المهمة الرئيسية للتيار الاسلامي الفشل الاساس، وهو الأمر الذي يجعل من هذه المهمة محوراً رئيسياً لنقد ودراسة التيار الاسلامي الشيعي بأطافيه المتعددة حيث تبرز لنا.

ولما كانت رحلة الاستكشاف هي رحلة طويلة ومثقلة بالهموم والتحديات المنهجية والصعوبات الميدانية، حاولنا ان نقسم هذه الدراسة الى أقسام ثلاثة تبعا للتيارات الاسلامية نفسها. وكانت البداية مع تيار إسلامي عرف عنه أنه قارب الشعور الداخلي كثيراً إلا أنه لم يوفق لإتمام المهام الموكلة اليه. هذا التيار هو الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين. لذا فإننا في هذه الصفحات نوجز ما توصلنا اليه في دراسة الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين وفق التسلسل الآتي:

أولا في نشأة الجبهة لاسلامية

في بحثنا لقضية الجبهة الاسلامية نرى ان تلك النشأة كانت مرتهنة بعدة قضايا رئيسية منها :

١- نكسة حزيران ١٩٦٧: إذ سببت هذه الهزيمة دفعة قوية لإشهار الجبهة الاسلامية عن نفسها تحت مسميات عدة فهي بداية جمعية الشباب الاسلامي ١٩٦٩ ثم جمعية الإرشاد الاسلامي١٩٧١ وتحولت الى الصندوق الحسيني ١٩٧٢ بعده إلى الصندوق الحسيني الاجتماعي ١٩٧٥ وأخيراً الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين ١٩٧٩ وهنا تبرز لنا عدة ملاحظات :

أ- إن الفكر المرتبط بالنكسة كما يعبر السيد تقي المدرسي تجسد في نشوء مجموعة من الحركات كرد فعل للهزيمة وكانت منظمة العمل الاسلامي واحدة من الحركات التي أنشئت بالعراق بهدف تجديد الروح الى

العالم العربي ضمن أطر إسلامية وقيم إسلامية ومحاولة التغلب على العوامل المضادة التي كانت في العالم العربي يومئذ" وفي الوقت نفسه كان الواقع الشيعي قد شهد بعض تلك الارهاصات سواء في تكوينات حزب الدعوة في العراق او في انتفاضة خرداد ١٩٦٣ في ايران وتمثل هذه المرحلة البداية لنشاة الفكر السياسي الحركي عند الشيعة بمعنى إن الفكر المصاحب لتلك التحركات لم يكن يمتلك المقومات الكفيلة له بخوض التجربة بروح عالية قادرة على مواجهة التحديات والعقبات بل إنه كان في طور النضوج الذي سوف يستغرق وقتا طويلا من الزمن. وعلى المستوى المحلي لم تكن القطاعات الفاعلة في الساحة البحرانية تدرك مدى أهمية العمل الحركي (التنظيمي) للحالة الاسلامية بالشكل الكافي، فاقتصرت تلك الهموم على حدود النخبة وداخل أطر محددة وتحت مقولات بدائية إذ لم يفرز هذا التحدي او ردة الفعل سوى الافكار الطيارة الواسعة المنطلقة من المتخيل أكثر من انطلاقها من الواقع فجاءت تلك الرؤى مشبعة بالمدينة الفاضلة والمجتمع الاسلامي الموعود والحلم الذي لم يتحقق في الفترات الماضية.

ب- لقد انعكس ذلك على قرءاة الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين بصورة أكبر من غيرها من الحركات، ومن هنا نستطيع أن ندرك أن الكم الهائل من المسميات رغم أنه يستبطن وعياً ورغبة متصاعدة إلا أنه عكس التخبط والتركيز على الانجاز بأسرع وقت ممكن، إذ كان من الممكن الاكتفاء بمسمى واحد أو تحديد واحد من تلك الاسماء منذ البداية، الأمر الذي أدى إلى أن الاعضاء والاشخاص من المنظمين لم يكونوا على دراية بالهدف الغائي من تلك المسميات.

ج- إن الإطار الذي عملت به الجبهة الاسلامية هو إطار مزدوج يقوم على ضرورة الارتباط بالمرجعية والاستقلالية في تقرير المصير، وأصبح فيما بعد مشكلة حقيقية. كان هذا الازدواج ينطلق من تدشين الجبهة الاسلامية نفسها على أساس الارتباط بمرجعية السيد محمد الشيرازي وهي مرجعية لم تحظ في بدايات انطلاقها ــ ولا تزال بعض الشيء ــ بالموافقة والتأييد الفقهي اللازم لأي مرجعية من أن تطرح نفسها وأن تباشر عملها التغيري أو

الاصلاحي او أن تستقوي بها أطراف تعمل لصالحها حيث إن الحوزة العلمية تضع شروطاً صارمة لا يتمكن من تجاوزها إلا القلائل حيث يحوزون على رتبة المرجعية التي تسمح لهم بممارسة الدور المخطط له. مما جعلها تعيش حالة العزلة وأن تواجه نظرات المجتمع لها بالشذوذ.

ففي الوقت الذي تؤكد فيه الجبهة على ضرورة الارتباط بالمرجعية، وتلغي أي تحرك بل وتنزع عنه الشرعية ما لم ينطلق من أساس مرجعي فقهي لما يمثله هذا الارتباط في الفكر الشيعي السياسي من ضرورة لا يمكن تجاوزها او تخطيها بأي شكل من الأشكال، وبقدر ما يمثل هذا الارتباط من ضرورة، إلا أن خطورة تحايثه في الوقت نفسه تمكن في الارتهان المعرفي/ العملي للمرجعية الدينية التي عادة ما تكون خارج البلاد (في النجف أو قم)، فمهما أوتيت المرجعية من النباهة والحضور فهناك الكثير من القضايا التشخيصية أو ما يسمى في الفقه بالاحكام الموضوعية التي لا يرجع فيها الى المرجع، وإنما يعتمد فيها المكلف على نفسه ونظرته وتشخيصه للظرف المعاش، إلا أن الجبهة الاسلامية فاتها هذا الفصل فقدمت نفسها كطرف قادر على إتمام عملية التشخيص، لكنها في واقع الأمر لم تستطع أن تباشر هذه العملية إذ وبحكم الارتباط السياسي بحركة الرساليين الطلائع المنطلقة من عباءة السيد الشيرازي فإنها ووفق نظرة مؤداها أن الفكر الاسلامي واحد ولا مجال للاختلاف فيه. وانطلاق الجبهة الاسلامية تبعاً للحركة من منظور التحرير الكامل لمنطقة الخليج العربي فإن قراءتها للواقع ظلت محكومة بالقرءات والتشخيصات التي تقدمها حركة الطلائع الرساليين.

وبحكم ما تقدم لم تستطع الجبهة ان تباشر عملها بصورة واضحة وفاعلة، إذ واجهت الكثير من العقبات خصوصاً من أطراف إسلامية أخرى (حزب الدعوة)، وما يدل على ذلك أنه حتى انتصار الثورة الاسلامية في ايران ١٩٧٩ لم تكوّن الجبهة الاسلامية فصيلها العسكري الخاص بها الا من أفراد قلائل لم يتجاوزوا ٢٥ شخصاً منذ ١٩٧٣ حتى ١٩٧٩، أي بمعدل أربعة كل سنة، لكنها استطاعت رفع هذا العدد الى قرابة ٣٠٠ في غضون سنة ونصف السنة من بعد انتصار الثورة الاسلامية الايرانية. فعلى الرغم من

التسرع في تطوير الأداء الاجتماعي الذي استدعى تغيير المسميات لم تستطع في الجانب التنظيمي تخطي وتجاوز هذه المصيدة. والتوسع الاخير المشار اليه يكمن في تجاوز الجبهة الاسلامية للازدواج المشار اليه (الربط المرجعي)، إذ أصبحت تضم خليطاً من التعدد المرجعي ــ مقلدي الامام الخميني والسيد الخوئي إضافة الى مقلدي السيد الشيرازي نفسه ــ وكانت هناك فسحة للاستقلالية باتخاذ القرار بعض الشيء وهو ما ساعد على توسيع التنظيم وتوسيع القاعدة الجماهيرية. وما تجد الاشارة اليه هنا أن هذا التوسع لا يرتبط بالفكر التنظيمي قدر ما يرتبط بالمجال العاطفي الذي صاحب عملية الانتصار الإسلامي الكبير عام ١٩٧٩، حيث اندفعت كثير من القطاعات إلى الحركة الإسلامية. ففي الوقت الذي لم يحسم حزب الدعوة قراره الحاسم في الارتباط بالثورة فقد سبقت الجبهة الى إعلان ذلك الارتباط والتوحد مع مرجعية السيد الإمام الخميني الأمر الذي سهل على الأفراد المنظمين في استقطاب الكثير من الجماهير.

لقد اعتمدت الجبهة الإسلامية في عملها التنظيمي على القطاع الشيعي الخالص وعلى فئات معينة، مستغلة المؤسسات الدينية والمناسبات الشعائرية. وكان من نتائج ذلك أن تأثرت البنية التنظيمية تأثراً كبيراً بصور القرابة والمحسوبية أكثر من الكفاءة لما هو معروف من قيام هذه المؤسسات والشعائر على الصيغ التضامنية ذات الصلة بالقرابة والمحلة. وهو بعد رغم ما يشكله من إيجابية في كثير من أبعاده إلا أن العمل التنظيمي للجبهة لم يسع للتخلص من آثاره السلبية. بمعنى إن الجبهة الإسلامية تعاملت مع هذه المنظومة معاملة المعطى في الوقت الذي تقر فيه بأولوية صناعة الفرد الرسالي والمجتمع المؤمن.

ثانياً: رؤية الخطاب الحركي

لقد اصطبغ الفكر الحركي الذي قدمته الجبهة الإسلامية بعدة مميزات خاصة فيما يتعلق برؤية منهجية التغير الذي يشكل فارقاً بين حركات التغير الإسلامية عموماً، ففي حين تنطلق حركات من الأسفل أو القاعدة لتشكل

قوى من الضغط على النظام الحاكم في أن يستجيب للمطالب السياسية أو أن يصعد من خطابه اعتماداً على القاعدة المصنوعة، فإن حركات أخرى ترى أن العمل من القاعدة مضيعة للوقت، وما يمكن أن يحقق التغير الحقيقي هو الإمساك بزمام السلطة السياسية فهي القادرة على التغير الجذري للمجتمع وبها يتم تغير المجتمع. لقد انحازت الجبهة للرؤية الثانية مفارقة في ذلك حزب الدعوة الإسلامية، لذا عملت الجبهة على مسلك الإعداد العسكري بغية الإمساك بالسلطة السياسية في المجتمع ولم تهتم بالأمور الأخرى، مما أوجد في رؤية الخطاب الحركي الكثير من العثرات أهمها:

١ ــ افتقاد الخطاب المقدم إلى الجماهير أو الطليعة إلى مرتكزات تنطلق منها في العمل الحركي مثل فقه المفاسد والمصالح والمشاركة في الحكومات الطاغوتية والموقف من الأقليات والأسس الشرعية لاقامة التحالفات فضلا عن المكتسبات السياسية. وقد أملئ هذا الغياب المعرفي بظلاله على التحركات في الوسط الاجتماعي فجاءت الكثير من المواقف متشنجة وفاقدة إلى النضج السياسي حيث أن أفرادها ينطلقون من شعارات غير مفصلة وتغيب الرؤية التقييمية للواقع، رغم أن الممارسة قد شهدت بعض من ذلك النضج، إلا أن السمة الغالبة كانت على ما أشرنا إليه.

٢ ــ إن كثيراً من المفردات المشاعة في الخطاب اتسمت بالخطابية والعمومية، ولا تحاول اعطاء تصور تفصيلي حتى للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الحركة الإسلامية. هذا النقص الشديد من الممكن ملاحظته عبر متابعة إصدارات الجبهة التي لا تتعدى العشرة. ولم تتناول هذه الكتيبات مواضيع سياسية أو فكرية قدر ما اعتمدت على التهييج العاطفي، وحشد الهمم لقلب النظام في البحرين، فغابت كثير من القضايا المهمة والكفيلة بتكوين فيصل حقيقي، وكأن الأمر تم على أساس أن مهمة التفكير والمعرفة ليست من أولويات الجماهير التي عليها أن تتخلص من الطاغوت أولا ومن ثم تفكر وتبحث عن الفكر وتحدد مواقفها بعد الانتهاء من المهمة الأساسية. ويأتي هذا الغياب كنتيجة للنقطة السابقة بمعنى أن عموميات الخطاب المطروحة لم تكن

تسمح منطقياً ـــ وكما هو واقع فعلاً ـــ أن تطرح هذه المسائل لأنها تحتاج الى معالجات فقهية وسياسية أكثر من موضوع الشعار. ولربما كانت الجبهة باعتبارها فصيلا من حركة أوسع تسعى للأممية لها قيادة فقهية متماسكة في كثير من مواقفها الشرعية/ السياسية كما في مؤلفات السيد محمد الشيرازي أو السيد محمد تقي المدرسي. هذه الاحالة ليست إحالة طبيعية تمليها التركيبية السياسية والمعرفية قدر ما تعكس افلاس الجبهة الاسلامية بطاقمها من القدرة والكفاءة المؤهلة لتناول هذه القضايا أو لنقل أن هناك استلاباً مورس في حق افرادها إذ بطريقة أو باخرى تمت عملية اقناعهم أن مهمة التفكير قد وضعت عنهم وليس من الصواب ان يضعوا انفسهم أمام تلك النتاجات الفكرية والرؤى السياسية المقدمة من القيادة الفقهية والمرجعية.

والأمر الأكثر وضوحاً هنا هو تحول الجبهة الإسلامية من تيار شعبي عام ـــ على الأقل منذ ١٩٧٩-١٩٨٤ ـــ إلى جماعة خاصة تدين بروابط الانتماء المرجعي وتخضع نفسها للقراءات الكبرى في المسالة السياسية .

إن افتقاد الجبهة الإسلامية لشعبيتها جراء تصادمها مع الجمهورية الإسلامية في إيران واعتراضها على طبيعة ولاية الفقيه التي مارسها الإمام الخميني وهو مبرر في نفسه إلا أن ثمة أمور يبدو أنها أعمق من هذا المنظور الاجتماعي نراه في البناء التأسيسي الأول للجبهة الإسلامية إذ أنه بني على أساس الترويج لمرجعية السيد الشيرازي أكثر مما بني على أساس سياسي يرتبط بقضية المجتمع السياسي. وبالتالي فان دخول الجبهة الإسلامية على خط المقاومة للنظام كان استثماراً للمشاعر والعواطف المحتاجة إلى تعبئتها. والأمر الآخر تمثل في عدم الاستقلالية في التوجيه المعرفي والسياسي والاستقلال في اتخاذ القرار إذ فوت ارتباطها بحركة أوسع فرصها في الاستقلالية، ولم تستطع أن تفك هذا الترابط. وبالتالي فإنها حصرت نفسها في أفلاك خارجية قد لا تتفهم متطلبات الواقع وقضية خسران هذا الرهان من بداياتها تبدو محسومة.

ثالثا: الإستراتيجية الحركية:

لقد حسمت الجبهة أمرها في التعويل على التغير من أعلى كمقدمة للتغير في المجتمع ورسمت رؤيتها الاستراتيجية القائمة ــ المنحصرة فعلاً ــ في الأداء العسكري، ولم تهتم بالقضايا الأخرى خصوصاً الثقافية والسياسية استنادا على عدة رهانات رأتها الجبهة الإسلامية جديرة بتحقيق رؤيتها الانقلابية. هذه الرهانات هي:

أ- الطاقة الثورية المودعة عند الشعب والرغبة في التخلص من السلطة الحاكمة.

ب- توافر الجبهة على الدعم اللوجستي والمادي لعمليات الإعداد العسكري وإتمام عملية التحرير.

ج- تنامي التيار الإسلامي وتوسع قاعدته الجماهيرية.

د- انحسار القوى السياسية الأخرى خصوصا اليسارية والإسلامية الإصلاحية.

إنه رغم صحة هذه الرهانات وواقعيتها إلا أن الجبهة الإسلامية لم تستطع جني ثمار تلك الرهانات بصورة كفوءة حيث لعبت عوامل داخلية وموضوعية في الحد من المهمة التي أخذتها الجبهة الإسلامية على عاتقها. والمهم هنا يتمثل في الأسباب التالية:

١- غياب التنظيم والهيكلة التي تسمح بتحديد الحقوق والواجبات وتقييم الكفاءات. فحتى عام ١٩٩٢ لم يكن للجبهة الإسلامية سوى قيادة واحدة تمثلها قيادة السيد هادي المدرسي مع بعض القيادات الفرعية التي انحصر دورها في عملية الإشراف ومتابعة الخلايا العنقودية وهو ما نتج عنه غياب التربية الثقافية والإدارية في ظل الاهتمام المتصاعد بالعمل العسكري منذ الإعلان عن الجبهة الإسلامية في طهران ١٩٧٩ إلى ١٩٨٩. وحتى الهيكلية المؤسسة بعد ١٩٩٢ لم تعطى تصوراً واضحاً ولم تعطِ ثمارها حتى الآن حيث تخريج صفوف تالية ووجوه جديدة مما جعلها أقرب إلى الشكلية.

لقد تعاملت الجبهة الإسلامية مع تلك الرهانات على أنها حقائق ثابتة وحتمية، وذلك ما أثر تأثيراً سلبياً على سياق حركتها الداخلية والخارجية معاً. فعلى الصعيد الداخلي صبغت ظاهرة تنامي القاعدة الجماهيرية بصبغة الانتماء المرجعي، وكأن الأمر كان استرجاعاً لمرحلة النشأة فما كان يتطلبه هذا التوسع هو تجاوز الإطار الانتمائي المشخص بمرجع معين. والأمر نفسه في الطاقة الثورية التي كانت تجتاح النفوس حيث كانت تحتاج إلى صقل وتعبئة معرفية فقهية وهو ما لم يتم التعاطي معه بصورة جيدة يمكن التأسيس عليها. وعلى الصعيد الخارجي لم يكن الأمر بالأفضل من الصعيد الداخلي فعلاقاتها مع إيران كانت مشروطة بالتوحد مع أحد تيارات الثورة وهو خط الشيخ حسين المنتظري المرتبط بوجه مع السيد محمد الشيرازي ومهدي الهاشمي. وبناء على هذا التوحد والأخذ بالرهان الرابع اتسمت علاقاتها مع القوى الأخرى بطابع الجفاء والاعتناء بالذات على حساب الآخرين وبشكل أكثر من الوضع المطلوب. لقد فوت هذا التوحد أو التماهي مع أحد الخطوط الفاعلة على أن تتعامل الجبهة في علاقاتها بمبدأ وضع البيض في سلة واحدة، ونتيجة هذا المبدأ من الواضح أنها نتائج كارثية .

في تفسير ظاهرة الانشقاق والخروج الطوعي من الجبهة الإسلامية يمكن الاتكاء على ظاهرتين: الأولى ما نسميه بظاهرة التعلق بالنشأة حيث الثبات على الصيغة الأولى وتحريم تجاوزها، وهي ظاهرة عامة كما نرى. والثانية تختص فيها الجبهة الإسلامية حيث الاتجاه الواحد في طرح القضايا واختزال الكم الهائل في قضية واحدة.

لقد أدت هذه الظاهرة وتضخم الظاهرة الأولى إلى غياب التعددية في الداخل التنظيمي، وانعكست في التعامل مع الخارج أيضا الأمر الذي من عادته أن يسبب إحراجاً لكثير من الأعضاء الذين يواجهون قضايا مستجدة لم تحظَ بموافقة قيادة الجبهة الإسلامية المركزية في التركيز عليها وجعلها من الأولويات، والمهم هنا أن مثل هذه القضايا تتطلب استراتيجيات تنظيمية تختلف عما هو معمول به في الجبهة الإسلامية.

وأخيراً، إن هذه الملاحظات كثيراً ما كانت محل نقاشات موسعة داخل الجبهة، ولم تنقطع المؤتمرات السرية عن طرحها بالإضافة إلى قضايا أخرى تأتي أساساً من المؤتمرات التي تعقدها حركة الرساليين الطلائع أو منظمة العمل الإسلامي. لكنها لم تتوصل إلى صيغة تخرج الجبهة الإسلامية من أزمتها الحالية حيث غياب الارتباط بالمجتمع العام وتخطى المطبات التي تسببت في التقليل من فاعلية الجبهة الإسلامية.

المراجع

إبراهيم الحاج: انتفاضة البحرين وأفاق المستقبل، (ب.ن)

إبراهيم العبيدي: الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤-١٩٧١، مطبعة الأندلس، ط١، بغداد، ١٩٧٩.

التيارات الإسلامية في الوطن العربي، المركز العربي للدراسات، دمشق "ط٢٠٠٠،١.

أحمد برقاوي: العرب والايديولوجيا، دار الاهالي، ط١، دمشق.

برهان غليون: مجتمع النخبة، معهد الانماء العربي، ط١، بيروت،١٩٨٣.

ثناء فؤاد إبراهيم: الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي "علاقات التفاعل والصراع"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت،٢٠٠١.

حامد عبد الله: الفكر الحركي عند حزب الدعوة، دار قرطاس، ط١، الكويت،١٩٩٨.

حسن عباس حسن: الفكر السياسي الشيعي "الاصول والمبادئ"، الدار العالمية، ط١، بيروت،١٩٨٨

حسين أحمد: الحركة الاسلامية واليسار في البحرين "لننصح مسيرة الحوار"، دار الصفا للنشر والتوزيع، ط١، لندن،١٩٨٩.

حسين موسى: قضايا النضال الوطني والديمراقرطي في البحرين ١٩٢٠-١٩٨١، الحقيقة برس، ط١، بيروت١٩٨٧.

حمزة الحسن: الشيعة في المملكة العربية، مؤسسة احياء البقيع، ط١ ، ١٩٩٦.

حيدر إبراهيم حيدر: التيارات الاسلامية وقضية الدميقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت.

عادل رؤوف: العمل الاسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية "قراءة نقدية لمسيرة نصف قرن"، المركز العراقي للاعلام والدراسات، ط١، دمشق،١٩٩٩.

عبد الله النفيسي: الحركة الاسلامية رؤية مستقبلية، مكتبة مدبولي، ط١، القاهرة، ١٩٨٩.

عبد الهادي خلف: بناء الدولة في البحرين ، الكنوز الادبية، ط١، بيروت، ٢٠٠١.

عزيز العظمة: العلمانية من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت.

علي البلادي: انوار البدرين في تراجم علماء القطيف والاحساء والبحرين، ط ١٩٨٦،١.
رالف م .غولد مان: من الحرب إلى سياسية الاحزاب التحول الحرج من السيطرة العدوانية، ترجمة ماجد فخري، الدار الاهلية، عمان، ط١٩٩٦،١.
حسن الصفار: الشيخ علي البلادي القديحي، مؤسسة البقيع لاحياء التراث، بيروت، ١٩٩٠.
وحيد تاجا: الاسلام ــ الخطاب العربي وقضايا العصر، فصلت للدراسات والنشر، دمشق، ط١، ٢٠٠٠.
حوار شامل مع السيد هادي المدرسي، دار الصفا للنشر، لندن، ط١، ١٩٨٨.
قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٩.
خلدون حسن النقيب: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط١، ١٩٨٩.
صدر الدين القبانجي: بحوث في خط المرجعية، قم ايران، ط١٩٨٤،١.
روبن رايت، الغضب المقدس، دار التيار الجديد، بيروت، ط١٩٨٩،١.
فائق طهبوب: تاريخ البحرين السياسي، ذات السلاسل، الكويت، ط١٩٨٣،١.
عصام الاديب: قضايا الامن والحرية في البحرين، دار الصفا للنشر، لندن، ط١ .
خلدون حسن النقيب: صراع القبيلة والديمقراطية حالة الكويت، دار الساقي، بيروت، ط١٩٩٢،١.
ايف شميل: بلدان الخليج العربية ومسألة التحديث، دار الساقي، بيروت، ط١٩٩٢،١.
محمد على العصفور: تاريخ البحرين، مخطوط.
آمال السبكي: تاريخ ايران بين ثورتين ١٩٠٦-١٩٧٩، عالم المعرفة ٢٥٠ الكويت، ط١، ١٩٩٩
نفين عبد المنعم مسعود: صنع القرار في ايران والعلاقات العربية الايرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢٠٠١،١.
سيد قطب: معالم على الطريق، دار الشروق، ١٩٧٣.
السيد محمد حسين فضل الله: الحركة الاسلامية هموم وقضايا، دار الملاك، بيروت، ط١٩٩٢،١.
السيد حسن الشيرازي: كلمة الاسلام، ط١٩٦٤،١.
بول سيتنفز: النفط والسياسة في الخليج بعد الحرب، ترجمة حسي موسى، دار الكنوز الادبية، بيروت، ط١، ١٩٩٤.

فالح عبد الجبار: العقلانية والخرافة في الفكر العربي، دار الساقي، ط١، بيروت، ١٩٩٥.
فؤاد إبراهيم: الفقيه والدولة "الفكر السياسي الشيعي"، الكنوز الأدبية، ط١، بيروت، ١٩٩٨.
فؤاد الخوري: القبيلة والدولة في البحرين تطور نظام السلطة وممارستها، معهد الإنماء العربي، ط١، بيروت،١٩٨٤.
فيصل مرهون: البحرين قضايا السلطة والمجتمع، دار الصفاء، ط١، لندن،١٩٨٨.
كمال عبد اللطيف: المغرب وأزمة الخليج، الكنوز الأدبية، ط١، بيروت.
كمال المنوفي: الثقافة السياسية.
مبارك الخاطر: ناصر الخيري الأديب والكاتب ١٨٧٦-١٩٢٥، ط١، ١٩٨٢
الكتابات الاولي الحديثة لمثقفي البحرين ١٨٧٥- ١٩٢٥، ط١٩٧٨،١.
المنتدى الإسلامي حياته وأثاره ١٩٢٨-١٩٣٦، ط١٩٩٣،٢.
القاضي قاسم بن المهزع رجل من ارض الحياة ١٨٤٧-١٩٨٦،٢،١٩٤١.
محمد جابر الانصاري: الفكر العربي وصراع الأضداد، المؤسسة العربية للنشر والدراسات، ط١، بيروت،١٩٩٦.
محمد الخليفة التحفة النبهانية،
محمد السعيد إدريس :النظام الإقليمي الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت،٢٠٠٠.
مفيد الزبيدي: التيارات الفكرية في الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت،٢٠٠٠.
نايف علي عيد: مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت،١٩٩٦.
منيرة فخرو: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، ط١، القاهرة، ١٩٩٥
هشام شرابي: البنية البطريكية في المجتمع العربي المعاصر، دار الطليعة، ط١، بيروت،١٩٨٧.
هلال الشايجي:الصحافة في الكويت والبحرين، بانورما الخليج، ط١، المنامة.
وحيد تاجا: الخطاب العربي المعاصر،فصلت للدراسات والترجمة والنشر، ط١، دمشق،٢٠٠٠
يوسف البحراني: لؤلؤة البحرين.

ثانيا الدوريات:

بدران شبل: السياسة التعليمية في البلدان الريعية "دراسة حول إشكالية التوصيف الاجتماعي وعلاقته بسياسة التعليم في البلدان الخليجية المنتجة للنفط، المستقبل العربي، س١٦، ع١٧٥، سبتمبر ١٩٩٣، ص٨٤-١٠٤.

بهجت جودت +حسن جوهر:عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات "إرهاصات الداخل وضغوطات الخارج"، المستقبل العربي، س١٩، ع٢١١، سمبمتر ١٩٩٦، ص٣٥-٤٩.

تركي الحمد: توحيد الجزيرة العربية "دور الأيديولوجيا والتنظيم في تحطيم البنى الاجتماعية والاقتصادية المعيقة للوحدة، المستقبل العربي، س٩، ع٩٣، نوفمبر ١٩٨٦، ص٢٨-٤٠.

حامد الأنصاري: حدود السلطة الخاصة بالنخب الحاكمة التمتع بسلطة ذاتية في منظور مقارن، المستقبل العربي، س١١، ع١١٣، يوليو١٩٨٨، ص٤٤-٥٨ .

رضا محمد جواد: الخليج العربي المخاض الطويل من القبيلة الى الدولة، المستقبل العربي، س١٤، ع١٥٤، ديسمبر ١٩٩١.

رياض الصيدواي: سيوسيولوجيا الجهاد والعنف في الجزائر، دراسات عربية، عدد٣/٤، السنة ٣٦، شباط ٢٦-٢٠٠٠-٤٧.

سعد سالم: كيف رأى أمين الريحاني البحرين في العشرينيات، الفجر، ع٧١، أكتوبر،١٩٨٧.

العلاقة بين التطور الاجتماعي والحركة الثقافية في البحرين، الفجر، ع٧٢، يناير ١٩٨٨.

عباس الشمري: لمحات من التاريخ السياسي للامام الشيرازي: المرجعية المتصدية والممارسة السياسية. مجلة النبأ، العدد١٦٥، السنة السابعة ٧كانون الثاني ٢٠٠٢.

عبد الله حسن العبادي: قضايا التنمية في بلدان الخليج العربي منظور نقدي، المستقبل العربي، س١٣، ع١٤٠، أكتوبر ١٩٩٠، ص١٠٣-١١٧.

عبد الله راشد: الديمقراطية في مواجهة الحكم التسلطي، الفجر، ع٧٤، يناير ١٩٨٩.

عبدالله فهد النفيسي: الفكر الحركي للتيارات الإسلامية محاولة تقويمية، المستقبل العربي، س١٧، ع١٨٦، أغسطس،١٩٩٤، ص١٠٧-١٢٦.

عمر إبراهيم: التنمية والمشاركة في أقطار الخليج العربي، المستقبل العربي، س٥، ع٤٠، يونيه١٩٨٢، ص٤-٢٩.

عمر المجذوب: أمن الخليج وارتباطه بالأمن العربي في ضوء النزاع العربي الإسرائيلي، المستقبل العربي، س٤، ع٣٠، اغسطس١٩٨١، ص٢٣-٣٩.

علاء سالم: اضطرابات الشيعة في البحرين أبعاد أزمة الدولة الوطنية في الجزيرة العربية، السياسة الدولية، ١٩٩٦.

علي نوري زاده: العلاقات الايرانية ــ البحرينية بعد الخميني: قصة الجهات الايرانية التي تدعم المعارضة الشيعية في البحرين، مجلة المجلة، ٣مارس ١٩٩٦.

نبيل عبد الكريم: محاولة أولية لايتطابق مشروع المدينة في رؤية الامام الشيرازي، مجلة النبأ، العدد٦٥ السنة السابعة ٧كانون الثاني ٢٠٠٢.

محمد علي: ظاهرة القمع في القصة القصيرة في البحرين، الفجر، ع٧٤، يناير ١٩٨٩.

دور المثقفين في نضال الحركة الوطنية البحرانية، الفجر،ع٧٣، أغسطس ١٩٨٨.

كريم المحروس: ذاتية الاستقرار المرجعي وموضوعية التحول السياسي المعاصر. مجلة النبأ، العدد ١٦٥، السنة السابعة، كانون الثاني ٢٠٠٢.

يوسف حسن: موقفنا تجاه الحركات الدينية في البحرين، النهج، س٤،ع ١٥، أكتوبر ١٩٨٧.

جذور وآفاق التيار الشيعي الجديد في البحرين، الفجر، ع٧٠، مايو ١٩٨٧.

الفهرس

تقديم ٥

القسم الاول: التراث بوضفه لحمة المجتمع ١١

الفصل الاول: مفهوم الخطاب والمعارضة ١٣

الاطار النظري ١٥

السلطة والسلطوية ١٧

أولاً: الخطاب السياسي ٢٠

ثانياً: مفهوم المعارضة سياسياً ٢٦

بنية السلطة السياسية في البحرين ٣٥

موقف السلطة من التحديث السياسي ٤١

معاملة السلطة للمعارضة ٤٩

خطاب المعارضة التحديثي ٥١

الفصل الثاني: محددات نشأة الخطاب السياسي للمعارضة

السياسية الشيعية ٥٧

نشأة الخطاب ٦٣

الرؤية المعاصرة وأثرها في تنظيم الشيعة ٧١

أولاً: انماط العمل التنظيمي الى ماقبل ١٩٥٤ ..... ٧٦

ثانياً: آليات التفعيل الانقسامي عند السلطة ٨٣

ثالثاً: آليات العمل الجديدة ٨٩

محددات الصراع السياسي في البحرين ٩٣

أولاً: الصراع القبلي ٩٣
ثانياً: الصراع المذهبي ١٠٢
ثالثاً: التدخل الاجنبي ١٠٧
رابعاً: بواكير النشأة وصياغة الخطاب ١١١
العنف الطائفي والدعوة الاسلامية للشيعة ١٢١
الفصل الثالث: التيار الاسلامي المعالم ١٢٧
مفارقات الوعي ١٢٨
انشطار المجتمع وثورة الذاكرة الشعبية ١٣٧
الاحياء الديني ومقاومة الحداثة ١٤٢
من الانعزال الى المشاركة السياسية ١٤٧
تحولات التيار الاسلامي ١٥١
القسم الثاني: الجبهة الاسلامية ١٥٩
الفصل الاول: النشأة التاريخية ١٦١
بداية الصعود ١٦٦
١ ــ مشهدية التأسيس في الخطاب ١٦٩
٢ ــ ظاهرة الانبعاث للاسلام السياسي ١٩٧
الفصل الثاني: مسألة الاصول الفكرية ٢١٥
مرتكزات الرؤية السياسية ٢١٨
استراتيجية العمل الحركي ٢٤٥
أولاً: التنظيم الهيكلي ٢٤٦
ثانياً: فضاء العمل الحركى الخارجي ٢٧٣
الخاتمة ٣٠١
المراجع ٣١٤